محور العدد
القدس المشكلة والحل "٣"

الاقتصادي

صامد

السنة التاسعة عشرة، العدد ١٠٩، تموز-آب-أيلول ١٩٩٧

أنفاق القدس وموقعها في التاريخ

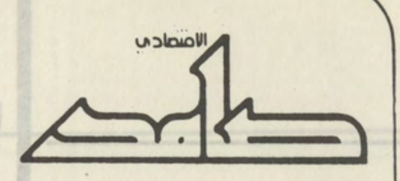
استيطان القدس قبل قيام اسرائيل

مخططات الإستيطان في القدس حتى ٢٠١٠

الحلم اليهودي في القدس وفلسطين

القدس واورشليم .. بين الحقيقة والخيال

ملف خاص : عام على المجلس التشريعي الفلسطيني



فصلية اقتصادية اجتماعية عمالية
تصدر عن مؤسسة
"صامد"
جمعية معامل أبناء شهداء فلسطين



رئيس مجلس الادارة رئيس التحرير
أحمد قريع
ابو علاء

مدير التحرير
فاروق وادي

المراسلات
صامد الاقتصادي - ص.ب ٩٦٠٦٨٧ - عمّان ١١١٩٦ - الأردن

التوزيع
دار الكرمل للنشر والتوزيع
هاتف ٦٨٩٦٨٤ - فاكس ٦٨٩٦٨٥
ص.ب ١٧٠٦٧ عمّان ١١١٩٥ الأردن

المدير المسؤول
محمد أحمد عيتاني / بيروت - لبنان

ثمن النسخة : 3 $ أو ما يعادلها

المحتويات

السنة التاسعة عشرة، العدد ١٠٩، تموز - آب - أيلول ١٩٩٧

- الافتتاحية .... أحمد قريع (أبو علاء) ٤

محور العدد: القدس: المشكلة والحل (القسم الثالث):

- جيواستراتيجية القدس .... منى الأسعد ١٤
- أنفاق القدس: موقعها في التاريخ
والحفريات الصهيونية .... بيسان جهاد عدوان ٣٤
- استيطان القدس قبل قيام اسرائيل .... فاطمة خير ٥٤
- القدس وأورشليم
بين الحقيقة والخيال .... أسمهان شريح ٧٣
- القدس: تغيير معالم مدينة .... فخر زيدان ٩٣
- الاجراءات الاسرائيلية المضادة لحق الفلسطينيين
بالإقامة الدائمة في القدس ١١٠
- الصهيونية غير اليهودية
والحلم اليهودي في القدس وفلسطين .... فيروز الناجي ١٢٠

ملف خاص: عام على المجلس التشريعي الفلسطيني:

- كلمة الرئيس ياسر عرفات
في افتتاح الدورة الثانية للمجلس التشريعي الفلسطيني ١٣٦
- كلمة الأخ أحمد قريع (أبو علاء) ١٤٦
- تقرير رئيس المجلس التشريعي
حول أعمال المجلس في دورته الأولى ١٥٠
- حواران مع رئيس المجلس التشريعي الفلسطيني:
١ - لن نسمح بتحجيم المجلس التشريعي ١٧٠
٢ - من أولويات المجلس التشريعي سن القوانين ١٧٧



ملف اللاجئين الفلسطينيين:

- الدخل ومستويات الفقر للفلسطينيين
في مخيمات وتجمعات لبنان ١٩٩٦ .... يوسف الماضي ١٨٧
- الملف المتفجر:
حول قضية اللاجئين الفلسطينيين .... اياد مسعود ١٩٦

دراسات متفرقة:

- عام على حكومة نتنياهو
استراتيجية سياسية تقود إلى الهاوية .... ماهر كيوان ٢١٣
- رؤية جديدة لأوضاع التعليم في فلسطين
خلال العهد العثماني .... د. محمد حسين العمايرة ٢٢٦

تقارير:

- مخططات الاستيطان في القدس حتى العام ٢٠١٠ .... نبيل السهلي ٢٥٣
- الدوافع التاريخية لبناء قبة الصخرة .... موسى غوشة ٢٦١
- العرب مقبلون على مجاعة .... أحمد يونس ٢٦٦

مؤتمرات ولقاءات:

- ثلاثة لقاءات من أجل القدس .... عزة إمام ٢٧٥

كتب:

- ناثان كريستال «فلسطينيو القدس
ومخاطر الطرد الصامت» .... عبد القادر ياسين ٢٨٧
- عماد الدين أديب «حوارات القدس» .... حسن نبهان سلامة ٤٩٤
- بني موريس «طرد الفلسطينيين
وولادة مشكلة اللاجئين» .... خلود تدمري ٢٩٩

الآراء المنشورة لا تعبر بالضرورة عن اتجاهات لدى مؤسسة صامد
الدراسات العلمية المنشورة في المجلة محكمة

الافتتاحية

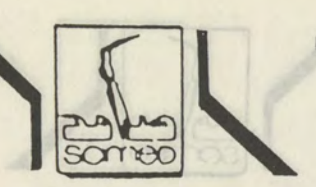
لا تستقيم التسوية السياسية في منطقتنا المتفجرة، ولا يستقيم أي معنى للسلام أو أي مفهوم للتعايش، طالما أن القدس ما زالت واقعة في دائرة الخطر.

.. ولأن القدس في خطر، فإن السلام نفسه في خطر!

فالمدينة المقدسة ما زالت تئن تحت وطأة مشروع يمعن في تهديد جذورها التاريخية وكيانها الجغرافي، ويتهدد ما تنطوي عليه قدسنا من أبعاد ثقافية وحضارية وروحية تسكن العقل والوجدان العربي والإسلامي.

إن ما تقترفه السياسة اللامسؤولة والمستهترة للحكومة الإسرائيلية، الموغلة في انتهاكاتها للسلام وتجليه الرمزي المتمثل بمدينة القدس، لا يشكل فحسب، خرقاً فاضحاً لاتفاقيات سياسية كان المجتمع الدولي برمته شاهداً عليها، وإنما يمثّل أيضاً تبديداً أرعناً لفرصة تاريخية نادرة تلمّست فيها أصابعنا، وللمرة الأولى منذ بداية الصراع على أرض فلسطين، أولى البوادر من أجل خلق منطقة تنتفي فيها سياسة القوة وحوار الرصاص وتغذية الصراعات التناحرية التي لا تنتهي إلا بنفي طرف للآخر!

ولأن نفينا مستحيل، كون جذورنا تضرب عميقاً في تاريخ قدسنا وأرضنا هذه، المنطوي على ابداعات أجدادنا منذ أن صاغوا الأبجدية الأولى للتفاهم الإنساني؛ مثلما تضرب في جغرافيتها، بكل ذرة من ترابها وكل كتلة من صخورها التي صاغها تراكم القرون، فصغنا معها ذاتنا الوطنية، الثقافية والحضارية، التي لا انفصام بينها وبين

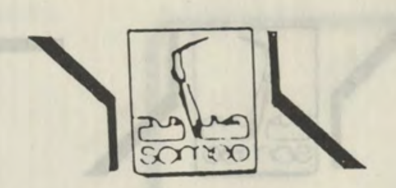


هذا المكان. ولأن نفي الآخر هو الآن أيضاً مستحيل، كونه تمكن من تعزيز وجوده باستثماره لاختلال موازين القوى لصالحه، سواء على صعيد البنية الاستراتيجية العسكرية والتكنولوجية، أو على صعيد العلاقات الدولية مع أكثر القوى تأثيراً في العالم، منذ أعلن مشروعه قبل قرن من الزمن، فقد ارتأينا معاً أن الوقت قد حان لأن يعترف كل طرف بالوجود المادي والكياني للطرف الآخر، كخطوة أولى على طريق المصالحة التاريخية، التي تتسع فيها ارض فلسطين التاريخية لكيانين لشعبين، وتكون فيها القدس، رمز السلام وعاصمته الروحية، عاصمة لدولتين مستقلتين تربطهما علائق الجوار الجغرافي والندّية في الحقوق والواجبات تجاه الطرف الآخر.

من هذا المنطلق، كان سعينا إلى إقامة سلام عادل وشامل ودائم، رغم كل الالتباسات التي تنطوي عليه كلمة العدل حينما ترد في هذا السياق، وكان التوقيع على اتفاقية أوسلو خطوة أولى على الدرب المؤدي إلى السلام، عبر رحلة طويلة وشاقة هيأنا أنفسنا لها، كي تقودنا في النهاية إلى التحرر والاستقلال وإقامة الدولة الفلسطينية على أرض فلسطين، بعاصمتها الأبدية، قدسنا الشريف.

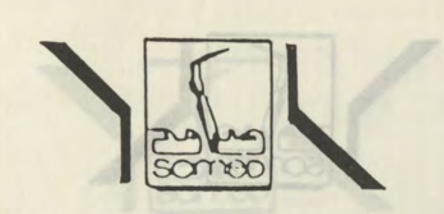
★ ★ ★

لقد بدّد الليكود بسياسته المغرقة في صلفها، خلال عام من الزمن، كل ما كنا بنيناه خلال الأعوام الماضية، فغدت هذه السياسة في كل عناوينها وتفصيلاتها، تقف على الطرف النقيض لمعنى السلام، ولكل جهد يبذل من أجل انجاز تحققه الأمثل على الأرض.



وإذا كانت الحكومة الإسرائيلية قد دشنت عهدها بشن هجوم كاسح على أبرز رمز للسلام، من خلال مجموعة الإجراءات التي طالت مدينة القدس وشعبها، بدءاً من قيامها بحفريات استهدفت أسس المسجد الأقصى، ومروراً بجرافات الاستيطان التي اكتسحت جبل أبو غنيم والتي سبقها وترافق معها غول مصادرة الأراضي العربية، وسحب الهويات من المواطنين العرب المقدسيين أصحاب المدينة المقدسة الشرعيين، والحرب على المؤسسات الوطنية الفلسطينية في القدس الشريف، فقد توّجت هذه الحكومة نهاية عامها الأول باطلاق بالون مفرّغ من أي محتوى، حين سرّبت مقترحاً ليكودياً يقضي بانسحاب إسرائيل من أربعين في المئة من مساحة الأراضي الفلسطينية المحتلة والاحتفاظ بالستين في المئة المتبقية مكافأة للعدوان والاحتلال والاستيطان الإسرائيلي. وقد ترافق ذلك بسلسلة بائسة من اللاءات التي أطلقها رئيس الوزراء الإسرائيلي: لا لإعادة القدس الشرقية إلى أصحابها الفلسطينيين. لا لوقف الاستيطان. لا لعودة اللاجئين الفلسطينيين، لا للدولة الفلسطينية، لا تنازل للشعب الفلسطيني عن قطرة من مائه ووقف السيطرة الإسرائيلية عن مصادر المياه... إلى آخر كل تلك اللاءات، التي تصب كلها في معنى واحد يقول: لا للسلام الشامل والعادل!

فمنذ يومها الأول، تعاملت حكومة الليكود مع الاتفاقيات الفلسطينية الإسرائيلية على أنها مسألة لا تخصها، فاستهترت بما تم إبرامه والتوقيع عليه مع «دولة إسرائيل» ممثلة بحكومتها العمالية السابقة، ولم تتوقف عند تملصها من الوفاء باستحقاقات



المرحلة الانتقالية والشروع في مفاوضات الوضع النهائي وفق الأجندة المتفق عليها، بل أنها ذهبت أيضاً إلى ما هو أبعد من ذلك، حين وضعت العراقيل والألغام على طريق السلام، سواء في موضوع القدس، أو الاستيطان، أو اللاجئين، أو غيرها من الموضوعات الجوهرية المعلّقة.

أما بالون الحكومة الإسرائيلية الأخير، الذي يقترح إنشاء كيان فلسطيني مقلّص جغرافياً ومنقوص السيادة وبعيداً عن القدس، فلن نتعامل معه بأكثر مما يستحق، كنكتة ليكودية سمجة تثير الأسى على الوضع الذي أوصلت السياسة الإسرائيلية الحالية عملية السلام إليه!

وإذا كان الكاتب الإسرائيلي «عاموس عوز» قد رأى أن حكومة نتنياهو ما زالت تتعامل مع عملية السلام وهي تمسك بأنفها، كما لو أن رائحة الاتفاقيات الموقعة مع الفلسطينيين كريهة(!)، فإننا بدورنا لا نملك إلا التعامل بالمنطق نفسه مع المقترحات البائسة والهزيلة التي تسرّبها الحكومة الإسرائيلية لصحافتها وتسوّقها إلى العالم لتبدو وكأنها راغبة في السلام. وأي سلام؟!

★ ★ ★

غير أن ما يبعث على الأسى حقاً ليس ما تقترحه علينا حكومة نتنياهو من سياسات تعمل على فرضها بأساليب عديدة، في مقدمتها قوة البطش وصلفه، بل ذلك التواطؤ الفاضح للسياسة الأميركية المنحازة بعماء لكل الانتهاكات الإسرائيلية لعملية سلام من المفترض أن «ترعاها» الولايات المتحدة بتجرد وموضوعية، وأن تكون



السباقة فيها إلى العمل على تطبيق القرار ٢٤٢ الذي يعتبر القدس جزءاً لا يتجزأ من الأراضي الفلسطينية المحتلة في حرب حزيران ١٩٦٧.

لقد أثبتت الولايات المتحدة أنها تمعن في السير عكس التيار الدولي، في إدانته للنشاطات والممارسات الإسرائيلية التي تقوّض عملية السلام في المنطقة؛ واصرارها على بناء مستوطنة جديدة في جبل أبو غنيم في مدينة القدس العربية، كونها جميعاً تشكل مخالفة صريحة للقانون الدولي وقرارات الأمم المتحدة وجوهر الاتفاقيات التي تقوم عليها عملية السلام. وقد شكل الفيتو الأميركي في مجلس الأمن دعماً أميركياً مفتوحاً وتغطية شاملة لسياسة الاستيطان الإسرائيلية وانتهاكاتها المتواصلة في مدينة القدس، وقوّض في الوقت نفسه الثقة في الولايات المتحدة كمرجعية لعملية السلام في المنطقة، مثلما بدّد الآمال في أن يشكل مجلس الأمن الدولي مرجعية دولية قادرة على لجم وترويض السعار الاستيطاني الإسرائيلي في القدس وكل الأراضي الفلسطينية المعمّدة بالقداسة.

وإمعاناً في الانحياز الأميركي الأعمى لإسرائيل، جاء قرار مجلس النواب الأميركي الاعتراف بالقدس عاصمة موحدة للدولة العبرية، ليشكل إعلان حرب لا على الشعب الفلسطيني والأمتين العربية والإسلامية فحسب، وإنما على كل جهد يبذل في سبيل انقاذ عملية السلام من المأزق الذي قادتها إليه السياسة الإسرائيلية الخرقاء، وفي مقدمتها الجهد الذي تبذله الشقيقة الكبرى مصر، والهادف إلى إخراج العملية السلمية من النفق الإسرائيلي المظلم.



لقد هيأ رئيس مجلس النواب الأميركي نيوت غينغريتش لمثل هذا القرار، في خطابه الذي ألقاه في مؤتمر اللوبي اليهودي (ايباك)، الذي انعقد في واشنطن في شهر نيسان الماضي، ذلك الخطاب الذي وصفه المراقبون بأنه كان أكثر تطرفاً من طروحات رئيس الحكومة الإسرائيلية وغلاة اليمين الصهيوني، حين شن هجوماً اتسم بالوقاحة طال منظمة التحرير الفلسطينية ورموزها، متهماً شعبنا بممارسة الإرهاب ورعايته، في الوقت الذي مارس فيه السيد غينغريتش ارهابه الأيدولوجي الأعمى، حين شدد على أن مجرد الحديث الإعلامي عن القدس الشرقية العربية يضر بأمن إسرائيل، وان ما يجري في أبو غنيم ليس بمجرد بناء مستوطنة... وإنما بناء ضاحية في العاصمة التاريخية لإسرائيل.

ها هو التاريخ إذن يعيد نفسه.. ويعيد استنساخ رموز بؤسه، ممن يملكون وقاحات استثنائية تجعلهم قادرين على منح ما لا يملكون إلى من لا يستحقون. فالسيد غينغريتش ومجلس نوابه يستطيعون تقديم ما يشاؤون للوبي اليهودي في أميركا، ولكن ليس من حقهم ولن يكون في مقدورهم التصرف بذرة تراب واحدة من أرض القدس العربية.

إن هذا القرار المجافي للحق العربي الفلسطيني، يتنافي أيضاً مع قرارات الشرعية الدولية ورسالة الضمانات الأميركية ومع جميع الاتفاقيات التي تم التوقيع عليها.

وتبقى مهمة نزع الفتيل المرشح للاشتعال بيد الإدارة الاميركية، فهي وحدها التي تملك القدرة على إحباط تنفيذ هذا القرار المشين، وهي بذلك سوف تخطو الخطوة



الأولى في سبيل استعادة مصداقيتها، وإثبات قدرتها على إعادة قطار التسوية إلى مساره وتأكيد حرصها على تحسين صورتها أمام شعبنا الذي يرفض مقايضة القدس بمشروع سلام يرضى بانتهاك عاصمته الروحية والأبدية.

ولا بد من التنويه إلى أن الموقف الأوروبي رغم دعمه لعملية السلام ورغبته الأكيدة في نجاحها وتحقيق أهدافها، فإن موقفه تجاه قضية القدس والاستيطان الإسرائيلي فيها بدا متردداً ومفتقراً إلى الشدّة والحزم التي تتطلبها جهود المحافظة على عملية السلام التي تشهد مخاطر جدية وغير مسبوقة.

وعليه، فإن المطلوب من الموقف الأوروربي أن يتجاوز النداءات الخجولة لإسرائيل ب «إعادة النظر» في توجهاتها، و«مراجعة» قراراتها! نحو اتخاذ إجراءات عملية رادعة تمس كل السياسات الضارة بعملية السلام.

★ ★ ★

إلا أن الأسى الأعمق، الذي يعتري قلب كل فلسطيني، يظل يتمثل في إحساسه بأن المواقف العربية والإسلامية لم تصل إلى حجم المخاطر التي وصلت إليها المرحلة، حتى بدا له بأنه بات يقف شبه وحيد في معركة الدفاع عن عروبة القدس. فاليوم الذي كرّسته إحدى المحطات الفضائية العربية للقدس، مشكورة، جاءت حصيلته مخيبة لآمال المقدسيين المحاصرين في طوق الاحتلال. كما أن قرارات لجنة القدس التي اجتمعت في الرباط أواخر آذار الماضي، جاءت لتعيد انتاج القرارات ذاتها، المتكئة على مفردات الإدانة والتنديد والتحذير من انهيار عملية السلام.



إن ما تحتاجه القدس اليوم من العرب والمسلمين والمسيحيين وأنصار السلام في كل مكان أكثر بكثير من مجرد بيان أو نداء أو دعوة للتبرع أو مشروع اسكاني أو اقتصادي أو غيرها. القدس اليوم، وهي في خضم معركة الحسم المصيري، بحاجة إلى موقف قوي واضح لا لبس فيه ولا غموض، ليشعر العالم كله بجدية هذه المواقف والمخاطر التي تتهدد الاستقرار في منطقة الشرق الأوسط نتيجة للمواقف الاسرائيلية المتمادية في عدوانها. القدس بحاجة إلى استنفار كل عناصر القوة العربية والإسلامية لتواجه قوة البلدوزرات والدبابات وتشعر قادة اسرائيل أن الوضع أصعب بكثير مما يعتقدون. والقدس بحاجة إلى وحدة وطنية فلسطينية منسقة لا تختلف على المواجهة من أجل القدس وحمايتها وحماية حقوقنا فيها. والقدس فوق هذا وذاك بحاجة إلى موقف قوي يبلّغ الولايات المتحدة الأمريكية وأوروبا وغيرها من دول العالم من خلال رئيس لجنة القدس ورئيس القمة الإسلامية ورئيس الجامعة العربية وبعض ممثلي المسيحيين في العالم، تنطلق جميعها في حركة واحدة مجتمعة باتجاه المجتمع الدولي وقوى التأثير فيه.

هنا، لا يسعنا إلا أن نقول:

يكفي القدس هذا الركام الهائل من البلاغة التي تغرقها بعشق روحاني مجاني، ويكفي أعداؤها هذا القصف المتواصل بلغة التنديد والادانة؛ فالأخطار المحيقة بالمدينة تقتضي نقلة نوعية استراتيجية تتجاوز القول إلى الفعل الذي يترجم فعاليته على أرض مهددة بالابتلاع، ومقدسات تتهددها أخطار الحفريات والتهويد، تحت بصر عالم



عربي وإسلامي لا تنقصه البصيرة، إذ أضاء له نور الحضارة العربية الإسلامية مشعلاً دائم التوهج، ونادى بشد الرحال إلى القدس، حيث المسجد الأقصى والصخرة المشرفة التي اختارها الله نقطة مقدسة لصعود رسوله في معراجه إلى السماء.

★ ★ ★

مائة عام انقضت منذ اطلاق المشروع الصهيوني في بازل بسويسرا سنة ١٨٩٧. مائة عام من عزلة صهيونية تمعن في عزلتها في هذه المنطقة، فبعد مائة عام تجد أفكار جابوتنسكي وارثين معاصرين لها، وايدولوجيا تستنسخ فكراً عنصرياً بغيضاً يرى في العربي الفلسطيني دخيلاً وطارئاً على المكان، متخلفاً وتستوجب إزالته، وترى في الاحتلال اسلوباً أوحد لتطوير المجتمعات وتحديثها، وتطوير القدس وتحديثها!

.. وثلاثة عقود انقضت على احتلال القدس الشرقية في حرب حزيران ١٩٦٧، لم تشهد فيه خلالها تطوراً يُذكر، بل تآكلاً في بنيتها جرّته عليها سياسات الاحتلال وندرة الموارد وغياب الخطط والبرامج الواضحة.

.. ونصف قرن من الزمن سوف يحلُّ في العام المقبل على احتلال الجزء الغربي من القدس، لم تفلح خلاله معاول الهدم من إزالة أثر البيوتات العربية في البقعة والقطمون وغيرها من الأحياء العربية، وفي عين كارم ودير ياسين ولفتا وأبو غوش والمالحة وبيت صفافا وغيرها من القرى العربية، والتي ظلت حجارتها شاهدة على الحضور العربي الفلسطيني في المدينة عبر تعاقب السنين والحقب، فعجزت كل التغييرات الطارئة على المكان من أن تنفي عراقتها وأصالتها العربية. هذه الأماكن



وغيرها مما يشكل امتداداً للقدس، لا بد للمفاوض الفلسطيني أن يضعها على أولويات أجندة المفاوضات عند البدء في مفاوضات الوضع النهائي.

★ ★ ★

ومهما يكن من أمر، فإن على كل الأطراف أن تقر بحقيقة لا حيدة عنها، وهي أن صياغة دقيقة لراهن المدينة المقدسة بشكل يرضي كل الأطراف، ويؤكد حقوق أصحاب القدس الشرعيين، ولا يقفز عن خصوصية القدس وكونها بؤرة لتجليات القيم الروحية الإسلامية والمسيحية ومرجعية روحية مكرّسة للديانات السماوية دون هيمنة أو تفريق؛ نقول، أنه دون هذه الصياغة، فإن العملية تبقى ضرباً من العبث ورؤية مبتورة وقاصرة للسلام الذي يمكن أن ينشأ ويحل على هذه المنطقة التي ستفجّر فيها الحماقة السياسية بركاناً هائلاً لن يهدأ!

ورهاننا الأول والأخير ما زال على الشعوب والمستقبل.

شعوب لن ترضى أبداً بكل هذا العبث بمقدراتها، وبرموزها الروحية والثقافية والحضارية..

ومستقبل لن يرضى بأن تقوده سياسة الجنون إلى جرف الهاوية..

نتشبث بهذا الرهان، كي لا تصرخ القدس: يا وحدي!

وكي لا نصرخ معها من قلب الطوق والحصار: يا وحدها.. يا وحدنا!!

أحمد قريع

(أبو علاء)

جيواستراتيجية القدس

منى الأسعد

لم تحظ مدينة في تاريخ البشرية، بما حظيت به مدينة القدس، من أهمية؛ جعلتها محط أنظار الغزاة، وكانت سبباً في تدميرها ثماني عشرة مرة، ولكن في كل مرة كان يعاد بناؤها. ليس لأهميتها الدينية، فحسب، بل لأهميتها الاستراتيجية والجغرافية، أيضاً.

أهمية القدس الاستراتيجية: لا تقتصر هذه السمة على القدس، بل على عموم فلسطين، باعتبارها مركز الطرق الرئيسي للعالم القديم بأجمعه - أفريقيا - آسيا - أوروبا، على المستويين العسكري والتجاري. ولأن القدس في قلب هذا المثلث، وأداة الوصل الوحيدة، بين شماله وجنوبه، فمن الطبيعي أن تكتسب المدينة أهمية استراتيجية بالغة.

أهمية القدس الجغرافية: تقع القدس بين البحر الميت من الشرق، والبحر الأبيض المتوسط من الغرب، تبعد عن الأول ١٨ ميلاً، وعن الثاني ٣٢ ميلاً[١].

وترتفع القدس نحو ٣,٨٠٠ قدماً عن سطح البحر الميت، و٢٥٠٠ قدماً عن سطح البحر المتوسط، مما منحها طقساً جميلاً، وجواً صافياً، يكثر فيها الندى، الذي يبلل وجه الأرض؛ ربيعها معتدل، وشتاؤها ماطر مثلج. حصنت الطبيعة مدينة القدس، بأقوى التحصينات، لحمايتها من الغزاة. فهي قائمة على خمسة تلال محمية بمجموعة من الجبال تطوقها من جهاتها الأربع. فهناك تل «موريا» وهي الأكمة التي يقوم عليها الحرم القدسي. و«أوفل» وهو سفح يطل على قرية سلوان من ناحية الحرم. و«صهيون» وهو تل مطل على برك السلطان من الغرب وقرية سلوان من الشرق. و«عكرة» حيث تقوم حارة النصارى، في الوقت الحاضر، و«بيزيتا» وهو تل ممتد من باب المحطة إلى باب العامود، وما جاورهما.

أما الجبال المحيطة بها[٢]، فهناك جبل الزيتون من الشرق، ويرتفع نحو ٨٣٠ متراً، عن سطح

البحر. مطلاً ومشرفاً على المنطقة الشرقية حتى وادي الأردن.

وتطوق المدينة من الغرب سلسلة من الجبال، أعلاها جبل النبي «صموئيل»، الذي يشرف على المنحدرات الغربية، ويطل على المنطقة الساحلية من فلسطين.

من الشمال يرتفع جبل المشارف «سكوبس»، مطلاً ومشرفاً على منطقة تصل حتى رام الله. من الجنوب تشرف المدينة على جبل المكبر، المطل على المنطقة الجنوبية، إلى مسافة تتجاوز مدينة بيت لحم. وجبل القطمون من الجنوب الغربي للمدينة، وقد أقيم عليه دير قديم للروم يعرف «بدير سمعان». وجبل المنظار الواقع جنوب شرق القدس، في منتصف المسافة بينها وبين البحر الميت، ويرتفع ٥٢٤ متراً عن سطح البحر.

وإضافة إلى التلال والجبال، ثمة أودية عميقة، تسور المدينة وتحميها، فهناك «وادي جاب الواد» الذي يصل جبال القدس بالسهل الساحلي ووادي جريوت، أما وادي «تبنه»، فيفصل بين جبال القدس والسهل الساحلي، ويشرف وادي «جهنم»، على مقبرة «باب الرحمة»، الواقعة إلى جوار السور الشرقي للحرم الشريف، والتي تضم رفات عدد من الصحابة والعلماء[٣].

وهناك «وادي الجور»، ووادي زيتا»، و«وادي الصرار»، و«وادي العوجا»، و«وادي القلط»، والعلق والملوك، ووادي النار، ووادي مقطع الجص، ووادي «جدول عين كارم»، و«وادي نهر روبين»، الذي عرف في العهد الكنعاني باسم «بعل»، وحُرف، فيما بعد، فأصبح «بيلوس»، الذي تتجمع مياهه في أودية كثيرة، آتية من جبال القدس[٤].

تعزز تميز المدينة الجغرافي والاستراتيجي، بتميزها الديني، وهي صفة القداسة، بالنسبة لجميع الأديان السماوية، دون استثناء، مما رفع من قدرها وجعل لها مكانة خاصة، في قلوب الجميع.

مصادر المدينة المائية: عُرفت القدس، منذ القديم، بندرة مائها، وانعدام أنهارها، الأمر الذي جعلها تعتمد على مياه الأمطار، رغم قلتها، إذ أن مراصد تسجيل كمية الأمطار، بينت أن معدل هطول الأمطار، خلال قرن من الزمن، (١٨٤٥ - ١٩٤٥)، كان ٦٢٠ مليمتراً[٥].

كما تعتمد المدينة على مياه الينابيع الضئيلة الواقعة في قرية سلوان، جنوب شرق القدس، من هذه الينابيع «عين أم الدرج»، و«بركة سلوان»، و«البركة التحتانية»، إلى الجنوب الشرقي من بركة سلوان، و«عين اللوزة».

دفع هذا الوضع الصعب الأقدمون، إلى حفر البرك الكبيرة لتجميع مياه الأمطار، ومن ثم إيصالها إلى الأهالي، مثل: «بركة ماملا»، الواقعة غرب المدينة، وهي أقدم البرك، وأكبرها حجماً، وأكثرها شهرة. بالإضافة إلى «برك سليمان»، و«برك حزقيا»، و«برك إسرائيل».

كان الرومان أول من فكر بجر المياه إلى القدس، عبر قنوات، ففتحوا في عهد «هيرودس» سنة ٣٠ ق.م، قناة لجر مياه العروب إلى «برك سليمان». وقد اهتم المسلمون بأمر المياه في القدس، ويورد «المستر بودرزي»، مدير مصلحة الأشغال العامة لحكومة فلسطين، في تقريره رقم ١٨٠ تاريخ (يونيه ١٩٣٨)، «إن مشروع الماء على عهدهم كان متيناً، إلى درجة أن الصليبيين عندما حاصروها، قاسوا أشد العذاب، جراء العطش، وقلة الماء، بينما كان سكان القدس، أنفسهم، في مأمن من هذه الناحية، وكانت لديهم، داخل المدينة مقادير وافية من الماء».

استمر هذا الوضع، حتى عام ١٩٢٦، عندما غدت المياه عاجزة عن تلبية حاجة السكان، مما حدا بالحكومة البريطانية، إلى استجرار المياه من «عين فاره»، الواقعة إلى الشمال الشرقي من القدس، على بعد ١٤ كم منها. وفي عام ١٩٣١، عادت واستجرت مياه «عين الفوار»، على بعد ٦ كم من «عين فارة». وعززتها سنة ١٩٣٥، بمياه «عين القلط». ورغم أن مقادير المياه وصلت إلى ٥٩٣ مليون جالون عام ١٩٣٥، إلى إلا أن شبح العطش بقي سيفاً مسلطاً فوق رؤوس أهل القدس. الأمر الذي دفع الحكومة في العام ذاته، إلى سحب مياه «رأس العين»، التي تبعد عن القدس ٣٧ ميلاً، إلى الشمال الغربي منها. وذلك في أنابيب طولها ستون كيلومتراً[٧]. مما وفر ١٦٥٠٠٠٠جالوناً يومياً. ومع ذلك فليس للقدس أن تستغني عن مياه الأمطار.

إلى جانب هذا وذاك، فإن المدينة تعتمد، أيضاً، على الصهاريج وقلما نجد منزلاً يخلو من صهريج لتجميع مياه الأمطار فيه.

التعاقب التاريخي للمدينة: تؤكد المكتشفات الأثرية لمملكة «ايبلا»، وجود ألواح كُتب عليها اسم «سالم»، وهو أول اسم عُرفت به المدينة وكان ذلك حوالي ٢٥٠٠ ق.م، حيث قام اليبوسيون ببنائها وهم إحدى القبائل الكنعانية، التي استوطنت المنطقة الجبلية من فلسطين، في حين استوطنت أُخرى المناطق الساحلية، خلال الفترة ٣٠٠ - ٢٥٠٠ ق.م. وقد اختار اليبوسيون «سالم»، عاصمة لهم لأهميتها الاستراتيجية والجغرافية، وخلال الفترة ٢٠٠٠ - ١٨٠٠ ق.م، اتحد اليبوسيون مع مصر، ومن ثم سيطر الهكسوس، فيما بعد على هذه الدولةالموحدة[٨].

في هذه الأثناء، استطاع العبرانيون التسلل إلى فلسطين، من جهة الشرق بقيادة يوشع بن نون، واحتلوا أريحا، ثم بدأوا بالتسلل إلى المناطق الجبلية، خلال الفترة ١١٥٢ - ١٠٢٥ ق.م، حيث شكلوا مع نهاية القرن الحادي عشر قبل الميلاد، تجمعان لليهود، الأول في الشمال؛ والآخر في الجنوب. دون أن يتمكنوا من ربط هذين التجمعين، إلا في عهد الملك «داود»، الذي احتل مدينة «أوسالم»، عام ١٠٠٥ ق.م، جاعلاً منها عاصمة له[٩].

تسلم الملك «سليمان»، مقاليد الحكم بعد وفاة «داود»، فاتجه إلى مهادنة جيرانه في الشمال والجنوب، من جهة، ومن جهة أُخرى عمد إلى إعمار المملكة. حيث أقام سوراً حول المدينة على الأساسات التي وضعها اليبوسيون. كما بنى المعبد الروحي سنة ٩٦٠ قبل الميلاد، كبديل للمعبد اليبوسي القديم، بالإضافة إلى عدد من القصور[١٠] بعد وفاته بأربع سنوات، عام ٩٢٢ ق.م، انقسمت المملكة إلى شطريها الأساسيين: «يهودا» في الجنوب؛ و«إسرائيل» في الشمال. واستمر الحال هكذا حتى تاريخ ٧٢٢ ق.م، عندما تمكن «سنحاريب» ملك آشور، من القضاء على «إسرائيل» في الشمال، وسبي أهلها إلى مدينة بابل.

فيما بعد، ثمة سببين آخرين قاما على يد بنوخذ نصر «ملك بابل»، الأول عام ٥٩٧ ق.م، والثاني عام ٥٨٦ ق.م، ومن ثم تم القضاء نهائياً على مملكة «يهودا»، وتدمير الهياكل على يد الرومان، للمرة الأُولى سنة ٦٦م، وللمرة الثانية سنة ١٣٠م، بعهد «هدريان»، الذي أمر بتدمير المدينة كلياً، ثم أعاد بناءها بعد عامين تحت اسم «ايليا كابتولينا» محرماً على اليهود دخولها، أو زيارتها. واستمر هذا الحرمان حتى العهد الأموي، حيث سُمح لهم بالعودة إلى القدس.

يتضح من هذا الاستعراض السريع، لتاريخ المدينة القديم، واستناداً إلى دراسات خبراء الآثار، عجز اليهود، في كافة أدوار التاريخ، عن إنشاء دولة خاصة بهم، رغم أنهم عاشوا في فلسطين، ولكن كأقلية بين السكان الأصليين؛ أما دولتا داوود وسليمان، فكانتا قائمتين على تراث كنعاني بحت في القرن العاشر قبل الميلاد، أي قبل نشوء العبرية اليهودية بعدة قرون، وعلى جزء من فلسطين، فقط[١١]، الأمر الذي يعني دحض إدعاء اليهود بامتلاكهم تراث خاص بهم.

تمتع اليهود في العهد العثماني، بقسط كبير من الحرية. ترافق مع بداية تنفيذ المشروع الصهيوني. ففي حين كانت البرجوازية الوليدة، في أوروبا الاقطاعية، تتلمس بداية طريقها، كان اليهود يدعمون البنى الاقتصادية والسياسية القائمة، وعلى رأسها الملكية المطلقة، مما ألّب عليهم الفئات البرجوازية الصاعدة، الأمر الذي كرس عدم اندماجهم في المخيمات الأوروبية. وسهل نشر فكرة العودة إلى القدس. وأن تكن هذه الفكرة لم تأخذ شكل العمل المنظم؛ والجاد، إلا في عهد كرومويل في بريطانيا (١٥٩٩ - ١٦٥٨م)، نتيجة أسباب عدة، أهمها تقاطع مصالح النظام البرجوازي الرأسمالي العالمي، ومصالح مؤسسي الحركة الصيهونية نتيجة لهذا الوضع، تدفقت أعداد اليهود إلى فلسطين، وفي القلب منها القدس، حتى وصل تعدادهم في القدس وحدها عام ١٨٠٦م، إلى ٢٠٠ نسمة، وقفز بحلول ١٨١٩ إلى ٣٠٠٠ نسمة، ووصل إلى ٦٥٠٠ نسمة عام ١٨٣٩[١٢].

المساحة المتغيرة للقدس: في أواخر عهد الانتداب البريطاني على فلسطين، وتحديداً عام

١٩٤٥، كانت مساحة مدينة القدس على النحو التالي[١٣]:

٨٦٨,٠٠ دونماً★	داخل السور.
١٨٤٦٣ دونماً	خارج السور
١٩٣٣١ دونماً	المجموع

توزعت على الشكل التالي:

١١١٩١ دونماً	يملكها العرب الفلسطينيون بنسبة (٥٨٪).
٤٨٣٥ دونماً	يملكها المستوطنون اليهود بنسبة (٢٥٪).
٣٣٠٥ دونماً	طرق وميادين وأغراض حكومية بنسبة (١٧٪).

ونتيجة للحرب العربية/ الإسرائيلية الأولى، جرى تبديل ملحوظ، في هذا التوزيع[١٤]، وفي ٣/ ٤/ ١٩٤٩، ارتبطت إسرائيل بالمملكة الأردنية الهاشمية، باتفاقية هدنة تم توقيعها في رودوس، وجاء في الفقرة (ب) من المادة الخامسة من الاتفاقية المذكورة، أن خطوط الهدنة منذ ٣٠/ ١١/ ١٩٤٨، قد قسمت القدس إلى قسمين:

القدس العربية (الشرقية) ومساحتها ٢٢٢٠ دونماً

القدس الغربية (إسرائيل) ومساحتها ١٦٢٦١ دونماً

مناطق محرّمة (أمم متحدة) ومساحتها ٨٥٠ دونماً.

وبعد أن أعلنت إسرائيل ضم القدس إليها، غداة حرب ١٩٦٧، عمدت سلطات الاحتلال، إلى الاستيلاء على مساحات شاسعة، فغدت مساحة المدينة قرابة ١٠٨,٠٠٠ دونماً، ثم توسعت إلى القدس الكبرى، حتى وصلت المساحة الإجمالية للمدينة، سنة ١٩٩٤، زهاء ١٢٣ دونماً.

السكان في القدس: لم يعثر على إحصائيات دقيقة لتعداد السكان، حتى عام ١٩١٤، إلا أنه يمكن الاستدلال على تعداد السكان من مجموعة مصادر:

ففي كتاب «مرآة الزمان» لـ «سبط بن الجوزي»، ورد أنه (كان في القدس عندما أحتلها الصليبيون سنة ١٠٩٩م، مئتا ألف نسمة، وفي الاعتقاد أن نصف هذا العدد، جدير بأن يعتبر من سكان المدينة الأصليين، والنصف الآخر من سكان القرى المجاورة، جاؤوا ليشتركوا مع أهلها في الدفاع عنها. ولم يكن يومئذ فيها يهودي واحد»[١٦].

★ الدونم = ألف متر مربع.

عن نقولا أبو حمود (إعداد) معجم المواقع الجغرافية في فلسطين، القدس، جمعية الدراسات العربية، ص ١٣٣.

وقال سائح يهودي كان قد زار القدس سنة ١٨٠٠م، «أنه لم يكن فيها سوى يهودي واحد».

في حين ذكر سركيس في كتاب (السير السليم في تاريخ أورشليم) أن عدد سكان القدس كان عام ١٨٩٠، كما يلي[١٧]:

مسلمون	٧,٦٠٠	بنسبة ١٦,٨٨٪
مسيحيون	٧,٢٠٠	بنسبة ١٦,٠١٪
يهود	٣٠,٢٠٠	بنسبة ٦٧,١١٪

بعد مؤتمر بال ١٨٩٧م، زاد عدد السكان فبلغ (٨٠) ألفاً، ووصل قبيل الحرب الكونية الأولى، سنة١٩١٧، إلى (٩٠) ألفاً، ثم انخفض بسبب الحرب وما يرافقها من كوارث، إلى ٥٠ ألفاً سنة ١٩١٨م.

عاود تعداد السكان الارتفاع، مع بداية الاحتلال البريطاني، فبلغ عام ١٩٢٠ (٦١) ألفا، مقسمين وفق ما يلي:

مسلمون	١٦,٠٠٠ نسمة	بنسبة ٢٦,٢١٪
مسيحيون	١٢,٠٠٠ نسمة	بنسبة ٢٤,٥٩٪
يهود	٣٠,٠٠٠ نسمة	بنسبة ٤٩,١٩٪

إلا أنه وبسبب تدفق الهجرة اليهودية إلى فلسطين، من جهة، ونتيجة أعمال المقاومة العربية للاحتلال، من جهة أُخرى، بلغ عدد السكان عام ١٩٤٤م، ١٥٧,٨١ نسمة، موزعين على النحو التالي:

مسلمون	٣٢١٢٨ نسمة	بنسبة ٢٠,٤٥٪
مسيحيون	٢٨١٤٦ نسمة	بنسبة ١٧,٩١٪
يهود	٩٤٩٤٢ نسمة	بنسبة ٦٠,٤٤٪
آخرون	١٨٦٥ نسمة	بنسبة ١,٢٠٪

في الوقت ذاته، تواصلت عمليات إنشاء الضواحي الاستيطانية، لاستيعاب الأعداد المتزايدة من اليهود، وخلال خمس سنوات، منذ بدء الوجود البريطاني، حتى ١٩٢٢، بنيت عشرة أحياء يهودية جديدة، حول القدس كما جرى تعيين حدود تخدم هذا الوضع وتسمح بجلب أعداد جديدة من المستوطنين، حيث امتد خط الحدود ليشمل جميع الضواحي الاستيطانية اليهودية، التي بنيت غرب المدينة، في حين امتد من الجوانب الشرقية والجنوبية، على بضع مئات من الأمتار، بحيث وقف خط الحدود باستمرار أمام مداخل القرى العربية المجاورة

للمدينة. الأمر الذي أدى إلى إبقاء قرى عربية كثيرة خارج الحدود البلدية، مثل سلوان، الطور، العيسوية، دير ياسين، عين كارم، المالحة، بيت صفافا، على الرغم من تلاصق هذه القرى مع المدينة.

وعندما أعيد رسم الحدود البلدية، سنة ١٩٤٦، بقصد التوسع في منطقة خدماتها، تركز التوسع على القسم الغربي، وبشكل ضم الأحياء اليهودية الجديدة. أما القسم الشرقي فأضيف إليه منطقة سلوان، وجزء من منطقة وادي الجوز.

بلغت مساحة المدينة، بناء على هذا المخطط ١٩,٣٣١ دونماً، منها ٨٦٨ دونماً، داخل السور و١٨,٤٦٣ دونماً خارج السور، وتوزعت الأملاك بموجب هذه المساحة، إلى ١١,١٩١ دونماً، أملاك عربية، و٤,٨٣٥ دونماً أملاكاً يهودية، و٣,٣٠٥ دونماً مباني وطرق عامة.

كانت حرب ١٩٤٨، حدثاً جللاً، أحدث تغيرات جغرافية وديمغرافية، داخل المدينة وكان مسؤول الحركة الصهيونية هرتزل قد دعا إليها عندما قال: «إذا قدر لنا يوماً أن نملك القدس، وأنا على قيد الحياة، وكنت قادراً على أن أفعل أي شيء، فسوف أدمر كل ما هو غير مقدس عند اليهود فيها»[١٥].

وقد عمدت القوات الإسرائيلية إلى اغتصاب وتدمير ٣٩ قرية، وتشريد سكانها والاستيلاء على أرضهم.

وفور قرار التقسيم، عادت واستولت على اثنى عشر حياً عربياً، في القسم الغربي من المدينة، إضافة إلى عدد من القرى، وآلاف الدونمات، الصالحة للزراعة أو البناء. حيث أنيطت هذه الأملاك بـ «حارس أملاك الغائبين» الذي حولها بدوره إلى «دائرة أراضي إسرائيل» التي قامت بمنحها لأشخاص ولمؤسسات يهودية.

في عام ١٩٥٢، وسعت القوات الإسرائيلية من الحدود البلدية، من الجهة الغربية فألحقت بها عين كارم، والمالحة، كما تم بناء أحياء جديدة في قرية دير ياسين. وضمت عام ١٩٥٩ أجزاء من جبل المكبر، بذريعة المخطط التنظيمي للمدينة.

وبالذريعة ذاتها، قضمت عام ١٩٦٤ أراض عربية جديدة لبناء مستوطنات جديدة، يمكن معها جلب أعداد جديدة من المستوطنين اليهود، مما يحقق مآرب سلطات الاحتلال بإحداث تغيير ديمغرافي وجغرافي.

من نافل القول أن هذه الخطوات، دعمتها وساندتها خطوات سياسية. إذ عمدت قوات الاحتلال إلى تكريس القدس عاصمة لإسرائيل، عبر خطوات متلاحقة. ففي ١١/١٢/١٩٤٩، تم نقل العاصمة إلى القدس، بتاريخ ١٥/ ٩/ ١٩٤٨، وفي ١٩/ ١٢/ ١٩٤٩، أدى حاييم

وايزمن اليمين القانونية في القدس، وتوالت خطوات التكريس فأعلن الكنيست في ٢٣/ ١/ ١٩٥٠، أن «القدس عاصمة الدولة»، وتم بحلول العام التالي، نقل كل الوزارات إليها باستثناء وزارتي الدفاع والخارجية، لأسباب خاصة بالوزارتين، ثم عادت ونقلت وزارة الخارجية إليها بحلول عام ١٩٥٣.

في هذا الصدد، يمكن أن نتذكر قول «بن غوريون»، إبان تدهور الوضع القتالي للجانب اليهودي داخل القدس، حين عمد إلى التركيز على القدس، ابتداءاً من شباط/ فبراير ١٩٤٨، وجاء هذا التركيز على حساب المناطق الأخرى من فلسطين. وقال مبرراً ذلك: «بدون النقب فإن القدس ستصمد، أما بدون القدس فإن النقب لن تصمد». وشدد على أن الدولة اليهودية القادمة (إسرائيل)، «لن تكون لها عاصمة مطلقاً، سوى القدس، لأن اليهود لا يمكنهم الاعتراف بعاصمة أخرى سوى القدس».

وفي مناسبة أخرى قال مضيفاً: لا معنى لإسرائيل بدون القدس، ولا معنى للقدس بدون الهيكل»[١٨].

فالقدس لم تكن مجرد مدينة ذات موقع استراتيجي هام فحسب، بل هي بالنسبة للقادة الإسرائيليين بوق الدعاية الصهيونية، لما لها من تميز ديني أيضاً.

القدس الشرقية بين ١٩٤٨ - ١٩٦٧: شكل قرار التقسيم مأساة إنسانية، بسبب ارتباط هذا القسم، من حيث الخدمات الحيوية مع المرافق المتواجدة في القسم الغربي من المدينة حيث قام الإسرائيليون بقطع الماء والكهرباء عن القسم الشرقي، فعاش العرب في هذا القسم، عاماً كاملاً بدون ماء أو كهرباء.

بعد توقيع اتفاقية وقف إطلاق النار عام ١٩٤٩، كان المتبقي من السكان العرب ٣٣ ألف نسمة، من أصل ٩٦ ألف نسمة في نهاية الخمسينات. وفي عام ١٩٦٧ كان نحو ٨٠ ألف نسمة. إلا أن هذا التزايد كان يقابله مزيداً من أعمال العنف؛ والارهاب؛ وتشديد الخناق؛ وممارسة صنوف عدة من العسف بحق العرب الفلسطينيين. ليس أهمها عدم منحهم رخصاً للبناء، بذريعة ضرورة التقيد بالمخطط التنظيمي للمدينة. أو بذريعة أن الأرض وقف إسلامي أو مسيحي. أو أنها مملوكة لعائلة يهودية الأمر الذي دفع العرب إلى السكن خارج المدينة. وخلال تسعة عشر عاماً، تكوّن في محيط القدس بدائرة قطرها ٥ - ١٠كم، عن مركز المدينة القديمة تجمعاً سكنياً، أتى على الأراضي الزراعية، وقضى على موارد الفلسطينيين الزراعية. وحولهم إلى عمال سخرة لدى المستوطنين الإسرائيليين.

واقع جديد بعد حرب ١٩٦٧: قبل أن تسكت مدافع الحرب، كانت الأصوات ترتفع

مطالبة بتوطين المناطق المحتلة، وبشكل خاص القدس، وكان أول من دعا إلى ذلك دافيد بن غوريون، عندما قال في خطاب له يوم ٨/ ٦/ ١٩٦٧: «أن أبناء هذا الجيل الذين كانوا من سكان القدس القديمة، والخليل، ومنطقة عتسيوت، يجب أن يكونوا بين أولئك العائدين إلى تلك المناطق لتجسيد الاستمرارية [الاستيطانية] فيها قبل أن تبدأ الضغوط السياسية لإجبار إسرائيل على الانسحاب منها». ولم يكتف بن غوريون بذلك، بل أضاف: «يجب أن نستقدم اليهود إلى القدس الشرقية بأي ثمن ينبغي توطين عشرات الآلاف خلال وقت قصير ولو في أكواخ. لا يجوز الانتظار إلى حين بناء أحياء منظمة المهم أن يتواجد اليهود هناك»[١٩].

لقد بات معلوماً كيف سعت قوات الاحتلال، فور سقوط القدس الشرقية، إلى دفع أهلها إلى النزوح عنها، خلال ساعات قليلة، من خلال إيهام الفلسطينيين بإمكانية تكرار مذابح ومجازر ١٩٤٨، وذلك بهدف الاستيلاء على الأرض خالية من أهلها، مما يسهل في تهويدها وضمها، بشكل يؤمن السيطرة العسكرية الفعلية على كامل القدس، ويمنع تجزئتها مرة أخرى، عبر السيطرة الجغرافية على أكبر مساحة ممكنة، من الأراضي العربية المحيطة بالمدينة، إضافة إلى المدينة ذاتها.

من أجل تحقيق هذه الغاية، عمدت سلطات الاحتلال إلى عدة إجراءات:

١ - مصادرة الأراضي العربية، وزرع المستوطنات مكانها، وإقامة شبكة من الطرق بينها.

٢ - عزل التجمع السكاني العربي في القدس، عن التجمعات السكانية العربية في المناطق الأخرى من الضفة الغربية.

٣ - تطويق القدس بأحزمة استيطانية قوية، على شكل تجمعات سكنية، تحقق من جهة إقامة عازل سكاني يهودي بين العرب في القدس وخارجها، ومن جهة أخرى تسيطر استراتيجياً على التجمعات العربية داخل القدس.

٤ - تصميم الضواحي الاستيطانية، بأساليب بناء خاصة، تخدم الغرضين، المدني في حالة السلم، والعسكري في حالة الحرب.

ولأن القانون لدى قادة الاحتلال، وجد ليبرر ممارسات سلطات الاحتلال، ويضفي عليها رداء الشرعية. فقد لجأت حكومة ليفي أشكول إلى تعديل «قانون أنظمة السلطة والقضاء (٥٧٠٨ - ١٩٤٨)»، وهو القانون الذي وضع في ذلك الوقت «لضمان الاستمرارية القانونية في المناطق، التي اعترت آنذاك، «دولة إسرائيل».

تناول التعديل المادة (١١ - أ) التي تنص على «يسري قانون الدولة وقضاؤها على كل مساحة من أرض إسرائيل حددتها الحكومة بمرسوم».

قدمت إسرائيل مشروع التعديل هذا إلى الكنيست بعد ساعتين من إقراره في مجلس الوزراء. (رغم أن المتعارف عليه أن تعلن الحكومة نيتها بتقديم مشاريع قوانين، أمام الكنيست قبل ٤٨ ساعة) وقد أقر الكنيست المشروع في ٢٧/ ٦/ ١٩٦٧، ونص على أن يسري مفعوله فور إقراره في الكنيست (المادة ٢)، وليس من تاريخ نشره في الجريدة الرسمية كما أقر الكنيست، فيه الجلسة ذاتها، مشروع قانون تعديل قانون البلديات رقم ٦ لسنة ١٩٦٧، وفيه يسمح لوزير الداخلية «حسب تقديره ودون حاجة لإجراء أي تحقيق، بأن يصدر إعلاناً، يوسع فيه منطقة اختصاص بلدية ما بواسطة مساحة تحددت بمرسوم». نشر وزير الداخلية في اليوم التالي ٢٨/ ٦/ ١٩٦٧، إعلاناً في الجريدة الرسمية، حول «توسيع حدود بلدية القدس». وأصدرت الحكومة مرسوماً «بسريان قانون الدولة وقضائها وإدارتها على مساحة ٦٩٩٩٠ دونماً، تضم القدس القديمة، بأكملها، ومناطق واسعة محيط بها، تمتد من صورباهر في الجنوب، إلى مطار قلنديا في الشمال». وبذلك أصبحت القدس كاملة، تحت السيطرة الإسرائيلية.

وكان الكنيست قد أقر في ٢٧/ ٦/ ١٩٦٧، قانون المحافظة على الأماكن المقدسة، لسنة ١٩٦٧، وسرى مفعوله من تاريخ إقراره، وليس من تاريخ نشره.

في هذه الأثناء، كانت الأجهزة الإسرائيلية، قد وضعت يدها على القدس الشرقية، فقامت وزارة الأديان بالاستيلاء على الأماكن المقدسة، وبسطت شعبة الآثار يدها على الآثار، في حين وضعت بلدية القدس يدها على الممتلكات البلدية وبدأت وحدة إسكان القدس بالتخطيط لإقامة أحياء جديدة في القدس.

على الفور، قامت قوات الاحتلال بمجموعة من الإجراءات التعسفية ضد العرب الفلسطينيين، سواء بالتصرف بأموال الغائبين العرب دون علمهم، لوجودهم خارج المدينة؛ أو بالتحايل على أملاك الأوقاف الدينية (مسيحية كانت أو إسلامية)، كمحاولة الاستيلاء على بناء «القديس يوحنا»، التابع للكنيسة الأرثوذكسية، إضافة إلى هدم الأحياء والأبنية ومصادرة أرضها، أو هدم وتدمير معالم المدينة الحضارية والأثرية بعد مصادرة الأراضي المشادة عليها، بذرائع مختلفة، فمن أجل توسيع الحي اليهودي، تم مصادرة ١١٦ دونماً، كانت تضم ١٠٣٨ منزلاً عربياً، و٤٣٨ متجراً، وعدد من المساجد، وكان يقطن المنطقة نحو ١٥ ألف مواطن عربي[٢٠].

كما قامت بمصادرة أراضي قصر المندوب، وتقع هذه المنطقة على جبل المكبر جنوبي القدس، وتبلغ مساحتها نحو ٢٨٠٠ دونماً، إضافة إلى مصادرة أراضي منطقة بيت حنينا الجديدة، بذريعة تطوير مستوطنة قديمة أنشئت قبل عام ١٩٤٨ فجرفت آليات جيش الاحتلال

عام ١٩٦٨، ما مساحته ٦٧٥ دونماً.

وحتى تؤدي عملية تهويد القدس دورها، أعلن الكنيست للعالم صباح ٣٠/ ٧/ ١٩٨٠ «القانون الأساسي»، وهو ما يعتبر جزءاً من الدستور غير المعلن، منذ قيام إسرائيل وحتى الآن. وبموجب هذا القانون، تعلن إسرائيل تغيير وضع القدس، واعتبارها عاصمة أبدية موحدة لها. وفي عام ١٩٨٣ أصدرت قراراً بمصادرة الأراضي التي لم تزرع خلال عام، مما أتاح لها الاستيلاء على مئات الدونمات من الأراضي الزراعية، وطرد أصحابها منها، وإشادة مستوطنات ومنشآت عليها.

كما سعت قوات الاحتلال إلى تطويق القدس، بطوقين من المستعمرات، يحاصر الأول البلدة القديمة، ويحاصر الثاني الأحياء العربية في القدس الشرقية.

أما عن الطوق الأول: فإنه يحاصر البلدة القديمة جنوباً داخل الأسوار، والأحياء العربية المجاورة لها، تمهيداً لتفتيتها، وإخلائها من سكانها الأصليين تدريجياً، ويتألف هذا الطوق من الحي اليهودي داخل البلدة القديمة، والحديقة الوطنية المحيطة بسور البلدة من الشرق والجنوب، ويستكمل هذا الطوق من الجهة الغربية عبر مشروع المركز التجاري الرئيسي للمدينة القديمة.

١ - الحي اليهودي: بدأت قوات الاحتلال توطين اليهود في هذا الحي بعد الاحتلال مباشرة، بعد إخلاء ٦٥٠ نسمة من حي المغاربة، و٣٥٠٠ نسمة من سكان حي باب السلسلة، وحي الباشورة وأقامت على الأرض ٦٥٠ وحدة سكنية، بالإضافة إلى عدد من الكنس.

٢ - الحديقة الوطنية: الهدف منها تطويق سور القدس من ناحيتي الشرق الجنوبي، بحزام أخضر، والاستيلاء على أراضي سلوان وعين الحلوة.

٣ - المركز التجاري الرئيسي: يقوم هذا المشروع على ٢٧٠٠ دونماً، من الجهتين الشمالية، والشمالية الغربية من المدينة. لذا فقد تم مصادرة أراضي باب الساهرة، وباب العامود، والشيخ جراح، وأجزاء من حي المصرارة. ويشكل هذا المشروع تهديداً لقلب المدينة العمراني، ومعالمها الأثرية العربية، كما أنه يعزز شبكة الطرق المؤدية إلى المركز التجاري. يتقاطع هذا المشروع مع مشروع ماميلا، الذي يمتد على مساحة ١٢٠ دونماً، بين سور البلدة القديمة شرقاً، وشارع الملك داود غرباً، وبين شارع سليمان الملك، وساحة الجيش الإسرائيلي شمالاً، وشارع راؤول ولتبرغ وامتداده حتى قلعة داود جنوباً. وهذا القطاع هو جغرافياً جزء من مركز المدينة، وسيكون محاطاً من جميع جهاته، بالاحياء الإسرائيلية والفنادق والمركز التجاري.

- الطوق الثاني، يقوم على الارض الواقعة ضمن حدود أمانة القدس العربية، ويتألف من عدد من الأحياء السكنية الإسرائيلية، تطوق الأحياء العربية من الجهات الجنوبية، والشمالية

والشرقية، على شكل قوس، مشكلة عازلاً بين المدينة العربية، والتجمعات السكنية العربية، إلى الشمال والجنوب منها، ويمنع حدوث تواصل بينها. إضافة إلى تشديد الخناق عليها، ومنعها من النمو، كمرحلة أولى لإخلائها ولتنفيذ هذا الطوق قامت سلطات الاحتلال بإشادة أحدة عشر حياً، حتى منتصف ١٩٨٠ وهي[٢١]:

١ - رامات أشكول: أقيم على مساحة ٦٠٠ دونماً، تمت مصادرتها من أراضي الشيخ جراح؛

٢ - معلوت دفنا: امتداد لحي رامات أشكول من الشمال، على مساحة ٤٧٠ دونماً، صودرت من العائلات العربية، وأراضي وقف إسلامية؛

٣ - الجامعة العبرية: أقيم على جبل سكوبس، لتوسيع الجامعة العبرية ومستشفياتها؛

٤ - تل بيوت الشرقية: أقيم على مساحة ٢٠ ألف دونماً، صودرت من أهالي صورباهر، وجبل المكبر والقدس؛

٥ - النبي يعقوب: أقيم على مساحة ٣٠ ألف دونماً، شمالي شرق بيت حنينا؛

٦ - التلة الفرنسية: أقيم على مساحة ١٥ ألف دونماً، غربي جبل سكوبس؛

٧ - سان هدريان: امتداد آخر لحي رامات أشكول؛

٨ - تل عناتوت: أقيم على أراضي تل الذخيرة، وكأنه امتداد آخر لحي رامات أشكول؛

١٠ - غيلو (شرفات): أقيم على مرتفع يبعد كيلومتراً واحداً عن قرية «بيت صفافا»، إلى الجنوب الغربي من القدس؛

١١ - عطاروت: مستوطنة صناعية شمال القدس، وهي تقع بين القدس ومدينتي البيرة ورام الله؛

وبذلك تمكنت إسرائيل، خلال الفترة الممتدة بين ١٩٦٨ - ١٩٨١م، من مصادرة نحو ٦٩,٧٢٠ دونماً، من الأراضي المحيطة بالقدس وتهويدها.

ثمة مشروع طوق ثالث يجري العمل به، في إطار مشروع القدس الكبرى، ويهدف إلى تحويل القدس الكبرى إلى عاصمة موحدة لإسرائيل ويحتاج إلى أراضٍ تتراوح بين ٤٠٠ - ٥٠٠ كم^2، يعيش عليها ما لا يقل عن ٢٥٠ ألف نسمة من العرب.

وإضافة إلى أراضي ٦٠ قرية عربية مع الانتهاء من هذا المشروع، تكون السلطات الإسرائيلية، قد فرقت الضفة الغربية، جغرافياً وديمغرافياً، بشطرها إلى شطرين شمالي مركزه نابلس، وجنوبي مركزة الخليل، كخطوة أولى نحو ابتلاعها في مراحل قادمة. وثمة ثماني عشرة مستوطنة تم تنفذها حتى عام ١٩٨١، في نطاق المرحلة الأولى من مراحل القدس الكبرى وهي[٢٢]:

١ - الكانا: أقيمت على أراضي مسحة العربية؛

٢ - كندابارك: أقيم كمنتزه ضخم عام ١٩٧٦، في منطقة اللطرون جنوبي غرب رام الله، على مساحة ٤٥٠٠ دونماً؛

٣ - كفارعتسيوت: أقيمت سنة ١٩٦٧، على طريق الخليل - بيت لحم، وتوسعت على اراضي قرية الخضر؛

٤ - ايلون شفوت: مركز إقليمي في بيت لحم، وتم توسيعه على حساب القريتين العربيتين «ارطاس» و«بيت اسكاريا»؛

٥ - روش تسوريم: أقيمت على أرض مساحتها ٣٥٠٠ دونماً، من أراضي «أرطاس»، وغالين، وبيت أسكاريا، وبيت زكريا؛

٦ - أليعيزر: أقيمت على أراضي قرية الخضر جنوبي بيت لحم، على مساحة ٦٢٠ دونماً؛

٧ - إفرات: مركز مدني وصناعي، أقيم على أراضي قرية الخضر، ودقماق، ونيس، على مساحة ١٣,٥٠٠ دونماً؛

٨ - تكواع: أقيمت على السفح الجنوبي لجبال القدس، على أراضي قرية رافيدة، على مساحة ٥١٥٠ دونماً؛

٩ - متسبيه غفعوت: أقيمت شمالي غرب القدس، على مساحة ٨٣٠ دونماً؛

١٠ - غفعوت: أقيمت جنوبي رام الله، ويجري العمل لتحويلها إلى مدينة كبيرة؛

١١ - الموغ: أقيمت في الشمال الغربي للبحر الميت، على مفترق طرق أريحا - البحر الميت - القدس، على مساحة قدرها ٥٠٠ دونماً؛

١٢ - معاليه أدوميم (المنطقة الصناعية) منطقة صناعية على بعد ١١ كم شرقي القدس، صودرت مساحة ٧٠ ألف دونم، من أهالي العيزرية، وأبوديس، والعيساوية، والعبيدية؛

١٣ - معاليه أودميم (أ): أقيمت على هضبة تبعد ٨ كم شرقي القدس، إلى الشرق من أبوديس، وإلى الجنوب من «معاليم أدوميم»؛

١٤ - معاليه أدوميم (ب): أقيمت إلى الشمال الشرقي من القدس، على أراضي عناتا، وحزما، والعيزرية، وأبو ديس؛

١٥ - معاليه أدوميم (ج): أقيمت بهدف استكمال الطوق حول القدس، من الجهة الشرقية؛

١٦ - بيت حورون: أقيمت على أراضي قريتي «بيت عور الفوقا» و«بيتونيا»، على مساحة ١٦٠٠ دونم؛

١٧ - هار - غيلو (روش غيلو): أقيمت عام ١٩٦٧، على منطقة جبل الراس، التابعة لقرية بيت جالا، على مساحة ٤٦٠٠ دونم؛

وترافق طرد السكان العرب من أرضهم، إخراج بعض الأحياء العربية، من حدود بلدية القدس، مما أتاح للسلطات الإسرائيلية، التحكم بأي عدد تريد إخراجه من مواطني القدس كذلك منعت السلطات الإسرائيلية، العرب من حاملي هوية القدس، والمقيمين في الخارج، لأي سبب كان، من حق العودة، وبهذا الإجراء فقد الآلاف من العرب الفلسطينيين مواطنيتهم وأملاكهم. بالإضافة إلى التشديد في إطباق الخناق على العرب، من الناحيتين الاقتصادية والسكنية، فلا يكاد يخلو يوم دون أن تصدر السلطات الإسرائيلية اوامر عسكرية لا قانونية، أو أحكاماً غير شرعية، بهدم الأحياء والمنازل العربية. وتشريد أهلها في وطنهم كل هذا لتحقيق التوسع والتمدد الجغرافي، وغلبة العنصر اليهودي على السكان العرب.

وللهدف ذاته، قامت، عام ١٩٨٢، لجنة توسيع مساحة بلدية القدس، بتقديم عدد من الاقتراحات والبدائل لمستقبل القدس، وآلية تهويدها[٢٣].

١ - الإبقاء على خط الحدود الحالي لما لوضع القدس من حساسية دولية؛

٢ - تعديل طفيف للحدود، بما ينسجم مع تطور المدينة، وشبكة الطرق والحدود بحيث تعالج المشاكل الناجمة عن تقسيم ١٩٦٨؛

٣ - توسيع الحدود بشكل كبير، لتضم الضواحي والمستوطنات التي ستصبح في المستقبل أجزاء من القدس؛

٤ - تقسيم القدس إلى سبعة مجالس محلية: أ - هي القدس بحدودها الحالية؛

ب - منطقة يهودا، بما في ذلك «غوش عتسيون»، جنوبي بيت لحم؛

ج - رام الله والبيرة، حتى طريق ألوف من الشرق؛

د - مجلس بنيامين، من مشارف حورون (اللاطرون)، حتى حدود القدس الحالية من الشمال الغربي؛

هـ - مجلس محلي «معاليه أودميم»، سهل الخان الأحمر شرقاً؛

و - منطقة بيت لحم، مع تعديلات طفيفة؛

ز - مجلس محلي «مجيلوت» شرق طريق ألون؛

ووفقاً لهذا الاقتراح؛ فإن المجالس الثلاثة المقترحة، تشكل مع القدس شبكة جغرافية، وسياسية، تضمن المصالح الحيوية للقدس، والمصالح «القومية الإسرائيلية»، أما باقي المجالس فتشكل منطقة وصل بين «غورايلون غرباً»، وغور الأردن شرقاً. وعلى المدى البعيد، ستحدث في هذه المنطقة أغلبية يهودية.

ميزة هذا الاقتراح، برأي واضعيه، أنه يبقي على حدود بلدية القدس، ويربطها بالمناطق

السهلية والأغوار، كما أنه يحافظ على غلبة العنصر اليهودي.

٥ - تقسيم منطقة القدس إلى شبكتين منفردتين:

أ - بعض أجزاء القدس، وأجزاء من الضواحي المجاورة لها؛

ب - تتكون من مجالس محلية، تقوم على أساس التقسيم المعمول به (رام الله - بيت لحم... هكذا).

رغم التباين في هذه الاقتراحات، إلا أن اللجنة المشكلة من يسرائيل كمحي، مدير قسم التخطيط في بلدية القدس، رئيساً، وتضم عدداً من المسؤولين في بلدية القدس، كأعضاء، قد تمكنت من تحديد حدود القدس، وفق ثلاثة معايير:

أ - السيطرة على المناطق المرتفعة وقمم الجبال؛

ب - ضم الأراضي التي تشمل أراض صالحة للتطوير؛

ج - السكان العرب الذين يعيشون في المنطقة التي ضمت لإسرائيل؛

رغم خصوصية القدس، وما تثيره عمليات تهويدها، من صرخات استنكار، وتنديد، إلا أن إسرائيل لم تعبأ يوماً، بنقد مواقفها أو إجراءاتها التي تقوم بها، أو يقوم بها بعض زعمائها بقصد تحقيق مزيد من الإنتصارات. ومن هنا كان طبيعياً أن تستمر عمليات وخطط القدس اليهودية، ففي مطلع التسعينات، ومع تزايد تدفق اليهود السوفيت، شهدت القدس حركة استيطانية نشطة، الأمر الذي تطلب خططاً جديدة، للتوسع والتهويد. فكان إن اعتبرت القدس منذ ١٩٩٠م، مدينة تطور من الدرجة الأولى، بحيث يمكن معه إقامة المزيد من مشاريع الاستيطان هذا ما أكده وزير الاستيطان، آنذاك، آرائيل شارون، في نيسان/ إبريل ١٩٩٠، بأن «هدفه توطين مليون يهودي في القدس الكبرى، وأنه بدأ بتنفيذ مشروعات إقامة ضواحٍ جديدة وتوسيع أخرى»[٢٤]. وشق طرق جديدة لتصل بين المستوطنات.

وفي السياق ذاته، أفادت نشرة الإحصاء السنوي، التي يصدرها معهد القدس للأبحاث الإسرائيلية، بالتعاون مع بلدية القدس، أنه تم بناء (٤,٣٤٠) وحدة سكنية عام ١٩٩١، و١,٦٧٠ وحدة سكنية عام ١٩٩٢، و١,٣٠٠ وحدة سكنية سنة ١٩٩٣ وحدها[٢٥]. بالإضافة إلى عدد من المحلات التجارية والحرفية والصناعية، ناهيك عن شبكة الطرق المركزية، التي تربط القدس بشبكة المواصلات الإسرائيلية.

لم تتوقف مشاريع الاستيطان، أبان حكم «العمل»، إنما غدت أقل ضجيجاً بسبب البطء في التنفيذ، حتى لا تؤثر على سير المفاوضات التي بدأت في ١٩٩٣، بالرغم من أن حزب العمل يريد «القدس الكبرى» الموسعة، ليساوم من هذا الموقع على حل في القدس، وأنه تنازل عن أجزاء

من القدس الكبرى، التي تقع خارج حدود القدس، أساساً، في حين تبقى المدينة بالكامل تحت السيطرة الإسرائيلية، لذا نجد سياسة رابين - بيريز الاستيطانية في القدس، تتجه إلى توسيع المستوطنات القديمة، مع الحفاظ على المدينة موحدة وعاصمة أبدية للدولة العبرية[٢٦].

وللسبب ذاته، لم تشهد المدينة أثناء حكم بيريز هجمة استيطانية واسعة النطاق، بقدر ما شهدت تنفيذ مشاريع للاستيطان، باعتبارها مشاريع أمنية، وضرورية، وللتخلص من تبعة هذا الموقف أمام الرأي العام العالمي يقول د. إسرائيل شاحاك: «إننا نرى خداعاً وتحايلاً من نوع آخر،.... وخلاصة هذا الخداع، هو اختراع التمييز بين المستوطنات السياسية والمستوطنات الأمنية، والإدعاء بأن سياسة حزب العمل تسمح بإنشاء المستوطنات الأمنية، ولكنها تمنع منعاً باتاً بناء المستوطنات السياسية....»[٢٧].

أما التمييز العقلي بين هذين النوعين من المستوطنات، المسموح به والممنوع، فإنه متروك لساسة إسرائيل وحدهم ولحاخاماتها، خاصة وأن المستوطنات تبنى بطريقة اداءها لدورها، في حالة الحرب أو السلم.

يلخص الكاتب الإسرائيلي جفاي أشد، السياسة الاستيطانية، في هذه المرحلة بوضوح، إذ يقول: «إن من الأفضل الإفادة من مرور الزمن لتعزيز سيطرتها على القدس كاملة، داخلها ومحيطها...»[٢٨].

وفعلاً، فقد قامت حكومة العمل، في أيار/ مايو ١٩٩٥، بمصادرة أكثر من ٥٣ هكتار من الأراضي الفلسطينية في القدس، بقصد بناء مجمع سكاني يهودي، ومركز للشرطة، لاعتبارا أمنية.

كما قامت في آخر أيامها، بالموافقة على تنفيذ اثنى عشرة مشروعاً استيطانياً، بهدف ابتلاع القدس بكاملها، وتكريسها عاصمة أبدية لإسرائيل. وهذه المستوطنات هي[٢٩]:

١ - صفعات هتحموثت: تقوم على أرض الشيخ جراح، مساحتها ١٦,٥ دونماً، وستضم حديقة توحيد القدس ومسرحان.

٢ - شارع الطوق الشرقي للقدس: يستهدف ربط مستوطنة «جيلو»، جنوب القدس مع مستوطنات شمال شرقي القدس، ومستقبلاً مع تل أبيب، بمساحة قدرها ١,٧٠ دونم؛

٣ - مناطق صناعية في سفات زئيف وعطرون شمال القدس، تحتاج إلى مصادرة ١١٠ دونم، ستضم مناطق مخصصة للبيع، ومصانع تكنولوجيا متطورة؛

٤ - بسغات زئيف: غرب القدس، وستضم مشاغل على مساحة ٦٠ دونم، مصادرة من الأراضي العربية؛

٥ - عطروت: شمال القدس، مساحتها ٨٠ دونم، وسط المنطقة الصناعية؛

٦ - عطروت (ب): سيقام عليها ١٧ مصنعاً؛

٧ - مطار قلنديا، لتوسيع المطار وتطويره، وربطه بالمناطق الصناعية؛

٨ - مستوطنة «جيلو»: لبناء منتزه على أرض كيرن كيمت الإسرائيلية، بمساحة ٥٠ دونم؛

٩ - توسيع مستوطنة «جعفات همنتوس»: بإضافة ٣,٦٠٠ وحدة سكنية للمتدينين اليهود، حتى تصل مساحتها إلى ٩٨٠ دونم، بعد أن كانت ١٧٠ دونم؛

١٠ - بسغات زئيف: وتضم ١١٠ وحدة سكنية إسرائيلية؛

١١ - جبل المكبر: يتضمن توسيع المنتزه العام المقام خلف قصر المندوب السامي البريطاني؛

١٢ - المصرارة/ باب العامود/: تتضمن محطة حافلات، ومركز تجاري، وفنادق من سبعة طوابق على مساحة ١٧ دونم؛

وتنوي السلطات الإسرائيلية، مصادرة ١٣٠ دونماً من أراضي قرية «النبي صموئيل»، لتحويلها إلى محمية طبيعية.

مع تولي بنيامين نتنياهو الحكم في ١٨/ ٦/ ١٩٩٦، بدأ بتنفيذ برنامج حزبه «الليكود»، القاضي بالاحتفاظ بالقدس الكبرى؛ الموسعة؛ اليهودية، ككتلة استيطانية ضخمة، تمزق الوحدة الجغرافية للضفة الغربية، حتى لو اضطره الأمر إلى تحدي المجتمع الدولي.

وعلى ذلك، فلا خلاف بين العمل والليكود، حول مسألة القدس، على مستوى الممارسات، فما تقوم به حكومة الليكود من استيطان وتهجير وقمع للفلسطينيين في القدس، فعلته وتفعله حكومة العمل، لكن الخلاف يبقى حول الذرائع والحجج.

تدور خطط الليكود على الدمج التام بين شرق المدينة وغربها، وتحويل الأحياء العربية إلى «غيتوات»، فقيرة ومعزولة، ثم تفتيتها إلى وحدات سكنية صغيرة جداً، بواسطة الطرق والوحدات الاستيطانية. بالرغم من الأثر السلبي لهذه السياسة على مفاوضات السلام، إلا أن نتنياهو يصر على تطبيق شعاره «الامن قبل السلام»، فلا يكاد يمر يوم، إلا ويخرج علينا بخطط قصيرة الأمد، تقضي بتوسيع وتطوير المستوطنات، حول الطرق الالتفافية، من أجل خلق تواصل بينها وبين المستوطنات في الضفة الغربية، وبينها وبين الجانب الآخر من الخط الأخضر.

قام نتنياهو، في هذا الصدد، برفع الحظر الذي فرضته حكومة العمل السابقة، على بعض المستوطنات. وبدأ العمل بتنفيذ مشروع داخل أسوار القدس القديمة، مكان ما كان يعرف بـ «برج اللقلق»، وتضمن حملة هدم واسعة طالت بيتاً للأيتام ومنازل فلسطينيين، بذريعة أنها بنيت بدون ترخيص، رغم معرفته باستحالة حصول الفلسطينيين على رخص بناء.

كما قامت السلطات الإسرائيلية بتوطين ١٥٠٠ مستوطن يهودي، في مستوطنات كانت حكومة بيريز حظرت إقامتها.

وتم في هذا الصدد توسيع بعض المستوطنات القديمة، بذريعة تغطية الزيادة الطبيعية في عدد سكانها.

ونقلت صحيفة معاريف عن نتنياهو، في عددها ٤/ ٨/ ١٩٩٦، قوله: «إن شق الطرق الإلتفافية هو أفضل ما ورد في أوسلو، كونها تحد - من وجهة نظره - من المعالم الجديدة لشكل الحل النهائي، والذي يعني تقاسم الأراضي التي لم يتم بناء مستوطنات فيها، بين إسرائيل وسلطة الحكم الذاتي».

في هذا السياق، جاء قبول نتنياهو بناء ٣٠٠ مستوطنة متنقلة لردع أية محاولات فلسطينية، مطالبة بتغيير واقع الاستيطان. ونتيجة لهذا التوزيع، يبدو من الصعب بمكان التركيز على الوحدة الجغرافية لمناطق الحكم الذاتي، أو على ولايتها الجغرافية أيضاً، فما يحدث هو عبارة عن كانتونات تفصل بينها مستوطنات يهودية.

وفي سياق الاستفادة من الزمن، في فرض سياسة الأمر الواقع، قامت الحكومة الإسرائيلية، بتنفيذ مشروع «شارون ٢٦ بوابة حول القدس»، الذي انجز بعض منه في عهد حكومتي العمل والليكود، السابقتين. وينص المشروع على:

١ - الجزء الأول: يتضمن بناء ٥٠٠ وحدة سكنية، ويحمل هذا الجزء أرقام البوابات ١٥ - ١٦ - ١٧، تقوم أسفل بيت العفيفي، حتى مدرسة المأمونية الجديدة.

٢ - الجزء الثاني: يتضمن بناء ٩٠٠ وحدة سكنية، على أن تقام بين وادي الجوز والمنطقة الصناعية، ويحمل هذا الجزء أرقام البوابات ١١ - ١٢ -١٣ - ١٤.

٣ - الجزء الثالث: يتضمن إقامة ٤٠٠ وحدة-سكنية، عند تقاطع طريق «رامات أشكول»، ووادي الجوز ورام الله، ويحمل أرقام البوابات ١٠ - ٩ - ٨ - ٧ - ٦ - ٥.

٤ - الجزء الرابع: يتضمن ٥٠٠ وحدة سكنية، ويحمل أرقام البوابات ١ - ٢ - ٣ - ٤.

يمثل هذا المشروع، أكبر حركة استيطانية في فلسطين، منذ عام ١٩٤٨، لذا أطلق عليه البعض خطة «السرطان الإسرائيلية»، ويلاحظ أن الخطة تقوم على مبدأ «الاحزمة والبؤر»، حيث تطوق المستوطنات التجمعات العربية، ثم تندفع البؤر الاستيطانية إلى داخل هذه التجمعات. باستكمال هذا المشروع تكون السلطات الإسرائيلية، قد نجحت في تحقيق «القدس الكبرى».

وضمن الخطة ذاتها، قامت حكومة نتنياهو، بمصادرة ١٨٥٠ دونماً، من الأراضي الواقعة

على جبل أبو غنيم، التابعة لأهالي بيت ساحور، وقرية أم الطوبا، بقصد إنشاء مدينة تتسع إلى ٦٠ ألف مستوطن، وتكون بمثابة عازل لمناطق شفعاط، وأبو ديس، وصورباهر، وغيرها[٣٠].

إن السعي الحثيث لاستكمال استيطان الضفة الغربية، وخلق واقع جغرافي وبشري جديد، يحول دون إقامة دولة فلسطينية. ويسرع في تهويد القدس ومحيطها، جغرافياً وبشرياً، بطريقة تجعل طرح وضع القدس، في المرحلة النهائية من مفاوضات السلام، أمراً شكلياً، لا معنى له على أرض الواقع، لأن القدس، حينها تكون قد تهوّدت تهويداً كاملاً.

ولأن القدس ليست مجرد مدينة، والصراع عليها ليس مجرد صراع على الأرض، فقط، فهذه المدينة، الاستراتيجية القلقة، المقدسة لدى الديانات الثلاث، تحمل من التاريخ، ومن المتناقضات، والصراعات المزدوجة، والحقوق المتداخلة، ما يجعلها بحق، كل الصراع. وإن كانت جزءاً من الأرض التي يدار عليها الصراع.

الهوامش:

١ - عارف باشا العارف، **تاريخ القدس**، القاهرة، دار المعارف، ١٩٩٤، ص ١٨٥.

٢ - **المصدر السابق**، ص ١٨٧.

٣ - **المصدر نفسه**، ص ١٨٨.

٤ - **المصدر نفسه**، ص ١٩٨٩.

٥ - **المصدر نفسه**، الصفحة نفسها.

٦ - محمود العايدي، **قدسنا**، معهد البحوث والدراسات العربية، الجامعة العربية القاهرة، ١٩٧٢، ص ٤٩.

٧ - **المصدر السابق**، ص ٢٤.

٨ - عبد الرحمن أبو عرفة، **القدس تشكيل جديد للمدينة**، عمان منشورات دار الكرملة، ١٩٨٦، ص ٢١.

٩ - **المصدر السابق**، ٢٣.

١٠ - عارف العارف، **المفصل في تاريخ القدس**، مكتبة القدس ١٩٦١، ص ٦، أورده أبو عرفة، المصدر السابق، ص٢٤.

١١ - نصر الشمالي، **ملاحظات حول تاريخ المسألة اليهودية**، دمشق، الخدمات الطباعية، ١٩٨٥، ط ١، ص ١٦.

١٢ - سمير جريس، **القدس في المخططات الصهيونية/ الاحتلال - التهويد**، مؤسسة الدراسات الفلسطينية، ١٩٨١، ط ١، ص ١٦.

١٣ - العارف، **مصدر سبق ذكره**، ص ١٩٠.

١٤ - فخري لبيب (محرراً) **دفاعاً عن القدس**، القاهرة،مطبوعات التضامن ١٩٩٥، أنظر فؤاد سعد، **القدس قبل الاجتياح العسكري الإسرائيلي**، في ٥/ ٦/ ١٩٦٧، ص ١٣٦ - ١٣٧.

١٥ - **المستوطنات الإسرائيلية في الأراضي العربي المحتلة**، (ندوة) تونس، جامعة الدول العربية، ١٩٨٥، (انظر: مهدي

عبد الهادي، القدس: مفاهيم إسرائيل وسياساتها ص ٢٠).

١٦ - **مصدر سبق ذكره**، ص ١٩٢.

١٧ - **المصدر نفسه**، الصفحة نفسها.

١٨ - موطي غولان، **القدس في نظر الصهيونية السياسية (١٩٣٧ - ١٩٤٩)**، ترجمة جواد سليمان الجعيدي، رام الله - وزارة الإعلام الفلسطينية، ص ١١٥.

١٩ - جريس، **مصدر سبق ذكره**، ص ١١٥. نقلاً عن داڤار، ٩/ ٦/ ١٩٦٧.

٢٠ - **الوقائع الإسرائيلية**، العدد ١٤٤٣، تاريخ ١٨/ ٤/ ١٩٦٨، بالعبرية.

٢١ - جريس، **مصدر سبق ذكره**، ص ١٤١ - ١٤٢.

٢٢ - **المصدر نفسه**، ص ١٤٣ - ١٤٦.

٢٣ - الاستيطان الصهيوني في القدس، **صامد الاقتصادي**، العدد ١٠٧، كانون الثاني/ يناير وشباط/ فبراير وآذار/ مارس، ١٩٩٧، ص ٨٨ - ١٠٧.

٢٤ - **السياسة**، (الكويت) ٧/ ٥/ ١٩٩٠.

٢٥ - **الشعب**، (القاهرة) ١/ ١٠/ ١٩٩٦.

٢٦ - مخطط الاستيطان، مشروع بوابات شارون حول القدس، **الاتحاد الآسيوي**، (أبو ظبي) ٢٥/ ٧/ ١٩٩٦.

٢٧ - **البيان**، ٩/ ٨/ ١٩٩٦.

٢٨ - حجاي أيشد، جبل الهيكل في أيدينا، **داڤار**، ١٥/ ١/ ١٩٩٦، **نشرة مؤسسة الدراسات الفلسطينية**، (بيروت) السنة الثالثة عشرة، العدد ٢، شباط/ فبراير.

٢٩ - صامد، **مصدر سبق ذكره**، ص ٩٩ - ١٠٠.

٣٠ - **الأهالي**، (القاهرة)، ٩/ ١٠/ ١٩٩٦.

أنفاق القدس: موقعها في التاريخ والحفريات الصهيونية

بيسان جهاد عدوان

كأن العقبات التي أقامها الصهاينة في وجه الطموحات الوطنية الفلسطينية، لم تكفهم، فنزلوا تحت الأرض، مرتين ليعززوا هذه العقبات، حيث عمدوا، في المرة الأولى، إلى سرقة مخزون مياه الضفة والقطاع، في وضح النهار. ويبدو أنهم استمرأوا اللعبة، وأرادوا أن يتوسعوا في نشاطهم التخريبي تحت الأرض، فكان لجوؤهم، في المرة الثانية، إلى «نفق البراق»، في القدس، الذي فجّر افتتاحه هبّة شعبية، استمرت ثلاثة أيام متصلة (٢٥ - ٢٧/ ٩/ ١٩٩٦).

لم تكن الهجرة اليهودية، فقط، أول الممارسات من جانب اليهود، لتهويد القدس، وليست الأخيرة؛ حيث صاحب تلك السياسة اغتصاب السيادة والحكم وطرد السكان الفلسطينيين، ومصادرة ممتلكاتهم، وأسر الأهالي، واستعمار المدينة والمناطق المحيطة بها؛ بإنشاء مستوطنات (مستعمرات)، وإنهاك حقوق الإنسان والحريات الأساسية للأهالي، وطمس اسم فلسطين، وتاريخها، وحضاراتها، وتدمير الأماكن المقدسة، فضلا عن الحفريات الأثرية؛ ومنها الأنفاق اليبوسية، وبالاخص «نفق البراق»، الذي أُطلق عليه من الجانب الإسرائيلي «نفق حشمونائيم»، في أيلول/ سبتمبر ١٩٩٦م.

يعتبر موضوع الأنفاق من المواضيع الشائكة، في المدينة المقدسة، إذ أنه يشكل خطراً على بنية المسجد الأقصى، ضمن بقية الأماكن المقدسة الإسلامية والمسيحية في القدس.

لم يقتصر حفر الأنفاق على هذا التاريخ، حيث تسبب فيه هذا النفق في تفجير هبّة شعبية،

في أيلول/ سبتمبر ١٩٩٦؛ لكنه كان، قبل ذلك التاريخ بعشرين عاماً، ضمن الحفريات الأثرية في القدس.

وإذا كانت الغاية المعلنة لإفتتاح النفق تحت المسجد الأقصى؛ ربط المسجد الشريف بحائط البراق (حائط المبكى، عند اليهود)، فإن الحكومة الإسرائيلية تتصرف بما ليس ملكاً لها، على الإطلاق.

تاريخياً، ليست هذه المرة الأولى التي يحاول فيها اليهود إحداث مثل هذه التغييرات في محيط المسجد الأقصى، وفي كل مرة كانت محاولات اليهود، تلقى مقاومة دامية من قبل الفلسطينيين، فتعود الأمور إلى نصابها.

ولكن مجرد العودة إلى تكرار المحاولة، في فترات تاريخية متلاحقة، يعني أن هذا التصرف ينبع من قناعة راسخة لدى اليهود، ظاهرها ديني، وجوهرها سياسي، لحركة صهيونية استمرأت الاغتصاب، علماً بأن المسعى الإسرائيلي، يندرج ضمن باب التصرف بأملاك الغير، بما يوقع حكومة إسرائيل تحت طائلة «القانون الدولي» بيد أن الأمر يتطلب أن نعود إلى المنابع والأصول.

جغرافية القدس:

تشكل قدس القرن العشرين مدينة قديمة، ومدينتين جديدتين؛ المدينة القديمة، سليلة عصور تاريخية وتحتفظ بالكثير من معالمها، وفوق كل ذلك، فهي محاطة بأسوار أقامها سليمان القانوني، في العهد العثماني (١٥٣٥م) وقد قسمت المدينتان الجديدتان، بعد المعارك التي دارت رحاها في نهاية الانتداب البريطاني (١٩٤٨).

احتلت إسرائيل، بعد ذلك، جزءاً كبيراً من المدينة، يشمل المدينة الجديدة، التي اتسعت في عهد الانتداب، وطوت في جنباتها، أسوار المدينة القديمة، من الناحية الغربية، وامتدت المدينة العربية إلى الشمال من الأسوار الشمالية، وما تزال المدينة القديمة، التي تشكل نواة القدس، مدة ألفي عام؛ وليس من شك في أن المدينة كانت قائمة، قبل ألفي سنة بكثير[1].

تتميز أورشاليم★ بموقعها الجغرافي الاستراتيجي، فالطبيعة منحتها أقوى التحصينات،

★ يعود اسم أورشاليم إلى عهد اليبوسيين، الذي يقدر بأكثر من ٣٠٠٠ سنة ق.م. وهذه التسمية نسبة إلى الآله شالم، إله اليبوسيين.

لحماية نفسها من الغزو[2].

تقع المدينة على خط عرض ٥٢° و٣١° شمالاً، وعلى خط طول ١٣°، ٣٥° شرقي جرينتش، وقد أقيمت على أربعة جبال:

١ - جبل موريا، القائم عليه المسجد الأقصى، ومسجد الصخرة؛

٢ - جبل اكران، حيث توجد كنيسة القيامة؛

٣ - جبل صهيون، ويشكل الجزء الجنوبي الغربي من جبال بيت المقدس الأربعة؛

٤ - وجبل بزيتا، ويقع بالقرب من باب الساهرة، كما تحاط المدينة بعدة جبال أخرى.

وتقع، أيضاً، على أرض مرتفعة محاطة من جميع أطرافها، بأودية عميقة، تحدها من الشرق وادي قدرون، ومن الغرب وادي هنوم، ويبدأ الواديان من الطرف الشمالي الغربي من المدينة، ويلتقيان في جنوبها، وبذلك يحوطانها، من أطرافها الثلاثة: الشرق، الغرب، الجنوب، دون الشمال.

هناك وادٍ ثالث، يخترق أرض المدينةو يبدأ شمالاً، قرب باب دمشق الحالي، وينحدر جنوباً إلى وادي قدرون، عند البركة الحمراء، والوادي الرابع يبتديء من جهة الغرب، قرب باب يافا الحالي، فيسير شرقاً في اتجاه شارع داوود حالياً[4].

تقع مدينة القدس على مرتفع الضهور «أوفل»؛ الذي يبتعد نحو ٢٠٠ متر جنوبي سور الحرم الحالي. وعلى ذلك، فإن القدس محصّنة، طبيعياً، منذ أيام اليبوسيين؛ حيث تحيط بها الأودية من سائر جهاتها، إلا الجهة الشمالية، وهذه يمكن الدفاع عنها، بسهولة، فموقع المدينة استراتيجي دفاعي، بعيد إلى الغرب، قليلاً، عن الطريق الرئيسية التي تصل فلسطين بمصر، والطريق التجاري القديم.

تاريخ المدينة:

لقد أصبحت فلسطين من أهم مناطق عالم ما قبل التاريخ الإنساني الأول، وأُشير إلى ثلاثة مواقع مشهورة، لأبيّن مدى أهمية فلسطين من العصور التاريخية الأولى؛ فقد عُرِف، أخيراً، أن لوادي الأردن الشمالي، أهمية فريدة، بالنسبة لتاريخ الإنسان الأول؛ فقد اكتشف قرب طبرية، بقايا إنسان، من عصر ما قبل العصر الجليدي الأول، وهو عصر الزنجاتي، الذي كشفت آثاره في شرقي أفريقيا.

والآن؛ توافرت لنا مثل هذه البقايا، في وادي الأردن الشمالي، في فلسطين، في قرى الصيادين، في بيوت عنان (شمال طبرية)، مبنية من الحجارة، تحتوي على آثار بشرية، من تاريخ

سحيق في القدم. كما أظهرت حفريات عين جارود، في سفوح الكرمل، وفي جنوب عتليت، حضارة ٣ عشرة آلاف سنة ق.م، وربما تعاصر تلك الحفريات التي عثرت عليها كاثلين كينيون، في أريحا. وكذلك، ديانا كبركبرايد، في البيضا، بجوار البتراء[5].

وقد ظهر الإنسان العاقل وتطور في فلسطين، أولاً، أو في الجزيرة العربية، أيضا، وظهر في أماكن مختلفة من العالم، وقد وقعت فترة هذا التطور، خلال العصور الحجرية والمعدنية، وكان التطور جسمانياً، ثم ازداد بازدياد قوة التفكير.

لقد عرف الإنسان الذي عاش في فلسطين، في العصر الحجري القديم الذي يبدأ من ٥٠٠,٠٠٠ سنة ق.م، وينتهي ١٠,٠٠٠ ق.م؛ بـ«إنسان فلسطين، وإنسان الكرمل»، اما من عاش في العصر البرونزي، الذي يرجع إلى ٤٥٠٠ سنة ق.م، حتى ٣٥٠٠ ق.م؛ فهو «الإنسان العربي أو السامي»، كما تدعو المصادر الأجنبية*.

ومنذ فجر التاريخ نشأت الحضارات أو أشباه الحضارات في فلسطين، وقامت حول القدس، وقد عثر على جماجم بشرية، وهياكل عظمية، في الكرمل، والجليل؛ تعود إلى العصر الحجري وكانت هذه الهياكل فرعاً من الإنسان النيندرتالي، أو ما قبله بقليل، ويعتقد عالم الآثار هنري فيليد، بأن فلسطين، وما حولها هي المهد الأول للإنسان العاقل[6].

ثم ظهرت الحضارة، بمعناها الواسع، أيضاً، بالقرب من مدينة القدس. ومن أمثلة تلك الحضارات النطوفية، والغسولية، ثم الحضارة الكنعانية اليبوسية. وعلى هذا تكون قد توافرت مقومات الحضارة، في ذلك المكان حتى تنهض أشباه الحضارات والحضارات فيه، في هذا الزمن القديم، وهذا يعني أنهم قد استطاعوا التغلب على الصعاب ومقاومتها، التي تعرقل قيام أي مجتمع مدني متحضر؛ واستطاعوا أن يطوّعوا بيئتهم لخدمة حضاراتهم القديمة. وعلى سبيل المثال، فإن الحضارة النطوفية التي ظهرت في نهاية العصر الجليدي، أي من حوالي ١٠,٠٠٠ سنة ق.م. إلى ٦,٠٠٠ سنة ق.م.، اكتشفت آثارها في وادي نطوف**، بجوار القدس، ولم تقتصر على هذا الوادي، بل كانت تنتشر في أمكنة عديدة من فلسطين[7]. وقد دلت تلك الآثار على أن الإنسان كان يعيش، في باديء الأمر، على الصيد، ثم تقدم خطوة، فدجّن الحيوان، وعني بالزراعة، فزرع القمح، والكرمة. وبرغم ما صاحب هذا المكان - كما أوضحنا في جغرافية القدس - من عراقيل، أهمها قلة مصادر المياه الدائمة - كما سنبين - العامل الرئيس في عملية

* للمزيد يمكن الرجوع إلى فيليب حتى تاريخ سوريا ولبنان وفلسطين.

** وادي نطوف هو وادي خريطون، على بعد ٨ أميال إلى الجنوب الشرقي من بيت لحم.

الزراعة، فهذا دليل على استخدام العيون، وحفر الآبار، وكذلك الأنفاق التي اعتبرت خزانات للمياه، وخاصة مياه الأمطار، في وقت السلم والحرب في تلك العصور.

وهناك حضارة الغسّول، التي نشأت ما بين ٦,٠٠٠ ق.م. و٣,٠٠٠ سنة ق.م، في تليلات الغسّول، الواقعة على أحد عشر ك.م. إلى الشرق الشمالي من البحر الميت؛ وهي حضارة ذات مجتمع زراعي، امتدت في وادي غزة؛ تل أبو مطير؛ مغارة وادي الكرمل؛ مرج بن عامر؛ الحضيرة مما يدل على أن سكان فلسطين، في تلك العصور، أخذوا بأسباب التحضر والرقي★.

إن الكنعانيين هم من أهم الشعوب التي نشأت، وعاشت في هذه المنطقة القديمة، وهم يكوّنون سكان فلسطين؛ ومنطقة الساحل الفينيقي، والأجزاء الشمالية الساحلية، أي أنهم يكوّنون القطاع السوري - الفلسطيني - من الهلال الخصيب، المحصور بين البحر المتوسط والصحراء، في العصر النحاسي - البرونزي، أي في نهاية الألف الثالثة ق.م.؛ وقد جاءوا مع الهجرات السامية الكبرى(٨)، من الجزيرة العربية ويعتبر الكنعانيون، الهجرة الثانية، من الجزيرة العربية إلى بلاد الشام، وعلى وجه الخصوص فلسطين، بعد العموريين والأموريين، التي كانت في نهاية الألف الرابع ق.م.، وخرجت من الكنعانية عدّة بطون، منها اليبوسية.

إن اليبوسيين أول من سكن مدينة القدس، ويبدو أن اسمهم مشتق من جدهم الأكبر، يبوس، وقد أطلق على المدينة، التي تقع على مرتفعات أوفل، وهي مدينة القدس؛ والقدس التاريخية غير القدس القديمة، التي تقع ضمن الأسوار العالية وكانت مملكة، كسائر الممالك الكنعانية، يتعاقب عليها الملوك والحكام، ومنهم أدوني صادق، وملكي صادق، وسالم اليبوسي.

فاليبوسيون أسسوها، منذ أكثر من ٤,٠٠٠ سنة ق.م.، وتُرجع بعض المصادر التاريخية تأسيسها إلى حوالي ٦٠٠٠ سنة ق.م.؛ ويعلق الأستاذ ونتون طوماس على قدم المدينة، فيقول: «إن استيطان موقع القدس، في الألف الثالث ق.م.، على أقل تقدير، يضفي على آثار المدينة حرمة زائدة، إذ أنها لذلك تعتبر قديمة، وحتى عندما مر بها إبراهيم الخليل، فزار ملكي صادق، ملكها وكاهنها الأعلى، يومئذ، فدعا لإبراهيم، وباركه، وعظّمه، فأعطاه إبراهيم الجزية، وهي العُشر عن كل ما يملك★★ وقد وجدت آثار تدل على أن موقع المدينة كان مسكوناً في الألف الرابع ق.م.، أي قبل نيف وألف سنة، قبل مجيء الإسرائيليين إليها للمرة الأولى.

★ للمزيد يمكن الرجوع إلى كتاب: Albright. w. f. The Archeaology of Palestine

★★ سفر التكوين، الأصحاح الرابع عشر، ١٨ - ٢٠.

بنى اليبوسيون أول حصن لهم في تل أُوفل، بمساحة سبعين دونماً★، وأخذت المساحة تتسع عند اللزوم، بسبب كثرة السكان، وذلك ببناء سلاسل، يُملأ خلفها بالصخورة والأتربة؛ لتوفير مساحة جديدة، حتى امتدت الأبنية، إلى ما يقارب العين، وهذه هي المدينة التي فتحها داوود، حوالي ١٠٠٠ ق.م.

منذ أيام سليمان ومن بعده، إلى أيام المكابيين (١٦٧ ق.م.)، أخذت بعض الأبنية تقام على السفح، في غربي وادي تريبون، إلى أن اتصلت بتلة صهيون، حيث تقوم القلعة، حالياً، ومقام النبي داوود(٩). وبعض الأبنية التي أضيفت إلى القدس، منذ أيام سليمان وما بعده، لم تعتبر ذات شأن معماري، أو حضاري، الا أنها قد اتخذت للسكن، ولم تكن على غرار مساكن اليبوسيين، أصحاب الحضارة القديمة في البلاد.

لم تتطور المدينة، تطوراً ملحوظاً، منذ أيام داوود، حتى الذين خلفوه، ولم يزد على الأبنية الموجودة في القدس، وما صاحب ذلك من ترميمات الاخرقيا★★، ثم الإغريق، الذين بنوا مستعمرات جديدة حول المدينة، وعندما خلفهم الرومان، واعتنقوا المسيحية، بنوا الكنائس، ودور العبادة، ولكنهم لم يغيروا معالم المدينة، حتى الفتح الإسلامي، الذي احترم قدسية المكان، وكذلك أمكنة العبادة لمختلف الأديان، ومعنى هذا أن مملكة داوود، التي لم تدم إلا خمس وسبعين عاماً، وكذلك، مملكة سليمان، وجميع قضاة إسرائيل، الذين خلفوهما لم يستطيعوا مضاهاة الحضارة الكنعانية، وبالأخص اليبوسية، في الشكل العمراني، على الأقل، في المدينة المقدسة، لذلك لم يتقدموا خطوة نحو تخطيط المدينة، لعدم تمكنهم من امتلاك مقومات الحضارة؛ حتى الذين عادوا من السبي البابلي، لم يزيدوا أو يغيروا من معالمها، لأنها لم تحتج إلى إعادة تخطيط عمراني لها. وحتى الآن، لا تحتاج إلى إعادة تخطيط، ولكنها تحتاج - من وجهة نظر صهيونية - لإعادة تهويد.

تحويل القدس من مدينة عربية إلى مدينة يهودية:

يمكن تلخيص المفاهيم الإسرائيلية والسياسات والممارسات التي تقوم في القدس في قضية أساسية واحدة، ألا وهي تهويد المدينة المقدسة، وأسر شعبها، وتهويد أرضها، ثقافتها، وتاريخها،

★ الدونم، وحدة قياس، حوالي ألف متر مربع.

★★ الاخرقيا - بعد السبي البابلي - عاد إلى فلسطين وقام بتصليحات دينية في الدين اليهودي وهو ملك يهوذا من ٧١٥ - ٦٨٦ ق.م.

بما يناقض أكثر من ١٨٠٠ عاماً من التاريخ، وفرض أمر واقع جديد[١٠]، وتقوم سياسة إسرائيل في هذا المجال على عدة محاور، تهدف إلى:

١ - محو الملامح والصفات والخصائص العربية والإسلامية للمدينة؛

٢ - خلخلة الكثافة السكانية العربية، وعزلها عن محيطها العربي؛

٣ - تكثيف الوجود اليهودي، بحيث تصبح لهم الأغلبية المطلقة.

ولتنفيذ ذلك، قامت سلطات الاحتلال بعدة خطوات وإجراءات لتهويد المدينة، منها ما هو استراتيجي، لتغيير طابعها؛ فقد رأت المتخصصة الإسرائيلية في مجال تخطيط المدن، سارة كامفكر «بأن الانجاز الذي حققته إسرائيل في القدس هو من أعظم التغييرات الديمغرافية في تاريخ العالم»؛ ومنه ما هو ديني عقائدي، وقد عملت إسرائيل في اتجاهين متوازيين، يكمل كل منهما الآخر؛ الاتجاه الأول الرسمي، ويتمثل في الحفريات حول المسجد الأقصى، تلك الحفريات التي بدأت منذ وقت مبكر من الاحتلال، ولاتزال؛ والاتجاه الثاني غير رسمي، وأخذ شكلا متناهياً، منذ الاحتلال وحتى الآن، ألا وهو الجماعات الدينية المتطرفة، التي يتزايد معها تأثيرها على مواقع اتخاذ القرار في إسرائيل، ويتجسد هذا التأثير، بالمثال الواضح لمدينة الخليل، حيث تعثرت مفاوضات الحل المرحلي، حسب «اتفاقية أوسلو»، بسبب رفض ٤٠٠ مستوطن إسرائيلي ترك مواقعهم وسط المدينة التي يسكنها ١٢٠ ألف مواطن فلسطيني وان اتخذت بعض الوسائل الفعّالة لحل تلك المشكلة، ولكنه ليس حلاً نهائياً. فما بال قضية القدس في اتفاقية السلام لعل ذلك يوضح صعوبة المأزق لذي ينتظر مدينة القدس[١١].

مصادر المياه في القدس:

صخر القدس الأعلى كلسي رملي، فيه بعض الصّوان، الأمر الملاحظ، الآن، في صخور بناية الروضة، وفي محاجر سليمان. وفي أسفل تل أُوفل حجر مكسي أبيض، سهل النحت، صالح للبناء، لأنه يقسو، عندما يتعرض للهواء. وهذا ما سهّل على أهالي المنطقة حفر الآبار، والحياض العظيمة، والأنفاق الكبيرة، وكان لها شأن عظيم في تاريخ المدينة[١٢]. ففي منطقة القدس لا توجد أنهار، حيث يعز الماء؛ وسكان القدس والقرى المحيطة بها يعيشون على جمع مياه الأمطار؛ وفصلها الماطر يتسم بظاهرة عدم الانتظام، لكونها أمطار اعصارية، يتوقف كمّها، بين سنة وأُخرى، على عدد المنخفضات الجوية وعمقها.

فالقدس شحيحة المياه، لقلة العيون، ويظن بأن عين العذراء هي عين صبيحون القديمة، التي كانت متقطعة دورية، تجري مياهها من ممر طبيعي في الصخر، يفيض بحسب سقوط الأمطار.

وقد حفر اليبوسيون نفقاً في صخور أُفل، تجري فيه المياه من العين لتصب في بركة سلوان. وتعتبر عين العذراء، او على وجه الخصوص نبع صبحيون، الذي يقع أسفل الحائط الشرقي، المورد الرئيسي للمياه بعض الأمطار، وكذلك عين روجل، وكانت تلك العين تسمى، قديماً، نبع صبحيون، كما ورد ذكرها في التوارة★، ولا تزال هذه العين تموّن القدس بالماء.

تتعرض مدينة القدس للجفاف، طوال فترة تتراوح ما بين ٨ - ٩ شهور في السنة؛ وهذا ما جعل سكانها الأوائل يفكرون بطرق عديدة لتخزين المياه، بقصد استخدامها في أشهر الجفاف، وكذلك للتغلب على تلك الصعاب. واهتدى مؤسسو مدينة القدس إلى أفضل طريقة لحفظ المياه؛ وهي تجميع مياه الأمطار، عن طريق هز الأنفاق والآبار، وشق الأقنية للشرب؛ وهي أمور قديمة جداً، وقد اختار أهل المدينة اليبوسية، ومن بعدهم، أن يكون تجميع المياه بين ينبوعين مائيين صغيرين هما قناة الميلوبة، وعين روجل (أم الدرج)، كما اتبعوا أسلوبين في التجميع، أحدهما في البرك الطبيعية المكشوفة، بهدف سقاية الأغنام، وري البساتين الزراعية، والآخر يتمثل في بناء هذه القنوات على شكلين، أحدهما لجر المياه إلى مناطق تجمعها في الآبار، والأخرى جرى الإعتناء بها هندسياً، لتصل بين آبار التجميع، لذلك حفرت الآبار في بطون الجبال وسفوحها العليا، بشكل يتفق وينسجم مع التدرج الطبوغرافي، لانحدار أوديتها الجبالية★★، وجعلوا منطقة تجمعها المركزي في أقل هذه الجبال ارتفاعاً، وهو جبل «أُوفل» (الرؤية، حالياً)، وقد حفرت هذه الآبار بشكل يسمح لفائضها أن يسيل، ليرفد ويغذي الآبار التي دونها في مستوى الارتفاع، وفقاً لتوازي المياه في الأواني المستطرقة[١٣].

لقد حفر اليبوسيون أنفاقاً إلى المدينة للأغراض السابقة، وكذلك ليتمكنوا من الاستقاء في حالات الحصار، وتُعدّ تلك الانفاق ذات طابع هندسي رائع وقد ذكرت بعض الأنفاق في التوراة، وبالأخص ذلك النفق الذي حفره اليبوسيون في صخور أوفل، وسمي بالقناة والظاهر أن الملك داوود اكتشف مدخله السري من خارج السور، فأدخل رجاله فيه، حتى وصلوا إلى منتهاه في داخل السور، ومنه صعدوا إلى الحصن اليبوسي، وباغتوهم، واحتلوه، دون قتال، على الأرجح[١٤].

ولم تقتصر الأنفاق أو الآبار وغيرها من الأعمال على اليبوسيين، أو في مدينة أُورشاليم. ولكننا نجدها في مدن كنعانية أخرى، إذ حفرها الكنعانيون في مدن جبعون، أبلغام، ومجدو.

★ ٢ أخ ٣٣: ١٤، مل ١: ٣٣، ٣٨.

★★ انظر جغرافية القدس.

تاريخ الأنفاق:

اشتهر الكنعانيون بما ابتكروه من وسائل الدفاع عن مدنهم، وكرسوا طاقاتهم وجمهورهم في سبيل اتقان الأساليب الحربية، التي لازمتهم طيلة حياتهم، بسبب النزاعات، والخصومات المستمرة بين دويلات المدن الكنعانية، المنتشرة في أرجاء البلاد. كذلك بسبب الغزوات التي كان يشنها الفاتحون من خارج البلاد؛ ومن تلك الوسائل التي برعوا فيها، إنشاء القلاع، وما يرافقها من تحصينات دفاعية، ولحاجتهم إلى الماء، في فترات الحصار، قاموا بأعمال هندسية ضخمة لإيصال الماء إلى داخل القلاع. ومن بقايا هذه المشاريع، التي لا تزال ماثلة للعيان، النفق الطويل، الذي حفروه في بلدة جاذر، الكنعانية★، للوصول إلى ينبوع الماء الذي يقع تحت سطح الأرض، بعمق مائة قدم، وينزل إلى هذا الينبوع، باجتياز مدرج مكوّن من ٨٠ درج، ويبلغ طول هذا النفق ٢١٩ قدماً، ويرى الآثاريون بأن الكنعانيين كانوا قد اتخذوا هذا الموقع كحصن منيع، يرجع بناؤه إلى حوالي ٣٠٠٠ سنة ق.م، فحفروا هذا النفق لتموين الحصن بالمياه[١٥] وقد أقام الكنعانيون مشروعاً آخر من هذا القبيل، في أورشليم، وذلك لإيصال الماء إلى الحصن، الذي كان قد شيده اليبوسيون. أهل أُورشليم الأصليون، الذين استقروا بها، منذ أوئل الألف الثالثة ق.م.، على أقل تقدير، على الهضبة الشرقية من مدينة القدس الحالية[١٦].

عرف حصن يبوس بحصن صهيون، أيضاً، كما كان يعرف الجبل الذي أُقيم عليه الحصن بالأكمة، أو أُوفل، وأحياناً بجبل صهيون★★. ولتموين هذا الحصن بالمياه، حفر اليبوسيون نفقاً داخل الجبل، وسحبوا المياه فيه، من عين ماء غزيرة، تقع شرقي الحصن، على حافة وادي القدرون (وادي ستي مريم)؛ إلى الحصن، ويمتد هذا النفق مسافة ١٧ ياردة، إلى الغرب بين العين والحصن، وقد نقر الحجر، وصنع شبه خزان، في نهاية النفق، ومنه حفر منفذ من الحجر، بحجم ٤X٦ أقدام، يصعد إلى سطح الهضبة، داخل الحصن، بعمق تسع ياردات، وكان الماء يستقي من سطح الحصن، بالسطل، والحبل من البئر، التي فيها الخزان[١٧].

فبنى اليبوسيون أول حصن لهم في تل أوفل، بمساحة سبعين دونماً وأخذت المساحة تتسع،

★ تقع على بعد حوالي ٣٥ ك. م.، إلى الشمال الغربي من أورشليم.

★★ الرجوع إلى أسفار التوراة ٢مل م: ٢٤؛ ٢ أخ ٢٧: ٣، ٣٣: ١٤؛ أسفيا ٣٢: ١٤.

كلما اقتضى الأمر، حتى امتدت الأبنية إلى ما يقارب عين صبحون، كما ذكرنا سابقاً، بل لم يقتصر حفر القنوات المائية في عهد اليبوسيين، على قناة النفق، المكتشفة منذ عام ١٨٦٧م، بل أوجد اليبوسيون شبكة منظمة من القنوات، في مدينة القدس اليبوسية، والأودية الواقعة خارجها، والمؤدية إليها؛ ومنها القناة المفتتحة في أيلول/ سبتمبر ١٩٩٦م، على طول امتداد سور حائط المسجد الأقصى الغربي، والتي يبلغ طولها ٤٢١ متراً، وسميت نفق الحشمونائيم؛ وفي هذه التسمية تجاوز للحقيقة التاريخية. لأن القناة، في عهد اليبوسيين، كانت تدعى قناة «بيدر سالم» ثم – اختصاراً – لقبت بقناة البيدر★.

إلى ذلك فإن هناك قناة ثانية، تسمى «قناة الميلوبة»، وتبدأ من نقطة تقع بجوار باب العمود، وهي النقطة التي تم توسيع الحفر فيها، للحصول على الحجارة، من أجل بناء سور القدس الشمالي، وترميمه، في عهد السلطان العثماني سليمان القانوني، حيث عمل الحفارون، منذ عام ١٥٣٦ حتى ١٥٤٢، في اقتلاع الحجارة منها، حتى وصولهم لمسافة ١٧٠ متراً، حيث يبدأ وجود قناة نفقية، تخترق أسفل حي الميلوبة، حتى اتصالها بقناة البيدر، قرب باب الغوانمة.

ثمة قناة ثالثة، من جهة باب الغوانمة، تواجه قناة فرعية، تمتد في مساحة الأقصى السفلية، لتصل إلى سبيل قايتباي، الموجودة قبالة مدخل باب السلسلة، والدرجات المؤدية إلى ساحة قبة الصخرة. وقد سبق لدائرة الأوقاف أن ألقت بعشرات من أطنان الأسمنت، لإغلاق عملية الحفر، التي تقوم بلدية القدس بها، عبر ما سمي، آنذاك، نفق «وارن».

أما النفق الجنوبي، فيصل غرب المدينة بشرقها، ويمتد من جبل صهيون حتى جبل أوفل، حيث يلتحم بقناة البيدر، وقد جرى اكتشافه ١٨٨٧م، وتم ترميم طوله ٥٠٠ متر، حتى أواسط حارة اليهود. وتذكر المصادر بأن هذه القناة جوفية، كانت تصل إلى جبل صهيون (داوود) حالياً.

القناة الخامسة، هي قناة روجل أم الدرج، وقد شق اليبوسيون نفقاً جعلوه سرياً، ليصل بين منطقة البيدر، في أعالي جبل أوفل، حتى نبعة روجل «أم الدرج» في سلوان، وكانوا يستخدمون هذا النفق، في حالة الطوارئ، عندما تحاصر مدينتهم.

ومن قنوات مدينة القدس، أيضاً، تلك القناة التي تصل بين منطقة مأمن الله، أو ماميلا، في ظاهر المدينة من ناحيتها الغربية، لتشق طريقها نحو المنطقة الواقعة بين باب الخليل وباب الجديدة، لتواصل طريقها في أسفل حارة النصارى، لتتصل بقناة البيدر، من جهة الطرف الشمالي لوادي تريبون، بالقرب من مدرسة دير راهبات صهيون.

★ قناة البيدر هي نفسها قناة نفق البراق ونفق حشمونائيم.

وكذلك قناة اسطبلات سليمان، التي تصل بين قناة البيدر، بالقرب من باب السلسلة، حيث تمر أسفل المسجد الأقصى، لتصل إلى اسطبلات سليمان[18]، هذا كله تم في عهد اليبوسيين، فماذا فعل اليهود من حفريات حديثة، أو حتى ترميمات!!

قام حزقيا بعمل التحصينات اللازمة للمدينة، ومن الحفائر التي أُجريت، منذ أكثر من عشرين سنة، عرفنا بأن حزقيا قد فكّر في خطة لإنقاذ مورد المياه، الذي يغذي أورشليم، حتى لا يسيطر عليه سنحاريب★[19].

في وقت لاحق، قام الملك حزقيا، ملك يهوذا بمد النفق الذي حفره الكنعانيون، بعد اغلاقه في اتجاهه الشمالي، إلى جهة الغرب، وأنشأ في نهايته، جنوباً، بركة، صارت تعرف باسم بركة سلوام، وأقام أبنية عند فم البركة، وسد مخرج مياه صحيون الأعلى، وأجراها تحت الأرض، إلى الجهة الغربية★★. وأقام حزقيا نفقاً آخر، بدأ من وادي هنوم، ومر تحت سور المدينة، بالقرب من باب حيفا الحالي، وانتهى عند البركة المعروفة ببركة حزقيا، حتى هذا اليوم[20].

وقد صار سرداب حزقيا يأتي بالمياه من ينبوع صيحون، في القدرون، من الوادي الشرقي، إلى الوادي الأوسط، حيث توجد، الآن، بركة سلوام، كما ذكرنا.

شوهد في تصميم حفائر ١٨٩٠، الوادي الأوسط، والحافة الغربية، المحيطة داخل منطقة أورشاليم، في فترة حزقيا، لكن الحفائر الأخيرة أظهرت، بشكل مؤكد، أن الحافة الغربية، أو –على الأقل – نهايتها الجنوبية، كانت لا تدخل في المدينة، فلا بد لنا أن نبحث عن تفسير منطقي لقيام حزقيا بإقامة مورد المياه من ينبوع صيحون، إلى الموضع الحالي من بركة سلوام، في الوادي الأوسط، فإذا نظرنا إلى ذلك، في أيامنا هذه، نجد في سبيل تنفيذ ذلك، مصاعب كبرى؛ فالوادي الأوسط ضيق، في هذا الموضع؛ والحافة الغربية منحدرة، إنحداراً شديداً؛ ولا يعقل أن يتم إقامة مورد مياه في منطقة عسكرية؛ لأنه بذلك يكون مرتفعاً، والراجح أن المياه التي كانت تتدفق من ينبوع صيحون، تنساب إلى حوض في الوادي الأوسط، داخل قناة منحوتة في الصخر، ويستمر تدفقها إلى الجنوب، في قناة على طول لأنه من السهولة بمكان افتراض أن المياه تجري وسط الوادي.

والتفسير المعقول، هو أن الخزان نفسه كان مغطى بالصخر، وأنها في الحقيقة، لم تكن بركة، بل خزاناً للمياه[21].

★ سنحاريب.

★★ انظر التوراة، ٢ أخ ٣٢: ٣٠؛ ٢ مل ٢٠: ٢٠؛ نحميا ٣: ١٥.

وعليه، يفترض بأن حزقيا قد رمم، أو أدخل إصلاحات في النفق اليبوسي، في هذه المنطقة، ولم ينشيء نفقاً في تلك المنطقة. وكذلك «الحشمونائيم»، التي سيأتي ذكرها، فقد رمم وأصلح ما أتلفه الدهر، ولم ينشيء نفقاً خاصاً به أو باليهود في تلك الفترة ولا في فترة المكابيين، بعد السبي البابلي.

إن اليهود الذين رجعوا إلى فلسطين في عهد الفرس، قد تجمعوا في منطقة أورشاليم، بعد السبي البابلي، على الأكثر؛ وقد تمتعوا في ظل حكم الفرس، ببعض الامتيازات، الخاصة بحرية ممارسة شعائرهم الدينية، وما أن حل العهد الإغريقي (٣٣٢ – ٦٤ ق.م.)، حتى تأرجح وضعهم بين المد والجزر، فتارة يقعون تحت حكم السلوقيين في سوريا، وتارة أخرى تحت حكم البطالمة في مصر، وكانوا يستفيدون في بعض هذه الأدوار من الخلاف المستحكم بين هذين الفريقين.

لكنهم لاقوا أسوأ الحالات، في عهد الملك السلوقي «انطيوخس الرابع، أبيفان» (١٧٥ – ١٦٤ ق.م.)، فدمر هذا الهيكل، ونهب خزائنه، وأجبر اليهود على نبذ اليهودية، واعتناق الوثنية الاغريقية، وأخذ الصراع بين الطرفين، حتى اندلعت ثورة المكابيين[22].

فالأسرة المكابية اليهودية، ظهرت في فلسطين في القرنين الأول والثاني ق.م.، وكونت هذه الأسرة جيشا سريا في الجبال، للتصدي لاضطهاد السلوقيين، ونظم هذا الجيش على طريقة حرب العصابات، وتمكن من التغلب على الجيش السلوقي، والحصول على حكم ذاتي في أورشاليم، وكان يقوى، أحياناً، ويتقلص أحياناً أخرى، حتى انتهى باستيلاء الرومان على سوريا.

وقد استمرت سلالة هذه الأسرة المكابية على رأس السلطة في أرض اليهودية ١٣٠ عاماً، وذلك بين عام ١٦٧ و٣٦ ق.م.، وقد تناول سفر المكابيين، في آخر العهد القديم، ويجمع الباحثون والمؤرخون على أن الوقائع التاريخية التي تناولها هذا السفر معترف بصحتها، من حيث الخطوط الرئيسية العامة[23]. ولم تكشف الحفائر الأثرية، حتى الآن، عن وجود بنية تحتية، قامت بها الأسرة المكابية في القدس.

وكانت الأسرة الحشمونائية، التي لقبت، فيما بعد، بالمكابية، في ثورتها ضد الاغريق السلوقيين لا تهدف إلى التخلص من ظلم الاغريق فحسب، بل أيضاً، لاستعادة «مجد إسرائيل» المزعوم. وحاول القائد سيرون، ومعه حملة كبيرة من الاغريق، أن يدخل أورشاليم من الناحية الشمالية الشرقية؛ لكن المكابيين تصدوا له، عند الشمال الغربي من أورشليم، كما تصدى المكابيون لعدة حملات، على البعد نفسه إلى الجنوب من المدينة.

ونستنتج من ذلك بأن المكابيين استخدموا الأنفاق القديمة في التصدي لهجمات السلوقيين، فلم يكن لديهم وقت لحفر أنفاق جديدة، واستخدامها في الامور العسكرية.

يتضح من بعض الروايات أن المكابيين استولوا على معبد الصخرة، وجبل صهيون، فيما ظل باقي المدينة في يد السلوقيين، في باديء الأمر، قبل أن تصبح المدينة بكاملها تحت سيطرة المكابيين. وبدأ أحد ملوك المكابيين في إعادة تحصين المدينة، وكذلك تحصين المدن الأخرى؛ ولم تذكر المصادر، صراحة، أي انجازات خاصة بالمكابيين، سوى الاصلاحات، وتجديد تحصين المدينة، ويمكننا التخمين بأن من ضمن الاصلاحات إعادة افتتاح وإصلاح أنفاق المدينة للاستخدامات العسكرية وغير العسكرية، دون إضافة، لإنشغالهم بالحروب، وتأمين مواقعهم ضد السلوقيين.

النفق وملف الحفريات اليهودية:

كان موقع القدس مسكوناً، منذ فترة الاستقرار والتحضر الأولى، بدليل ما وجده المنقبون من نماذج الفخار، في قبر على منحدر «تل أوفل»، الذي سماه الرومان «أوفيل»، جنوب المدينة الحالية، وقد أرجع العلماء هذا الفخار إلى العصر البرونزي القديم (٣٠٠٠ - ٢١٠٠ ق.م.). لقد وقفت قلعة القدس اليبوسية في وجه الغزو الإسرائيلي، فاصلاً بين ما اغتصبوه في الشمال والجنوب منها. وبعد أن أمضى داوود سبع سنين في الخليل، استطاع أن يفتح القلعة اليبوسية (٩٩٥ ق.م.)، ويجعلها عاصمة له. كما بنى ابنه سليمان الهيكل المشهور، ولكن أين كانت المدينة التي فتحها داوود؛ وأين كانت أسوارها وذكرياتها؛ هذه مشاكل بقيت عصية على الحل، حتى قام علماء الآثار، يحاولون حلها(٢٤).

بدأت أعمال الحفر التي أجريت في أورشليم، منذ أكثر من مائة عام، عندما أُنشئ صندوق الأبحاث لفلسطين، عام ١٨٦٥م، وقد بدأها الكابتن شارل وارن، الذي واجه معارضة شديدة من المسلمين، لأن في أعمال الحفر ضرر بالغ الخطورة على الحرم الشريف، الذي يعد من مقدسات المسلمين الكبرى(٢٥). وأجرى حفرياته خارج السور الجنوبي الشرقي من الحرم الشريف، وبعد ثلاثين عاماً قام بلس وديكي بحملة أُخرى من المكان نفسه. وبعد ثلاثين عاماً أُخرى، قام بكلستر بتنقيبات ثالثة، وانتهت هذه الحفريات بوضع مخططات ظهر فيها ما سمي حلاً لتلك المشاكل المطروحة.

لكن الآنسة كاثلين كينيون ما كادت تنتهي من حفرياتها، في أريحا، عام ١٩٥٨م. حتى عزمت على إعادة الحفر في المكان السابق نفسه، لأنها كانت تشك في النتائج التي توصلت إليها البعثات السابقة، وبدأت الحفر، بعد المساعدات التي قدمت لها، عام ١٩٦٠(٢٦).

لاحظت كينيون بأن اليبوسيين، كانوا يبنون أسوراً استنادية، يملأونها بالحجارة والأنقاض،

حتى يوفروا بسطة واسعة. تقام عليها الأبنية فوق السفح؛ وتمت البرهنة على أن تشييد تلك الأسوار يرجع إلى عام ١٨٠٠ ق.م.، وظل يستعمل بعد ذلك، وأصبح، فيما بعد، سور مدينة داوود(٢٧).

في الموسم الثاني من الحفريات كشفت كينيون أن هذه الأسوار هدمت، اربع مرات في التاريخ، وأُعيد بناؤها، أربع مرات، كان آخرها، سنة ٥٢٧ ق.م. وعندما هدمتها بابل، ودمرتها اختفت المدينة اليبوسية، بعد أن هزمت نحو ٨٠٠ ق.م.، وعاد نحميا من السبي البابلي، وسمح له الفرس بإعادة بناء الأسوار، ولكن على مقياس أضيق.

في الموسم الأخير، الذي جرى عام ١٩٦٤م، كادت النتائج تقنع كينيون بأن المدينة اليبوسية، كانت شرقي أسوار الحرم، على السفح المنحدر إلى وادي قدرون، ولم تكن المدينة اليبوسية، على جبل مريا، حيث يقوم الحرم الشريف، ولهذه النتائج أهمية خطيرة في تاريخ القدس(٢٨)، اقلها أن وجود هيكل سليمان لم يكن تحت الحرم الشريف، أو في الجزء الجنوبي الغربي منه؛ وذلك يثبت، أيضاً، عدم ملكيتهم لحائط المبكى، الذي يزعمون أنه جزء من سور هذا الهيكل. وتردف كينيون: «برغم من أن موقع الهيكل لا توجد فيه أي أدلة أو براهين، ولكن أصبح من الواضح أن هيكل سليمان، كان متطابقاً، بشكل تام، مع التصاميم الفينيقية الكنعانية؛ ولم يتم العثور على أي آثار في مواقع سليمان في فلسطين، التي تدل على فخامة الثراء، الذي كان يتمتع به بلاطه؛ وعلى النقيض؛ فإن تلك الآثار تشير إلى المستوى الهابط للحضارة المادية، أيام سليمان. وكل شيء جرى تضخيمه، في تلك الأيام»(٢٩).

لم يخف الصهاينة نواياهم في الاستيلاء على الحرم الشريف والمسجد الاقصى المبارك، وما حولهما وإزالة أي أثر غير يهودي، وبناء هيكل جديد لهم، على أنقاضها، برغم حرمة بناء أي معابد لهم فوق المرتفعات. واستعملوا جميع الوسائل لتنفيذ مخططهم، منذ احتلالهم مدينة القدس، في حزيران/ يونيو ١٩٦٧م، فقاموا بالاستيلاء على باب المغاربة، ووضعوا مركزاً عسكرياً ثابتاً عليه؛ وسمحوا للصهاينة بدخول الحرم الشريف والمسجد الأقصى، وانتهاكات كثيرة، رغم احتجاجات المسلمين على تلك الانتهاكات، والتي كان جواب وزير الدفاع الإسرائيلي عليهم آنذاك: «إن من حقنا (الصهاينة) دخول البيت* وإقامة شعائرنا الدينية بداخله». وانطلاقاً من هذا الحق المزعوم، قامت كل الهيئات والمؤسسات الشرعية وغير الشرعية في

* الاسم الذي يطلقه اليهود على الحرم الشريف في القدس.

إسرائيل، باستئناف مخطط الحفريات، كجزء من المخطط الكبير، الذي تتبناه الحكومة الإسرائيلية المحتلة، من أجل تهويد القدس.

فحاول الإسرائيليون فتح المنفذ الثاني في جدار العمرية★، أكثر من مرة، لكنهم كانوا يواجهون مقاومة شديدة من جانب الفلسطينيين، للحساسية غير العادية التي تتسم بها قضية القدس بالنسبة للفلسطينيين[٣٠].

يمتد النفق، الذي أثار فتح إسرائيلي باباً جديداً فيه سخط الفلسطينيين، مسافة ٤٨٨ متراً تحت الحي الغربي الإسلامي في القدس القديمة، على طول حائط اساسات المسجد الأقصى. يبدأ النفق من حائط المبكى، عند أسفل الجزء الغربي من القدس، وينتهي عند المخرج الجديد، الذي فتح في الحي الإسلامي إلى الشمال، ويسمح بمشاهدة سلسلة من المواقع الأثرية في القدس.

يمر القسم الأول من النفق في شبكة من الأقبية المعقودة، تعود إلى فترة المماليك في القرنين الرابع عشر والخامس عشر الميلادي، وقد قامت إسرائيل بفتحها، وتنظيفها بعد حرب ١٩٦٧م، انطلاقاً من الطرف الغربي لحائط المبكى.

أما الجزء الثاني من النفق، الذي فتح بعد عام ١٩٨٧، فيسلك طريقاً، تعود إلى العهد الروماني، أقيم مكان قناة مائية ضيقة جداً، وترتفع خمسة أمتار، بنيت في فترة الممالك اليهودية، في القرن الثاني ق.م.

فيما الجزء الأخير، الذي يمتد حوالي عشرة أمتار، حفر حديثاً في الأرض، بهدف بناء سلم يفضي إلى قرب خزان ماء من العهد الروماني، على طريق الآلام، وهي الطريق التي سلكها المسيح عيسى (عليه السلام)[٣١].

أعادت الأزمة التي فجرها «نفق البراق»، وما تلاها، فتح ملف الانتهاكات الصهيونية للمقدسات الإسلامية في القدس، وبخاصة في المسجد الأقصى، فالغرض من الحفريات هو البحث عن هيكل سليمان، الذي يزعم اليهود وجوده في حرم المسجد[٣٢]، برغم وجود المسجد الأقصى على مرتفع أوفل. ونذكر بأن الحفريات الإسرائيلية في القدس قد مرت بتسع مراحل، خلال العشرين سنة الماضية وحسب مصادر الأوقاف الإسلامية في القدس:

★ جدار العمرية وقف اسلامي كان يطلق عليه اسم «الروضة»، في عهد الانتداب البريطاني (١٩١٨ - ١٩٤٨).

المرحلة الأولى:

بدئ بها في أواخر ١٩٦٧م وتمت سنة ١٩٦٨م، وجرت على امتداد ٧٠ متراً من أسفل الحائط الجنوبي للحرم الإسلامي، خلف قسم من جنوب المسجد الأقصى، وأبنية جامع النساء، والمتحف الإسلامي، والمئذنة الفخرية الملاصقه له، ووصل عمق هذه الحفريات إلى ١٤ متراً. وتشكل خطراً يهدد بإحداث تصدع لهذا الحائط، والأبنية الدينية، والحضارية والأثرية الملاصقة له.

المرحلة الثانية:

تمت سنة ١٩٦٩م، وقد جرت على امتداد ٨٠ متراً، مبتدئة من حيث انتهت المرحلة الأولى، ومتجهة شمالاً، حتى وصلت إلى أحد أبواب الحرم الشريف، المسمى باب المغاربة، مارّة تحت مجموعة من الأبنية الإسلامية الدينية، التابعة للزاوية الفخرية، وتسببت في إزالتها، بالجرافات الإسرائيلية، وإجلاء سكان الزاوية، في ١٤ حزيران/ يوليو ١٩٦٩م.

المرحلة الثالثة:

بدأت في ١٩٧٠م، وتوقفت في ١٩٧٤، ثم استؤنف العمل، في ١٩٧٥م، ولم تنته حتى اليوم، وامتدت من مكان يقع أسفل عمارة المحكمة الشرعية، وتعتبر من أقدم الأبنية التاريخية الإسلامية في القدس، مارة شمالاً، بأسفل خمسة من أبواب الحرم القدسي، وهي (باب السلسلة؛ المطهرة؛ القطانين؛ الحديد؛ علاء الدين البصري؛ المسمى« باب المجلس») وعلى امتداد ١٨٠ متراً، وهو ما يهدد مجموعة من الأبنية الدينية، والحضارية، والسكنية، والتجارية. وتضم، أيضاً، أربعة مساجد، ومئذنة قايتباي الأثرية، وسوق القطانين، وعدد من المدارس الأثرية ومساكن يقطن بها حوالي ٣٠٠٠ عربي من أهل القدس، وتسببت في أخطار جسيمة أخرى.

المرحلتان الرابعة والخامسة:

بدأتا في سنة ١٩٧٣م، واستمرتا حتى سنة ١٩٧٤م، وتقع آثارهما خلف الحائط الجنوبي، الممتد من أسفل القسم الجنوبي الشرقي للمسجد الأقصى، وسور الحرم القدسي الشريف، وتمتد على مسافة تقارب ٨٠ متراً إلى الشرق، وقد اخترقت هذه الحفريات، في شهر تموز/ يوليو ١٩٧٤، الحائط الجنوبي للحرم القدسي، للدخول منه إلى الأروقة السفلية للمسجد الأقصى وللحرم، في أربعة مواقع هي:

١ - أسفل محراب المسجد الأقصى، بعمق ٢٠ متراً إلى الداخل؛

٢ - أسفل جامع عمر، الجناح الجنوبي الشرقي للمسجد الأقصى؛
٣ - تحت الأبواب الثلاثة للأروقة الواقعة أسفل المسجد الأقصى المبارك؛
٤ - تحت الأروقة الجنوبية الشرقية للمسجد الأقصى.

وقد وصلت أعماق هذه الحفريات إلى أكثر من ١٣ متراً وأصبحت تعرّض تلك الأمكنة إلى خطر الانهيار.

المرحلة السادسة:

بدأت في أوائل عام ١٩٧٥م، في مكان قرب منتصف الحائط الشرقي لسور المدينة، وسور الحرم الشريف، ويقع بين باب السيدة مريم والزاوية الشمالية والشرقية، من سور المدينة؛ وتهدد اعمال الحفر فيها بإزالة القبور الإسلامية وطمسها. وقد نتج عن هذه الحفريات، مصادرة الأراضي الملاصقة لإحدى هذه المقابر، وإنشاء جانب من «منتزه إسرائيل الوطني».

المرحلة السابعة:

مشروع تعميق ساحة البراق الشريف، ويسميها الإسرائيليون «ساحة المبكى»، وهي ملاصقة للحائط الغربي للمسجد الأقصى. وقد وضع المشروع في عام ١٩٧٥م، وتمت الموافقة عليه، في عام ١٩٧٧م، من قبل اللجنة الوزارية الإسرائيلية، وقضى المشروع بضم أقسام أخرى من الأراضي العربية المجاورة للحائط، أو للساحة عموماً، وهدم ما عليها، وحفرها، بعمق ٩ أمتار. وضمت هذه الساحة حوالي ٢٠٠ عقار إسلامي، شكلت القسم الأكبر من الحي الغربي، هدمتها الجرافات الإسرائيلية، وتعرضت أبنية أخرى لخطر التصديع، والانهيار، ومن تلك الأبنية المهددة:

١ - عمارة المحكمة الشرعية، المعروفة بالمدرسة التنكزية؛
٢ - عمارة المكتبة الخالدية، وهي من أقدم المكتبات الإسلامية في القدس؛
٣ - زاوية ومسجد أبو مدين الغوث، وكلاهما من الأوقاف الإسلامية القديمة؛
٤ - حوالي ٣٥ عقاراً سكنياً.

المرحلة الثامنة:

تلك المرحلة تكملة للمرحلتين الرابعة والخامسة، لكنها تحت شعار «كشف مدافن ملوك إسرائيل في مدينة داوود». ويخشى من تصدع الجدران الجنوبية للمسجد الأقصى.

المرحلة التاسعة:

اخترقت الحائط الغربي للحرم القدسي الشريف، في عام ١٩٨١م، وأعادت فتح النفق، الذي افتتح مؤخراً. وكان قد اكتشفه كولونيل انجليزي، يدعى وارن، عام ١٨٨٠م، وتوغلت الحفريات في ساحة الحرم من الداخل، على امتداد ٢٥ متراً، شرقاً، وبعرض ٦ أمتار، ووصلت أسفل سبيل تاريخي، هو سبيل قايتباي، حسبما جاء في تقرير المهندس المقيم لإعمار المسجد الأقصى، بتاريخ ٢٩/ ٨/ ١٩٨١م. وقد أدت هذه الحفريات، مبتدئة، إلى تصدع في الأروقة الغربية، الواقعة ما بين باب السلسلة والقطانين للحرم القدسي، والخوف من أن تؤدي إلى تحقيق أهدافهم في تصديع المسجد الأقصى، ومسجد الصخرة المشرفة، ثم هدمها.

مؤامرة الأنفاق الجديدة:

نقلت وكالة «القدس برس» عن الباحث الفلسطيني طاهر النمري قوله: «إن إسرائيل تعمل حالياً، على حفر أنفاق أخرى» محذراً أن ذلك سيدمّر جميع البيوت التي تحيط بأسوار الأقصى؛ وهو ما تسعى إليه الدولة العبرية، لتصبح منطقة الأقصى تحت ولاية يهودية تامة، والأنفاق الثلاثة التي تقوم إسرائيل بحفرها، هي:

١ - أولهما تمتد من ٥٠٠ متراً، يبدأ من حائط البراق، ويخترق أبنية الحي الشرقي حارة اليهود، حيث يصل في منتصفها، مع نفق تاريخي، يسير نحو منطقة جبل النبي داوود (صهيون)؛
٢ - فيما ينطلق النفق الآخر من منطقة باب الغوانمة إلى حارة النصارى، ومنطقة باب الحديد؛
٣ - يبدأ النفق الثالث من باب المغاربة، تحت مدرسة صهيون، حتى مغارة سليمان، بجانب باب العامود. وهذه جميعها أنفاق فرعية.

وعليه فإن النفق الرئيسي يبدأ من باب الغوانمة ويسير أسفل مساحة المسجد الأقصى، إلى الباب الفولاذي، وينتهي إلى بلدة سلوان، مما يعتبر تقويضاً للتاريخ العربي الإسلامي[٣٣].

خلاصة القول ان إسرائيل تحاول توظيف الأنفاق في سياق الحفريات التي تقوم بها، من أجل تقويض الأمكنة المقدسة، الإسلامية والمسيحية، في القدس، وصولاً إلى استكمال تهويد المدينة، حيث أن التغييرات المادية والديمغرافية التي أدخلت على مدينة القدس، تتلاءم وأهداف إسرائيل الإقليمية. كما أن تلك التغييرات التي استحدثت في المناطق المحتلة، وخاصة القدس، بلغت حداً يصعب معه العودة إلى الوضع السابق، وإن لم يكن مستحيلاً. فما من شك في أن انفاق القدس ليست إلا إحدى العوائق التي تنصبها إسرائيل في وجه أية تسوية للصراع العربي-الإسرائيلي بشكل عام، ولقضية القدس على وجه الخصوص. وعموماً، فإن هذه الأنفاق تحفر من تحت هذه التسوية، بهدف تقويضها والإجهاز عليها.

الهوامش:

١ - عبد الحميد زايد، **القدس الخالدة**، القاهرة، الهيئة العامة المصرية للكتاب، ١٩٧٤، ص ٢٩.

٢ - أحمد سوسة، **العرب واليهود في التاريخ**، دمشق، دار الاعتدال، ط ٢، ١٩٧٣، ص ٣٩٣.

٣ - زايد، مصدر سبق ذكره، ص ١٣.

٤ - سوسة، مصدر سبق ذكره، ص ٣٩٣ - ٣٩٥.

٥ - محمود العابدي، **قدسنا**، القاهرة، مطبعة الجبلاوي، ١٩٧٢، ص ٧، ٨.

٦ - محمد أديب العامري، **عروبة فلسطين في التاريخ**، صيدا - بيروت، المكتبة العصرية، ١٩٧٢، ص ٤٥ - ٤٦.

٧ - العامري، مصدر سبق ذكره، ص ٤٧، ٤٩.

٨ - سوسة، مصدر سبق ذكره، ص ٢٦١.

٩ - الاعيدي، مصدر سبق ذكره، ص ١١٠.

١٠ - **المستوطنات الإسرائيلية في الأراضي المحتلة**، تونس، جامعة الدول العربية، ١٩٨٦، ص ١٤٧ - ١٤٩.

١١ - مروة أديب جبر، ندوة فلسطين عبر عصور التاريخ، القاهرة، جامعة الدول العربية ١٩٩٥.

١٢ - العابدي، مصدر سبق ذكره، ص ١١.

١٣ - **الصياد** (بيروت)، العدد ٢٧١٢، ٢٥/ ١٠/ ١٩٩٦م، ص ٣٦ - ٣٧.

١٤ - سوسة، مصدر سبق ذكره، ص ١٦.

١٥ - المصدر نفسه، ص ١١ - ١٣.

١٦ - المصدر نفسه، ص ١٣ - ١٤.

١٧ - المصدر نفسه، ص ١٤ - ١٥.

١٨ - **الصياد** (بيروت)، العدد ٢٧١٢، ٢٥/ ١٠/ ١٩٩٦م، ص ٣٧ - ٣٨.

١٩ - زايد، مصدر سبق ذكره، ص ٣٨.

٢٠ - سوسة، مصدر سبق ذكره، ص ٣١٨.

٢١ - زايد، مصدر سبق ذكره، ص ٨٦.

٢٢ - سوسة، مصدر سبق ذكره، ص ٣٢٥.

٢٣ - المصدر نفسه، ص ٤٩٧.

٢٤ - العابدي، مصدر سبق ذكره، ص ٢٢٩.

٢٥ - زايد، مصدر سبق ذكره، ص ١٢٦.

٢٦ - العابدي، مصدر سبق ذكره، ص ٢١٩ - ٢٣٠.

٢٧ - Kathleen kenyon, Archealogy in the holy land, London, 1975, p 235.

٢٨ - العابدي، مصدر سبق ذكره، ص ٢٣٠ - ٢٣١.

٢٩ - kenyon, op. Cit., p. 241, 248.

٣٠ - **الشرق الأوسط** (لندن)، العدد ٦٥١٥، ٢٩/ ٩/ ١٩٩٦م.

٣١ - **الشرق الأوسط** (لندن)، العدد ٦٥١٣، ٢٦/ ٩/ ١٩٩٦م.

٣٢ - **يديعوت أحرونوت** (تل أبيب)، ٢٨/ ١٠/ ١٩٧٠.

٣٣ - **العالم** (لندن)، العدد ٥٤٨، تشرين الثاني/ نوفمبر ١٩٩٦، ص ١٣ - ١٤.

استيطان القدس قبل قيام اسرائيل

فاطمة خير

عجزت أسوار القدس القديمة عن صد الرياح والأمطار والمستوطنين اليهود. وحتى حين ضاقت بهم المدينة المقدسة، طفقوا يحاصرونها بمستوطناتهم. فقد وضعت الحركة الصهيونية القدس نصب أعينها، حينما بدأت مخططها الاستعماري للاستيلاء على أرض فلسطين العربية.

«لا صهيونية بدون صهيون»، مقولة شهيرة لدى الحركة الصهيونية، وصهيون جبل يقع في مدينة القدس، مما يبين، بوضوح جليّ، أهمية هذه المدينة المقدسة لدى جميع المنتمين للحركة الصهيونية، لذا كان من الطبيعي أن تبدأ هذه الحركة مخططها لإقامة دولة إسرائيل – التي تسعى إلى بنائها – من مدينة القدس، بالعمل على تغيير التركيب السكاني لهذه المدينة، فضلاً عن معالمها، وإن استطاعت تغيير الجغرافيا، أيضاً، لفعلت؛ فالحركة الصهيونية آمنت، دوماً، بسياسة الأمر الواقع، وانتهجتها، بطريقة تفوقت فيها على أية حركة استيطانية أخرى؛ وفي حين اتجهت أنظار دعاة هذه الحركة – عندما تقرر إقامة وطن قومي لليهود في فلسطين – إلى القدس لاختراق هذه المدينة المقدسة، وتطويقها؛ كانت حركة مستمرة من الهجرة اليهودية من أوروبا إلى فلسطين، تتحرك في موازاة ظهور مقدمات الحركة الصهيونية، وكانت حركة البناء النشطة هذه فرصة مواتية لبذور الدولة الصهيونية. التي أرادت الحركة الصهيونية إقامتها في فلسطين؛ ففي الوقت الذي قرر فيه الكثير من يهود أوروبا الهجرة من أوروبا، نتيجة للأوضاع الاقتصادية والاجتماعية المتردية، والمعاملة القاسية لليهود في أوروبا؛ كان من الطبيعي ان تتجه أنظارهم إلى

المدينة التي استحوذت على قلوبهم، فارتباطهم الروحي بها، بلغ حداً جعلهم يتذكرون القدس دون غيرها في كل صلواتهم: «إن نسيتك يا قدس فلتنسني يميني» وعندما كانت حركة البناء اليهودية تتركز إلى الغرب من أسوار المدينة القديمة، لم يكن رجال هذه الهجرة يدركون بأنهم بذلك يرسون الأسس للقدس الجديدة، التي تنتظرها الحركة الصهيونية، لتجعل منها عاصمة لدولتها الجديدة، فكانت هذه الجهود النواة الأولى لإسرائيل، التي أُعلن عن قيامها عام ١٩٤٨.

تحاول هذه الدراسة رصد عمليات الاستيطان في القدس وما حولها، قبل عام ١٩٤٨، وبيان أهدافها، وقد أعاقتني كثيراً قلة المراجع التي تتناول هذا الموضوع وإن شئنا الدقة فلنقل ندرتها، ذلك أن الأغلبية الساحقة للدراسات حول الاستيطان في القدس، ركزت على الفترة التالية لحرب ١٩٦٧ العربية – الصهيونية، التي حققت لإسرائيل احتلال كل القدس، بما أتاح لها التوسع في الاستيطان داخل القدس ومن حولها، مما جعلنا نركز هذه الدراسة على الفترة السابقة على قيام إسرائيل، لتأكيد أن القدس كانت في بؤرة اهتمامات الأطماع الصهيونية، لأسباب دينية واستراتيجية معروفة.

أولاً: الهجرة اليهودية إلى القدس: البدايات؛ متى ولماذا؟

منذ قديم الأزل، وعيون اليهود ترنو، ونفوسهم تطمع في القدس، عاصمة لهم وحدهم، ولم تكن لديهم، يوماً، الرغبة في الحياة في هذه المدينة المقدسة مع آخرين؛ ولم يخفوا رغبتهم في إغتصابها، بدون تردد، وتغيير معالمها – إن استطاعوا – لدفن أية آثار لأحد غيرهم، على ترابها الذي شهد فناء كثير من الغزاة الطامعين، ولم ينل الخلود فوقه إلا شعب هذه الأرض الأصيل؛ حتى أن كتابهم المقدس لم يخف هذه المشاعر الكارهة للآخرين فقد جاء في العهد القديم «زحف الملك (داوود) ورجاله على أورشليم، على اليبوسيين سكان تلك الأرض، فكلموا داوود وقالوا: إنك لا تدخل إلى هنا، فحتى العميان والعرج يصدونك. ولكن داوود أخذ حصن صهيون، وهو مدينة داود». وما لبث داوود أن نزع عن هذه المدينة اسمها، و(حصن يبوس)، الذي أقامه اليبوسيون في مدينتهم باسم حصن صهيون. ثم ما لبث العهد القديم أن أغدق على مدينة اليبوسيين أسماء عديدة أخرى، مثل، مدينة داوود، ومدينة الأمانة، ومدينة الله، ومدينة الهنا، ومدينة الملك العظيم، ومدينة رب القوات، ومدينة الرب، وصهيون»[1].

وقد ظل عدد السكان اليهود في المدينة، منذ استيلاء الملك داوود عليها، نحو سنة ١٠٠٠ق. م، يتأرجح نتيجة الغزوات التي تعرضت لها، بعد ذلك، من جانب الآشوريين، والبابليين، والفرس، والرومان، على التوالي، وحرّم الرومان على اليهود دخول المدينة، منذ عهد هدريان، سنة ١٣٥م. إلى أن فتحها المسلمون، سنة ٦٣٨م. فسمح لليهود بإقامة حي فيها، إلى الجنوب الشرقي من منطقة البراق؛ وبإقامة كنيس و«بيت مدراس» (مدارس دينية). وعندما استعادها العرب من الصليبيين، سنة ١١٨٧، سمحوا لليهود، مرى أُخرى، بالسكن فيها، فتجددت الجالية اليهودية في المدينة، إذ جاءها يهود من مدن أُخرى في فلسطين (عسقلان، مثلاً)، إضافة إلى مجموعة من يهود اليمن، وآخر من شمالي أفريقيا وأوروبا[٢].

برغم المكانة - غير الخافية على أحد - التي تحتلها مدينة القدس لدى اليهود، والتي كانت الدافع وراء رغبة البعض منهم في الإقامة بجوار الأماكن المقدسة بها، إلا أن التاريخ لم يشهد موجة هجرة يهودية منظمة، في أي من فتراته، إلا منذ حوالي منتصف القرن التاسع عشر؛ أما الحي اليهودي في البلدة القديمة من القدس فتاريخه يعود إلى سنة ٧٧٥م، عندما زار الخليفة «المهدي» مدينة القدس؛ وكحل للخلاف بين النصارى واليهود، أمر بتخصيص منطقة يقطن بها اليهود؛ قبل تلك الفترة، لم يعرف اليهود - ومنذ السيطرة البيزنطية على المدينة - مكاناً يستقرون فيه حتى الغزو الصليبي الذي أدى إلى قتل ثلاثة آلاف يهودي، ومنعهم من السكن بالمدينة، ومنع البيزنطيون اليهود من الإقامة في المدينة، وكان هذا المطلب أحد البنود التي تضمنتها «العهدة العمرية». على أي حال فإن هذا الحي بقي محصوراً، ولم يسمح لليهود ببناء كنيس، إلا في القرن الخامس عشر، حيث سمح المماليك لهم بذلك، وبالرغم من انتشار اليهود في منطقة أوسع من تلك المملوكة لهم، نتيجة لتمكنهم من السكن في بيوت مستأجرة، إلا أن الحيّز الذي شغله الحي اليهودي لم يتعد ١٦ دونماً، وكان عدد الذين يقطنون فيه لا يتجاوز ١٥٠٠ - ٢٠٠٠ يهودي (وظل ذلك حتى عام ١٩٤٧)[٣].

مع خضوع فلسطين للحكم العثماني، سنة ١٥١٧، أصبح اليهود في فلسطين وفي أماكن أخرى من الامبراطورية العثمانية يتمتعون بقسط من الحرية الدينية، لم يحظوا بمثله في أي بلد أوروبي؛ نتج عن ذلك قيام علاقات متينة بينهم وبين الجاليات اليهودية الأخرى في الامبراطورية العثمانية، التي ازداد عددها، بشكل ملحوظ، بوصول الكثيرين من اليهود، بعد اقصائهم

وتشريدهم عن أسبانيا، والبرتغال، بعد سنة ١٤٩٢، وتمكن القليلون من هؤلاء من دخول فلسطين. وبحلول سنة ١٥٢٢، أصبحت في القدس جالية يهودية سفاردية، تزايد نموها، خلال القرنين السادس عشر والسابع عشر، بوصول بضع مئات من اليهود الحسيديم من بولونيا، سنة ١٧٧٧، مما ساهم في تأسيس طائفة اشكنازية في المدينة، إلى جانب الطائفة السفارادية. وفي سنة ١٨٠٦ أصبح عدد اليهود في القدس ٢٠٠٠ نسمة، قفز، بحلول سنة ١٨١٩، إلى ٣٠٠٠ نسمة. وقد تعززت هذه الجالية، خلال العقدين التاليين، بوصول مئات أخرى من يهود صفد، هجروا مدينتهم، بسبب الهزات الأرضية التي تعرضت لها، خلال السنوات ١٨٣٤ - ١٩٣٧. ويستفاد من إحصاء للسكان اليهود في فلسطين، أُجري سنة ١٨٣٩، أن عددهم بلغ، آنذاك، ٦٥٠٠ نسمة، نصفهم كان يقيم في القدس[٤].

بدأت حركة من البناء، خارج أسوار المدينة المقدسة، في عهد إبراهيم باشا (١٨٣١ - ١٨٤٠م)، الذي ألغى امتيازات المسلمين على الطوائف الأخرى، مما ترتب عليه تدفق اليهود إلى القدس بأعداد كبيرة للاستيطان؛ بعد الحصول على تراخيص ببناء المساكن، وأمكنة العبادة، خارج أسوار المدينة، وفيما قام المسلمون والمسيحيون بذلك الامتداد خارج الأسوار بحسن نية؛ فإن اليهود خططوا لذلك، بدقة متناهية، حتى بلغ عدد المستعمرات اليهودية، التي طوقت المدينة، عند نهاية القرن التاسع عشر (بدءاً من عام ١٨٥٩م)، ١٦ مستعمرة من الغرب والشمال والشمال الشرقي، وتساوى عدد السكان اليهود في المدينة مع عدد السكان المسيحيين، بعد أن كان هؤلاء يمثلون ألف نسمة، أما اليهود فكانوا أقل من ذلك، وفي عام ١٨٧٠ غدا اليهود أغلبية السكان، حتى أن تعدادهم قفز من حوالي الألفين في بداية القرن التاسع عشر، إلى حوالي ٤٥ ألف، في نهاية العهد العثماني[٥].

وعند ظهور أعراض ضعف الامبراطورية العثمانية، في منتصف القرن التاسع عشر؛ إزداد تدخل دول الغرب في شؤون الامبراطورية، فزادت الامتيازات التي أعطتها هذه الامبراطورية للدول الأوروبية، مما مكّن الأخيرة من التدخل في الشؤون الداخلية للامبراطورية، بحجة حماية رعاياها، بمن فيهم اليهود؛ وتجلى ذلك في افتتاح عدد من القنصليات الأجنبية في القدس، منها القنصلية البريطانية، عام ١٨٣٨م، لرعاية مصالح بريطانيا، ومنها حماية اليهود؛ وكذلك فعلت باقي الدول الأوروبية، مما نتج عنه أن بلغ عدد اليهود في القدس المتمتعين بحماية أجنبية، في

منتصف القرن التاسع عشر، ٥٠٠٠ نسمة، منهم ٣٠٠٠ تحت حماية النمسا، ١٠٠٠ بريطانيا؛ ١٠٠٠ ألمانيا، وروسيا، وهولندا، والولايات المتحدة الأمريكية، وقد ساعدت هذه القنصليات اليهودية في القدس وفلسطين في شراء الأراضي واستيطانها(٦).

إثر تصعيد الاضطهاد ضد اليهود في روسيا القيصرية وبولندا، سنة ١٨٨١، وما ترتب عليه من هجرة يهودية إلى فلسطين، ارتفع عدد الجاليات اليهودية في القدس من ٦ آلاف، تقريباً، سنة ١٨٦٦، إلى ما يقرب من ١٤ ألفاً، سنة ١٨٨٧، و٢٠ ألفاً، سنة ١٨٩٠؛ ٢٨ألفاً، سنة ١٨٩٥، شكلوا، في تلك السنة ٦٠ بالمئة من مجموع اليهود في فلسطين كلها. وفي سنة ١٩١٢، قفز عددهم إلى ٤٨ ألفاً، وأصبحوا يشكلون أكثرية سكان القدس، ولكن ما لبث أن هبط عددهم إلى ٢١ ألفاً، مع نهاية الحرب العالمية الأولى، سنة ١٩١٨، نتيجة للظروف الصعبة التي مرت بها البلاد أثناء الحرب(٧).

تضافرت الظروف جميعها، فكأنها ألفت دافعاً وسبيلاً، في آن واحد، أمام الهجرة اليهودية إلى فلسطين، وخاصة القدس ففي الوقت الذي عانى فيه يهود أوروبا من الاضطهاد الشديد، وبالذات مع ظهور النازية، تعالت الأصوات بين هؤلاء، منادية بأنه آن الأوان لكي يصبح لهذا الشعب المُشَرَّد وطن؛ وما كان للاستعمار البريطاني إلا مداعبة أحلام اليهود بأرض الميعاد في قلب الوطن العربي، ليكون كالنغم النشاز في سيمفونية المنطقة العربية، فأعطت بريطانيا الحركة الصهيونية وعد بلفور (١٩١٧)، أتبعته بالتسهيلات لهجرة اليهود إلى فلسطين، واستيطانهم بها، واستحواذهم على أراضيها، وصولاً إلى تغيير التوازن السكاني، عن طريق زيادة أعداد اليهود.

منذ تم للقوات البريطانية احتلال فلسطين (١٩١٨)، اشتد ساعد المؤسسات الصهيونية مستقوية بالتشريعات والإجراءات البريطانية، وتم نقل أكبر عدد من يهود أوروبا إلى فلسطين، وتمركز القادمون الجدد، في الأغلب داخل القدس، وحولها. نتيجة لهذه الجهود، ارتفع عدد اليهود في فلسطين، من حوالي عشرة آلاف نسمة (٢٥٪)، عام ١٩١٨ إلى مائة ألف نسمة (٥٠٪)، عام ١٩٤٨(٨). ويعتبر الإحصاء التركي، الذي أُجري عام ١٩١٤م، أقرب الاحصاءات التي أُجريت عن عدد السكان في فلسطين، إلى الدقة، احصائياً؛ لقد بين أن عدد السكان بلغ ٢٧٣ و٦٨٩ ألفاً، بينهم أقل من ٦٠ ألف يهودي؛ إلا أن أول إحصاء عصري، أُجري عام ١٩٢٢، وأجراه البريطانيون، تلاه إحصاء آخر، في عام ١٩٣١، وإحصاء ثالث، عام

١٩٤٦، والأخير اعتمد على استقراء تقديرات الإحصاء الذي سبقه، واعتمد في توزيعه الإقليمي للسكان، على مساعدة الوكالة اليهودية؛ وتحوي الوثائق الإسرائيلية معلومات مغلوطة عن عدد السكان، حيث تجنبت هذه التقارير المناطق الجغرافية التي يسكنها العرب؛ وساعدت سلطات الانتداب في رسم حدود بلدية القدس، وفقاً للتواجد اليهودي، ناهيك عن مبالغة هذه التقارير في ذكر أرقام أكبر عن عدد السكان اليهود؛ على سبيل المثال، تذكر تلك التقارير أن عدد سكان القدس في عام ١٩١٧، ٣٠٠ و٣٢ نسمة، وهذا أمر مجافي للحقيقة، لأنه - ببساطة - يعني أن جميع اليهود في فلسطين، في ذلك الوقت، أقاموا في القدس! وهو أمر غير صحيح★.

ويوضح الجدول رقم (١)، الذي يحاول تبيان عدد سكان القدس، عام ١٩٣١، المحاولات الصهيونية، لإظهار تعداد السكان في القدس، بأكثر مما هو في الواقع؛ بمساعدة الجهود الإحصائية لسلطات الانتداب البريطاني:

جدول رقم (١)

توزيع سكان القدس(٩)

عام ١٩٣١

	مسلمون	مسيحيون	يهود	آخرون	المجموع
داخل البلدة القديمة	١٢٢٠١	٧٧٥٩	٥٠١٠	٥٢	٢٥,٨٢
منطقة الحدود البلدية فيما عدا البلدة القديمة	٧٦٩٣	١١٥٧٦	٤٦٢٢٢	-	٦٥,٤٩١
ريف المدينة	٣٧٨٦٣	٩٧٤	٣٣١٦	-	٤٢,١٥٨
المجموع	٥٧٧٥٧	٢٠٣٠٩	٥٤٥٣٨	٥٢	١٣٢,٦٦١

★ يعمد الباحثون الإسرائيليون، حتى الآن، إلى فعل ذلك. فهذا باحث منهم يحصل على الماجستير، يشير في دراسته إلى أن عدد اليهود في القدس بلغ في أواخر القرن التاسع عشر، نحو ٣٥ ألف نسمة. انظر: موطي غولان، القدس في نظر الصهيونية - السياسة الصهيونية تجاه مسألة القدس خلال الفترة من عام ١٩٣٧ وحتى عام ١٩٤٩، ترجمة جواد الجعبري، منشورات وزارة الاعلام الفلسطينية - مديرية الصحافة والاعلام المحلي، دائرة الدراسات والندوات، الطبعة الأولى، ١٩٩٦.

وقد وصل عدد سكان القدس الكبرى، عام ١٩٢٢، التي تضم كلاً من رام الله، واريحا، وبيت لحم، ١٤٧,٧٦٢ منهم (٢٧,٥٪) يهود، جميعهم يقطنون القدس، ما عدا ١٨٦ فرد.

وفقاً للتقسيم السابق، يمكننا وضع تقديرات لعدد سكان القدس، في سنين عدة تظهر التباين في هذا الصدد، لتوضيح المحاولات الصهيونية لذكر أعداد غير حقيقية (بالطبع ذات دوافع سياسية معروفة).

جدول رقم (٢)

تقديرات لعدد سكان القدس[١٠]

أعوام ١٩٢٢ - ١٩٤٦

السنة	المصدر	مسلمون	مسيحيون	يهود	المجموع
١٩٢٢	شيملتس	١٣٤١٣	١٤٦٩٩	٣٤١٢٤	٦٢٧٣١
	كانو	٤٠٨٥٠	١٥٤٩٦	٣٤٤٣١	٩١٢٧٢
١٩٣١	شيملتس	١٩٣٣٥	١٩٨٩٤	٥٣٨٢٠	٩٣١٠٦
١٩٤٦	شيملتس	٣٣٦٨٠	٣١٣٣٠	٩٩٣٢٠	١٦٤٤٤٠
	ماجواير	٦٠٥٦٠	٤٤٨٥٠	٩٩٦٩٠	٢٠٥١٠٠

وتبين الفروق الواضحة في هذا الجدول، إستثناء الاسرائيليين ريف القدس المجاور، برغم أنهم أوردوا أعداد اليهود المقيمين خارج حدود البلدية.

نتيجة الصدامات التي وقعت في المدينة المقدسة، عام ١٩٣٦، فإنه من الصعب الوصول إلى تعداد دقيق للسكان. إلا أن الباحثة الأمريكية، جانيت أبو لغد، تفترض بأن عدد العرب في القدس، في كانون الأول/ديسمبر عام ١٩٤٨، كان ٦٤ ألف في القسم الشرقي، و٨٠ ألف في الغربي، وذلك وفقاً لإحصاء عام ١٩٤٦، مع التعديلات الإحصائية الأساسية.

ويورد باحث آخر الجدول التالي، لتباين عدد سكان القدس، في الفترة بين ١٨٠٠ - ١٩٤٦.

جدول رقم (٣)

عدد سكان القدس[١١] ١٨٠٠ - ١٩٤٦

السنة	يهود	النسبة المؤية	مسلمون	النسبة المؤية	مسيحيون	النسبة المؤية	آخرون	النسبة المؤية	المجموع	النسبة المؤية
١٨٠٠	١٠٠٠	١٠,٠							١٠,٠٠٠	١٠٠
١٨٣٨	٣٠٠٠	٢٧,٣	٤٥٠٠	٤٠,٩	٣٥٠٠	٣١,٨			١١,٠٠٠	١٠٠
١٨٧٣	٤٠٠٠	٢٦,٧	٦٠٠٠	٤٠,٠	٥٠٠٠	٣٣,٣			١٥,٠٠٠	١٠٠
١٨٤٤	٢٠,٠٠٠	٥٠,٠	١٠,٠٠٠	٢٥,٠	١٠,٠٠٠	٢٥,٠			٤٠,٠٠٠	١٠٠
١٨٨٧	٢٥,٠٠٠	٥٠,٠	١٢,٥٠٠	٢٥,٠	١٢,٥٠٠	٢٥,٠			٥٠,٠٠٠	١٠٠
١٨٩٨	٤١,٠٠٠	٦٧,٤	٧,٠٠٠	١١,٥	١٢,٨٠٠	٢١,١			٦٠,٨٠٠	١٠٠
١٩٠٥	٤٠,٠٠٠	٦٦,٦	٧,٠٠٠	١١,٧	١٣,٠٠٠	٢١,٧			٦٠,٠٠٠	١٠٠
١٩١٢	٤٥,٠٠٠	٦٤,٣	١٠,٠٠٠	١٤,٣	١٥,٠٠٠	٢١,٤			٧٠,٠٠٠	١٠٠
١٩٢٢	٣٣,٩٧١	٥٤,٣	١٣,٤١٣	٢١,٤	١٤,٦٩٩	٢٣,٥	٤٩٥	٠,٨	٦٢,٥٧٨	١٠٠
١٩٣١	٥١,٢٢٢	٥٦,٦	١٩,٨٩٤	٢٢,٠	١٩,٣٣٥	٢١,٤	٥٢	٠,٠	٩٠,٥٠٣	١٠٠
١٩٤٤	٩٧,٠٠٠	٦١,٧	٣٠,٦٣٠	١٩,٥	٢٩,٣٥٠	١٨,٧	١٠٠	٠,١	١٥٧,٠٨٠	١٠٠
١٩٤٦	٩٩,٣٢٠	٦٠,٤	٣٣,٦٨٠	٢٠,٤	٣١,٣٣٠	١٩,١	١١٠	٠,١	١٦٤,٤٤٠	١٠٠

وبعد حرب ١٩٤٨، قام اليهود بتهجير غالبية السكان العرب المقيمين في الجانب الغربي والقرى المحاذية، التي بلغت ٣٩ قرية عربية، دمر معظمها؛ وبلغ سكان هذه القرى، عام ١٩٤٥، ٢٦ ألف نسمة، أما القرى، التي بقيت بعد الاحتلال، ٢٣ قرية، فقد بلغ عدد سكانها في العام ذاته، ٢٤ ألف، ولا تتضمن هذه الأعداد العشائر البدوية في القضاء أو القرى التابعة لبيت لحم، وأريحا ورام الله، وقرى القضاء الأخرى، ووجد خمسة عشر مستوطنة، دمرت اثنتان منها، وكان عدد السكان فيها لا يتجاوز ٣٠٠ نسمة للمستوطنة الواحدة[١٢].

ثار الفلسطينيون، بعد ان وضحت الزيادة الكبيرة والمطردة في أعداد المهاجرين اليهود إلى فلسطين، وإعطاء بريطانيا وعد بلفور، عام ١٩١٧، لليهود، بالاضافة إلى التسهيلات التي منحتها لهم، وقعت الهبّات والانتفاضات، والثورات الفلسطينية، أعوام ١٩٢٠؛ ١٩٢٩، ١٩٣٣؛ ١٩٣٦ - ١٩٣٩ وكانت القدس مركزاً لها جميعاً.

وقد مثلت هذه الهجرة الواسعة الفرصة الذهبية للحركة الصهيونية، لكي تفرض نفسها على الأرض التي مهدتها أفواج المهاجرين، كما سنرى.

ثانياً: التواجد الصهيوني وسياسة الأمر الواقع:

اكتسبت القدس قدسية خاصة لدى اليهود، عبر التاريخ، واقترنت هذه القدسية بما عاناه اليهود من اضطهاد، إلا انها اعتمدت في أساسها، على مكانة دينية رفيعة، احتلتها القدس في الديانة اليهودية، منذ أن اختارها داود، النبي، عاصمةً له، لموقعها الجغرافي، حيث تقع على تل تتراوح ارتفاعاتها بين ٧٢٠ و٧٨٠ متراً عن سطح البحر[١٣]. ولما كان لداوود مكانته الدينية، فقد اكتسبت عاصمته، أيضاً، المكانة نفسها، فتحول اليهود من اهتمامهم بموقعها الجغرافي، لأسباب دفاعية إلى تقديسهم لها، دينياً. وظلت على مدى أجيال طويلة، تمثل رمز الخلاص من الشتات؛ والغريب في الأمر أن هذه المدينة، التي تمتعت بمكانة لم تحتلها سواها عند اليهود؛ مثلت للحركة الصهيونية رمزاً للإنحلال اليهودي، حيث عاشت فيها طائفة لا تؤيد الصهيونية، بل، أحياناً، كانت تعاديها، ولم يكن من السهل أن تجعل هذه الحركة مدينة القدس عاصمة لدولة تضم اليهود، إلا أنها أحسنت استغلال الهجرة اليهودية إلى فلسطين عامةً والقدس خاصة، لإنشاء قدس جديدة خارج الأسوار، إلى الغرب من المدينة القديمة، وشجعت العائلات اليهودية على الاستيطان فيها، ليختل بذلك الميزان الديمغرافي في المدينة لصالح اليهود، مما ساعد الحركة الصهيونية على ترسيخ جذورها في المدينة المقدسة.

طرأ تحسن على مركز اليهود في الامبراطورية العثمانية عامة، وفي فلسطين والقدس خاصة،

بعد حصول مونتفيوري - الثري اليهودي البريطاني - وآخرين على فرمان من الحكومة العثمانية، في نهاية تشرين الأول/ أكتوبر ١٨٤٠، يكفل حماية اليهود وحرية معتقداتهم الدينية. وهكذا، اعترفت الحكومة العثمانية بالحاخام السفارادي الأكبر - الحاخام باشي - رئيساً للطوائف اليهودية في الامبراطورية، ومنحته صلاحية الموافقة على انتخاب حاخام سفارادي أكبر ليهود فلسطين - «هاريشون لتسيون» - (الأول في صهيون)، تكون القدس مقراً له باعتباره رئيساً، وممثلاً لكل اليهود في فلسطين، «ويمارس صلاحيات إدارة شؤونهم الدينية والدنيوية، وتنفذ السلطات العثمانية قراراته، إضافة إلى منحه صلاحيات واسعة، في المجالين القضائي والسياسي، مما شكل ما يشبه الحكم الذاتي للجالية اليهودية، وأعطاها دفعاً قوياً في القدس وفلسطين»[١٤].

في حين تمتع اليهود بأوضاع سياسية جيدة في القدس، في تلك الفترة، إلا أنهم واجهوا ظروفاً اقتصادية واجتماعية سيئة، فالمهاجرين اليهود الذين قدموا إلى القدس، لأسباب دينية، لم تكن لهم موارد رزق، فاعتمدوا على تبرعات أبناء جالياتهم في الخارج، وبذل بعض الأفراد والمؤسسات داخل فلسطين وخارجها. جهوداً، لتحسين هذه الأحوال المتدنية، منهم: موشى مونتفيوري؛ عائلة روتشيلد؛ وجمعية الأليانس الفرنسية، وأسفرت هذه الجهود عن تحسن في أحوال اليهود، الذين كان يزداد عددهم، بإطراد، مما شجعهم على إقامة أحياء جديدة خارج أسوار المدينة القديمة، كان أولها حي، أُقيم عام ١٨٥٩، غرب بوابة يافا، على قطعة أرض اشتراها مونتفيوري، بعد حصوله على فرمان سلطاني لإقامة مستشفى عليها، إلا إنه بمساعدة السفير البريطاني في اسطنبول، استطاع إقامة مساكن شعبية عليها، وقد أصبح هذا الحي، فيما بعد، نواة للجزء اليهودي خارج أسوار المدينة القديمة، وكان ذلك مقدمة الحصار الاستيطاني حول القدس، في سنة ١٨٦٠، أقيمت ضاحية أُخرى أمام بوابة يافا «مشكانون شعنانيم»، وبعد سنوات قليلة، أقامت سبع عائلات يهودية في المدينة نفسها ضاحية «نحلات شيفع»، على الطريق بين بوابة يافا في القدس ومدينة يافا، وقد أصبحت هذه الضاحية، فيما بعد، مركزاً للقسم الغربي من المدينة، ثم تلاها حي «فتحانية يسرائيل»، على مسافة تقل عن كيلومتر من بوابة يافا؛ وفيما بين عامي ١٨٧٥ - ١٨٧٨، تم تأسيس عدة أحياء يهودية أخرى، منها: «مئاه شعريم»، و«إيفن يسرائيل»، على طريق يافا؛ «مشكانوت شعنانيم»، بالقرب منهم، «بيت ديفيد» شمال طريق يافا، و«أوهل موشى»، عام ١٨٨٢م، في الجنوب الغربي من شارع أغرياسي. في الوقت ذاته، اتجه البناء إلى مسافة قريبة من بوابة دمشق؛ وفي نهاية القرن التاسع عشر، أقيمت أحياء جديدة على امتداد الطرق المؤدية إلى بوابات المدينة: في منطقة طريق يافا، وصل إلى «محانية يهود»؛ في الشمال الشرقي إلى «مئاه شعاريم»، وشرقاً تم بناء أحياء عربية، ثم مسيحية أجنبية، وقد وصل البناء، عند

نشوب الحرب العالمية الأولى، إلى مدخل «روميما»، غرباً؛ اقيمت على أراض اشترتها الجمعيات اليهودية، ومن بعدها الصهيونية، بالتحايل على القانون؛ ومساعدة القنصل البريطاني[١٥]. ذلك أن متصرف القدس، رؤوف باشا (٨٧٧ - ١٨٨٩)، قد حاول كثيراً منع انتقال أراضي القدس إلى اليهود، وبذل في سبيل ذلك جهوداً كبيرة، إلا أن خلفه، رشاد باشا (١٨٨٩ - ١٨٩٠)، لم يكن له الموقف نفسه، مما ساعد على اندفاع اليهود لشراء الأراضي؛ ونتيجة لذلك قدم وجهاء القدس العرب شكوى إلى السلطات العثمانية، في استانبول، في ٢٤ تموز/ يوليو ١٨٩١، للاعتراض على هذا الوضع، وصدرت الأوامر من الأستانة، في تشرين الثاني/ نوفمبر ١٨٩٢، إلى متصرف القدس، تقضي بمنع بيع الأراضي الأميرية، وحظر شراء العقارات في لواء القدس من قبل اليهود[١٦].

هكذا، كانت مرحلة إعداد «اليهودية العالمية» للتسلل إلى فلسطين عامة وإلى القدس منها خاصة، عبر قرون، مروراً بالمؤتمر الصهيوني الأول، الذي عقد في مدينة بازل السويسرية، سنة ١٨٩٧؛ برئاسة ثيودور هرتسل، والتقائها مع أطماع الاستعمار الامبريالي الغربي، في لجنة الرئيس الانكليزي بانرمان، سنة ١٩٠٧، وتآمر الفريقان على إقامة جسم بشري غريب، يفصل عرب أفريقيا عن عرب آسيا، ويكون قاعدة قوية وصديقة للاستعمار والإمبريالية، وسط الأقطار العربية الساعية للتطور، وعرقلة نموها، واستقلالها، واتحادها، ونهاية بصدور وعد بلفور[١٧].

خططت الحركة الصهيونية، خلال ذلك بدقة، ونفذت بخطوات محسوبة جيداً، وفقاً لقدراتها، وللظروف المحيطة بها لاستكمال تسللها إلى القدس، وتثبيت أقدامها فيها. على سبيل المثال، تم إنشاء فرع «بنك إفيك»، في القدس؛ ومؤسسة الهستدروت الصهيونية العالمية، عام ١٩٠٤؛ معهد (بتسليئل) للفنون ١٩٠٦، افتتاح الكلية العبرية الأولى، ١٩٠٩، وضع حجر الأساس للجامعة العبرية، ١٩١٨[١٨]. حيث أن الحركة الصهيونية أدركت، مبكراً، أهمية التعليم، لخلق جيل يؤمن بها، وبالتمسك بالأرض، فنشأت في القدس ثلاثة أنواع من المدارس: (أ) المدارس اليهودية التقليدية؛ (ب) مدارس الإرساليات اليهودية؛ (ج) المدارس الصهيونية. وساعد في إحياء الثقافة اليهودية وبعث اللغة العبرية؛ أعلام الفكر الصهيوني ومنهم «إليعازربن - يهودا»، الذي ظل في القدس أربعين عاماً منذ هاجر إليها، عام ١٨٨١، وقام بإصدار صحف عبرية؛ وأسس رابطة المتكلمين باللغة العبرية؛ وألف قاموساً شاملاً لها، وخلال ذلك رفضت الحركة الصهيونية أن تكون لها أي صلة بأي برنامج تعليمي، لا تكون اللغة العبرية فيه هي اللغة الوحيدة، بل ورفضت اقتراحاً بريطانياً بإنشاء جامعة بريطانية في القدس، لأن الجامعة الوحيدة التي ينبغي إقامتها هي الجامعة العبرية[١٩].

جدول رقم (٤)
تطور التعليم الطائفي في القدس[٢٠]
١٨٥٠ - ١٨٨٢

مسلسل المدارس حسب تبعيتها الطائفية	أنشئت سنة	عدد التلاميذ	عدد المعلمين	عدد الخريجين
. مدارس جمعية انتشار الإنجيل بين اليهود				
١ ١ - مدرسة داخلية للصبيان	١٨٥٧	٢٥	٣	١٧٧
٢ ٢ - مدرسة يومية للصبيان	١٨٧٩	٢٦	٢	٤٤
٣ ٣ - مدرسة داخلية للبنات	١٧٤٨	٢٠	٣	٤٣٥
٤ ٤ - مدرسة يومية للبنات	١٨٤٨	٦٧	١	
مدارس لجمعية المرسلين الكنائسية:				
٥ ١ - مدرسة صهيون الداخلية للصبيان	١٨٥١	٥٦	٤	٣٤٠
٦ ٢ - مدرسة صهيون الداخلية للشبان	١٨٧٥	١٠	٣	١٢
٧ ٣ - مدرسة يومية للبنات	١٨٧٠	٦٥	٢	١٠٠
مدارس الجمعيات ألمانية:				
٨ ١ - مدرسة «طالبيناقومي» داخلية للبنات	١٨٥١	١١٠	٧	٤٠٠
٩ ٢ - مدرسة «اليتامى السورية» للصبيان	١٨٦٠	١٣٠	٥	٢٣٠
١٠ ٣ - مدرسة يومية مشتركة للألمان	١٨٧٣	٢٨	٢	-
١١ ٤ - مدرسة «الهيكلين» داخلية للصبيان	١٧٧٨	٢٠	٨	٤٠
١٢ ٥ - مدرسة «يومية»	١٨٧٨	٥١	٨	
مدارس للروم الأرثوذكس				
١٣ ١ - مدرسة المصلبة داخلية للشبان	١٨٥٥	٤٤	٤	٢٢٥
١٤ ٢ - مدرسة يومية للصبيان	١٨٤٨	١٥٠	٤	-
١٥ ٣ - مدرسة يومية للبنات	١٨٦٣	١٠٠	٣	-
١٦ ١ - مدرسة راتزيون الصهيونية داخلية للصبيان	١٨٧٨	٤٠	٦	
١٧ ٢ - مدرسة الفرير للصبيان	١٨٧٩	١٣٥	١٠	
١٨ ٣ - مدرسة راهبات صهيون داخلية بنات	١٨٦٥	٩٠	٨	
١٩ ٤ - مدرسة راهبات صهيون يومية للبنات	١٨٦٥	١٥٠	٨	
٢٠ ٥ - مدرسة راهبات ماريوسف يومية للبنات	١٨٤٨	١٥٠	٨	

٢١ ٦ - مدرسة دير الفرنسيسكانين داخلية للصبيان	١٧٠٠	٢٠	٣	إن عدد الخريجين من هذه المدارس منذ إنشائها إلى الآن كبير وغير مضبوط العدد
٢٢ ٧ - مدرسة دير الفرنسيسكانين داخلية للبنات	١٨٧٨	٥٠	٣	
٢٣ ٨ - مدرسة الكنيسة القدسية حنة داخلية للشبان	١٨٨٢	٢٠	٢	
٢٤ ٩ - مدرسة للكرسي البطريكي داخلية للشبان	١٨٦٠	٤٠	٤	
٢٥ ١٠ - مدرسة للفرنساوية يومية للبنات	١٨٧٨	٢٠	١	
٢٦ ١١ - مدرسة السيدة حنة تريزا سكس يومية للبنات	١٨٧٠	٥٠	٣	
٢٧ ١٢ - مدرسة للروم الكاثوليك	١٨٨٢	١٠	١	
مدارس للأرمن:				
٢٨ ١ - مدرسة لاهوتية للكرسي البطريكي داخلية للشبان	١٨٨١	٣٠	٦	
٢٩ ٢ - مدرسة يومية للصبيان	-	٤٠	٤	
٣٠ ٣ - مدرسة يومية للبنات	-	٤٠	٣	
مدارس لليهود:				
٣١ ١ - مدرسة الاتحاد الإسرائيلي داخلية للصبيان	١٨٨٢	١٠	٦	
٣٢ ٢ - مدرسة الاتحاد الإسرائيلي يومية للصبيان	١٨٨٢	٦٠		
٣٣ ٣ - مدرسة البارون روتشيلد الباريزي يومية للبنات	١٨٦٧	١٦٠	٥	
٣٤ ٤ - مدرسة لأيتام يهود فلسطين داخلية للصبيان	١٨٧٩	١٢	٣	
٣٥ ٥ - مدرسة ليل الفين يومية للصبيان	١٨٥٠	٥٠	٥	
٣٦ ٦ - مدرسة بلامنتل يومية للصبيان	-	١٠٠	٦	
٣٧ ٧ - مدرسة تلمودتوراه	-	٤٤٠	١٣	
٣٨ ٨ - مدرسة للاسكيناج	١٨٥٨	٣٠٠	١٣	
٣٩ ٩ - مدرسة للمغاربة اليهود	-	٥٠	٣	
٤٠ يوجد ٣٥ مدرسة صغيرة بينية جميعها للصبيان معدل تلامذتها ١٥	-	٥٢٥	٣٥	
مدارس للمسلمين:				
٤١ ١ - مكتب الرشيد يومي للصبيان	١٨٦٨	٨٠	٢	
٤٢ ٢ - يوجد نحو سبعة مدارس لتعليم القراءة والكتابة العربية تلامذتها يوميا ٤٠	-	٢٨٠	٧	

إلى ذلك، ازداد تدفق رؤوس الأموال الأمريكية والغربية إلى فلسطين، لإستثمارها في مشاريع إقامة الوطن القومي اليهودي؛ حصلت القدس منها على نصيب وافر، بحيث أخذ ينتقل إليها، أو يقام فيها، تدريجياً، عدد كبير من المؤسسات الصهيونية واليهودية لجعلها مركزاً سياسياً، وإدارياً، وتعليمياً، فأصبحت المدينة مقراً للجنة التنفيذية للمنظمة الصهيونية العالمية (W.Z.O)؛ والوكالة اليهودية (Jewish Agency)؛ والصندوق التأسيسي (Karen Hayesod)؛ والصندوق القومي اليهودي (Jewish National Fund)؛ والمجلس الوطني لليشوف (Va'ad Le ummi)؛ والحاخامية الرئيسية. وفي سنة ١٩٢٥، افتتح بلفور الجامعة العبرية في القدس، وشملت المكتبة الوطنية، التي كانت قد أسست سابقاً. وفي سنة ١٩٣٩، أفتتح مستشفى هداسا الجامعي. وقد أُقيم عدد من هذه المؤسسات على تل سكوبس، في الجهة الشمالية الشرقية من المدينة القديمة، الاتجاه الوحيد المتبقي أمام أي توسع للجزء العربي من المدينة، مما شكّل شبه حصار كلي لها، ساهم في تعزيزه إقامة أحياء جديدة أُخرى لإسكان المهاجرين الجدد، تتألف من «روميما (١٩٢١)؛ تل بيوت (١٩٢٢)؛ بيت هاكيرم (١٩٢٣)؛ منخورحاييم؛ رحافيا؛ كريات شموئيل (١٩٤٨)؛ نحيلا؛ كيرم إفراهام (١٩٢٩)؛ أرنونا، تل أرزة (١٩٣١). وقد ساهمت هذه الأحياء في سد الفجوات بين الأحياء الأولى، وزيادة كثافة الحصار، فشكلت، بمرور الوقت، شبه حلقة متصلة بعضها ببعض[٢١] ولم تنجح كل محاولات إنشاء المستعمرات من المرة الأولى، فقد فشلت أول مستعمرة زراعية «بتاح - تكفا»، ١٨٧٨، ولم تعمر، وأُعيد تأسيسها، ١٨٨٣، على يد بعض مهاجري الموجة الأولى من يهود روسيا، ورومانيا[٢٢]. تلاها إنشاء عدد من الكيبوتزات: كريات أنا فيم (١٩٢٠)؛ رامات راحيل (١٩٢٦)؛ معلي حاهافيشا (١٩٣٨)[٢٣]. بالإضافة إلى المستعمرات الآتية في قضاء القدس:

- «موتسا»، تم تأسيسها عام ١٨٩٤، ودمرها العرب عام ١٩٢٩، ثم أعاد اليهود بناءها سنة ١٩٣٠، وهي على بعد سبعة كم، غرب القدس، و١٨ كم عن مستعمرة أشتاءول.
- «موتسا عليت»، بنيت عام ١٩٣٢، على بعد ٦٥كم عن تل أبيب.
- «قريات عنا فيم»، في الشمال الشرقي من قرية العنب، وعلى ارتفاع نحو ٦٥٠م عن سطح البحر، بنيت عام ١٩٢٠.
- «رامات راحل»، أسست عام ١٩١٦، في ظاهر القدس الجنوبي، على ارتفاع ٨١٥م عن سطح البحر.
- «فعلة همشاة»، أسست عام ١٩٣٨، شمال قرية العنب.
- «كل شحر»، أسست عام ١٩٤٨، قرب محطة الصرار وغرب كفر أوريا[٢٤].

ولم يكن اختيار مواقع هذه المستوطنات عشوائياً، بل تم وفقاً لخطة مدروسة بدقة، حيث كانت تحدد الموقع لكل مستوطنة جديدة، هيئة أركان سرية تابعة للجيش الصهيوني السري «الهاجناه»، بهدف تأمين التركيب الأفضل للهجوم والدفاع[25].

ساعد خضوع فلسطين للانتداب البريطاني في إعطاء قوة دافعة كبيرة للصهيونية (خاصة بعد تعيين هربرت صموئيل، الصهيوني البريطاني، أول مندوب سامي في فلسطين)، ساهمت في أن تفرض هذه القوى سيطرتها على المدينة أكثر، من خلال محاولات شراء الأراضي، وتطوير منطقة القدس الغربية.

يلخص الجدول رقم (٥) مسار انتقال أراضي القدس من العرب إلى اليهود، منذ بداية الاحتلال البريطاني عام ١٩١٨.

جدول رقم (٥)

انتقال الأرض من العرب إلى اليهود في القدس[26]

(١٩١٧ - ١٩٤٧)

السنة	عرب مسلمين ومسيحيين	يهود	أجانب
١٩١٧	٩٤٪	٤٪	٢٪
١٩٤٧	٨٤٪	١٤٪	٢٪

إضافة إلى ذلك، حاول رجال الحركة الصهيونية السيطرة على البلديات (٩/١٢/١٩١٧)، بمساعدة البريطانيين بعد احتلال هؤلاء القدس، حيث قامت سلطات الاحتلال بحل المجلس البلدي، وتعيين لجنة لإدارة البلدية، مؤلفة من ستة أعضاء، اثنين من كل طائفة، اسندت رئاستها إلى عضو مسلم، ينوب عنه في حال غيابه، عضوان من الطائفتين الأخريين؛ يقومان بمهام الرئيس بالتناوب. ومع تطبيق الإدارة المدنية، عام ١٩٢٠، أعيد تشكيل هذه اللجنة، حيث عينت السلطات البريطانية مجلساً استشارياً، لإدارة شؤون البلدية، يتكون من ١٧ عضواً، منهم عشرة ضباط بريطانيين، وأربعة أعضاء مسلمين، وثلاثة مسيحيين، ومثلهم من اليهود. ثم استبدل هذا المجلس بمجلس آخر، يرأسه عربي، ويتكون من ١٢ عضواً، نصفهم من العرب (٤ مسلمين + ٢مسيحيين) ونصفهم الباقي من اليهود[27].

وتم تعيين حدود بلدية جديدة، تخدم هذا الوضع، لرسمها بطريقة ترتبط بالوجود اليهودي، حيث امتد خط الحدود، ليشمل جميع الضواحي الاستيطانية اليهودية التي اقيمت

غربي المدينة، فامتد الخط من هذا الجانب، عدة كيلومترات، بينما اقتصر الامتداد من الجوانب الشرقية والجنوبية، على بضع مئات من الأمتار، بحيث وقف خط الحدود باستمرار أمام مداخل القرى العربية المجاورة للمدينة. وهكذا بقيت قرى عربية كثيرة خارج حدود البلدية، مثل سلوان؛ الطور؛ العيسوية؛ شعفاط؛ لفتا؛ دير ياسين؛ عين كارم؛ المالحة؛ بيت صفافا، بالرغم من وجود هذه القرى بشكل ملاصق ومتداخل مع المدينة. لقد جرى أول تعيين للحدود البلدية عام ١٩٣١، حيث ضم البلدة القديمة، وقطاعاً عرضياً، بعرض ٤٠٠ متر، على طول الجانب الشرقي لسور المدينة بالإضافة إلى أحياء باب الساهرة؛ واد الجوز؛ الشيخ جراح من الجهة الشمالية؛ أما من الجهة الجنوبية فقد انتهى خط الحدود إلى سور المدينة فحسب. إن القسم الأكبر من مساحة المدينة كان في الجهة الغربية، حيث عادلت مساحة هذا القسم نحو ستة أضعاف القسم الشرقي من القدس في محاولة متعمدة لشمول غالبية التجمعات السكانية اليهودية، ولم يشمل القسم الغربي من الأحياء العربية، سوى القطمون؛ البقعة؛ الطالبية؛ ومأمن الله، وأعيد تخطيط الحدود البلدية، عام ١٩٤٦، بقصد توسيع منطقة خدماتها، وتركز هذا التوسع على القسم الغربي، حتى يمكن استيعاب وضم الأحياء اليهودية الجديدة التي بقيت خارج منطقة وادي الجوز؛ وبلغت مساحة المدينة، بموجب هذا المخطط، ١٩,٣٣١ دونما، منها ٨٦٨ دونماً داخل الأسوار، و١٨,٤٦٣ دونماً خارج الأسوارز توزعت الأملاك، بموجب هذه المساحة إلى ١١,١٩١ دونماً أملاكاً عربية، و٤,٨٣٥ دونماً يهودية، و٣,٣٠٥ دونماً طرقاً ومباني عامة. أما المساحة المبنية فقد تطورت من ٤,١٣٠ دونماً عام ١٩١٨ إلى ٧,٢٣٠ دونماً عام ١٩٤٨م[28].

مهدت الأوضاع السابقة للهجرة اليهودية، الجهود الحثيثة للحركة الصهيونية من أجل السيطرة على المدينة المقدسة؛ لما حدث بعد ذلك في حرب ١٩٤٨.

ثالثاً: استيطان القدس وحرب ١٩٤٨[29]:

لم يحقق الاستيطان اليهودي في القدس وما حولها النتائج المرجوة منه، كما خططت لها الحركة الصهيونية ذلك أن هذا التواجد لم يحقق قوة عسكرية حقيقية، عند خوض حرب دفاعية عن المدينة عام ١٩٤٨، (إلا أن ذلك لا يعني أنهم لم يحققوا أهدافهم المرجوة من هذه الحرب). قبل الإنسحاب البريطاني من فلسطين (١٤/ ٥/ ١٩٤٨)، اشتد الخلاف بين إدارة الوكالة اليهودية القدس وبين بن غوريون وقيادة الهاغانا في تل أبيب، واستقر بن غوريون على أن القوة العسكرية ستكون حاسمة، في الفترة القادمة، فحرص على تواجده المتقطع في القدس، ثم قام بتغيير قيادة القدس، وعززها بعناصر على مستوى عالٍ من التنظيم، والكفاءة العسكرية، وحدثت

تحركات سريعة من أجل التجهيز لقوة عسكرية عالية الكفاءة، وتعزيز القوات العسكرية في القدس وما حولها، والاستعداد للمبادرة بعمليات احتلال في القدس، مع استخدام القوة لمنع فرار السكان اليهود؛ ومع ذلك كتب القائد العسكري في القدس إلى قيادته في تل أبيب، محذراً من أن القدس لن تصمد، حتى الخامس عشر من آيار/ مايو ١٩٤٨، موعد انسحاب القوات البريطانية، وقد أثارت تقديرات هذا القائد لدى القيادة العليا الصهيونية قلقاً كبيراً، خاصة وأن مسألة صمود يهود القدس كانت تزعجهم مسبقاً، فلقد تخوفوا من: ١ - عداء السكان اليهود، منحدرين من أصل غربي، لفكرة الصهيونية ومؤسساتها؛ ٢ - الابتعاد بين السكان اليهود المنحدرين من أصل شرقي والمؤسسات الحاكمة؛ ٣ - ضعف نسق المستوطنات من حول القدس فكان على المسؤولين التركيز على الجهود التنظيمية مدنية وعسكرية في المدينة لكي تصمد، وواجهت الزعامة الصهيونية مشكلة تعدد المؤسسات التي تحيد بعضها مما يمثل معاناة للمدنيين، وتعزيز قوة التنظيمين العسكريين «إيتسل» و«ليحي»؛ ولم تكن الزعامة اليهودية تمثل قاعدة حقيقية في أوساط يهود القدس، وفشل التنظيم المدني في القدس في تنظيم شؤونها. بتوجيه من بن غوريون، وبذلت «الهاغانا» في نيسان/ ابريل ١٩٤٨، جهوداً كبيرة في نقل المواد التموينية إلى القدس؛ وبدعمه أيضاً، تم تشكيل «لجنة القدس»، برئاسة دوف يوسف، التي ملأت الفراغ السلطوي في المدينة.

وعند دخول الجيوش العربية فلسطين، في ١٥ أيار/ مايو ١٩٤٨، تمكن الجيش الأردني بالتعاون مع المناضلين الفلسطينيين، من استعادة القدس القديمة في الوقت الذي فرض فيه الجيش الأردني والفلسطينيون حصاراً حول منطقة القدس كلها، وجميع الطرق المؤدية إليها. وأصبح الوضع في غاية السوء بالنسبة للقوات الصهيونية، إلا أن هذه القوات أحسنت استغلال هدنة وقف إطلاق النار، في ٢٩/ ٥/ ١٩٤٨.فقامت بفك الحصار المفروض على القدس الجديدة والسيطرة على الطرق المؤدية إليها، بالإضافة إلى محاولة الاستيلاء على كل ما يمكنها من أراض. وساعد ذلك - فيما بعد انتهاء الحرب - إسرائيل على أن تعلن القدس عاصمة لها.

وبعد، فلقد اتخذت الحركة الصهيونية من القدس نقطة بداية الإعلان قيام إسرائيل، حيث بديء في تنفيذ المخططات الاستيطانية فيها، منذ أواخر القرن التاسع عشر؛ كذلك سيكون كشف زيف الادعاءات الصهيونية تجاه هذه المدينة العربية، أساساً مهماً لبداية مشروع تحريرها، مع الأخذ في الاعتبار مدى أهمية كل جزء، مهما كان صغيراً من أرضها، وكل صفحة من التاريخ سجلت بها في حسم أمر هذه المدينة. وبالطبع قبل كل ذلك أهمية توزيع السكان بها، وإن كان الصهاينة يتلون في صلواتهم «إن نسيتك يا قدس فلتنسني يميني»؛ فإن كل عربي يدرك

جيداً أن القدس عروس عروبة كل من يعلنون أنهم عرب. فإن سقطت، فما هي إلا أيام ليصبح كل الوطن ذكرى.

الهوامش

١ - د. ياسين سويد، **حروب القدس في التاريخ الإسلامي**، حركة التحرير الوطني الفلسطيني «فتح»، مكتب الاعلام والعلاقات الخارجية، القاهرة، ١٩٩٦.

٢ - سمير جريس، **القدس**، بيروت، مؤسسة الدراسات الفلسطينية، سلسلة الدراسات (٦١)، الطبعة الأولى، ١٩٨١، ص ١٦.

٣ - عبد الرحمن أبو عرفة، **القدس تشكيل جديد للمدينة**، عمان، منشورات دار الكرمل، سلسلة دراسات صامد الاقتصادي (٢٦)، ١٩٨٦، ص ١٠٣.

٤ - جريس، **مصدر سبق ذكره**، ص ١٦، ١٧.

٥ - سويد، **مصدر سبق ذكره**.

٦ - جريس، **مصدر سبق ذكره**، ص ١٧، ١٨.

٧ - **المصدر السابق**، ص ١٩.

٨ - أبو عرفة، **مصدر سبق ذكره**، ص ٤٢.

٩ - **المصدر السابق**، ص ٤٥.

١٠ - **المصدر السابق**، ص ٤٦.

١١ - جريس، **مصدر سبق ذكره**، ص ٢١٥، ٢١٦.

١٢ - أبو عرفة، **مصدر سبق ذكره**، ص ٤٨.

١٣ - رفعت سيد أحمد، القدس في الاستراتيجية الإسرائيلية، **شؤون فلسطينية**، (نيقوسيا)، العدد (١٨٠)، آذار/ مارس ١٩٨٨، ص ١٨.

١٤ - جريس، **مصدر سبق ذكره**، ص ١٧.

١٥ - **المصدر السابق**، ص ٢٠، ٢١.

١٦ - عبد العزيز محمد عوض، الأطماع الصهيونية في القدس، **الموسوعة الفلسطينية**، المجلد السادس، بيروتو ١٩٩٠، ص ٨٥٤.

١٧ - روحي الخطيب، القدس في ظل الاحتلال العسكري الإسرائيلي، **شؤون عربية**، (تونس)، العدد (٤٠)، كانون أول/ ديسمبر ١٩٨٤، ص ٤٨.

١٨ - لمزيد من التفاصيل انظر: موطي غولان، **القدس في نظر الصهيونية السياسة الصهيونية تجاه مسألة القدس خلال الفترة من عام ١٩٣٧ وحتى عام ١٩٤٩**، ترجمة جواد سليمان الجعبري، منشورات وزارة الاعلام الفلسطينية - مديرية الصحافة والاعلام المحلي، دائرة الدراسات والندوات، ١٩٩٦، ص ١٨ - ٢٣.

١٩ - عوض، **مصدر سبق ذكره**، ص ٨٥٨ - ٨٦٠.

٢٠ - السيد يس (محرراً) وآخرون، **الاستعمار الاستيطاني الصهيوني في فلسطين**، الجزء الأول، (القاهرة)، معهد

البحوث والدراسات العربية، ١٩٧٥، ص ٨٧، ٨٨.

٢١ - جريس، مصدر سبق ذكره، ص ٢٥.

٢٢ - يسين وآخرون، مصدر سبق ذكره، ص ٢٠٦.

٢٣ - عبد الوهاب الكيالي، الكيبوتز، بيروت، منظمة التحرير الفلسطينية، مركز الأبحاث، ١٩٦٦، ص ١٢٦، ١٢٨.

٢٤ - مصطفى مراد الدباغ، بلادنا فلسطين، الجزء الثامن القسم الثاني، بيروت، دار الطليعة، مطبوعات رابطة الجامعيين بمحافظة الخليل، ١٩٧٤، ص ٢٠٥ - ٢٠٩.

٢٥ - حبيب قهوجي (مشرفاً)، استراتيجية الاستيطان الصهيوني في فلسطين المحتلة، سلسلة دراسات مؤسسة الأرض رقم (٥)، دمشق، ١٩٧٨، ص ١١٣.

٢٦ - جريس، مصدر سبق ذكره، ص ١١١.

٢٧ - أبو عرفة، مصدر سبق ذكره، ص ٤١، ٤٢.

٢٨ - المصدر السابق، ص ٤٤، ٤٥.

٢٩ - اعتمدت، أساساً، هنا على: غولان، مصدر سبق ذكره، ص ١١١ - ١٤٥.

القدس واورشليم بين الحقيقة والخيال

أسمهان شريح

«ويزيدك عمق الكشف غموضاً فالكشف طريق عدميّ»

مظفر النواب

تقديم:

- «إلى روح فيلون الجبيلي...

إنّ صيحاتك في وجوه مزوّري تاريخ وطنك منذ ألفي سنة بلغت أسماعنا، ولن نتركها تذهب هدراً.

إننا نعيد الألق إلى وجه هذا الوطن الخالد».

- «إنّ على كل من يلج بوابة كنعان، أن يتسلّح بالعلم والصّبر، وأن يخوض معركة «فك ارتباط» جدّ قاسية، من أجل تحرير هذا التاريخ العربي، من كل ما ألصق به عمداً، وجهلاً من كلّ المخلوقات الطفيلية، ثم تُرك مرمياً خلف البوابات المهجورة الرطبة»[١].

بهذه العبارات يلج د. أحمد داوود بوابة كنعان من أجل تحريرها من التشويه والتزوير الذي ألحق بها وبتاريخها.

وسوف نسعى في هذه الدراسة إلى كشف بعض مواقع هذا التزوير فيما يتعلق بمدينة القدس، وهي عملية جدّ شاقة، إذ أن أموراً كثيرة تختلط ويصعب فصلها.

إذن، سنسعى إلى القدس عن طريق فك الطلاسم والرموز التي أحاطت بتاريخ هذه المدينة التي باتت تشكل مركزية الصراع العربي – الصهيوني، ومن أجل ذلك نجد أننا مدفوعين لاستعراض البدايات السحيقة لتاريخ المنطقة العربية.

★ ★ ★

يعتبر د. أحمد داوود كتاب «بييرروسي» «مدينة إيزيس التاريخ الحقيقي للعرب» مشعل حقيقة نهض فوق كل أسوار التعصب والظلم والتزوير، التي أحكمت حول التاريخ الحضاري لأمتنا لأن كاتبه أعلن بجسارة العلم والعقل والموضوعية: «أن التاريخ المصنوع للعبرانيين خارج النصوص التوراتية هي في الحقيقة عربية» وأن «الأمة العربية هي المعلمة الأولى لجميع البشر» وأن «حضارتها هي أم كل حضارة في الشرق والغرب، بما فيها حضارة الاغريق، التي لم تكن سوى شرفة أو ملحق لبناء العرب في الشرق، وهذا ما يعترف به اليونانيون أنفسهم» ولكن «أحكاماً مسبقة باقية، وتعليماً مذهبياً يزيف آراءنا وأحكامنا ويزوّرها، والصوّر التي تلازمنا وتطاردنا أخذت مكان البداهة فينا».

لهذا يهتف بيير روسي ملء الأسماع: «لنتحدّ «الكليشات» الجاهزة التي جعلوا منها منشاراً ضد الحقيقة في كل مكان»[٢].

والحقيقة أن جملة من باحثي الغرب وعلمائه المنصفين، أعلنوا أن التاريخ العربي قد تعرض لتشويه وتزوير عظيمين، وأن المكتشفات الآثارية كلها تدحض الدعاوى الصهيونية بالحق التاريخي لليهود في فلسطين، بل إن أصواتاً كثيرة عربية وغربية وحتى يهودية أخذت ترتفع معلنة عن الإشكالات والمغالطات التي نجمت عن اعتبار اللغات والحضارات القديمة في منطقة الهلال الخصيب غريبة عن العربية ففي أواخر عام ١٩٨٩ نشرت مكتبة لسان المشرق في لبنان نصاً محققاً لما اطلقت عليه أقدم نص أدبي في العالم، وهو ينتمي إلى مدينة أكادية في بلاد ما بين النهرين هي «كيش»، ويشبه المحققان «ألبير نقاش» و«حسين زينة» علاقة النص بالعربية المعاصرة بعلاقة نص إنكليزي لشاعر مثل «شوسرا» (القرن الرابع عشر الميلادي) بالانكليزية المعاصرة، مع ملاحظة أن ما يفصلنا عن هذا النص الأكادي، ليس ستمائة عام، بل خمسة آلاف عام تقريباً.

والواقع أنه لم يُقرأ نص أكادي بهذا المنهج من قبل، وظلت القراءات معتمدة الترجمات من اللغات الأوروبية التي تُسقط من النصوص الحروف الحلقية، فتستبدل الهمزة بالعين، والهاء بالحاء... وهكذا، وبالتالي فإن ما كان يصل بعد كل هذا نصوص ابتعدت عن الأصل درجتين[٣].

هذا من ناحية، ومن ناحية أخرى، فليس خافياً على أحد أن تاريخنا، إنما كُتب من قبل الغرب الاستعماري الحاقد على تاريخنا وحضارتنا، والساعي ابداً إلى فرض سيطرته على بلادنا ومقدراتنا. لذا فنحن مدعوون بالحال إلى كتابة تاريخنا بأيدينا مستندين إلى المعطيات الآثارية، الكثيرة والمتوافرة، وتلك مهمة قومية ملحة في هذا الوت، الذي نتعرض فيه لحملة شرسة من قبل الامبريالية والصهيونية العالميةو متمثلة بالكيان الصهيوني والتي ما فتئت تدّعي وتتبجّح بالحق التاريخي المزعوم لليهود الذين تدعي حق تمثيلهم، تحت ستار من التلفيق لحقائق التاريخ والجغرافيا، وهي لا تتوانى عن التبجّح بهذه المقولات التي فندها العلم والمنطق، بمناسبة وغير مناسبة، فها هو اسحق شامير يكرّس زهاء أكثر من نصف خطبته في مدريد، لاستعراض التاريخ من وجهة نظره، ومماجاء في هذه الخطبة:

«نحن الشعب الوحيد الذي كانت عاصمته القدس، ونحن الشعب الوحيد، الذي لا توجد أماكنه المقدسة إلا في إسرائيل»[٤].

أما شيمون بيريز البولندي الاصل، والشرق أوسطي، الأول في الوقت الحالي، فإنه أكثر المستشهدين بالتوراة لاثبات الحق المقدس للشعب اليهودي في فلسطين، بالرغم من أنه أول من يعترف بأنه «ملحد» ترك العقائد الدينية منذ زمان طويل للحاخامات وأشياعهم[٥].

فيما «الملحوظ والمتواتر من القراءات الغربية للتاريخ العربي، وخاصة في عصوره القديمة، أنها تنطلق من قناعة مفادها أن تفاصيل هذا التاريخ هي ما روته «التوراة»، وأن مهمة الباحث تدعيم هذه الرواية بأية وسيلة ممكنة... وهكذا، بدءاً من تسمية الشعب العربي بالشعوب السامية، وتسمية اللهجات العربية باللغات، وصولاً إلى تصغير وتجاهل كل ما لم تذكره «التوراة» فقد سادت قراءات مضللة في منتهى الخطورة، عمادها التزوير الصريح للمحاور القطبية للتاريخ، وقواه الرئيسية في المنطقة».

ودون الحاجة لتفاصيل أكثر، فها نحن نرى تاريخنا الحالي يزوّر أمام أعيننا فعندما نتصدى للدفاع عن أنفسنا نوصم بالارهاب، ويكفي النظر إلى صورتنا في الاعلام الغربي لنرى الحقيقة واضحة دون رتوش، وهذا مثل قريب، فها هو كلينتون يتصدى للدفاع عن إسرائيل إزاء ما هو إلا خطأ ناجم عن محاولة دفاع عن النفس فيما يبتسم بيريز الواقف إلى جانبه ابتسامة الرضى.

أما أكثر ما يثير في هذا الصدد، فهو موقف بعض مثقفينا من محاولة إعادة الألق لوجه وطننا وحضارتنا، بتعرية الزيف الذي لحق به، والتزوير الذي ألصق به وتعرض له لأن قناعات راسخة تكونت لديهم، ومن الصعب زحزحتها.

ولعله جهد متواضع هذا الذي يقوم به ولا يسعنا إلا المحاولة في خضم هذه التحولات

المصيرية، التي تشهدها منطقتنا، ونظراً لإلحاح موضوع القدس فإننا سنحاول البحث عنها في هذا الركام الهائل من التزوير والمغالطات التي أخضع لها تاريخ المنطقة.

موطن العرب القديم وسماته الأساسية:

تعتبر منطقة جوف جزيرة العرب ومنطقة الخليج العربي قبل أن تغمرها المياه، مهد الحضارة الأولى على سطح هذا الكوكب، ومنها انتقلت إلى الشمال والشرق والغرب، وذلك بعد غمر المياه منطقة الخليج العربي، نتيجة لذوبان الثلوج، التي كانت تغطي شمال ووسط أوروبا والتي دفعت بمياه المحيط الهندي لتشكل الخليج العربي.

فالوجود العربي - كما أكد ذلك جميع علماء الغرب المنصفين أمثال دبيير روسي، وإدوارد وورم، والأستاذ كون... وغيرهم - هو وجود موغل في القدم. قبل اختراع الكتابة، ويمتد لعشرة آلاف عام على الأقل، من الحضارة الزراعية المستقرة، ويغطي أرجاء الوطن العربي القديم، الذي امتدت رقعته من ضفة الخليج العربي الشرقية شرقا إلى البحر المتوسط غرباً، ومن البحر الأسود (البحر الأعلى) شمالاً، إلى البحر الأدنى (بحر العرب) جنوباً.

وكانت شبه جزيرة العرب أخصب بقعة على سطح الكوكب، وأكثرها ملاءمة لوجود الإنسان والحيوان والنبات، ولنشوء الحضارة، ففي الشرق منها كانت جنة العرب الأولى قبل أن تغمرها المياه، وتشكل ما يعرف اليوم بالخليج العربي، تجري من تحتها أنهار الدجلة والفرات، وبيشة لتصب جميعاً في بحر العرب، بعد أن غذت تلك المنطقة عبر عشرات الآلاف من السنين بطبقات لحقية، وفرت لها درجة من الخصوبة، لم تعرفها اية بقعة أخرى، فيما كان يغطي منطقة صحراء الربع الخالي بحر من المياه العذبة، ما تزال بقاياه قائمة حتى اليوم في أربع بحيرات متصلة جوفياً، عمق إحداها ٤٠٠ قدم[٧]. وكان وادي بيشة الذي يتصل مع وادي الرمّة، وتثبيت ورنيا، والثرات والدواسر، يخترقها من الغرب إلى الشرق جنوب البصرة، ثم يتابع سيره في منطقة الجنة ليصب أخيراً في بحر العرب*.

يقول تشايلد: «في الوقت الذي كان فيه شمال أوروبا مغطى بطبقات الثلوج إلى مسافات بعيدة، وكانت جبال الألب والبيرنيه مغطاة بكتل الجليد، كان ضغط القطب الشمالي الشديد، يسوق أعاصير الأمطار، التي كانت تهب على أوروبا الوسطى، ويجعلها تجتازها وتعبر إلى حوض

---

* نتحدث عن هذه المنطقة لأن أورشليم التوراتية تقع ضمنها.

البحر المتوسط، وتستمر في سيرها دون أن تستنزفها الجبال السورية، فتصل إلى العراق وجزيرة العرب... فكانت الصحارى التي يلفحها العطش الآن، تتمتع بأمطار منتظمة، ولم تكن الأمطار الذاهبة بعيداً إلى جهة الشرق أكثر مما هي عليه الآن فحسب، بل أنها كانت موزعة على جميع فصول السنة بدلاً من أن تكون مقصورة على فصل الشتاء، وكان يعيش في شمال افريقيا، وربما في جزيرة العرب، أيضاً، حيوانات من نوع ما يوجد الآن في زيمبابوي وروديسيا»[٨].

كما تؤكد أبحاث سفينة الأبحاث الألمانية «ميتيور»، في قاع الخليج أنه: «نتيجة لانخفاض مستوى المياه خلال العصر الجليدي الأخير إلى حوالي ١١٠ أمتار عما هو عليه اليوم، كان الخليج العربي أرضاً يابسة تتكون من منخفض يبلغ طوله حوالي ١١١٠٠ كيلومتر، ووسطي عرضه ١٨٠ كيلومتر، ولا يتجاوز عمق غوره ٣٠ - ١٠٠ متر، وتشقّ قاع الخليج قناة حفر مياه النهرين، تبدأ قرب الفاو لتصب في خليج عُمان، ومن الجدير بالملاحظة أن تضاريس قاع منطقة الخليج، تشبه إلى حد كبير طبيعة الأرض التي يجتازها نهر الفرات في سوريا إلى درجة دفعت الباحثين إلى الاعتقاد بأن حوض الخليج يكاد يكون استمراراً للأرض السورية، فلا يفصل بين المنخفض إلا السهول الرسوبية المنبطحة المعالم، واعتباراً من أواخر العصر الجليدي الرابع «الأخير» أي منذ حوالي ١٤٠٠٠ عام قبل الميلاد تأخذ مياه البحر بالارتفاع بفعل مناخ دافيء يسود الكرة الأرضية، خلال عصر الهولوسين «الدفيء» وباستثناء انقطاعين عارضين حدث الأول حوالي ١٠٠٠٠ سنة قبل الميلاد، والآخر حوالي ٨٠٠٠ سنة قبل الميلاد، بفعل التذبذبات المناخية، وتابع غطاء البحر ارتفاعه واستمر يغمر منطقة الخليج، حتى استقر مستواه تقريباً اعتباراً من حوالي ٤٠٠٠ سنة قبل الميلاد على وضعه الراهن في القرن العشرين، وبذلك انفصلت المرتفعات، التي ستعرف فيما بعد باسم البحرين، وفيلكه وبوبيان، وغيرها من الجزر عن الأرض العربية، التي، تحولت بدورها إلى شبه جزيرة، وبلغ ارتفاع المياه ١٢٠ متراً»[٩].

هذا ما كان عليه الحال من الناحية الجغرافية، أما فيما يتعلق بسكان هذه المنطقة فهم ما يعرف اليوم بالشعب العربي، وبذلك يمكن حل الاشكالات التي فرضتها القراءات المختلفة لتاريخ المنطقة، وبالتالي يمكن تفسير التحركات السكانية العربية بسهولة، سواء على مسرح هذه المنطقة (العربية)، أو خارجها، وبذلك لا يعود خروج العرب السومريين من منطقة الجنة في أرض الخليج إلى الجنوب العراقي، لغزاً يسهم المستشرقون في جعله محيراً، رغم كل الدلائل والمكتشفات، ذلك أن منطقة الخليج كانت جزءاً من ثقافة كبيرة معاصرة، كما أكدت سفينة الميتيور نتيجة أبحاثها والتي توصلت إلى أن مراكز هذه الثقافة انتشرت في منطقة الخليج العربي حالياً، وصار ثابتاً أن اجتياح المياه للمنطقة هو ما دفع سكان الجنة العربية القديمة في منطقة الخليج، إلى أن

ينتشروا إلى الجوار الشرقي، فنقلوا حضارتهم إلى شواطيء الهند الغربية، التي دعيت بحضارة ما قبل الهندية، والتي تعود إلى الألفين السادس والخامس قبل الميلاد، ودعيت اللغة المكتشفة هناك بـ«الدرويدية» وهي عربية شقيقة للعربية السائدة آنذاك في شرق شبه جزيرة العرب. وهذا ما يؤكده كوندراتوف: «ويجد اللغويون معالم التشابه بين لغة الدرويديين وبين لغة العبيديين الذين عاشوا في وادي دجلة والفرات، قبل السومريين، وكثيراً ما كانوا يتحدثون عن الوطن الجد الغريق، وعن ممتلكاتهم التي ابتلعتها مياه البحر»[١٠].

وهذه الظاهرة (اجتياح المياه للمنطقة)، هي التي أجلت العرب الآخرين الذين حلّوا في أرض سومر جنوب العراق ودعو بالسومريين ناقلين معهم تراثهم وقصصهم وذكرياتهم عن «الوطن الغريق» و«بحر الوطن»، و«الجنة المفقودة» تحت الماء، وجنة «دلمون» البحرية[١١]. وهذا ما يؤكده البروفيسور «جاك لابيري»، إن حضارات القدامى بزغت وتلاشت بفعل حركة ارتفاع وانخفاض منسوب مياه البحر فوق مستوى الأرض لنأخذ السومريين مثلاً، لقد ظهروا فجأة منذ حوالي ستة آلاف عام عند نهريّ دجلة والفرات، وكانوا يملكون أسلحة متطورة بالنسبة إلى ذلك الزمان، ويعيشون حضارة ناشطة... فالسومريون كانوا موجودين في مكان ما من المؤكد أنهم كانوا قرب نهر يؤمّن لهم الشرب واستمرارية الحياة. آنذاك كان البحر يغطي مدخل الخليج «الحالي» ليصب في المحيط الهندي... وقد ظل سطح البحر يرتفع منذ سبعة آلاف عام دافعاً بالسومريين الأوائل إلى منطقة الشمال الغربي... فاستقر السومريون في مدينة «أور» وضواحيها. والمعروف أن المدن الكبرى في بلاد الكلدان توجد على بعد ٤٠ كيلومتراً تقريباً من هذه الأراضي...»[١٢].

الأمر نفسه أكده عالم الآثار الأمريكي «جوريس زارينس» الذي ظل يعمل في الآثار في المنطقة الشرقية من الاراضي السعودية زهاء عشرة أعوام. وقد أكد زارنيس: «أن الموطن الأصلي للعبيديين هو الطرف الشرقي لشبه جزيرة العرب، وأنهم أسلاف السومريين الذين خرجوا من أرض الخليج حيث «جنة عدن»، وكانوا هم لا السومريون، بناة المدن والحضارة في جنوب العراق»[١٣].

أما اللغة التي كانت سائدة في هذه المنطقة آنذاك، فهي اللغة العربية بلهجاتها السريانية، (وهي لغة أهل الشرق التي تكلمها إبراهيم الخليل وبنوه، والسيد المسيح، وهي التي سميت فيما بعد الكلدانية)، واللهجة الأمورية، أو لهجة أهل الغرب، والفينيقية جزء منها إضافة إلى اللهجة العرباء أي النقية (الفصحى) التي تكلم بها سكان جوف الجزيرة العربية. وكانت هذه اللهجات الرئيسية تتفرع إلى لهجات فرعية كثيرة، وهذا أمر طبيعي، كما نرى الآن التنوع الهائل في

اللهجات على مستوى القطر الواحد.

بقي أن نشير إلى أن شبه جزيرة العرب، زمن الخصب لم تكن مسرحاً للبدو، وكانت تضاريسها تتوزع بين السراة أي الجبال، وبين البادية أي الأرض الظاهرة، أو المكشوفة، ولم تصبح كلمة «بادية» مرادفة لـ «صحراء» إلا بعد أن أصابها التصحر، وغلب عليها في حوالي منتصف الألف الثاني قبل الميلاد، فصارت برية العرب مسرحاً للعرب البداة الرعاة، المتنقلين وشبه المستقرين، ثم ما لبثت كلمة «عرب» أو «أعراب»، تطلق على سكان تلك البرية دون سواهم، وقد التصقت بهم صفة البداوة، وسكن الصحراء[١٤]، ولكن وكما نوّهنا سابقاً إن هذا لا ينفي عروبة المنطقة الممتدة من البحر الأعلى (الأسود) إلى البحر الأدنى (بحر العرب) ومن الخليج العربي إلى المحيط الأطلسي، مروراً بالمتوسط، هذه المنطقة التي غذّت إفريقيا الممتدة من الحبشة والصومال مروراً بوادي النيل والسودان، وصولاً إلى شاطيء الأطلسي بالعنصر العربي، تشهد على ذلك وحدة السكان واللغة والحضارة التي امتدت على مدى سبعة آلاف عام من السنين، الأمر الذي تؤكده اللغة والفكر والديانة والأساطير، والتقاليد المشتركة.

أما من الناحية السياسية، فكانت ثمة دولتان مركزيتان وحيدتان على وجه الأرض، وذلك بالمعنى الحقوقي والسياسي والعسكري والاقتصادي للدولة. وهما الدولة العربية السورية، التي أسسها «سرجون»، وكانت عاصمتها آجادا، ثم بابل وتمتد من البحر الأسود شمالاً إلى بحر العرب جنوباً، والدولة العربية في وادي النيل. وكان يخترق شبه جزيرة العرب من الجنوب إلى الشمال خط القوافل التجاري الدولي الذي كان يشكل أهم شريان اقتصادي بالنسبة للعالم القديم وكان هذا الخط يصعد من عدن جنوباً، ثم يمر في منطقة خميس مشيط ويصعد موازياً لوادي بيشة، إلى سفوح منطقة غامد وزهران، وهناك عند جنوب غرب العقيق، يتفرّع منه فرع مع وادي الثرات، ليواكب وادي الدّواسر إلى منطقة شمال الخليج، بينما يتابع الخط الرئيسي صعوده شمالاً إلى منطقة مكة فتيما فبصرى الشام، فدمشق، حيث يذهب فرع إلى تدمر ومنها إلى أور، وبابل وآشور، ثم يتابع طريقه مع خط الحرير الذاهب إلى الصين، ومن دمشق يصعد شمالاً إلى ايلاء، حلب، الأناضول، ثم إلى بلاد اليونان، وكان القسم الجنوبي منه يحمل أعلى وأنفس سلع العصور القديمة مما تنتجه بلاد العرب وإفريقيا والهند من اللبان؛ والمرّ؛ والبخور، التي كانت تباع بوزنها ذهباً، إلى الكحل والعطور من بلاد العرب، إلى الأحجار الكريمة والياقوت واللؤلؤ والمرجان من البحر الأحمر والخليج العربي، إلى العاج والأبنوس، وجلود الأسود والفهود والنمور من إفريقيا، إلى التوابل والحناء من الهند، إلى الذهب الذي كان يستخرج بكميات وفيرة من مناجمه الكبيرة في مهد الذهب، ومواقع أخرى كثيرة من شبه جزيرة العرب.

في هذه الظروف كان البدو - نتيجة التصحر - يتحيّنون الفرص، للسطو على القوافل المحملة بهذه النفائس، فيقتلون وينهبون، مما حدا بالدولتين المركزيتين، أن يقيما مراكز أو محطات، تجعل على كل منها حاكماً (يدعى ملكاً) يؤازره مجموعة من المستأجرين، والمقاتلين، ليحافظ على سلامة الخط من ناحية، ويقوم بمراسلة ملكه من أجل تلبية حاجاته من البضاعة التي تجوز الخط من ناحية أخرى، وكان حاكم المحطة يتقاضى إتاوة - لقاء حمايته هذه - عن كل بضاعة تجوز محطته بما يتناسب مع مقدار هذه البضاعة. كما كان يأخذ له ولجماعته نصيباً من هذه البضاعة، يبعث بالباقي إلى مليكه في مركز الدولة.. الاسلوب نفسه، أو الاجراء، اتبعته المدن الكبرى، وهو استحداث محطات لها على ذلك الخط (التجاري)، وكانت هذه المحطات في الغالب تحمل أسماء المدن التي تمثلها، فكان لبابل محطة بابل، ولحلب محطة حلب، ولأوغاريت محطة أوغاريت، ولدمشق محطة دومسك، وبالنسبة لوادي النيل فكانت لها محطة مصري وكان وكيلها يدعى فرعون، وكان له وكلاء من العماليق وملوك العشائر الآرامية[١٥].

وحول هذا الموضوع أورد الباحث والمؤرخ مرسيل في كتابه الشهير «الصحراء» وصفاً تفصيلياً، لكثير من العمليات والمراسلات التي كانت تتم بين ملوك المحطات، وملوك الدولة المركزية، وأوضح الصورة التفصيلية لما كان يجري من خلال الوثائق المكتشفة، التي، اعتمدها في أبحاثه. فكثيراً ما كان يتمرّد ملوك المحطة على سيّدهم، ويستأثرون بالجبايات والأتاوات لأنفسهم، وقد يغير عليهم جماعة من البدو، أو ملوك محطات أخرى فيبتزونهم، وينصبون عملاء لهم على تلك المحطات، مما كان يضطر الملك المركزي إلى إرسال حملة تأديبية بين فترة وأخرى، فيبدل ملكاً وكيلاً بغيره، وقد يغيره مع جماعته، أو يقتلهم، أو ينقلهم إلى مواقع أخرى بعيدة عن تلك المواقع.

كان السوريون يسمون وكيلهم «قيفو» أي الجابي، فيما كان ملك وادي النيل يسمى وكيله «فرعون». ويذكر موسيل في كتابه: «ويحدثنا الملك شلمنصّر الثالث، أنه في السنة التاسعة من مُلكه قهر ملكة عربية اسمها «شمسي»، واضطرها إلى دفع الجزية له... ويدعي الملك أنها حنثت بيمينها، وكفرت بالعهد، الذي قطعته للإله «شمش» بألا تتعرض للآشوريين بسوء، وبأن تخلص لهم فانتصر عليها، واستولى على مدينتين لها، ولم يبق أمامها غير الخضوع، والاستسلام ودفع الجزية... والظاهر أنها انضمت إلى ملك دمشق في معارضته للآشوريين، فتعرضت لقوافل آشور... ولتنفيذ مصالح الآشوريين، فقرر الملك تعيين «قيفو» لديها، لإرسال تقاريره إلى الحاكم الآشوري العام في سوريا عن نيات الملكة، واتجاهات الأعراب، وميول قبيلتها، ولتوجيه سياسة الملكة على النحو الذي تريده آشور»[١٦].

هذا هوالوضع الذي كانت عليه أوضاع المنطقة العربية في تلك الفترة الزمنية التي نريد الحديث عنها، فيما يتعلق بالخلط الذي تم بين مدينة القدس الحالية، وأورشليم التوراتية. ومن أجل إيضاح هذا الخلط كيف تمّ ولماذا؟ ومن الذي أحدثه؟ لا بد من الحديث عن التزوير في التاريخ والجغرافيا الذي تعرضت له المنطقة العربية.

التزوير وأهم مسمياته[١٧]:

الحقيقة أنه لم يتعرض تاريخ أمة من الأمم أو شعب من الشعوب، لما تعرض له تاريخ الأمة العربية من ضروب المسخ، والتشويه، والتزوير لأغراض لا تخفى على أي دارس ومتتبع، خاصة إذا لاحظنا أن التزوير تم في ثلاث مراحل تاريخية ترافقت مع الاحتلال والغزو، الذين تعرضت لهما المنطقة العربية «ولغايات استعمارية واحتلالية للمنطقة ولم تحدث مرة واحدة لصالح التحرير. فالمرة الأولى حدثت زمن قسطنطين البيزنطي لغايات استعمارية صرفة، من أجل الاحتفاظ بشريط الأرض العربية الذي يمتد من البحر الأسود شمالاً وعلى طول الساحل إلى جنوب سيناء، بحجة الاحتفاظ بالأماكن المقدسة. وما أن بدأت عملية التحرير على أيدي العرب المسلمين، حتى هب العرب المسيحيون للقتال ضد البيزنطيين إلى جانب أشقائهم القادمين بدين جديد، وبعد التحرير سقطت تلقائياً الأسماء الجغرافية التي زورت في زمن قسطنطين، ولم يعد ثمة ذكر لـ «فلسطين» أو «أورشليم» في جنوب سوريا.. وكانت عملية التزوير الثانية لغاية الاستعمار والاحتلال للمنطقة، زمن غزو أوروبا الإقطاعية تحت قناع ما دعي بالحروب الصليبية، وقد جُعلت حماية «الأماكن المقدسة» ذريعة للاحتلال مرة أخرى. ثم ما أن تم التحرير العربي في عهد صلاح الدين، حتى سقطت نهائياً مرة أخرى تلك التسميات من جغرافيا المنطقة. وجاءت علمية التزوير الثالثة للغايةالإستعمارية الاحتلالية نفسها زمن الغزو الاستعماري الأوروبي والصهيوني الحديث»[١٨].

إن تاريخنا العربي الذي هو بحق تاريخ الحضارة والتمدن البشري على هذا الكوكب، يكاد يكون الوحيد الذي توحدت عليه جهود الدول الكبرى وإمكانياتها ومؤسساتها، من أجل مسخه وتقزيمه. وإن هذا التزوير الهائل لم يكن ليكتب له النجاح «لولا أن واقعاً كارثياً تعيشه مؤسساتنا الثقافية والتعليمية في الوطن العربي منذ بداية عصر الاستعمار، وحتى اليوم»[١٩].

ومن أجل إحداث التزوير، فقد عمدت الدول الإستعمارية، إلى إحداث مؤسسات استشراقية، سعت إلى خلق الظروف والذرائع، من أجل تمرير المخططات الاستعمارية، وتبرير الوجود الاستعماري في منطقتنا العربية. وما فعلته هذه المؤسسات هو أنها قطعت العربي عن

ماضيه الحضاري، وقزمت شخصيته، بل شوهتها. وحولت وجوده الذي أبدع الحضارة إلى وجود هامشي، بدائي، متخلّف، متطفل على حضارات الآخرين. ومن المفارقات التي تدعو للرثاء، أنه كان على العربي، أن يذهب إلى معاهد وجامعات تلك الدول التي عممت ورسخت ذلك التزوير - من أجل التعرف على تاريخه ولغته، حيث يجري تلقينه هذا التاريخ المسخ المدوّن عن شعبه وحضارته، وبذلك ينحصر دوره بالوسيط الذي يقوم بنقل هذه الصورة المغلوطة الشوهاء، وترسيخها في أذهان الأجيال العربية المتعاقبة الذي يتولى تعليمها.

وهكذا أخذت تتم عملية إعداد، ودفع «الكوادر» التي تقع على كاهلها مهمة الإمساك بمقاليد أمور الثقافة، بحيث لا تخرج عن الإطار المرسوم، وبذلك تم ترسيخ قناعات خاطئة ومغرضة ولنبحث الآن في أهم التسميات التي تناولها التزوير.

● **مصر**: هي الأرض الواقعة على تل أو ربوة فيها نبعة ماء، ويجري فيها وادي سيلي ينضب في الصيف وينحدر إلى الغرب باتجاه البحر الأحمر يدعى وادي مصريم أو وادي شيحور. ومصر بالكلدانية هي «مصري»، وبلهجة الكنعانيين في جبل غامد «مصريم». وتقع (مصر التوراتية) في أعالي جبل غامد من شبه جزيرة العرب والدليل على ذلك أن بلاد وادي النيل ودولتها العربية لم تعرف طيلة تاريخها القديم كله وحتى ما بعد المسيح، هذا الاسم «مصر»، كما أن أيا من حكامها على مدى التاريخ كله لم يطلق عيه لقب «فرعون» حجتنا في ذلك جميع آثارها المكتشفة، أما هيرودوت (المؤرخ اليوناني) فإنه تحدث عن وادي النيل باسم «إقبطو» (Eggpt)، كما تحدث عن «مصري» المحطة في شبه جزيرة العرب. إن مصر التوراتية، هي قرية عشيرة المصريين قرب قرى الكنعانيين، على طريق القوافل في منطقة غامد، التي يتزعمها شيخ من العماليق لقبه «فرعون»، وهذا ما أكده القرآن الكريم، عند روايته قصة يعقوب (إسرائيل وبنيه) أيام القحط، حيث يذكر القرآن قول أولاد يعقوب لأبيهم حينما جادلهم: «إسأل القرية التي كنا فيها والعير»[٢٠] وفي هذا الصدد يقول العالم الألماني وينكلر: «إن أرض كوش تقابل مصري، التي هي في القسم الشمالي من شبه جزيرة العرب. وعلى هذا فإن ما ذكر عن «كوش ومصر في التوراة، لا يُقصد به الحبشة، ووادي النيل «بل يُقصد به مكانان في شبه جزيرة العرب[٢١].

● **فلسطين**: هي عشيرة فلستيم التي تسكن في الجهة الواقعة جنوب أرض كنعان. وفلستيم عشيرة عربية، بدوية، رعوية صغيرة، نقلت إلى العربية باسم «فلسطينيين» وكان يتزعمها شيخ اسمه «أيمالك»، وكانت هذه العشيرة ترعى في أرض ضيقة لا تتسع كلأً وماءً لمواشي

اسحق معها، مما جعلها تتنازع معه من أجل بئر الماء، الامر الذي حمل شيخها (العشيرة) لأن يطلب من اسحق الخروج إلى أرض أخرى قائلاً له: «لقد صرت أقوى منا جداً»★ وفلستيم هي إحدى عشائر مصريم. وإذا نظرنا إلى الأمر من الناحية التاريخية الزمنية فإن زمن إبراهيم وابنه اسحق يعود إلى حوالي العام ١٥٠٠ قبل الميلاد، بينما يصر المستشرقون على أنه ما بين (١٩٠٠-١٨٠٠) ق.م، فالفلسطينيون الذين لم يعرفوا إلا من خلال مدونات التوارة موجودين منذ ذلك التاريخ، فكيف يستقيم الأمر مع أولئك المستشرقين، الذين يزعمون أنهم ظهروا فجأة على الشاطيء الشرقي للمتوسط في حوالي ١٢٠٠ ق.م، أي بعد زمن إبراهيم بمئات السنين؟ ويدمرون الشاطيء الشرقي للمتوسط؟.

● **بنو إسرائيل**: إسرائيل هو يعقوب وبنو إسرائيل هم أبناء يعقوب الاثنا عشر الذين كانوا أسرة واحدة، يعود زمنهم إلى ١٤٠٠ ق.م أي قبل ظهور موسى بما يقارب المائة عام، وقبل ظهور اليهودية كدين بما يزيد عن ١٠٠٠ عام. وكانت علاقاتهم ومعاملاتهم رعوية بحتة، في مضارب وعشائر، وأسر متجاورة من عشيرة مصريم.

● **اليهودية**: استخدمت كلمة يهودي لأول مرة في التاريخ، بعد انقسام عشيرة بني إسرائيل إلى قسمين: الأول بيت يهوذا، وهو أحد الأسباط، وله ملك في مغارة أورشليم، وقسم يتضمن باقي بيوت العشيرة، وقد ملك عليهم ملك منهم في جبل السامرة. وصارت كلمة يهودي تطلق على كل من انتهى بالنسب إلى فرع يهودا من العشيرة، وبذلك لم يكن لتسمية يهودي أي مضمون ديني. أما اليهودية كدين فقد بدأت بعد عودة أبناء العشيرة من السبي (إلى بابلون المحطة وليس العاصمة)، إلى مغارة أورشليم، حيث اجتمع اثنان وسبعون كاهناً، وكتبوا جملة من أسفار التوراة بالخط اليوناني (الفنيقي) وأحدثوا تزويراً كبيراً في أحداث وجغرافيا التوراة، فتصدّى لهم المؤرخ السوري فيلون الجبلي، معتمداً على ما كتبه مواطنه سانخونياتن في تاريخ المنطقة.

واليهودية التي وضعها هؤلاء الكهنة هي التي ناضل ضدها فيما بعد السيد المسيح، والسيد محمد بن عبد الله (نبيا الله ورسوليه). وهم الذين ذكرهم القرآن مشيراً إلى التزوير الذي اقترفوه: «وإن منهم فريقاً يلوون ألسنتهم بالكتاب لتحسبوه من الكتاب، وما هو من الكتاب، ويقولون هو من عند الله، وما هو من عند الله، ويقولون على الله الكذب وهم يعلمون».

★ تكوين ٢٦: ١٦.

بعد أن كشفنا بعض المسميات التي خضعت للتزوير وهي كثيرة: (الساميون، والعبرانيون، كنعان، الأردن، أريحا، صور... وغيرها الكثير) سنأتي لبحث موقع أورشليم التوراتية في هذا التزوير وعلاقتها بالقدس.

أورشليم بين عقيدة الخصب وعقيدة التوحيد[23]:

أجمع علماء التاريخ والجغرافيا على أن بلاد العرب، وهي المنطقة الممتدة من البحر الأعلى (البحر الأسود) إلى البحر الأدنى (بحر العرب)، والتي تمتعت بوحدة سكانية ولغوية وحضارية منذ أقدم العصور، احتلت موقع القلب من الحزام الخصيب، أو ما دعي «بالحزام الحي» منذ انتهاء آخر عصر جليدي مرت به الكرة الأرضية في حوالي العام ١٤٠٠٠ ق.م، فكانت أخصب بقعة على سطح هذا الكوكب، وأكثرها ملاءمة لوجود الحياة، وكانت جبال غامد تمثل خزّان المياه العذبة التي تتفجر من أعماق مغاور جوفية كبيرة في صخور تلك الجبال، فينحدر قسم منها إلى الشرق ليكوّن وديان الفرات (الثرات)، ورنيا، وكارا، وقسم إلى الغرب ليكوّن وديان عروة، ووديان ورمى، وبذلك مثلت بقعة غامد «سرة» ذلك الجسد الحي، ومركز ينابيع الخصب، وموطن القداسة في التاريخ العربي القديم، فدعيت بـ «موطن الأرباب»، وأرض النجاة أو الخلاص، أو السلام، أو المخلّص، او المنقذ، كما دعيت الأرض التي تحيط بها بالأرض المباركة.

وفي غامد كان خزّان المياه العذبة، مياه الحياة والخصب، التي، تتوزع شرقاً وغرباً، مما جعلها مركز تقديس أرباب الخصب من الآباء العرب الأوائل في جميع بلاد العرب.

ولما كانت الشمس هي أحد قطبي الخصب، التي تدفيء التربة، وتطلع الزرع، وتنضج المحاصيل، فقد كانت جميع المعابد تتجه نحو الشرق، حيث تستقبل الشمس إبان طلوعها.

ومن «غامد» هذه أرض الخلاص، انطلقت تعاليم عقيدة الخصب الزراعية، فحملها العرب السوريون★ رجالاً ونساءً، ليبشروا بها وينشروها في أرجاء العالم القديم حتى كنت تجدهم في كل مكان، وقد حملوا تقديس الأم السورية الكبرى «عشتار» بأسمائها وألقابها المختلفة: أنانا، نينا، أوغاريت، أفروديت، السيدة، السيدة العذراء، (باعتبار أن ربة الخصب يجب أن تبقى عذراء كي لا تُنقص خصوبتها)، ودعيت المغارة المقدسة في جبل غامد، التي، تتفجر منها ينابيع مياه

★ السوريون هنا هم أبناء سراي السيد وهو أحد الآباء العرب الأقدمين المقدسين الذي دعيت الجبال باسمه سرات، ودعي أبناؤه «سرن» أي سورين أو ريان، أما اللهجة العربية الجبلية السريانية هي التي عمت وانتشرت وذلك بفضل كهنة ديانة الخصب في التاريخ العربي الحضاري القديم.

حيا★ منذ عدة آلاف من السنين قبل الميلاد باسم حورا نينا، أي كهف السيدة العذراء. ومع تقدم عصر الجفاف واستمرار التصحر، أخذت تلك الكهوف حيث منابع الأنهار تشح وتنضب، لكنها حافظت على قداستها عند العرب الأقدمين، بتعاقب الأجيال، فتحولت «حورانينا» (كهف السيدة) إلى كهف المتعبدين من أتباع «إيل»، وصارت تدعى «حوراشليم» (أورشليم= كهف المتعبدين). وبقيت كذلك إلى أن شغلها اليبوسيون من أبناء عشيرة كنعان (التي سكنت في المنطقة الواقعة ما بين الشعف شمالاً ومدينة جذانة جنوباً في بلاد غامد، وكنعان من المسميات التي جرى تزويرها فجعلت في فلسطين). ودخلها (المغارة) داوود مع رجاله، وقد بقيت محافظة على كل مواصفاتها القديمة إبان أحداث التوراة فنقرأ في نبوءة حزقيال: «هذه شريعة البيت الذي على رأس الجبل، إن جميع تخومه على محيطه هي قدس أقداس»[24].

وكما كان «بيت المقدس» القديم أو العتيق في رأس الجبل كذلك نجده في سفر حزقيال[25]. وكما كان باب بيت المقدس يتجه إلى الشرق زمن عشتار، كذلك نجده في التوراة أيضا: «ورجع بي إلى باب المقدس الخارجي التجه نحو الشرق وكان مغلقاً»[26].

وكما تنبع من البيت العتيق مياه، وتخرج إلى الشرق كذلك نجد في أورشليم التوراتية: «ورجع بي إلى مدخل البيت فإذا بمياه تخرج من تحت عتبة البيت نحو الشرق لأن وجه البيت نحو الشرق، والمياه تنزل من تحت من جانب البيت الأيمن عن جنوب المذبح»[27].

وكما تنبع من البيت العتيق مياه «حيا» (أيا) رب الماء العذب والحياة والمعرفة، ويتوزع قسم منها إلى الشرق، والآخر إلى الغرب، مكونة ثلاثة أنهار تنحدر شرقاً، وثلاثة أخرى تنحدر غرباً. فإننا نجد نفس الوصف في أورشليم التوراتية: «ومنها تخرج ينابيع مياه حية، نصفها يتجه إلى البحر الشرقي، ونصفها إلى البحر الغربي»[28]. ولنلاحظ هنا كيف أن «مياه حيا» نقلت في الترجمة العربية إلى «مياه حية».

وبقليل من التأمل نجد أن جميع هذه الأوصاف الواردة أعلاه، لا تمت في أي منها إلى مدينة القدس، التي صار يطلق عليها اسم «أورشليم» من قبل المستشرقين الاستعماريين والصهاينة الذين رسموا سيناريو للتاريخ والأحداث في الألوف الأربعة التي سبقت الميلاد، مصمم مسبقاً في التوراة اليهودية، وحين نقرأ المحاولات اللغوية، والتأويلات العجيبة التي أوصل إليها هؤلاء علم الآثار المتعلقة بوطننا العربي، نصاب بالدهشة البالغة ليس فقط من مرور هؤلاء مروراً سريعاً على

★ حيا: رب الماء والحكمة والمعرفة.

الأجزاء المهمة من الصورة، بل ومن الإهمال الذي يكاد يكون مريعاً لكل ما عثروا عليه، ولم يجدوا فيه ما يبحث عنه. أما ما وجده فعلاً، فلم يحظ بالاهتمام الكافي. وحتى لا يخرج الباحث صفر اليدين، اضطر بعضهم إلى اختراع نسب، وتصور أحداث، تنسجم مع ما ورد في التوارة حول حضارات المنطقة ، التي لم تغفل من دون سبب حكاية وجود «حضارة كبيرة» تنسب إلى الإسرائيليين، والسبب بالطبع بسيط جداً، وهو أنه لم يكن لمثل هذه «الحضارة» وجود حيث يفترض الآثاريون التوراتيون ومن لفّ لفّهم»(٢٩).

تلك هي أورشليم في عهد عقيدة الخصب فماذا عنها في عهد عقيدة التوحيد؟

يقول صموئيل كرايمر في كتابه «من ألواح سومر»: «كان الناس يعتقدون في أولئك الأرباب، أنهم يعيشون فوق الجبل... في الموضع الذي تشرق عليه الشمس، ومن الأرباب الذين يقومون على رأس المجموعة، «أنقي» الموكل بمياه العمق التي تسمى في السومرية «أبسو»»(٣٠)، وتصف النصوص السومرية ذلك الكهف «حورا»، والذي يكتب باللغات الأجنبية «أورا» مما أدى إلى الاعتقاد الخاطيء لدى الدارسين الاجانب ألا وهو اعتبار «أورا» مدينة «اور» العبيدية في جنوب العراق. كما أطلق على هذا الكهف «بيت الماء»، المزار اسم «المعبد الأقصى».

اقترنت عقيدة التوحيد العربية بإيل (الله) منذ عهد آدم فكانت أسماء الكثير من أبنائه مقترنة به: هابيل، قابيل، مهلائيل، بتوئيل... وقد عاشت عقيدة التوحيد المقترنة بإيل جنباً إلى جنب مع عقيدة الخصب في شبه جزيرة العرب. كما يؤكد التاريخ العربي تواصل ظاهرة التوحيد واستمرارها منذ آدم، وهابيل، وشيث، وقينان، ومهلائيل، وأخنوخ (ادريس)، مروراً بنوح، وسام، وآرام، وهود، وصالح، وإبراهيم، وإسماعيل، واسحق، ويعقوب، والأسباط، وبعض فراعين عشيرة المصريين «كالريان» بن الوليد فرعون يوسف الأول، وحفيدته آسيا بنت مزاحم امرأة فرعون موسى (قابوس بن مصعب بن معاوية)(٣١)، التي احتضنت موسى واستمرت عقيدة التوحيد في موسى وداوود وسليمان والياس «إيليا» وزكريا، ويحيى، والسيدة مريم بنت عمران، وعيسى، والأحناف من عرب الجاهلية قبل الإسلام، ومنهم قس بن ساعدة الأيادي، وعبد المطلب، وعبد الله وورقة بن نوفل... وغيرهم، إلى أن جاء محمد (رسول الله)، فكان أول وآخر نبي يعيش انتصار قضية التوحيد في حياته.

وفيما يتعلق ببيت المقدس فهو نفسه مغارة المتعبدين، وقد بقيت محافظة على قدسيتها، فعلى الجبل «اهبط آدم وعاش في الجنة الأرضية، وهناك وضع أول بيت مقدس للبشر، «إن أول بيت وضع للناس للذي ببكة مباركاً وهدىً للعالمين»(٣٢). وبكة هي غير مكة لأن القرآن المعجز في دقته لم يقل «مكة» علماً أنها وحدها التي كانت معروفة زمن نزول القرآن وفي مكان نزوله،

وعلى الجبل نفسه استقرت سفينة نوح بعد الطوفان، والأرض المحيطة ببيت المقدس في غامد هي الأرض المقدسة التي خاطب فيها الرب موسى من نار العليقة المشتعلة، في طور سيني (جبل العليق) عن وادي طوى، الذي ما يزال قائماً حتى اليوم قرب العقيق».

وإذا دققنا في النصوص التي تذكر بيت المقدس سواء منها ما يخص عقيدة الخصب أم عقيدة التوحيد فإننا نتوصل إلى الحقائق التالية:

- إن بيت المقدس يقع على رأس جبل، وهو كهف دعي «كهف السيدة» زمن الخصب، وكهف المتعبدين زمن التوحيد.
- من هذا الكهف الواقع في رأس الجبل تتفجر ينابيع مياه غزيرة دعيت «نبع السيدة».
- أهم الأنهار التي تخرج من «بيت المقدس» نهر الفرات (الثرات).

أما بالنسبة للاسم «حوراشليم» فهو مكون من مقطعين أو كلمتين هما:

حوار وتعني المغارة، وشليم وتعني المعزولين، المتوحدين، المتعبدين. وهي جمع لكلمة شيلو (المتعبد، المنعزل، المتوحد). ولكن بعد نقل التوراة إلى اليونانية فقد انتقلت كلمة «حوراشليم» إلى «أورشليم» وعند نقل التوراة السبعينية اليونانية إلى السريانية، نقل الاسم كما هو، دون إرجاعه إلى أصله العربي وصار يكتب «أورشليم».

وبالتدقيق فإن «أورشليم» التوراتية لا تمت إلى القدس المدينة في فلسطين بأية صلة فالقدس ليست مغارة، ولا تقع على رأس جبل ولا تنبع منها الأنهار.

هذا جزء يسير من التزوير حاولنا كشفه، وحبذا لو تبذل جهود أكبر من أجل كشف المزيد منه. ومن أجل إيضاح الصورة أكثر رأينا أن نورد مجموعة من الحقائق والإشكالات حول موضوع القدس وموضوع التزوير.

حقائق، مغالطات، وإشكالات:

في كتابه الأول من سلسلة المفاوضات السرية بين العرب وإسرائيل يذكر محمد حسنين هيكل المفارقة التالية المثيرة للتأمل فيقول: «من المفارقات التي تستحق التأمل أن كل ما قيل عن الوعد المقدس بفلسطين لليهود لم يثبت علمياً، وهو على حد تعبير الأستاذ «نورمان كانتور» - أكبر كتّاب التاريخ اليهودي - (شي ينتمي إلى عالم الأدب أكثر مما ينتمي إلى عالم الدين) وفي دراسته الهامة عن الدين اليهودي بعنوان «السلاسل المقدسة»، يستشهد «كانتور» بخلاصة توصل إليها الأستاذ «روبرت ألتر» - أستاذ الجامعة في جامعة كاليفورنيا الأمريكية، يقول فيها «إن التوراة المتداولة يجب قراءتها بعيون الأدب وليس بعيون التاريخ أو الدين». ويضيف «وليم

درايميل» في كتابه عن القدس بعنوان «المدينة المسحورة»، تفاصيل موثقة عن الجهد الذي بذلته الدولة الإسرائيلية من سنة ١٩٤٨ – ١٩٥٥، في التنقيب عن آثار تدل على تاريخ يهودي في فلسطين يمكن إشهاره في وجه المتشككين في القصص الأسطوري. ويعطي «درايميل» مثالاً لذلك قصة التنقيب عن بقايا هيكل سليمان، فيقول: «كان تقدير العلماء الإسرائيليين أن موقع الهيكل قريب من أسوار مسجد قبة الصخرة، وبدأت عمليات الحفر واستمرت رغم اعتراضات اليونسكو، وعثرت البعثات الإسرائيلية على بقايا معالم أعلنت عنها وهللت لها، ثم اضطرت إلى تغطية الاكتشاف كله بستائر من الصمت، لأن البقايا، التي عثر عليها لم تكن إلا آثار قصر لأحد الملوك الأمويين، وهو أمر يدحض الدعاوى اليهودية من الأساس، ويكشف أنه ليس هناك ماضٍ ينبني عليه حاضر ومستقبل».

وكان تعليق العالمة اليهودية الدكتورة «شولاميت جيفا – أستاذ الدراسات اليهودية في جامعة تل أبيب – قولها بالنص: «إن علم الآثار اليهودي أريد له تعسفاً أن يكون أداة للحركة الصهيونية، تختلق بواسطته صلة بين التاريخ اليهودي القديم، وخنق التاريخ الفلسطيني كله»[٣٤].

أما قصة بناء الهيكل التوراتية، فإنها إن حدثت فعلاً، فقد حدثت في مغارة أورشليم (كهف المتعبدين في جبل غامد، وإن كنا نشك في واقعية حدوثها أصلاً، إننا نرجح أن يكون كتبة أسفار التوراة، الذين دوّنوا تلك الأخبار بعد سليمان بما ينوف عن ستمائة عام، قد نقلوا هذه القصة عن التراث العربي الشائع والمعروف آنذاك منذ الزمن العربي الموغل في القدم، وألصقوها بسليمان، كما نقلوا كثيراً غيرها من قصص التراث العربي القديم كقصة التكوين البالية، وقصة الطوفان، وقصة أيوب ودانيال، والأمثال المنقولة عن أحيقار مستشار نبوخذ نصر، والمزامير التي كانت تراتيل وأناشيد دينية سائدة تتردد في شتى أرجاء الدولة العربية السورية القديمة، وكذلك نشيد الإنشاد»[٣٥].

الضجة الإعلامية، والكتب التي صدرت، ورافقت اكتشاف مخطوطات البحر الميت شفّت عن حقائق أثارت مخاوف اليهود والمسيحيين على السواء، فتم إسدال ستار من التعتيم حول ما يمكن أن يلقيه مضمونها من اضواء على التغييرات الطارئة على التوراة اليهودية، في القرون الثلاثة ما قبل الميلاد، وكذلك على جذور المسيحية الأولى في القرن الأول الميلادي؛ خاصة أن التعتيم حصل من قبل كل من السلطات الإسرائيلية، والفاتيكان[٣٦].

«إننا نلمس سجلاً يحمل أفدح انواع التزوير، والتخريب، وليس هناك أصعب من تصحيح مسلّمات في مسيرتنا العقلية، قد تجمّدت حصينة منيعة ضد الحقائق»[٣٧].

أما الملفت حقا حين تتبعنا لتاريخ القدس المدون بكل أخطائه وعثراته، ومغالطاته، فهو أن جميع الدارسين والباحثين في تاريخ القدس القديم، كانوا يركزون على اليهود فقط دون باقي السكان وكأنه لم يكن يوجد في المدينة غير اليهود. في حين تكشف لنا الوثيقة العمرية، وهي المعاهدة التي جرت بين أمير المؤمنين عمر بن الخطاب، وأسقف ايلياء (القدس) أنه لم يكن يسكن بها أحد من اليهود، لأن أسقف إيلياء حينها اشترط على عمر عند تسليمه مفاتيح القبر المقدس، ألا يساكنهم فيها (القدس) أحد من اليهود.

يشكل كتاب كمال الصليبي «التوراة جاءت من جزيرة العرب»، نقلة نوعية كبيرة على طريق توجيه أنظار الدارسين والباحثين، إلى الجغرافيا الحقيقية لأحداث مدونات التوراة، وهو على أهميته العلمية والسياسية يشكل خطوة ثورية علمية سياسية جريئة كبرى.

«إن التوراة بنت المنطقة العربية، وإن واضعيها ليسوا إلا شريحة من الشعب العربي، بصرف النظر عما تتضمنه من تشويه، أحياناً، للقصص والتراث، والحقائق والتاريخ، ولما تعج به من الحقد العشائري، والمرارة ضد هذه المدينة أو تلك، وهذا الشعب أو ذاك، إن مدونات التوراة لم تذكر لنا مدناً هندية، أو فرنسية، أو أمريكية، إن كل المدن التي ذكرت فيها إنما هي مدن عربية من المنطقة العربية. وإن نصوص التوراة ليست إلا انتاجاً عربياً صرفاً. لكن محاولات تحريف تلك المضامين واستثمارها لغايات استعمارية – كما تفعل الصهيونية اليوم – هو أمر آخر»[٣٨].

فيما يتعلق بكنعان: فهي المنطقة المتاخمة لأرض عشيرة مصريم، وعشيرة الفلستيم، إلى الشمال والواقعة في بلاد زهران من شبه جزيرة العرب، والجدير ذكره أن كل المكتشفات الآثارية من أقصى شمال سوريا الطبيعية، إلى أقصى جنوبها لم تشر لا من بعيد ولا من قريب إلى وجود كنعاني فيها، كما لم تأت على أي ذكر لهذه التسمية «كنعان» وأنها، حسب تعبير موسطاتي، مصطلح اتفق عليه العلماء وأخذوا به «ومن المستحسن أن يعالج في المستقبل تاريخ سوريا وفلسطين، أو «سوريا» بمعناها الواسع، وهو اصطلاح موفق أخذ به الجغرافيون على أنه موضوع واحد دون أية حدود صناعية... وهنا لا حاجة إلى اصطلاحات كلفظ الكنعانيين»[٣٩]. كما يؤكد الدكتور علي أبو عساف في كتابه «آثار الممالك القديمة في سوريا» قائلاً: «والواقع أن أيا من هذه الدول لم تصف نفسها بالكنعانية، أو الأمورية»[٤٠].

ولمزيد من الايضاح نذكر: «إن يشوع الذي يقف على ضفة الأردن، وينظر إلى الغرب عند

أريحا، فيرى الأرض أمامه من لبنان إلى الفرات! فتصوروا معنا هذه الجغرافيا الصهيونية: البقعة التي تمتد من لبنان إلى نهر الفرات تقع غربي الأردن، وتحديداً عند أريحا! إن مثل هذه «الشعوذة» الاستعمارية الصهيونية لم يستطع «هضمها» حتى أحد أركان الاستشراق الإستعماري الصهيوني، وأشدهم تعصباً ضد العرب وحقداً على تاريخهم، وهو المستشرق الاستعماري الإنكليزي أو.ر جارني الذي كان يعتبر أحد أدوات الاستعمار البريطاني الأساسية في المنطقة والذي لم يستطع إلا أن يتوقف عند هذه المسألة، فكتب يقول: «وهذا الأمر ليس له معنى، فالبلاد بين لبنان والفرات لم تكن واقعة عبر الأردن بالنسبة للإسرائيليين»[41].

مما سبق فإن الجهل بالتاريخ أو بالقوانين الناظمة والشاملة للعملية التاريخية التي أدت إلى انتشار هذا الجهل وتفشي التزوير يجعلنا بحاجة ماسة وملحة إلى إعادة النظر بتاريخنا مع الأخذ بعين الاعتبار علم التاريخ هو أشد العلوم التصاقاً بالسياسة ولا سيما في منطقة كمنطقتنا تعاني من الأطماع الاستعمارية الشرسة التي تستهدف وجودنا بكل أشكاله، وليس ثمة علم أجدر بتحريك المشاعر الوطنية والقومية لدى الشعوب المقهورة، وتأجيج نار العداوة للغاصب والمستعمر عن طريق استعادة الصفحات المجيدة من نضال الأجداد، وبطولاتهم، وتزكية الثقة بالنفس، وبث روح التضامن والوحدة بين أبناء الشعب الواحد من التاريخ وإن من يدعي إمكانية الوقوف على الحياد في التاريخ، لا يكون مؤرخاً بلا قضية فحسب، بل ومفتقراً إلى أدنى درجات الفهم للتاريخ، وأنه شاء أم أبى، اعترف أم لم يعترف، لا بد أن يجد نفسه ملتزماً أحد طرفي الصراع في العملية السياسية لهذا الشعب أو ذاك، وهذا بالضبط ما حدث لتاريخنا.

الهوامش:

١ - د. أحمد داوود، **تاريخ سوريا القديم**، تصحيح وتحرير، دار المستقبل، دمشق الطبعة الأولى ١٩٨٦، ص ٤٧١.

٢ - د. أحمد داوود، **العرب والساميون والعبرانيون وبنو إسرائيل واليهود**، دار المستقبل دمشق، الطبعة الأولى ١٩٩١، ص ٤.

٣ - محمد الأسعد، جذور العربية قبل خمسة آلاف عام، **الحياة**، لندن، ١٨/ ٩/ ١٩٩١.

٤ - يونان لبيب رزق، قضايا التاريخ في مدريد، **المصور**، القاهرة، العدد ٣/ ١١/ ١٩٩١.

٥ - محمد حسنين هيكل، **سلام الأوهام**، دار الشروق، القاهرة، الطبعة الأولى ص ٢٥٧.

٦ - محمد الأسعد، سفر الدخول في الغامض المجهول، ألواح الطين تطرد الأساطير ولكن من الذي يقرأ؟، **القبس**، الكويت، ١٤/ ٣/ ١٩٨٥م.

٧ - أحمد سوسة، «**ري سامراء**» الجزء الثاني ص ١٥ - ١٦.

٨ - تشايلد، «**الزمن القديم**»، ١٩٦٤، ص ١٥ - ١٦.

٩ - هشام الصفدي، **تاريخ الشرق القديم**، جامعة دمشق، ١٩٨٣ - ١٩٨٤، الجزء الأول ص ٧٦ - ٨١.

١٠ - كوندراتوف، **الطوفان العظيم بين الواقع والأساطير**، ترجمة د. عدنان عاكف حمودي دار زهران، الطبعة الأولى، دمشق ١٩٨٧، ص ٦٢.

١١ - د. أحمد داوود، مصدر سبق ذكره، ص ٢٣.

١٢ - لقاء د. جاك لابيري، **مجلة الصفر**، عدد آب/ أغسطس ١٩٨٧، الصادرة عن دار سبايس للنشر بالتعاون مع المركز العربي للدراسات الدولية، ص ٤١.

١٣ - لمزيد من التفاصيل انظر ريبورتاج حول نتائج أعمال عمال الآثار الأمريكي «جوريس زارينس» في العربية السعودية ضمن بحث هل تحدد أخيراً موقع جنة عدن، مجلة Smiksonaian الأمريكية عدد أيار/ مايو ١٩٨٧، ص١٢٧ - ١٣٤.

١٤ - د. أحمد داوود، مرجع سابق، ص ٥٠.

١٥ - المصدر نفسه، ص ٧٣ - ٧٤.

١٦ - جواد علي، **المفصل في تاريخ العرب والإسلام**، دار العلم للملايين، بيروت، مكتبة النهضة، بغداد، الجزء الثاني، ١٩٧٦، ص ٥٧٧ - ٥٧٨.

١٧ - اعتمدت أساساً في هذا الفصل على د. أحمد داوود، مصدر سبق ذكره.

١٨ - المصدر نفسه ص ٢٥٢ - ٢٥٣.

١٩ - المصدر نفسه، ص ٧ - ٨.

٢٠ - القرآن الكريم، سورة يوسف، الآية ٣٢.

٢١ - لمزيد من التفاصيل حول مصر التوراتية انظر جواد علي، مصدر سبق ذكره، ص ٢٩١.

٢٢ - القرآن الكريم، سورة آل عمران، الآية ٧٨.

٢٣ - اعتمدت أساساً على د. أحمد داوود مصدر سبق ذكره ص ٢٢٣ - ٢٥٠.

٢٤ - نبوءة حزقيال ٤٣: ١٢.

٢٥ - نبوءة حزقيال، ١:٤٤.

٢٦ - حزقيال، ٤٧: ١.

٢٨ - نبوءة زكريا، ١٤، ٨.

٢٩ - محمد الأسعد، من تراث الاستشراق في علم الآثار، هواة ومحترفون ومتدينون هاجسهم التوراة!، **الحياة**، لندن، ٢٢/ ٩/ ١٩٩١.

٣٠ - صموئيل كرايمر، من ألواح سومر، ترجمة طه الباقر، مكتبة المثنى بغداد، مؤسسة الخانجي، القاهرة، دون تاريخ نشر، ص ٣٢٤.

٣١ - تاريخ الطبري،الجزء الأول، دار الأعلمي، بيروت، ص ٢٣٥.

٣٢ - قرآن كريم سورة البقرة.

٣٣ - داوود. مصدر سبق ذكره ص ٢٤٨.
٣٤ - محمد حسنين هيكل، **المفاوضات السرية بين العرب وإسرائيل**، الكتاب الأول، الأسطورة والامبراطورية، والدولة اليهودية، دار الشروق، القاهرة الطبعة السادسة ١٩٩٦ صفحة ٦٧.
٣٥ - داوود، مصدر سبق ذكره، ص ٢٦٤ - ٢٧٤.
٣٦ - قراءة في كتاب «**خداع مخطوطات البحر الميت**» للمؤلفين «مايكل باينت» و«ريتشارد لي»، **الحياة**، لندن، ١٧/ ١١/ ١٩٩١، دون ذكر اسم من قام بالقراءة.
٣٧ - بيير روسي، مدينة ايزيس التاريخ الحقيقي للعرب، ترجمة فريد جحا، وزارة التعليم العالي، دمشق ١٩٨٠، ص٦٦.
٣٨ - د. أحمد داوود، **تاريخ سوريا القديم** (تصحيح وتحرير)، دار المستقبل، دمشق الطبعة الأولى ١٩٨٦، ص ٤٦٥.
٣٩ - سبتتينو موسكا في، **الحضارات السامية القديمة**، ترجمة يعقوب بكر، دار الرقي، بيروت، ١٩٨٦، ص ١١٥.
٤٠ - علي أبو عساف، **آثار الممالك القديمة في سوريا**، ص ٢١٩.
٤١ - جارني، مصدر سبق ذكره، ص ٨٤.

القدس :
تغيير معالم مدينة

فخر زيدان

لم يؤدِّ نفض غبار خمسة آلاف سنة، من تاريخ مدينة القدس المقدّر، إلى بيّنات ذات قيمة، أو أية أدلة «أركيولوجية»، أثرية، تثبّت الحق اليهودي المزعوم، في مدينة القدس خاصة. وأول اسم ثابت لمدينة القدس هو أوروسالم، إنما ورد في ما يسمى بنصوص اللعنة «ExecrdIiontexts» التي اكتشفت في مصر، وهي ترجع في الغالب إلى عهد الملك سيسوسترس الثالث «١٨٧٩ - ١٨٤٢»[١] ق.م، وظهرت على معظمها كتابة هيرية★. وقد نشر ك.زيثة، هذه النصوص في برلين مع ترجمة وتعليق[٢]، وربما كان أول ذكر لهذه المدينة، ورد في الوثائق التي عثر عليها في إيبلا شمال سورية، وبقيت البينات التاريخية، بوزن المعلومات الأدبية المتوفرة لدينا.

لقد ذكر الأدب القديم والحديث، عدة أسماء لشعوب سكنت القدس، ونجد في القوائم المتكررة للشعوب: الكنعانيين والحثيين والعموريين والحويين والفرزيين والجرجاشيين واليبوسيين، ويقول: «دي لاسي أوليري»[٣]: وفي حالة فلسطين ما يحمل على الإعتقاد بأن الأكثرية من الفلاحين الحاليين، هم أحفاد من جاء قبل الإسرائيليين، وكذلك أكدت مسز فن★★ في تحقيقها المطول عن أصول الفلاحين الفلسطينيين، مؤكدة القول: أنه لا العادات ولا التقاليد ولا الدين تحول بيننا وبين القول بأن الفلاحين الحاليين هم أنسال الكنعانيين[٤] ولقد أكد حل الرموز العديدة التي وجدت في رأس شمرا أوغاريت القديمة، صحة المقترحات حول دمج الحياة الروحية

★ شكل قديم للكتابة المصرية.
★★ زوجة القنصل البريطاني في القدس في النصف الثاني من القرن التاسع عشر.

الكنعانية، في الممارسات الدينية الرسمية والأقل رسمية في إسرائيل.(٥)

الوجود اليهودي في القدس

بعد تدمير الهيكل عام – ٧٠م – أقامت مجموعات صغيرة من اليهود في فلسطين، وكانت غالبيتهم تعمل في التجارة، وقد بقوا بعد الفتح الإسلامي للقدس، فكان لهم فيها حارة اليهود. وفي بداية العهد العثماني شهدت القدس إقامة ثلاثمائة عائلة يهودية فيها، ثم جاء القدس يهود آخرون من بولندا عام ١٧٧٧ فساهم ذلك في تأسيس طائفة اشكنازية، إلى جانب الطائفة السفاردية، وهكذا بقوا أقلية ضئيلة، يغادرونها بين الحين والآخر، وفي عام ١٨٠٦ بلغ عددهم نحو ألفي نسمة في القدس. وفي إحصاء – ١٨٣٩ – بلغ عددهم نحو ٦,٥٠٠ نصفهم في القدس، ويبدو أن هذه الزيادة تعود إلى تحسن أوضاع اليهود في القدس، بعد صدور فرمان للسلطان عبد المجيد (١٨٣٩ – ١٨٦١) يكفل لليهود الحماية وحرية العبادة، وأصبح لطائفة السفارديم، حاخام أكبر مقره القدس، ثم بلغ عددهم بعد تنافس القنصليات الأوروبية على تقديم الحماية لهم ١٤,٠٠٠ نسمة تقريباً عام – ١٨٨٧ – ثم – ٢٠,٠٠٠ – نسمة عام ١٨٩٠، بينما كان سكان القدس في العام نفسه ٤٥,٠٠٠ نسمة وفي عام ١٩٠٤ بلغ عددهم حوالي ٤٠,٠٠٠ نسمة، وتوزع اليهود عام ١٩١٠ بنسبة ٦٠٪ في القدس و ٢٥٪ في يافا وصفد وطبريا والخليل و ١٥٪ في المستوطنات وقدر عدد سكان القدس عام ١٩١٣ بنحو ٩٠,٠٠٠ نسمة، لكنه انخفض إلى ٥٠,٠٠٠ نسمة عام ١٩١٧ بسبب هجرة اليهود من القدس إلى مصر أثناء الحرب العالمية الأولى، وفي عام ١٩٢٠ عاد عدد السكان إلى الارتفاع فوصل ٦١,٠٠٠ نسمة وفي نهاية ١٩٤٢ وصل ١٥٧,٠٠٠ نسمة، وفي عام ١٩٤٧ بلغ ١٦٤,٥٠٠ نسمة موزعين على الشكل التالي – ٦٣,٦٠٠ عربي و ١١,٢٠٠ يهودي في البلدة القديمة، و ٨٨,٠٠٠ يهودي و ١,٥٠٠ عربي في البلدة الجديدة، وبذلك شكل العرب ٨٥٪ من السكان في البلدة القديمة بينما شكل اليهود ٦٠ من مجموع سكان البلدتين والضواحي، واستغل اليهود دعم السلطات البريطانية في السعي للسيطرة على المجلس البلدي.(٦)

الاستيطان:

نجح موسى مونتغيوري في الحصول على فرمان من السلطان عبد المجيد – ١٨٤٩ – (٧) سمح بموجبه لليهود بشراء بعض الأراضي، وبمساعدة السفير البريطاني في العاصمة العثمانية اشترى أراضٍ بين يافا والقدس، وأقام عليها أقدم المستوطنات اليهودية في فلسطين. كما تمكن من

الحصول على فرمان آخر مكنه من شراء أول قطعة أرض في القدس، خارج سور المدينة القديمة، وبدلاً من أن يقيم عليها مشفى كما ورد في الفرمان، أقام عليها مساكن شعبية، وقد عرف الحي فيما بعد باسم حي مونتغيوري، وبدأ العمل به عام – ١٨٥٩ – بالقرب من بوابة يافا خارج السور، ليصبح نواةً للجزء اليهودي من مدينة القدس، الذي أخذ بالامتداد وإحكام الطوق حولها، خلال الأعوام التالية، ولم تمض سوى فترة قصيرة حتى تمّ بناء ثمانية أحياء في القدس عام – ١٨٩٢ – وانتشر البناء من بوابة يافا إلى بوابة دمشق★، ومع نهاية القرن التاسع عشر أقيمت أحياء أخرى على امتداد الطريق المؤدية إلى بوابات المدينة الغربية والشمالية والجنوبية، ومع دخول القوات البريطانية في ٩ كانون الأول ١٩١٧ كان قد أنجز المخطط الصهيوني مرحلةً مهمة لمحاصرة مدينة القدس، وتحقيق أغلبية سكانية فيها. وفي عام ١٩١٨ وُضعت قيود على البناء في القسم العربي من القدس – المنطقة الشرقية – أما القسم اليهودي – المنطقة الغربية – فقد اعتبر منطقة تطوير بحيث ساهم ذلك في تطويقها بالأحياء اليهودية، لمنع أي توسع عربي محتمل، وكذلك حصلت القدس على نصيب وافر من تدفق الأموال اليهودية، لتكون مركزاً سياسياً وإدارياً وتعليمياً فأصبحت مقراً للجنة التنفيذية للمنظمة الصهيونية العالمية، والوكالة اليهودية والصندوق التأسيسي، والصندوق القومي اليهوي، والمجلس الوطني لليشوف★★ والحاخامية الرئيسية، وفي عام ١٩٢٥ دشنت الجامعة العبرية في القدس(٨) وفي عام ١٩٣٩ افتتح مشفى هداسا(٩)، تبعه افتتاح المدارس، ادراكاً لأهمية تعليم الناشئة اليهود، ودعمت المدارس التقليدية، بمدارس الإرساليات والمدارس الصهيونية، ونشروا اللغة العبرية وأحيوا الثقافة اليهودية.

محاولات صنع الجذور:

لقد أدركت الحركة الصهيونية ما للقدس من أهمية بالغة ضمن الاستراتيجية النفسية التي اتبعتها في تعبئة اليهود، والرأي العام العالمي، فوضعتها نصب عينيها، معتبرةً إياها قضية مركزية، في المشروع الصهيوني الكبير، الذي نجح في عهد الإنتداب البريطاني في قلب الحقائق السكانية، بإغراق البلاد بالهجرة اليهودية، وبزيادة الأراضي الزراعية المملوكة لليهود، وبعد الحرب العربية الإسرائيلية الأولى ١٩٤٨ جنتْ الحركة الصهيونية ثمار مخططها في القدس، بعد أن كرّست اتفاقية الهدنة بين الأردن وإسرائيل، في ٢٤ نيسان عام ١٩٤٩ تقسيماً واقعياً للمدينة.

★ باب الخليل وباب العمود.

★★ يهود فلسطين.

إن الزعم الديني اليهودي، الذي يقوم أساساً على ما يسمى بالدعوة التوراتية، التي أعطاها الرب لإبراهيم، منذ أربعة آلاف سنة★، يمكن أن يوضع هو أو ما يشبهه، في طواياها خصوصية تاريخ اليهود، لأن معظم اليهود، ليسوا من نسل إبراهيم، كما أن العبارة لا تستثني العرب الذين هم من نسل إسماعيل.

يقول الحاخام حاييم لانداو: إن روح شعبنا لا تستطيع التعبير عن نفسها، إلا إذا عادت الحياة القومية إلى أرضنا من جديد. ولقد توافقت هذه الأطماع مع نظيرتها الإستعمارية. فقد أدرك - أوليفر كرومويل - منذ القرن السابع عشر، الفائدة المادية التي يمكن أن تقدمها الجاليات اليهودية للإقتصاد الإنكليزي «التجارة»، كذلك قدم بعض البيوريتان وهم التطهيريون عريضة إلى الحكومة الانجليزية ورد فيها: إن الأمة الإنجليزية مع سكان الأرض المنخفضة، سيكونون أول الناس وأكثرهم استعداداً لنقل أبناء إسرائيل وبناتها على سفنهم إلى الأرض الموعودة لأجدادهم، إبراهيم وإسحق ويعقوب لتصبح إرثاً دائماً لهم.

ولقد تنافست الإرساليات الأجنبية على إرسال رجال الدين وبناء الكنائس والأديرة، وكانت بريطانيا أول دولة أسست قنصلية لها في القدس عام - ١٩٣٨ - ثم لحقت بها فرنسا وبروسيا وسردينيا والنمسا وإسبانيا والولايات المتحدة وروسيا.... وتسبب القناصل، في إحراج السلطات العثمانية في القدس، لمداخلاتهم مع الطوائف، وإثارة الفتن والأحقاد، ولقد ازداد ذلك بعد محاولات محمد علي باشا، إقامة دولة قوية في مصر وبلاد الشام.

وبحجة الكشف عن التاريخ اليهودي، وهيكل سليمان، بدأت سلطات الإحتلال باعتداءات غير شرعية، على أماكن متعددة في الأحياء العربية، وبخاصة في المناطق الملاصقة للحائط الجنوبي والغربي للحرم القدسي الشريف، واتخذت منها وسيلة ليست للكشف عن التاريخ، بل لتصديع ما فوقها من أبنية، وكان يجري ذلك تحت ظلال منظري الصهيونية، الذين ما انفكوا يؤكدون لليهود، أن هدفهم احتلال القدس، وجعلها عاصمة للدولة اليهودية، ومهدوا للحفريات التي قاموا بها بأخبار صحفية، منها: تحت عنوان الحاجة إلى تخلية ٨٢ متراً آخر من ساحة حائط المبكى[١٠] وخبر ثان أذاعه مراسل رويتر في القدس، تحت عنوان: حائط المبكى يجب أن يكشف، وبتاريخ ١٤/١٠/١٩٧٠ كشفت سلطات الإحتلال عن حلقة أوسع من تعرية المزيد من أسوار الحرم الشريف.

★ التوارة: إلى نسلك أعطي هذه الأرض.

ولقد صرح زايرام فيرهافيتنغ، وزير الأديان[١١]: إن وزارة الأديان الإسرائيلية، تسعى بواسطة عمليات الحفريات التي تجريها للكشف الكامل عن حائط المبكى، وهدم المباني الملاصقة له، بهدف إعادة الدرة الثمينة هذه إلى سابق عهدها، وهي عمليات تاريخية ومقدسة، بالرغم من العراقيل التي تقف في الطريق. وكذلك وجه رئيس حركة أرض إسرائيل الكاملة نداءاً جاء فيه[١٢]: الآن وبعد مضي أكثر من أربع سنوات على تحرير القدس، نوجه نداءاً إلى الدوائر والهيئات المختصة، بأن الوقت حان كي تجري عمليات الكشف عن المبكى على المكشوف وفي وضع النهار، وليس فقط في اعماق الأرض، ويجب مصادرة جميع البيوت الملاصقة للحائط، على امتداده، وعلى بعد عشرين متراً، على الأقل، ويجب تنفيذ الخطة كما تمّ في حي المغاربة. والمعروف أن حي المغاربة هدمته وأزالته جرافات الجيش الإسرائيلي. وهناك الكثير من التصريحات التي تدعي أن هذه الأرض ملك لليهود، وأن هذا الأمر في غاية القداسة تحت زعم نيل رضا الرب وتنفيذ وعده.

إرهاصات ضياع القدس:

كثيرة هي الأقوال والتنبؤات التي سبقت احتلال فلسطين، والقدس دوماً منها موضع القلب، وجاء ذلك كنتيجة للحملة المسعورة التي قادتها الصهيونية وحرّكتها على مستوى العالم لتحقيق هذا الهدف، المتطابق حينئذٍ، مع المصالح الإستعمارية والرأسمالية العالمية. ففي سنة ١٨٩١ عندما تدفق جزءٌ كبير من المهاجرين اليهود من أوروبا نحو القدس وعجزت السلطات العثمانية، عن تنفيذ قوانين تحديد الهجرة، أرسلت بعض الشخصيات قرار احتجاج إلى الصدر الأعظم ويقال أنه حمل تواقيع ٥٠٠ شخصية من سكان المدينة الذين احتجوا ضد الهجرة اليهودية وحيازة الأراضي، وحريٌّ بنا أن نتذكر نداء يوسف الخالدي، في رسالة وجهها عام ١٨٩٩ إلى رئيس الحاخامين «زادوك» في فرنسا وكان من معارف الزعيم الصهيوني ثيودورهرتسل لقد ناشد يوسف الخالدي الصهيونيين مدفوعاً بواجب مقدس للضمير وباسم الله أن يتركوا فلسطين في سلام، وتنبأ بأن إصرار الصهيونيين على برنامجهم، سيؤدي إلى قيام حركة شعبية، ضد اليهود، لا يستطيع إخمادها أحد، وأجاب هرتسل وأكد في جوابه على الفائدة التي ستعود من الهجرة اليهودية على الامبراطورية العثمانية عامة، وعلى السكان غير اليهود بشكل خاص، وأعرب عن أمله في أن يفهم السلطان هذا، ثم أضاف بلهجة التهديد قائلاً: وإذا لم يقبل فإننا سوف نبحث وصدقني إننا سنجد ما نبتغيه في مكانٍ آخر.

ولقد مرّت قضية القدس، وفلسطين عامة، بمفارق طرق مميزة، اعتبرها البعض في الستينات

والسبعينات نتيجة التحول الديمغرافي والاجتماعي والاقتصادي والسياسي والإداري الحاسم للمدينة، ولو عدنا إلى التغيرات التي اعقبت الحرب العالمية الأولى وفي ضوئها، لوجدنا أن سنة ١٨٨٢ كانت أيضاً نقطة تحول لأن الاحتلال البريطاني لمصر، وبداية الهجرة اليهودية الأولى، حدثا سنة ١٨٨٢ وكانتا نقطتي البدء لخطتين من التطور الإستعماري البريطاني من جهة، والصهيونية من جهة أخرى، تحركتا باتجاه بعضهما، والتقيتا خلال الحرب، وكانت النتيجة صدور وعد بلفور. وفي سنة ١٩٠٨ و ١٩١١ كانت قضية الصهيونية محل اهتمام كبير بالنسبة للنواب السوريين، في البرلمان العثماني، وطالبوا بتشريعات تمنع الهجرة ومن الطبيعي أن نائبي القدس★، كانا في طليعة القائمين بهذه النشاطات، وفي انتخابات العصا الكبيرة سنة ١٩١٢ جاهر سعيد الحسيني من القدس وحافظ السعيد من يافا، في نقد جمعية الإتحاد والترقي ففقدا مقعديْهما البرلمانيين.

ولقد سيطر الخوف والحذر، على العرب المتيقظين، الخوف من ضياع فلسطين وبيت المقدس، الذي يرتبط بأقدس المشاعر، عند العرب والمسلمين، وتعالت الأصوات الشريفة هنا وهناك منبهة إلى الخطر المحدق، وإلى الخطط الصهيونية الخبيثة. وكم يحمل من حسرة وتوقع أكيد للمصيبة قول الشاعر العربي لأحد الملوك العرب عندما زار القدس حين خاطبه قائلاً:

المسجد الأقصى جئت تزوره   أم جئت من قبل الضياع تودع

التسوية والمخاض:

فكرة التدويل قديمة بالنسبة للقدس، والتوجه البريطاني كان يسير ضمن رؤية تتحدث عن تقسيم المدينة، بين الفلسطينيين واليهود، وقد صدر عن الجمعية العامة للأمم المتحدة نصّ بشكل رسمي في ٢٩ نوفمبر ١٩٤٧ بحدود موصوفة لمدينة القدس آنذاك، تضم بلدية القدس القائمة، إضافة إلى القرى التي تمتد شرقاً حتى أبو ديس وجنوباً بيت لحم وغرباً عين كارم وشمالاً شعفاط، ولقد رفض هذا النص والتقسيم كل من العرب واليهود حينها.

ويرجع الدكتور عز الدين فودة[١٣]، فكرة التدويل إلى عام ١٨١٥ للاتفاق الختامي الصادر عن مؤتمر فيينا، بشأن تأسيس مدينة كراكاو الحرة، من أعمال بولندا، وبعدها تدرجت الفكرة في

★ هما: روحي الخالدي نائب رئيس المجلس وسعيد الحسيني.

عدة تطبيقات عملية، وأصبح التدويل فكرة شائعة، ونشأت فكرة التدويل وقتها، بالنسبة للقدس، نتيجة لاعتبارات حمايتها، من أن تكون مركزاً للصراع العسكري، ولإبقائها متحفاً خالداً لذكريات بني الإنسان من مسلمين ومسيحيين ويهود، ونحن نرى أن من أسباب ذلك تثبيت حق سياسي للآخرين فيها، لأنها تحت إدارة العرب المسلمين، بقيت متحفاً لبني الإنسان. لكن بريطانيا بإدراكها لدورها، وتنفيذاً لوعدها الذي قطعته للصهاينة، ربطت فكرة التدويل بالتقسيم، واليهود الصهاينة الذين قتلوا وسيط الأمم المتحدة الكونت برنادوت، لأنه اقترح ضم القدس للاقليم العربي، مع حكم ذاتي بلدي، للطوائف اليهودية، وترتيبات خاصة لحماية المقدسات، هم الذين اقترحوا، الأخذ بالوضع الراهن، بعد أن سيطروا على القسم الأكبر منها. ومازالوا يفعلون ذلك حتى الآن، لوضع القدس في حال يصعب الرجوع عنه وهو ما عبّر عنه كثيرون، بسياسة فرض الأمر الواقع، ولعل قرار وزراء الخارجية العرب الأخير، بوقف التطبيع مع إسرائيل يكون بداية رفض سياسة الأمر الواقع لأن كل المناشدات العربية والدولية، وهيئات الأمم المتحدة، التي تهتم اهتماماً شديداً بالقدس، نظراً لغناها الأثري، وفي مقدمتها اليونسكو، ولجان حقوق الإنسان، والرأي العام العالمي، والجمعيات الإسلامية العالمية، والطوائف المسيحية والفاتيكان، كلها لم تستطع أن توقف إسرائيل عن تغيير معالم المدينة، وفرض واقع جديد لها، يرضخ العالم للتعامل معه.

ونأمل أن يشتد هذا الموقف العربي، الذي يلتقي مع وجهة نظر كل دول العالم، التي تتمسك بالقرارات الدولية، لأن قضية القدس مهما تأجلت، فهي لابد مطروحة في إطار التسوية، واللورد كارادون★ اقترح قُدْسين، واحدة عربية وأخرى إسرائيلية، واقترح لهما حاكماً دولياً، مع حرية الحركة والإتصال، بين المدينتين، لتكون القدس بوابة السلام، لكن إسرائيل ترفض العودة إلى الأوضاع التي كانت موجودة، في فترة ١٩٤٨ - ١٩٦٧، وترى أن إسرائيل هي أجدر من يتولى حراسة الأماكن المقدسة، وأنه لا يمكن العودة، عن توحيد القدس، ويجب أن لا ننسى كما ذكرت الدكتورة خيرية قاسمية[١٤]: أن قرارات مجلس الأمن الستة، التي تشجب الإجراءات الإسرائيلية، في القدس ليس صدفة أن لا تشير إلى القرار ٢٤٢ رغم أنها جميعاً كانت تالية له، لأنه طبقاً لبعض تفسيرات هذا القرار، تخضع الحقوق والسيادة على الأرض العربية للمساومة، في حين أن القرارات بشأن القدس، جعلت المدينة فوق المساومة.

★ اللورد كارادون هو صاحب القرار (٢٤٢) الشهير.

يقول محمد خالد الأزعر[١٥]: طالما لم يسبق أن اعترفت الأمم المتحدة بهذه الإجراءات أي التغيير الهائل في قلب المدينة، يصرح فرانسو جوليياني المتحدث باسم الأمين العام للأمم المتحدة في ١٥ نوفمبر ١٩٥٨ بأن القرار ١٨١ قرار التقسيم، مازال قائماً وساري المفعول. ويرى الأزعر: أن قضية القدس، استمرّ تأجيلها من كامب ديفيد إلى أوسلو، وغاب ذكرها عن الوثائق في مدريد، ويعتبر مفاوضات أوسلو[١٦]، مرونة فلسطينية كبيرة، نتيجة استمرار التأجيل مكتفين، أي الطرف الفلسطيني بمبدأ اعتراف إسرائيل أن القدس مختلفٌ عليها، ثم يتساءل أية قدس نتفاوض عليها؟ بعد التغييرات الديمغرافية، ومن هي الجهة المخولة بالبت في مصير المدينة؟

فالقدس المعلنة في قرار التقسيم هي ١١٠كم٢ تحوي ١٠٠ ألف عربي، ومثلهم من اليهود، ليست هي الآن، وفي عام ١٩٦٧ كانت القدس بشطريها تحوي ٢٦٨ ألف نسمة ٢٠٠ ألف يهودي و ٦٨ ألف عربي مسلم ومسيحي. ولم يكن في شرقيها أي مستوطن يهودي، وفي عام ١٩٩٣ أصبح يقطن هذا القسم ١٦٠ ألف مستوطن يهودي[١٧]، وتمددت جغرافية المدينة على ١٤٪ من مساحة الضفة الغربية البالغة ٥٥٠٠كم٢ وهي مساحة غير نهائية.

وبين عام ١٩٦٧ و ١٩٩٢ منحت سلطات الإحتلال الفلسطينيين ٧٥٠٠ تصريح بناء مقابل ٧٢٠٠ تصريح للجانب اليهودي، ومعظمها في القدس الشرقية، التي أصبح اليهود فيها أغلبية لأول مرة في التاريخ، وأضحت القدس الشرقية معلماً أثرياً لأكثر، يلفت نظر السواح، ومما لا شك فيه أن القدس في قرار التقسيم غيرها في مخطط التهويد، وغيرها في مفهوم أمريكا، وغيرها في العقل الإسلامي، وغيرها في مخيلة الصهاينة المتشددين.

ويرى الأزعر: أنه طالما يجب تحديد القدس المزمع التفاوض عليها، إذن يجب أن تكون قابلة للتقسيم مثل ١٩٦٧ أو ١٩٤٧ ودحض ادعاء اسرائيل، بأنها أصبحت مدينة موحدة لا يمكن إعادتها إلى الوراء★، ويرى أن التواجد العربي الفلسطيني، القدس الشرقية جاء متأخراً، بالمقابل للحضور الإسرائيلي المكثف.

الذعر الصهيوني من حقائق الواقع:

يقول زئيف جابوتنسكي: الصهيونية هي استيطان، ولذا فهي تحيا وتموت مع قضية القوة المسلحة[١٨]، وتأكيداً لهذه الحقيقة والنتيجة يرى عبد الرحمن أبو عرفة، على ضوء اجراءات

★ علماً أن إسرائيل تعيد هذه العجلة ثلاثة آلاف عام إلى الوراء.

التهويد:

١ - تركيز أغلبية يهودية مطلقة في القدس، تكون العامل الحاسم في اي اتفاق مستقبلي حول المدينة.

٢ - خلق حقائق تمنع التقسيم.

٣ - محاصرة القسم العربي استراتيجياً، وتوطينه بكثافة يهودية عالية، تلغي عملياً أية أهمية لاحتمال إعادة تقسيم المدينة، أو تسليم قسمها الشرقي لسلطة أخرى.

٤ - عزل القدس العربية عن محيطها العربي بتجمعات يهودية ضخمة.

٥ - دفع المواطنين العرب إلى الإقامة خارج الحدود البلدية.[١٩]

ثم يخلص إلى القول أن هناك على ما يبدو سبباً سياسياً وراء إبقاء هلال مفتوح من الجهة الشرقية للقدس، يستهدف إبقاء ما يسمى بالخيار الشرقي، الذي يعني إبقاء الطريق مفتوحاً لكيان عربي، في الضفة الغربية، يتاح له الوصول إلى المناطق المقدسة عن طريق جبل الزيتون.

ما يهمنا قوله هنا: هو أن هذا الإصرار الإسرائيلي على تهويد القدس، والاستبسال لإزالة الآثار العربية الإسلامية منها، إن هو إلا تأكيد صارخ، للحق العربي الإسلامي التاريخي في هذه المدينة. والتخبط الإسرائيلي المستميت، كي تمحو هذه الآثار، وكأنها متهم داخل قفص الإتهام أمام هيئة العدالة، وحضر شاهد الإدانة، وهي تشهر مسدساً لتُردي هذا الشاهد، وتتخلص من صوت الحق، الذي يبوح به دوماً.

يقول ثيودورهرتسل في المؤتمر الصهيوني الأول: إذا حصلنا على القدس وكنت لا أزال حياً وقادراً على القيام بأي شيء فسوف أزيل كل شيء ليس مقدساً لدى اليهود فيها، وسوف أدمر الآثار التي مرّت عليها القرون. إنه ذعر من شواهد الحياة وحقائق التاريخ وروح الحضارات التي تعاقبت عليها، يجب أن يُزال كل هذا لاستحداث حقيقة يهودية، يتعامل معها العالم المعاصر، الذي لا يملك وقتاً للتفرغ لإعادة قراءة التاريخ. هذا الذعر الصهيوني، لم يقابله عبر التاريخ ذعر عربي مماثل، فالعرب المسلمون لم يطردوا اليهود، ولم يمنعوهم من التواجد في القدس، وإقامة شعائرهم الدينية، فهم لا يخشون مزاحمة أحد لهم في حقهم، مطمئنين إلى حقائق التاريخ وروح الشعوب العربية السابقة، التي تطوف فوق هذه الأرض المقدسة.

إن كل متتبع للحركة الصهيونية، يلمس هذا الخوف المرافق لها، إنه الخوف من الحقيقة، ولا شيء يخيف بهذاالشكل إلا الحقيقة، كان آخرها في جبل أبي غنيم، عندما دفع نتنياهو جرافاته، تمهيداً لإقامة مستوطنة هناك، واثناء الحفر تبيّن وجود كهوف في الأرض، لكن سرعان ما صرح أحد المسؤولين الإسرائيليين قائلاً: «إننا سنبني المستوطنة فوق الكهوف التي عثرنا عليها، حتى وإن

كانت تحوي آثاراً لنا»، هذا الكلام إن دلّ على شيء، فإنما يدلُّ، على أن لا آثار لهم في هذه الأرض، ولا حقائق تاريخية، ولا من يحزنون، إنما الغاية فقط، هي فرض الأمر الواقع، والتخلص من كابوس الخوف، الذي يمثله كل شبر من الأرض العربية، وكل منزلٍ عربي مازال قائماً.

وعلى هذه التربة المتزعزعة، تكوّن مفهوم الاستيطان الإسرائيلي الذي يرتكز على أربعة جوانب، في معظم معانيه وأهدافه

الأول: أيديولوجي، يقول شامير: الاستيطان استكمال لبناء الدولة».

الثاني: أمني، يقول شارون: الاستيطان هو تدعيم لركائز السلام».

الثالث: سياسي، حيث ذهب بعض الإسرائيليين إلى أن إقامة المستوطنات تعني خلق وقائع على الأرض، ترفد المفاوض الإسرائيلي بمزيد من القوة

الرابع: اجتماعي: وهو الأهم، لأن المجتمع الإسرائيلي، غير متجانس، والإستيطان هنا يحل المشكلة على حساب الأرض الفلسطينية.

ويتساءل اليشع ايفرات★ بعد أن يذكر الخطط المفرطة التي وضعت وتصورت القدس الكبرى، كحاضرة كما تقول إسرائيل، يتساءل هل توجد حاجة، لمثل هذه الحاضرة؟ أليست من الأفضل، الاقتناع والرضا بالحجم الحالي؟ بدلاً من التطوير المستمر وإقامة المستوطنات.

قول الواقع الفصل:

مما لا شك فيه أن القناعة متوفرة، عند الجميع، أن الصهيونية مشروع استعماري دعا إليه ونفذه بأمواله، كبار الرأسماليين اليهود★★، ولسنا بصدد ذكر الدور الذي لعبوه في العالم، لكن يجب أن لا ننسى أن الصهاينة، مازالوا يرسمون سياسية إسرائيل وتوجهها ومن هنا لا بد من بقاء التناقض في المصالح الإقليمية، وتَرْك المنطقة ساخنة.

يقول رابين(٢١): عندما قابلت وولد روستطوف الذي كان مستشاراً لرئيس الأمن القومي والسياسة الخارجية الأميركية سنة ١٩٨٦ قال: يبدو أن قضية القدس، وكأنها عقبة كبيرة في وجه أي احتمال لتحقيق تسوية سياسية في الشرق الأوسط، لقد ولدت في القدس وحاربت في القدس، وأنت تعرف المشاكل عن كثب، وأريد منك أن تتحدث عنها بصورة هادئة، إنني أريد أن أدرس الموضوع بصورة عميقة وأساسية.

★ كتاب مذكور في الهوامش.

★★ أمثال: روتشيلد وليبمان وأوبنهايمر.

وعندما قال كيسنجر موجهاً كلامه إلى إيبان(٢٣): يسود هنا جو من عدم الوضوح، حول موقف إسرائيل من موضوع الحدود، فما الذي تريدونه بالضبط؟ سلام مع مصر، أم التوسع في الأرض؟ أجاب إيبان: لقد شرحنا للإدارة الأمريكية موقفنا، فلن نستطيع أن نوافق على أي حلٍّ لا يشمل وجوداً إسرائيلياً في شرم الشيخ، مع إيجاد شريط بري، إلى هذه المنطقة، ويجب أن تظل هضبة الجولان في أيدينا، والقدس ستظل موحدة، الخط الدفاعي الشرقي لإسرائيل هو نهر الأردن.

ومازال موقف إسرائيل من القدس الموحدة، قائماً حتى اليوم طبعاً تحت إدارتها، لكن كيف ينظر من يهمه الأمر، بالدرجة الأولى إلى هذا الموضوع؟ نقصد: العرب – المسلمون – المسيحيون – بعيداً عن لغة الإنشاء التي سادت الخطاب العربي عامةً، طوال فترة الصراع، وصبغت أبحاث قضية فلسطين بصبغتها، والقدس منها موضع القلب، نقول: إن القدس لا تحتمل الحال التي يريد الصهاينة أن تصير إليه، ومعنى لا تحتمل هنا، هو بالمعنى الفلسفي والاجتماعي، أي لا يجوز ذلك، وبالمعنى العلمي للكلمة، أي أن ذلك غير قابل للتطبيق والتنفيذ، حيث أن الشروط الكيميائية لهذه المعادلة، لم تتحقق وتتوفر بعد، لأن القدس في نظر كل عربي ومسلم مدينة مقدسة وأية قداسة تلك التي اكتسبتها من القرآن الكريم، الذي لا يأتيه الباطل من بين يديه ولا من خلفه، هذا يعني أن العالم كله مدركٌ، لمسألة الحقيقة التاريخية القرآنية، أي أنه وُجِدَ في زمانٍ ومكانٍ موثقيْن، وثابتيْن تاريخياً ولا يستطيع أحدٌ إنكار ذلك، ونصوصه مطلقة القدسية في نظر كل مسلم، أي إضافة إلى التسليم الإسلامي، بأن المصدر هو الله، نضيف بُعْداً علمياً وتاريخياً ووثائقياً أنه كما نزل بقي، بنصوصه كاملة، غير منقوصة، ولا مُزادة، وهذا الإطلاق في نظر المسلمين، أي النزول والحفظ، تحول إلى أرقام وحقائق، في أذهان العرب والمسلمين، نظراً لورود ذلك في نصٍّ قرآني، يمتلك كما قلنا، شرعيةَ الحضور التاريخي تقول الآية الكريمة في سورة الإسراء: «سبحان الذي أسرى بعبده ليلاً من المسجد الحرام إلى المسجد الأقصى الذي باركنا حوله»، كذلك بقيت القدس قبلةً للمسلمين حوالي سبعة عشر شهراً، بعد هجرة المسلمين إلى المدينة، وهذا أيضاً يوضحه القرآن الكريم، تقول الآية من سورة البقرة: «قد نرى تقلب وجهك في السماء فلنولينك قبلةً ترضاها»، أي أننا كما نقرُّ أن برج إيفل على سبيل المثال هو رمز من رموز فرنسا، بنفس هذه البساطة والوضوح، لا يستطيع العالم أن يتهرب من استحقاق الإعتراف بأولوية قداسة القدس عند العربي والمسلم، وذلك لاعتبارات المعنى القرآني الذي أسلفناه. ويأتي في المرتبة الثانية، من دعائم القداسة التي ترفع من شأن هذه المدينة، حديث الرسول صلى الله عليه وسلم الذي لا يختلف عليه اثنان من الرواة وهو: «لا تشدُّ الرحال إلا إلى ثلاثة مساجد، المسجد الحرام،

والمسجد الاقصى ومسجدي هذا».

والقدس هي المدينة الوحيدة التي تسلمها الخليفة عمر بن الخطاب شخصياً، ولهذا معنى بالغ الأهمية في نظر المسلمين، لأن عمر لم يكن يعلم أننا سنتنازع عليها مع اليهود، بعد أربعة عشر قرناً. وقد كتب لأهلها كتاب الأمان أو ما يسمى العهدة العمرية، التي بقيت تنشر الدفء الإنساني في الشرق حتى الآن، حيث يقول الرئيس سليمان فرنجيه رداً على سؤال: أية طائفة مسيحية يراها أهلاً للقيام على بيت المقدس؟ نراه يجيب على الفور، إنها الطائفة الإسلامية.

وجاء في فتوح الواقدي على لسان أبي عبيدة بن الجراح، وهو محاصر القدس، في معرض حوار له، عن طريق ترجمان ناطق باسم الروح من القدس، وتحدث لأبي عبيدة عن قداسة المدينة عند المسيحيين، قل لهم: نعم إنها القدس شريفة، ومنها أسري نبينا إلى السماء، ودنا من ربه كقاب قوسين أو أدنى، وأنها معدن الأنبياء، وقبورهم فيها. والخليفة الأموي، الذي بنى مسجد الصخرة، لم ينطلق من فراغ، بالنسبة إلى مكان البناء، وقداسته المعترف بها أصلاً، فالبناء الذي أقامه اكتسب قداسته من المكان الذي بُني عليه وليس العكس، واستشار أصحابه في ذلك، واعتمد على رأي «رجاء بن حيوه» الذي كان من علماء المسلمين، وصديق عمر بن عبد العزيز الرجل الصالح، لأن المسلمين يعرفون أن القدس حسب الآية الكريمة، هي في سويداء القلب، لأن الأرض المباركة تكتنفه، وتعني الآية أيضاً أن القدس طريق الرسول صلى الله عليه وسلم إلى الله، لذلك ولغيره الكثير، لا تحتاج قضية القدس إلى كثير الإيضاح، لتبيان معنى قداستها عند المسلمين، ولذلك كان لسقوطها في يد الفرنج سنة ٤٩٢هـ صدى عميق من الحزن، وفي ذلك يقول الشاعر الأبيوردي:

مزجنا دماءً بالدموع السواجم فلم يبْقَ منّا عرضة للمراحم
وشرُّ سلاح المرء دمع يريقه إذا الحرب شبّتْ نارها بالصوارم
فأيها بني الإسلام إن وراءكم وقائع يلحقن الذرى بالمناسم

لقد كتب الكثير عن فضائل بيت المقدس، وكان الحافز الأساسي دينياً، وهذا لا يلغي عوامل إضافية، تحفّز على الكتابة، ولقد نشأت الكتابة، عن فضائل القدس، في كثير منها عن منزلة القدس في الإسلام، وموقعها في بؤرة التفكير الإسلامي، لأنها تمثل شيئاً عزيزاً غالياً ومقدساً انتزع من أهله، ولعل بعضاً من عناوين ما كُتب يعطي صورة عن مواضيع الكتب ومضامينها:

«بناء بيت المقدس – أسماء بيت المقدس – فضل بيت المقدس – مسرى الرسول صلى الله عليه وسلم إلى بيت المقدس – صلاة المسلمين نحو القدس ثم تحولهم إلى الكعبة – فتح المسلمين بيت

المقدس على يد الخليفة عمر – شد الرحال إلى بيت المقدس – فضل زيارته – فضل الصلاة فيه ومضاعفة أجرها – فضل الصدق فيه – فضل الصوم فيه – فضل الأذان فيه – فضل الصخرة» هذا وغيره الكثير، وفضائل المدن، كانت تشكل أساساً، لفرع قائم بذاته، من الأدب العربي، اكتسب شهرةً خاصة، فيما يتصل بالقدس، أثناء الحملات العسكرية التي قام بها نور الدين زنكي، وصلاح الدين، والتي وصلت أوجها، بالاستيلاء على القدس سنة ١١٨٧م وفضائل القدس كما أفصح عنها ابن الزكي، أمام صلاح الدين ورجاله:[٢٣]

«فهو موطن أبيكم إبراهيم، ومعراج نبيكم عليه الصلاة والسلام، وقبلتكم التي كنتم تصلون إليها في ابتداء الإسلام وهو مقر الأنبياء ومقصد أولياء وموقف الرسل ومهبط الوحي، ومنزل يتنزل به بين الأمر والنهي، وهو أرض المحشر وصعيد المنشر، وهو في الأرض المقدس التي كتبها الله في كتابه المبين، وهو المسجد الأقصى الذي صلى فيه رسول الله صلى الله عليه وسلم بالملائكة المقربين وهو البلد الذي بعث الله إليه عبده ورسوله وكلمته التي ألقاها إلى مريم وروحه عيسى، الذي أكرمه برسالته وشرفه بنبوته، ولم يزحزحه عن رتبة عبوديته... وهو أولى القبلتين وثاني المسجدين وثالث الحرمين».

هذا كله يميّز المسلمين في حقيقة وجوهر تقديسهم للقدس، وإمكانية قيامهم على هذه المدينة لأنهم بنصّ قرآني أيضاً، يؤمنون بالديانات الأخرى، وقداستها وقداسة أنبيائها، كما يؤمنون بدياناتهم ومكانة نبيهم كما تقول الآية الكريمة: «آمن الرسول بما أنزل إليه من ربه والمؤمنون كل آمن بالله وملائكته وكتبه ورسله لا نفرق بين أحدٍ من رسله» وعن كلثوم بن زياد: أن عمر بن الخطاب رضي الله عنه، قال لكعب: فأين ترى لنا أن نجعل مصلى المسلمين من هذا المسجد؟ فقال في مؤخرة مما يلي باب الأسباط، قال: كلا إن لنا مقدم المسجد، قال: فَصِرْ إلى مقدمه.

ويتطلع اليوم العرب والمسلمون، إلى أين يصيرون في القدس؟ وأين تصير القدس منهم. إنه سؤال كبير، مطروح على الوجوه جميعاً، قبل أن ينتهي البتُّ بشأن هذه المدينة الرمز.

يقول ميلر بورروز:[٢٢] هذا الكتاب نداء إلى الأمريكيين النصارى من أمريكي نصراني، يقضُّ مضجعه مشكلات مخيفة من الهجرة، والإستيطان والإسكان والإستقرار الاقتصادي، والتطور والدفاع، وفلسطين بلد كان آهلاً بالسكان قبل مجيء اليهود، وكل ذلك وقع عن طريق إغفال حق الشعب الفلسطيني العربي في تقرير مصيره، واختيار حكومته، اغفالاً فاجعاً، وليس من ريب في أنّ كل محاولة إلى تحديد المسؤولية، في هذه الفاجعة، تقودنا إلى الاستنتاج أننا جميعاً شركاء في الجريمة. ثم يتابع القول أجل كلنا مسؤولون. الأمم المتحدة، الانكليز، الولايات المتحدة، ومسيحيو العالم، والعرب، واليهود، وهذا كله يهمنا كمسيحيين، لا بسبب من أي

تعصب ديني، بل لأننا مؤتمنون على قضية العدالة في كل مكان، ثم أن لنا مصالح حقيقية، أصابها الأذى نتيجة لتقسيم الديار المقدسة،وقيام دولة يهودية في قسم كبير منها، ثم يتابع القول: والحق أن مسالك الصهيونيين تجاه العرب، كان في بعض الأحيان أشبه بموقف أولئك الأمريكيين الذين قالوا يوماً: إن الهندي الأحمر الذي يُقتل هو وحده الهندي الصالح.

ثم يقول[٢٥]: ومهما يكن من شيء فهناك أمر واحد راهن، وهو أن أيما شيء غير عادل أو مناقض لروح المسيح، لا يمكن أن يكون إرادة الله، وعلى كل من يتحدث عن إنجاز الوعد الإلهي أن يتذكر الآية القائلة: «ويل لمن يبني بيته بغير عدلٍ وعلاليه بغير حق» والآية «الذين يبنون صهيون بالدماء وأورشليم بالظلم».

وجاء في جريدة السفير[٢٦]: المسيحية لا تسمح بإعادة الوضع الشاذ الغريب بسبب نبذ اليهود للمسيح، وتقول من دون القدس لن يتغير شيء بالنسبة للمسلم فهو سيستمر يصلي متجهاً إلى قبلته★. لكن هل يمكن تصور المسيحية من دون القدس؟ ويتابع المقال الحديث عن عام ١٩١٧ حين أصدرت بريطانيا وعد بلفور، وطلبت من الرئيس الأمريكي ويلسون التوقيع عليه، نصحه وزير خارجيته حينها روبرت لانسينغ بعدم التوقيع، قائلاً: إن العديد من الطوائف المسيحية والأفراد المسيحيين، سيستاؤون بلا شك، من تسليم الأرض المقدسة إلى السيطرة المطلقة من قبل عرقٍ ينسب له قتل المسيح.

إن كل من يقرأ هذا الكلام وكتاب ميلر بوروز يسمع من بين سطوره صوت السيد المسيح عندما قال لليهود: اخرجوا من بيت أبي.

إن ما يجري في فلسطين والقدس بشكل خاص، والطرق المتبعة لتهويدها والاستيطان فيها، تثير، إضافة إلى ما ذكرنا، استغراب واستنكار حتى بعض اليهود، ولقد نقلت جريدة السفير[٢٧] مقالاً مترجماً تحت عنوان: «حق القوي على الضعيف»، يبدأ المقال بسؤال «ما هي الصلة بين رجال المصارف السويسريين وجبل أبي غنيم، حيث يؤكد صاحب المقال، أننا في طريقنا إلى إقامة وطن لشعبنا، وجدنا إغراءً في استغلال معارضة الفلسطينيين لاستلابهم أرضهم» وبعد أن يأتي المقال على ذكر مساحة أرض ١٩٤٨ ثم توسيع القدس بعدها، «يؤكد أنه في جبل أبو غنيم جرى شراء قطعة حتى بعد عام ١٩٦٧، لكن كل أجهزة الاحتلال كانت مجرد آلة

★ طبعاً يتغير الكثير بالنسبة للمسلم لأسباب ذكرناها حول معنى قداسة هذه المدينة ومكانتها، وإن كان المسلم يصلي متجهاً إلى القبلة.

ضغط هائلة، يصعب تحتها إقامة علاقة بيع وشراء منطقية، فالأرض التي قيمتها، بالنسبة للعربي، قيمة مرعى أو أرض زراعية، فإن قيمتها لليهودي هي قيمة مشروع بناء، لأننا مطلقاً لم نكن نُجيز لهم البناء عليها، وبعد ١٩٦٧ دخل الصندوق القومي اليهودي، إلى جبل أبي غنيم، وعن طريق الصندوق، وشركة تابعة له أفلح المقرب منها «دافيد مير» في الحصول على حقوق في أراضٍ واسعة في جبل أبي غنيم».

ونتابع المقال لنقرأ: «وكل من قرأ التحقيق، الذي كتبه موشيه جيبيع وعاموس لفاف، حول موضوع الأرض اليهودية، يجد بشكل متكرر اسم «دافيد مير» والمحامي «ايتان جيبيع» المرتبط بروابط المستوطنين في القدس «ابراهام هيليلي» وأحد العملاء العرب «...... الذين مارسوا كل على طريقته ضغطاً لحشد أصحاب الأرضي العرب» وفي حينه كتب الدكتور «بنفستي»: «وعندما يقوم الصندوق القومي اليهودي، بشراء أرض من العرب، بثمن كامل، فإن الأمر يبدو من الناحية الشكلية على ما يرام، لأن للعربي أرضاً قاحلة، لا تفيد بشيء لكن «الكيرن كيمنت» تستطيع تغيير غاية هذه الأرض، وفجأة يغدو بالإمكان بناء مدينة عليها. وقبل أبي غنيم في قرية العبيدية، عملت كل أجهزة الاحتلال على إجبار السكان العرب تسليم ستة آلاف دونم إلى سمسار أراضٍ يهودي لإقامة مستوطنة «درمات كدون» وكلّف تمسك الأهالي بأراضيهم ثمناً باهظاً».

إن المقدسي والفلسطيني والعربي والمسلم، الذي يعي تماماً كيف يتم انتزاع الأرض من أهلها، هل سيسكن في الحاضر والمستقبل إلى النتيجة الصورية التي توحي بأن ملكية هذه الأرض انتقلت إلى من دفع ثمنها، بعقودٍ رسمية؟

في جريدة الحياة[٢٨]: تم تلخيص كتاب عرض ثلاثة مراجع إسلامية «فتاوى» حيث يقول: إن شيخ الأزهر «جاد الحق» أفتى بشرعية اتفاقيات كامب ديفيد، مبرراً بحالة العجز العربي، أما «محمد سعيد رمضان البوطي» فإنه يربط ذلك بشرطين:

١ - عودة الحق لأصحابه، بمعنى عودة الفلسطينيين لأرضهم.

٢ - أن يتم الصلح، باتفاق سائر أئمة المسلمين، استناداً إلى حديث الرسول صلى الله عليه وسلم «سلم المسلمين واحد لا يسالم مسلم على مسلم إلا على سواء بينهم»

وفي عام ١٩٩٤ صرح الإمام «محمد حسين فضل الله» بأنه لا مجال للتعايش مع اليهود، ولو أنهم دخلوا الإسلام لقلنا لهم اخرجوا من فلسطين.

أما «محمد مهدي شمس الدين» رئيس المجلس الشيعي الأعلى و «محمد رشيد قباني»

مفتي لبنان فقد أكدا على شاشة التلفزيون العربي السوري★، أنه لا تنازل عن القدس مطلقاً.

إن الرأي العام العالمي وعبر عديد من قرارات الأمم المتحدة، يتفق مع وجهات النظر هذه، ولا يعترف بالتغييرات التي تجريها اسرائيل في القدس ويعتبرها باطلة★★.

حتى أن رئيس وزراء إيطاليا والذي يعكس موقفاً أوروبياً، أبدى خلال زيارته الأخيرة لدمشق دهشته مما يفعله نتنياهو معتبراً أن القدس يجب أن يكون لها وضعاً خاصاً.

باختصار نرى أن زهرة المدائن، التي ترحل عيون الملايين إليها كل يوم، تقف شامخة لتحول دون أي انتهاك لجوهر روحها، التي اكتسبتها من الآلهة والتاريخ.

لذلك نرى ونناشد العالم - مع أن كل المناشدات السابقة لم تُجدِ شيئاً - أن يُنظر إلى مسألة القدس بمنظار صحيح، يرى خصوصية هذه المدينة، إذا كنا حقاً نريد السلام، و دعوني أتجرأ وأقول أن اليهود وحتى «الصهاينة» - وأضع هذه العبارة ضمن عشرين قوساً - الذين يقلقون فعلاً على مصلحة ومستقبل اليهود، يرون أن ضمّ القدس لإسرائيل هو عبارة عن «مغالطة» يأبى التاريخ إلا أن يصححها، أما القوى الشريرة التي آخر ما تنظر إليه هو السلام، فهي لا ترى حرجاً من ابتلاع القدس، ولا بأس من ابتلاع غيرها أيضاً، لأنها كما قلنا، آخر ما تريده هو السلام إنْ أرادتْ.

الهوامش:

١ - **الموسوعة الفلسطينية**، الطبعة الأولى ١٩٩٠ - بيروت ص ٧٩٧ المجلد السادس.

٢ - د. كامل جميل العسلي - **القدس في التاريخ** طبعة ١٩٩٢ عمان ص ٢٦.

٣ - انظر **الموسوعة الفلسطينية**، الطبعة الأولى بيروت ١٩٩٠ - ص ٧٩٩ المجلد السادس.

٤ - المصدر السابق نفس الصفحة.

٥ - المصدر السابق ص ٧٩٨.

٦ - المصدر السابق ص ٨٥٨.

٧ - المصدر السابق ص ٨٥٨.

٨ - المصدر السابق ص ٨٥٩.

٩ - المصدر السابق ص ٨٥٨.

★ جرى ذلك في برنامج اسمه «الملف».

★★ انظر طلب مجلس الأمن من اسرائيل وشعبها في قراره ٤٦٥، ١٩٨٠.

١٠ - المصدر السابق ص ٨٧٩.

١١ - المصدر السابق نفس الصفحة.

١٢ - المصدر السابق نفس الصفحة.

١٣ - انظر عزالدين فوده، **قضية القدس** - دار الكاتب العربي للطباعة والنشر، القاهرة - ١٩٦٧ - ص ٥٦.

١٤ - انظر الدكتورة خيرية قاسمية - **قضية القدس** - دار القدس الطبعة الأولى - ١٩٧٩ - ص ١١٧.

١٥ - محمد خالد الأزعر - **مستقبل قضية القدس في ظل التسوية السلمية للصراع العربي الإسرائيلي** - المركز العربي للدراسات الاستراتيجية - مصر ١٩٩٦ - ص ١٠.

١٦ - المصدر نفسه ص ١٥.

١٧ - المصدر نفسه ص ١٧.

١٨ - عبد الرحمن أبو عرفة - **الاستيطان التطبيق العملي للصهيونية** - دار الجليل للنشر - عمان - الطبعة الثانية 1986 ص ٥.

١٩ - المصدر نفسه ص ١٥٢.

٢٠ - انظر اليشع ايفرات - **الاستيطان الاسرائيلي جغرافياً وسياسياً** - دار الجليل للنشر عمان الطبعة الأولى ١٩٩١ ص ٦.

٢١ - انظر سليمان سليم البواب، **مذكرات اسحاق رابين والسلام الكاذب** - المنارة بيروت الطبعة الأولى ١٩٩٦ ص ١٢١.

٢٢ - المصدر نفسه ص ١٢٤.

٢٣ - انظر **القدس في التاريخ** - مصدر مذكور أعلاه ص ٢٠٦.

٢٤ - انظر ميلر بوروز - **اسرائيل جريمتنا** - تعريب أبو الريحان - دار العلم للملايين 1952 ص ٨.

٢٥ - المصدر نفسه ص ٥٩.

٢٦ - جريدة **السفير** ١٩٩٧/٣/١٧ العدد ٧٦٤٤ مقال بعنوان من دون القدس ترجمة إيمان شمص عن **جيروزاليم بوست**.

٢٧ - المصدر السابق نفسه، مترجم عن **هآرتس**.

٢٨ - انظر جريدة **الحياة** ١٩٩٧/٣/٢٢ عرض كتاب زهير غزاوي (المؤسسات الدينية الإسلامية والكيان الصهيوني مراجعة: بدور زكي محمد).

الإجراءات الإسرائيلية المضادة لحق الفلسطينيين بالإقامة الدائمة في القدس

مقدمة

عقب الانتخابات الإسرائيلية الأخيرة في العام الماضي، شهدت المنطقة، في ظل حكومة الليكود المتطرفة، مرحلة جديدة، وكان موضوع الاقامة الدائمة للفلسطينيين في القدس واحداً من القضايا التي طغت على السطح نتيجة لسياسة الحكومة الجديدة تجاه هذا الموضوع. فهدف الحكومة الإسرائيلية الجديدة، كما هو واضح، هو العمل لاحداث تغيرات جغرافية وديموغرافية في المدينة وصولاً إلى تقليص الكثافة السكانية الفلسطينية في القدس. وتعود السياسات الإسرائيلية المتعلقة بحقوق الإقامة الدائمة للعرب إلى أوائل عام ١٩٩٠، فمنذ ذلك الوقت عكست سياسات الحكومات الإسرائيلية جميعاً توجهات صهيونية خالصة، لم تتأثر بالتطورات السياسية او بتغير الأحزاب الإسرائيلية الحاكمة، وتتركز هذه السياسات حول هدف محوري يسعى إلى تهويد المدينة المقدسة وتفريغها من مواطنيها الأصليين الفلسطينيين. وتزداد هذه التوجهات وضوحاً كلما اقترب موعد البحث في مسائل التسوية النهائية.

لقد ابتكرت وزارة الداخلية الإسرائيلية مؤخراً مفهوماً جديداً أطلقت عليه اسم «التغير في مركز الحياة»، واستخدمت هذا المفهوم، والبنود التفصيلية التي تندرج تحته، لتنفيذ عمليات تهجير فردية وسحب الهويات الشخصية للمقدسيين. وقد تبنت المحكمة الإسرائيلية العليا أول قضية في

★ المادة المنشورة هنا هي من اعداد «مركز بيت الشرق لدراسات الحقوق الاجتماعية والمدنية»، في القدس، وقد وردت إلى «صامد الاقتصادي» باللغة الانجليزية.

نطاق هذا المفهوم الجديد في ٦/ ٦/ ١٩٩٥، وكانت تتعلق بحالة زوجة فتحي الشقاقي، أحد زعماء حركة الجهاد الإسلامي.

ولتوضيح حقيقة المخاطر التي تهدد وجود المقدسيين الفلسطينيين في مدينتهم، سوف نعرض بعض الأساليب غير القانونية التي تلجأ إليها وزارة الداخلية الإسرائيلية لإنكار حق المقدسيين في الإقامة الدائمة في المدينة المقدسة.

١ - سحب الهويات الشخصية من أهالي القدس الذين يعيشون في دول عربية أو أجنبية:

ينص القانون أ/ ١١ من قوانين الدخول إلى إسرائيل على أن سكان القدس يتمتعون بحق الإقامة خارج المدينة لمدة لا تزيد عن سبع سنوات متتالية، دون أن يفقدوا حقهم في الإقامة الدائمة في المدينة، ومع ذلك فقد تم تجريد أعداد كبيرة من المقدسيين خلال الشهور الأخيرة من حقهم في الإقامة الدائمة دون توافر سبب قانوني واضح لذلك الإجراء، فيما إدعت وزارة الداخلية الإسرائيلية بأن هذه الحالات تندرج تحت بند «تغير مركز الحياة»، هذا المفهوم الذي أضيف إلى شروط الاحتفاظ بحق الإقامة في القدس، لكنه لم يعلن للملأ من جهة، كما أنه لا يحمل أية تفسيرات أو توضيحات لمعانيه التي تحتمل العديد من التأويلات. وبالنظر إلى هذه الإضافة على القانون، وإلى كيفية وزمن إضافتها، يمكن القول بأنها غير قانونية، لأن مفهوم تغير مركز الحياة قد تم إدخاله إنطلاقاً من اعتبارات سياسية وليست قانونية مدنية (ومثال عليها قضية فتحية الشقاقي).

٢ - سحب الهويات الشخصية من المقدسيين الذين يقيمون خارج الحدود البلدية للقدس مثل مناطق الرام، وضاحية البريد، والعيزرية، وأبو ديس:

في هذه القضية القانون واضح جداً، فالنص يقر حق الدولة في سحب الهوية ممن يفشل في العودة وتجديد إقامته بعد قضائه سبع سنوات متتالية خارج البلاد، لكن القانون يخلو من أية إشارة إلى مخالفة من يقيم خارج الحدود البلدية لمدينة القدس، خاصة وأن إسرائيل لا تعترف بوجود دولة فلسطينية إلى جوارها وبحدود مرسومة، وفي هذا الموقف إزدواجية واضحة تستخدمها إسرائيل لمصلحتها، فهي من جهة لا تعترف بوجود دولة فلسطينية، ولا تقرّ بأن المناطق الواقعة خارج حدود القدس البلدية هي مناطق تابعة لسيادة دولة أخرى. ومن جهة أخرى، فإنها تعتبر المقيمين خارج حدود القدس غرباء ولا يملكون حق الاحتفاظ بإقامتهم الدائمة في المدينة، أي أن القانون الذي يطبق على المقدسي المقيم في الولايات المتحدة - مثلاً -، أو في دولة خليجية، يتم تطبيقه الآن على ذلك المقيم في الرام أو أبو ديس، وذلك لتحقيق هدف إسرائيلي سياسي يتمثل

في تفريغ المدينة المقدسة.

٣ - الاحجام عن منح هويات مقدسية للشبان والشابات المقدسيين الذين بلغوا السن القانوني:

منعت السلطات الإسرائيلية، في بعض الحالات، منح هويات شخصية لمقيمين بلغوا السادسة عشرة من عمرهم، وهو السن القانوني للحصول على هوية شخصية منفصلة، بحجة أن هؤلاء الأشخاص إما أنهم يقيمون في الخارج أو خارج حدود البلدية، أو لأن آباءهم يقيمون في الضفة الغربية، وهذا الإجراء الذي لا يستند إلى أي تشريع قانوني يتم تنفيذه استناداً إلى ادعاءات بأن الهوية الإسرائيلية لا تمنح إلّا للمقيمين داخل حدود إسرائيل، والهدف من ذلك هو حرمان المقدسيين من كافة حقوقهم المدنية، ودفعهم إلى التنازل عن حقهم في الإقامة في القدس، وهذا الأمر ينطبق على أطفال القدس المقيمين بشكل مؤقت في الخارج، أو خارج إطار حدود بلدية القدس إما للتحصيل العلمي أو لظروف العمل أو نتيجة للقوانين الإدارية التي تدفع الكثيرين إلى البحث عن منزل في الخارج.

٤ - رفض تسجيل المواليد الجدد في هويات الآباء

في بعض الحالات، ترفض وزارة الداخلية الإسرائيلية تسجيل المواليد الجدد في هويات آبائهم المقدسيين، وأحيانا ترفض استصدار شهادات ميلاد إسرائيلية لهؤلاء الأطفال إذا ولدوا خارج البلاد أو خارج حدود القدس، ومن شأن هذا الإجراء تكثيف الضغوط على سكان القدس العرب. كما تلجأ وزارة الداخلية إلى تعقيد عملية تسجيل الأطفال الجدد وذلك بإحالتهم إلى ما يسمى بحالات «جمع شمل العائلات المستعجلة» وصولاً إلى النتيجة نفسها.

٥ - سحب الهويات الشخصية أو الامتناع عن تجديد وثائق السفر للطلاب المسجلين في جامعات في الخارج:

قامت وزارة الداخلية الإسرائيلية في بعض الحالات بسحب هويات الطلبة المقدسيين، كما امتنعت عن تجديد وثائق سفرهم، وذلك لارغامهم على الرضوخ لمطالبها بتوقيع نموذج طلب «خروج بلا عودة». وبعد توقيع هذا النموذج يمنح الطالب تأشيرة مغادرة تسمح له بالعودة للالتحاق بالجامعة التي يدرس فيها، ومثل هذا الإجراء خطير جداً كونه يستهدف تحديداً، وبشكل رئيسي، فئة الشباب. ويتم تطبيق هذا الإجراء رغم تناقضه الصارخ مع أحد تشريعات وزارة الداخية الإسرائيلية، الذي ينصّ صراحة على حق أي طالب في دخول البلاد والخروج منها

دون التعرض لأية مضايقات، كما أنه لا يمكن بأي حال من الأحوال اعتبار وجود الطالب للدراسة خارج البلاد ضمن إطار مفهوم «تغيير مركز الحياة» Change the center of Live.

٦ - الامتناع عن تجديد تصاريح العودة للبلاد:

تقوم وزارة الداخلية، بالتعاون مع ممثليات إسرائيل في الخارج، برفض تجديد بعض تصاريح الخروج والعودة التي يحملها المقدسيون، وذلك لارغامهم على البقاء في الخارج مدداً أطول، ولتجاوز الفترات القانونية المسموح لهم بقضائها خارج القدس. وقد بديء باتباع هذا الإجراء مؤخراً، من أجل ذرائع قانونية تتيح للمشرّع الاسرائيلي الحق في سحب حق الإقامة الدائمة من المواطنين المقدسيين. وينطلق هذا الإجراء من القيام بالتلكؤ في إجراءات استصدار التصاريح المطلوبة لأصحابها، ثم القيام بإرسالها إليه بعد فوات الأوان، وبعد ذلك يتم منعه من الدخول بحجة أنه تأخر في العودة عن التاريخ المحدد له في التصريح المذكور، مما يؤدي بالتالي إلى قيام السلطات بالغاء حقه في الإقامة الدائمة.

٧ - رفض طلبات «لمّ شمل العائلات»:

ترفض وزارة الداخلية الإسرائيلية منح الشبان المتزوجين حديثاً موافقة على الانضمام لزوجاتهم في القدس دون إبداء أية أسباب مقنعة لهذا الرفض، وتعمل على إرغام الزوجة بالرحيل والانضمام لزوجها المقيم في الضفة الغربية أو خارج البلاد، ثم تعقب ذلك بعملية سحب هويات تلك الزوجات، وبهذا تكون إسرائيل قد شنت هجوماً مزدوجاً على سكان القدس، الأول: يتمثل في رفض طلباتهم لجمع شمل عائلاتهم دون أي تبرير واضح، والثاني يتم بسحب هويات الزوجات المقدسيات دون أي سبب قانوني، وهذا الإجراء أدى بأهالي القدس للامتناع تدريجياً عن تقديم طلبات «جمع شمل» لأفراد العائلة خوفاً من فقدان حقهم في الإقامة الدائمة.

سياسة حكومة حزب العمل:

ساهمت حكومة حزب العمل الإسرائيلي السابقة ومنذ عام ١٩٩٤ في حرمان المقدسيين من حقهم في الإقامة الدائمة في القدس، وكانت تلك المساهمة تتم بطريقة عملية الأمر الذي أرسى بعض الأسس لما تم بعد ذلك، فحكومة حزب العمل السابقة بدأت بسحب هويات النساء المقدسيات اللواتي يعشن مع أزواجهن خارج حدود بلدية القدس، وانطلقت الحكومة من الاعتماد على تاريخ وثائق الزواج لتلك النساء وتواريخ الشهادات المدرسية لأولادهن، من أجل اثبات استمرار إقامتهن خارج المدينة، وكان سياسة إسرائيل آنذاك واضحة وتقول بأن: «كافة

المناطق المحيطة بالقدس ليست جزءاً من دول إسرائيل»، وبهذا أوجدت الحكومة قاعدة لتبرير سحب هويات المقدسيين.

ومن جهة أخرى، فتحت حكومة حزب العمل الباب واسعاً أمام سكان القدس للتقدم بطلبات لم «شمل العائلات»، وعن طريق هذا الباب تمكنت الداخلية الإسرائيلية من توثيق وجمع كافة المعلومات اللازمة حول المقدسيات المتزوجات من مواطنين من الضفة الغربية الذين لا يملكون حق الإقامة الدائمة في القدس، وبناء على هذه المعلومات المتوافرة أقرت البند الخاص «بتغيير مركز الحياة»، وهو البند الذي بدىء العمل به في حالة السيدة فتحية الشقاقي في ٦/٦/١٩٩٥، بناء على قرار محكمة العدل العليا الإسرائيلية.

لقد قام مركزنا بجمع معلومات حول الحالات التي تقدمت بطلبات للإقامة في القدس في عهد حكومة العمل السابقة، وقد صنّفنا هذه الحالات كما يلي:

١ - الحالات التي تقدمت بطلبات «جمع شمل»:

وبلغ عددها ٦٢ عائلة وهي موزعة كالتالي: -

- حالات جمع شمل من الدرجة الأولى (زوج أو زوجة).
- حالات جمع شمل من الدرجة الثانية - وهذا النوع من الحالات يسمح للأقارب من المستوى الأول بتقديم طلبات فقط، مثل الآباء، الأخوان والأخوات. ويعتبر هذا النوع الأصعب في حالات جمع الشمل، وعدد الطلبات المقدمة تحته ضئيل جداً.
- حالات جمع شمل للأطفال المولودين حديثاً، (ويطلق عليه اسم جمع شمل العائلات المستعجل)، وفي هذه الحالة لا يوافق على الطلب إلّا بعد استكمال جميع الوثائق المطلوبة التي تثبت أن الوالدين يقيمان رسمياً وفعلياً في القدس.

٢ - الحالات التي تقدمت بطلبات لاسترجاع حقها بالإقامة في القدس (بعد ان تمّ سحب هوياتها المقدسية منها)

ومجموع هذه الحالات الموثّقة بلغ ٧٧ حالة، ويمكن تصنيفها كما يلي: -

- الأفراد الذين يعيشون في ضواحي القدس أو المناطق المجاورة، وتضمّ مجموعة من النساء المتزوجات من مواطني الضفة الغربية.
- الأفراد الذين يعيشون خارج البلاد، وتم سحب هوياتهم تحت بند «تغيير مركز الحياة»، وتضم هذه المجموعة فئات من كبار السن والأطفال والزوجات والأزواج.

٣ - الحالات التي حرمت من الإقامة في القدس لأسباب سياسية (المبعدين):

وكانت هذه العملية قد بدأت بطرد وإبعاد النشطاء السياسيين في السبعينات، وفي التسعينات، تمّ إرغام عائلات ثلاثة من أقارب المبعدين للخروج والالتحاق بأزواجهم وآبائهم تحت ذريعة أن «مركز حياتهم» قد تغير وقد وصل عدد المبعدين من سكان القدس إلى ١٨٤ شخصاً، وعدد عائلاتهم الذين الحقوا بهم بلغ ٢٨ عائلة. ومن مجموع هؤلاء سمح لثلاث عائلات ومبعد واحد بالعودة إلى القدس.

٤ - قضية الطلاب:

تقدم ستة طلاب بطلبات لاستعادة حقهم بالإقامة في القدس، بعد أن سحب منهم هذا الحق لأن دراستهم في الخارج استمرت أكثر من سبع سنوات.

٥ - حالات مواطنين من الضفة الغربية:

الذين حرموا أيضا حق العودة إلى مناطقهم، وعددهم خمس حالات.

٦ - حالات لمستثمرين حرموا من حق الإقامة في البلاد.

في ضوء ما تقدم، فإننا نرى بأن استراتيجية حكومة حزب العمل السابقة قد أرست القواعد للبدء باحداث تغيرات ديموغرافية في مدينة القدس.

سياسة حكومة حزب الليكود:

بعد نجاح الليكود في الانتخابات الإسرائيلية، باتت هذه السياسة الإسرائيلية غير المعلنة، أكثر وضوحاً، حيث بدأت الحكومة الجديدة برصد وتتبع كافة الفلسطينيين المقيمين في دول عربية أو أجنبية، للبدء بمضايقتهم بحجة بقائهم في الخارج أكثر من سبع سنوات.

لقد بدأ هذا التوجه بالوضوح منذ حزيران الماضي (١٩٩٦)، وتم رصد عدد من الحالات من قبل مركزنا في ظل حكومة حزب الليكود: -

١ - **بلغت حالات سحب الهويات من المقدسيين: تسعون حالة (٩٠)**، وكان التبرير الإسرائيلي لهذا الإجراء هو أن هؤلاء الأشخاص قد انتقلوا للعيش خارج البلاد، ولهذا فإنهم يفقدون وبشكل تلقائي حقهم بالإقامة في القدس، وبهذا تكون وزارة الداخلية قد تبنت سياسة الحكومة العمالية السابقة نفسها، مع اختلاف واضح في نسب المتضررين من هذه السياسة. ففي عهد حكومة الليكود تضاعف عدد الهويات المصادرة من أهالي

القدس، رغم قصر فترة حكم هذا الحزب منذ وصوله إلى الحكم وحتى الآن، وكان هذا البند يستهدف أولئك الموجودين في الدول العربية والغربية.

٢ – **طلبات جمع شمل العائلات**، وهنا نشير إلى أن القلق والاضطراب الذي أثاره مفهوم وزارة الداخلية حول «تغيير مركز الحياة» قد أدى إلى انخفاض واضح في عدد المتقدمين بطلبات جمع شمل لعائلاتهم، وفي الوقت نفسه لوحظ ارتفاع في عدد الطلبات المرفوضة، والتي وصل عددها في الأشهر الثلاثة الأخيرة إلى ١٨ طلباً.

٣ – **طلبات إصدار هويات مقدسية للأطفال الذين بلغوا السادسة عشرة**، وفي هذا السياق بلغ عدد الطلبات المرفوضة ٢١ طلباً، وتذرعت السلطات لرفضها إصدار هويات لهؤلاء أو لتسجيل المواليد الجدد، بأن آباء هؤلاء الأطفال قد تغير مركز حياتهم بانتقالهم للعيش خارج حدود بلدية القدس أو خارج البلاد، أو تحت ذريعة أن أحد الوالدين الذي تقدم بطلب نيابة عن الطفل لا يحمل هوية شخصية زرقاء (مقدسية)، وفي هذا السياق تستخدم وزارة الداخلية اثباتات اقتصادية أو اجتماعية عائلية لتثبت أن ذلك الوالد (الأب أو الأم) له ارتباطات مع الضفة الغربية، من أجل حرمانه من حقه في الإقامة الدائمة في القدس.

وتقوم السلطات الإسرائيلية، أيضاً، برفض تسجيل الأولاد الجدد المولودين في الخارج، وتطلب من أهاليهم استصدار تأشيرات سياحية لهم لإدخالهم، وبعد ذلك يتم فرض الأمر الواقع عليهم، والتعامل مع هؤلاء الأطفال على أنهم أجانب دخلوا إلى البلاد كسياح، وعدد هذه الحالات ٢٥ شخصاً.

٤ – **حالات سحبت منها هوياتها المقدسة في المطارات أو نقاط العبور الحدودية:**

● يساهم المسؤولون على جسر اللنبي بدور أساسي في تضليل المقدسيين ودفعهم للتوجه إلى وزارة الداخلية، التي تقوم بدورها بسحب هوياتهم منهم، حيث يمنع المسؤولون على الجسر هؤلاء من مغادرة الجسر إلى الخارج بحجة أن هوياتهم قديمة وبحاجة إلى التجديد، وعند توجههم إلى وزارة الداخلية لتجديدها تقوم الوزارة بسحب هذه الهويات منهم قبل سفرهم.

● وقد لعبت وثائق السفر الإسرائيلية دوراً في هذه المسألة، ففي عدة حالات رفضت السفارات الإسرائيلية في الخارج تجديد تأشيرة العودة لأهالي القدس دون إبداء الاسباب، وتمّ أحياناً استبدال تأشيرة العودة التي تمنح قبل السفر بتأشيرة «خروج دون عودة لمدة ثلاثة أشهر»، مستغلة بذلك الأوضاع الخاصة والملحّة لبعض الأشخاص المضطرين إلى السفر بسرعة.

● كما تعرض بعض حملة جوازات السفر الأجنبية من أهالي القدس إلى رفض تجديد

تأشيرة العودة لهم، تحت ذريعة أن حملهم لجواز أجنبي يندرج تحت بند «تغيير مركز حياتهم» وهذا الإجراء جديد، وكانت وزارة الداخلية في الماضي تمنح مثل هذه التأشيرات لحملة الجوازات الأجنبية من المقدسيين على اعتبار أن هذه الجوازات هي بديل قانوني لوثيقة السفر الإسرائيلية.

● رفض تجديد تأشيرة العودة للبلاد لأكثر من عام واحد، وفي بعض الحالات يتم تجديد الوثائق الأصلية لكنها لا تعاد لأصحابها إلّا في وقت متأخر وبعد أن يكون قد انتهى وقتها، الأمر الذي يؤدي بالتالي إلى حرمان صاحب التأشيرة من حقه في الإقامة الدائمة في القدس.

● عدم السماح للأطفال ومرافقي الزوجة من العودة للبلاد إذا كانوا قد ولدوا في الخارج مما يضطر هؤلاء إلى الحصول على تأشيرة زيارة سياحية من أية سفارة في الخارج، ثم يتم فرض الأمر الواقع والتعامل معهم كسياح، وقد بلغ عدد هذه الحالات التي وصلت إلى مركزنا ١٥ حالة.

الانتهاكات المسجلة على وزارة الداخلية الإسرائيلية:

ترافقت الحملة ضد سكان القدس مع مجموعة من الإجراءات والانتهاكات غير القانونية من قبل وزارة الداخلية الإسرائيلية، ومن هذه الانتهاكات ما يلي:

١ – إلغاء حق الإقامة الدائمة: فالحكومة الإسرائيلية لم تعلن رسمياً عن تغير في سياساتها تجاه سكان القدس، كما أنها لم تصرّح عن تغير قوانين أو بنود في قوانين تتعلق بشروط الدخول والخروج من إسرائيل، وعمدت وزارة الداخلية إلى طرق تضليلية وسياسة خفيّة للوصول إلى هدف تفريغ القدس من مواطنيها العرب. وكانت كافة الأسباب والتوضيحات التي أوردتها الأجهزة الإسرائيلية لتنفيذ هذا المآرب ارتجالية وغير معتمدة على نصوص قانونية واضحة.

٢ – عندما تقوم وزارة الداخلية بإلغاء حق الإقامة الدائمة لشخص مقدسي، فإنها تأخذ هويته الشخصية منه، وتعطيه بدلاً عنها أوراقاً لا تستند في مضمونها على أية نصوص رسمية أو قانونية، فالورقة التي تمنح إليه ليست سوى تصريح مؤقت يجيز للشخص مغادرة البلاد بطريقة غير قانونية وغير شرعية، وفي هذه الحالة، فإن الشخص الفاقد لهويته وإقامته الدائمة لا يملك حق رفع شكوى أمام المحاكم الإسرائيلية لاسترجاع حقوقه.

٣ – لقد استطاع مركزنا أن يثبت عدم قانونية المراسلات والإجراءات المعتمدة في مثل هذه الأحوال، وهذه هي ملاحظاتنا:

● كافة المراسلات التي تبلغ المقدسيين بأن هوياتهم قد تمت مصادرتها، يتم توقيعها من قبل «حاييم بن أطار» الرئيس السابق لمكتب وزير الداخلية الإسرائيلية في القدس الشرقية.. و«أطار»

هو حقاً الرئيس السابق!!

● النصوص والرسائل المتبادلة بين وزارة الداخلية في القدس الشرقية وبين مجلس التوجيه الإسرائيلي في هذا الخصوص ليست لها صيغة موحدة، وتختلف من رسالة إلى أخرى، حسب الشخص الذي كتبها، لكن كافة هذه الرسائل تقول بأن الشخص حامل الرسالة هو من سكان القدس الذي يرغب عن طيب خاطر بالتنازل عن إقامته الدائمة دون أن يتعرض لأي نوع من الضغط أو الإرغام للقيام بذلك، ولهذا فإن وزارة الداخلية غير مسؤولة عن مغادرته للبلاد بهذه الطريقة غير القانونية، هذا في الوقت الذي يدرك فيه المسؤولون أن قانون الدخول إلى إسرائيل رقم ١١/ د الصادر عام ١٩٥٢ ينصّ على أن من يغادر البلاد بطريقة غير قانونية يعرّض نفسه لخطر فقدان إقامته الدائمة في إسرائيل.

٤ - قضية السفر إلى الخارج عن طريق مطار بن غوريون بوثيقة سفر إسرائيلية إن وثيقة السفر الإسرائيلية التي تمنح لسكان القدس تخولهم السفر إلى أي بلد يمنحهم تأشيرة دخول إليها، إلا أنهم لا يستطيعون العودة لإسرائيل إلا إذا حصلوا على تأشيرة عودة إسرائيلية لا تقل مدة صلاحيتها عن عام واحد، وهذه التأشيرة مكفولة بموجب قانون الدخول لإسرائيل، وتضمن لحاملها حق العودة إلى القدس بدون عقبات أو مشاكل قانونية. لكن وزارة الداخلية تعمد أحيانا إلى رفض تجديد تاريخ هذه التأشيرة للمقيمين في الخارج بدون أي إنذار مسبق حول نيتها هذه، وتحت حجة أن حامل التأشيرة قد «غيّر مركز حياته»، فعندما يعود الشخص إلى القدس وينوي السفر ثانية يتم مقايضته بأن تعرض عليه تأشيرة خروج بلا عودة صالحة لمدة ثلاثة أشهر ومن جهة أخرى، فإن وزارة الداخلية بدأت مؤخراً برفض منح تأشيرات عودة للمقدسيين حاملي جوازات السفر الأجنبية، بدعوى أن حصولهم على جوازات سفر أجنبية هو بمثابة تنازل عن حقهم في الإقامة في القدس، وبهذا فإن مغادرتهم للبلد لا يصبح ممكناً إلّا بحالة واحدة، وهي قبولهم بتأشيرة خروج بلا عودة بدلاً من تأشيرة العودة، وبذلك يكونون قد حوّلوا إقامتهم الدائمة في البلاد إلى إقامة سياحية من نوع ب/٢ التي تمنح للأجانب.

٥ - ويقوم مكتب وزارة الداخلية في القدس الشرقية بالتحايل على الشبان الصغار الذين لم يبلغوا السادسة عشرة من عمرهم، ويدفعونهم إلى توقيع وثائق تنازل عن إقامتهم الدائمة، ويعتبر هذا التصرف أيضا غير قانوني ويؤدي عادة إلى تشتت أوصال العائلة، فالآباء في هذه الحالة يخشون مغادرة أولادهم الموقعين على هذه الوثيقة، فيسافرون إلى الخارج ويتركون أولادهم في البلاد، الأمر الذي يعتبر بحد ذاته خرقاً لكافة القوانين الدولية وحقوق

الإنسان.

٦ - رفض منح الرجال المتزوجين من مقدسيات تصاريح عمل وإقامة في القدس لمدة ستة أشهر إلى حين صدور نتائج طلبات جمع الشمل التي تقدموا بها، رغم أن هذه التصاريح هي حق مقرّ وموافق عليه من قبل المحاكم الإسرائيلية، وينصّ على أن كل من يتزوج من مقدسية له الحق بتصريح عمل وإقامة مؤقت لمدة ستة أشهر في المدينة، وبهذا فإن مثل هذا التصريح هو حق وليس هبة من وزارة الداخلية الإسرائيلية، ومع ذلك فان وزارة الداخلية بدأت مؤخراً برفض مثل هذه الطلبات لدفع الزوجات إلى الالتحاق بأزواجهن خارج المدينة، ومن ثم يسقط حقهن في الإقامة الدائمة في القدس.

٧ - مسألة تسجيل المواليد الجدد: - ترفض وزارة الداخلية تسجيل أي مولود جديد، إلّا إذا كان قد ولد داخل حدود بلدية القدس، أو إذا كان والداه يحملان هوية إسرائيلية زرقاء، وإضافة إلى ذلك، فان على الوالدين أن يثبتا أنهما يقيمان فعلاً داخل القدس، وعندها يضاف المولود إلى هوية أحد الوالدين، بعد أن يدفعا مبالغ كبيرة لقاء هذه العملية، وبعد أن يتوغلا في مجموعة من الاجراءات المعقدة أما إذا فشل الوالدان في الإثبات بأن إقامتهما هي داخل القدس، فإنهما يكونان قد فقدا ابنهما كمواطن مقدسي.

لقد تمكن هذا الصراع الديموغرافي، الذي تقوده إسرائيل من جانب واحد، وإلى حدّ ما، من منع الفلسطينيين زيادة عددهم، كما تمكن من تقليص وجود من كانوا موجودين أصلاً في المدينة، واليوم، إذا كان أحد الوالدين يملك حق الإقامة في القدس والآخر لا يملكها، فإن الطفل يسجّل في هوية الطرف الثاني، وبذلك يصبح هذا الطفل موجوداً في القدس بموجب تأشيرة ب/٢، أي باعتباره سائحاً حتى لو كان مقيماً مع أحد والديه، الذي يملك حق الإقامة الدائمة.

في الختام، واستناداً إلى ما تقدم، فإن السياسة الإسرائيلية تجاه تفريغ المدينة المقدسة تبدو واضحة جداً في خرقها كافة القوانين المحلية والدولية، والقانون الوحيد المتبع بدقة هو قانون «الغاية تبرر الوسيلة» والغاية هنا هي خلق توازن ديموغرافي جديد في القدس الشرقية، حتى لو تعارض ذلك مع قرارات الأمم المتحدة ومع بنود اتفاقية السلام الموقعة مع الفلسطينيين. إن الأمر يحتاج إلى موقف حاسم لوقف هذه السياسة العنصرية ولمنع الإسرائيليين من تنفيذ مخططاتهم تجاه المدينة من طرف واحد.

ترجمة: سمر القطب

الصهيونية غير اليهودية والحلم اليهودي في القدس وفلسطين

فيروز الناجي

احتلت القدس في الديانات السماوية الثلاث مكانةً متميزةً، أضفت عليها قدسية جعلتها مصدر وحيهم، وأحد أهم رموز طموحاتهم. فقد كانت القدس عبر التاريخ، مركز صراع على الصعيد السياسي، انطلاقاً من موقعها الجغرافي المركزي، بالنسبة إلى فلسطين، والعالم الخارجي، إضافة إلى إمكانية اغلاقها، مما يسهم في حماية المدينة، فإمكانية الانفتاح، تجعلها تتصل بالمناطق، والأقطار الأخرى. أما على الصعيد الديني، فهي تمثل شمولية دينية، لم تتوفر لأية مدينة، عبر التاريخ، ومن هذه المكانة، وذلك الموقع، تعرضت القدس للأطماع منذ بداية التاريخ حتى اليوم، حيث تتالت عليها الحروب الكثيرة، التي أدت إلى إعادة بنائها، وهدمها، أكثر من ١٨ مرة عبر تاريخها.

وبما أننا لسنا بصدد الحديث، عن تاريخ القدس، فسوف نكتفي بالإشارة، إلى الميزات الدينية لهذه المدينة، بالنسبة إلى المسيحيين، واليهود، لتكون مقدمة لمحور بحثنا الخاص بالصهيونية المسيحية، غير اليهودية، وتوضيح دورها في المشروع الصهيوني واحتلال فلسطين، وكيف تم استخدام القدس، ومكانتها، كوسيلة ضغط، لدفع اليهود للهجرة إلى فلسطين، ضمن مجموعة كبيرة من الوسائل الأخرى.

مكانة القدس عند المسيحيين، واليهود:

يقول كازانتزاكي، وهو في طريقه إلى فلسطين عام ١٩٢٦م، لحضور احتفالات عيد الفصح في القدس: «كنت أراقب رفاقي الحجاج المسافرين بفضول، وأتساءل: ما هي الدرجة

التي وصل إليها الإنسان المعاصر بعد تسعة عشر قرناً من السعي، والانجازات، التي دفعته لتحقيق هذا العشق العميق، في مغادرة بيته، والبدء في هذه الرحلة الشاقة والمكلفة، إلى الشرق، بين العرب، للعبادة في هذا المعبد المسيحي الذي لم يُعرف كنهه بعد»[1].

إذاً، قدوم المسيحيين، منذ أكثر من تسعة عشر قرناً، للحج في القدس، وحتى أيامنا هذه، يدلل على ما تعنيه القدس لهم، فهي القطب الأساسي لرسالة السيد المسيح الدينية، وللعهد الجديد الذي طرح من خلاله ديانة الروح والمحبة والحق، فالقدس كانت في فجر المسيحية، مكان بدء الانطلاق، لبشارة المحبة، والعطاء، وبذل الذات في خدمة الأفراد، والجماعات.

حيث أن المكانة الروحية التي تمتلكها القدس عند المسيحيين، هي التي تجعلهم يحجون إلى أماكنها المقدسة المتعددة، ففيها كنيسة القيامة، التي بنيت على يد الملكة هيلانة، أم الامبراطور الروماني قسطنطين عام ٣٣٥م، وفيها كنيسة القديسة حنة، وعلى سفح جبل الزيتون، تقع الكنائس، والأديرة المسيحية، وكنيسة مريم العذراء، ودرب الآلام، الذي يذهب إليه المسيحيون، بقصد تذكر آلام السيد المسيح. هذا المجد التي تمثله القدس للمسيحيين، «يتمثل برمز الخلاص والفداء الروحي الذي يهيء للحياة الأخرى كل من يؤمن ويعترف بالمسيح ويبقى وفياً لتعاليمه»[2]، ولا يتمثل بالسلطة السياسية التي مثلت لليهود الانطلاقة لاحتلال القدس، وفلسطين، فالمعنى الروحي كان دائما مصدرا للصراع، بين المسيحيين، واليهود، لأن المسيحيين اعتبروا أن اليهود هم قتلة السيد المسيح، «بسبب خروجه عن تقاليدهم، ومبادئهم، وعدم اكتراثه بسلطتهم المدنية، ولا مبالاته بتاريخ القدس الزمني، والسياسي، وفي قلة اعتباره، لعظمة الهيكل، ولما يرمز إليه من حضور الإله، ومن وحدة الشعب اليهودي لذلك حاربوه»[3].

وهكذا فالقدس «عاصمة ديانة الروح والخلاص، لا مكان فيها لهيكل أو لمذبح واحد صنعته أيدي البشر، ولا حاجة فيها لذبائح أكباش، ومحروقات لحم ودم بعد أن شق ستار الهيكل المادي اليهودي عشية موت المسيح على الصليب»[4]. ولأن المسيح كان يعلم أنه «لا ينبغي لنبي أن يهلك خارج أورشليم»[5] فقد ختم حياته فيها، على يد اليهود، كما يقول المسيحيون، فاعتبروا أن دمه معلق، في أعناق اليهود، المدعين أن القدس مدينتهم، وقد أورثهم إياها الله، مع كل فلسطين، وما حولها، وهم يزعمون أن فيها هيكل سليمان، وبقاياه، هذا الهيكل الذي هُدم، وحُرق، في عهد الامبراطور الروماني نيرون عام ٧٠م، فأصبح اليهود، بعد خرابه يأتون، إلى مكانه يبكون، وينوحون، وهم يصلون عند الحائط، على أنه بقايا آثار المكان، بينما يعتبر، الكاثوليك، والأرثوذكس المسيحيين، أنه حين برز اسم «أورشليم»، وأطلق على القدس في القرن الرابع، لم تعد مدينة اليهود، فقد أصبحت مدينة المسيح، ومدينتهم، وفلسطين، هي الوطن

المقدس، الذي أورثه المسيح، لأتباعه المسيحيين، ولم تعد صهيون اليهودية المدعاة، بل مدينة العهد الجديد المقدسة، ووسط انتشار المسيحية، وكثرة أنصارها، رغم اضطهاد اليهود لهم، اشتد الصراع بين المسيحيين، واليهود، على مدينة القدس، وعلى المفاهيم الروحية، وبقي هذا الصراع، قائماً، على مر العصور، رغم اختفائه، لفترة طويلة من الزمن، بدأت مع ظهور حركة الاصلاح الديني في أوروبا.

حركة الإصلاح الديني، وظهور المسيحية الصهيونية، وعلاقتها بيهود الغرب:

لقد عاش اليهود في الدول الغربية، منعزلين في «الجيتو» اليهودي، الذي فرضوه على أنفسهم، عبر التاريخ، للحفاظ على نقائهم العرقي، الذي يدّعونه ووحدتهم، وحلمهم التوراتي، بالعودة إلى «أرض الميعاد»، وكان قد كرس هذه العزلة إيمانهم بأنهم «شعب الله المختار»، الذي خصه الله بميزات تجعله متفوقاً على سائر البشر، بالإضافة إلى تكريس هذه العزلة من قبل الحكومات التي يعيشون تحت سلطتها، إذ أن رؤوس الأموال اليهودية الكبيرة جعلتهم يهيمنون اقتصادياً ويشكلون عوامل ضغط على هذه الحكومات، من خلال وضعهم الاقتصادي تجاه شعوب هذه الحكومات، بسبب الصراع القائم بينهم، وبين المسيحيين، فالكنيسة الكاثوليكية، كانت هي المتفوقة والسامية في المجتمعات الغربية حتى أن المسيحي الاوروبي، كان ينظر إلى اليهودي على أنه شئ لا يجوز الاحتكاك به، ويرضيه أن يبقى اليهود بعزلتهم في مجتمع الجيتو، فاليهودي بنظر المسيحي الأوروبي، لا يجوز أن يعيش بمساواة مع المسيحي، صاحب تقاليد الحضارة الكاثوليكية، وخلال هذا الصراع كان الصهاينة الأوائل، يعملون على إبقاء اليهود في عزلتهم هذه، بحجة انقاذ اليهود من الذوبان في المجتمعات التي يعيشون فيها، بينما السبب الحقيقي لهذه السياسة، كان خوفهم، من انهيار العلاقات اليهودية الموجودة والقديمة، التي كانوا يستفيدون منها، اضافة إلى تهيئة الجو، لنشر الأفكار، التي ستتضح لاحقاً، والتي ستعود بالفائدة، على هؤلاء المستفيدين من وضع اليهود، وهنا بدأت لعبة القمع، والاضطهاد ضد المجتمع اليهودي، واتهام كل ما لا يوافق هواهم مالياً، باللاسامية، حتى أننا من خلال ما سنقرأ، نستطيع أن نحكم على ما فعله هتلر ضد اليهود بأنه كان مرسوماً من قبل الذين افتعلوا الاضطهاد ضد اليهود، مما أدى بهم إلى أن يبدأو باجترار حلمهم، وانتظار تحققه، من خلال عودة المسيح، كل هذا، وهم يعيشون وسط مجتمعاتهم، التي اعطوها صفة المجتمع القومي، وحين جاء عصر النهضة، والاصلاح الديني، أعلن عن كل ما كان، يخطط له، الصهاينة سراً، على يد الأصولية المسيحية، التي لم يستطع الموقف الكاثوليكي من اليهود، أن يلجم الدور الذي قامت به لتهيئة

المناخ الفكري والحضاري للأيديولوجية الصهيونية، حيث أثبت التاريخ أن كيان «اسرائيل» الديني، كان ومايزال، متجذراً في صدور المسيحيين الغربيين للعلاقة القائمة بين التوارة اليهودية، وبين الانجيل، وأخذ هذا الكيان ينمو ويكبر مع نشوء القوميات في القرن التاسع عشر، حتى صار كياناً سياسياً، عملت انكلترا على زرعه في أرض فلسطين، وجاءت أمريكا تسقيه من عيون أبنائها ومن دمائهم»[٦]. فالمحرك الأساسي، لظهور الصهيونية، كان الأعمال التي مارستها الأصولية المسيحية، عبر أيديولوجيتها «التي استشرت، في مؤسسات الدول الغربية، الأوروبية والأمريكية، العامة والخاصة، ابتداءً من راس السلطة، وانتهاءً بأفراد المجتمع، مروراً طبعاً بالكنيسة ووسائل الإعلام على اختلافها»[٧]، حتى أن نشاط هذه الأصولية كان السبب، في إيقاظ الوعي القومي اليهودي، وحلم اليهود، في العودة إلى القدس وفلسطين، فهي حسب ادعاءاتهم أرضهم الموعودة. فالأصولية المسيحية بشرت بالأيديولوجية الصهيونية، قبل أن يتنبه اليهود لها بمئات السنين، هذه الأيديولوجية التي تقول: أنه على اليهود العودة إلى أرض فلسطين، وذلك لتحقيق المعتقدات والنصوص الدينية، إن هذه الخلفية الدينية، القديمة، في الفكر الغربي المعتمدة على الكتاب المقدس، الذي كان ولايزال، يمارس سلطته على العقول، هذه الخلفية كانت المقدمة التي على أساسها لاقى الوجود الصهيوني في أرض فلسطين الدعم من الغرب الأوروبي والأمريكي لكن هذا لا يلغي الأسباب الأخرى وأهمها: الأقلية اليهودية المؤثرة في الأنظمة السياسية في الغرب. والدور الذي يمثله المال اليهودي، ونجاح اليهود الاقتصادي المستمر، وما أدى إليه من ثراءٍ ومكانة اجتماعية لهم، بالإضافة إلى تحكمهم بوسائل الإعلام، والأهم من كل ذلك، كره الشعوب الأوروبية لليهود، ورغبتهم في التخلص منهم.

كانت هذه الحركات الأصولية المسيحية، التي ظهرت في عصر النهضة، قد جاءت رداً مباشراً على حركات يهودية تنادي باندماج اليهود في مجتمعاتهم التي يعيشون فيها، فطرحت في ذلك الوقت - الأصولية المسيحية - أفكارها التي قلبت مفاهيم الكاثوليك، رأساً على عقب، حول المسألة اليهودية، فالكنيسة الكاثوليكية كانت في تلك الفترة القطب المسيحي الأقوى في العالم. بعد تحجيم دور الكنيسة الأرثوذكسية في روسيا، وجاءت هذه الأفكار البروتستانتية على يد الأصولية المسيحية لتضرب القضية الأهم بالنسبة للكاثوليك حينها وهي القدس، فقد كان الكاثوليك يدعون إلى تنصيرها في ظل الحروب الصليبية وبعدها، ولكن مارتن لوثر جاء لـ «ينادي بإصلاح ما فسد من أمور الدين بتسلط الكاثوليكية التقليدية وكهنتها»[٨]، وعملت حركة الإصلاح الديني هذه على إحلال سلطة الكتاب المقدس، على اعتبار أنه معصوم من الخطأ، محل سلطة الكنيسة الكاثوليكية، وكل هذا «للتحرر من الهيمنة البابوية، حيث أن الكنيسة

الكاثوليكية، حملت بالمقابل على البروتستانت المنشقين، واضطهدتهم ما استطاعت إلى ذلك سبيلاً»[٩]، فالأفكار التي طرحتها البروتستانتية، حول اليهود، كانت غريبة عن كل ما كان يؤمن به الكاثوليك، من حيث ترويجها لأرض الميعاد، وشعب الله المختار، والتي لم يكن لها وجود في كل أدبيات المسيحية الكاثوليكية، فهذه الأدبيات لم تشر إلى مقولة الاساطير اليهودية في عودة المسيح، وقيادته لشعب الله المختار إلى أرض الميعاد، هذه الأفكار، فُرضت، حين أعادت البروتستانتية، قراءة «العهد القديم» فبدأت تعزز النزعة اليهودية، وتشجع اليهود على العودة إلى فلسطين والقدس، على أساس ادعاءاتهم بأنها أرضهم والقدس عاصمتهم، وحاولت البروتستانتية جاهدة تدعيم وجهة نظرها هذه، في الأوساط المسيحية الجديدة، حيث «بدأت النزعة الأصولية تنغرس، شيئاً فشيئاً في النفس الأوروبية، وغدت عنصراً مهماً في اللاهوت البروتستانتي، وقبل عهد الإصلاح الديني لم تتضح الميول الأصولية في التفكير الأوروبي»[١٠].

وبهذا اصبحت فلسطين أرضاً يهودية، والقدس عاصمة «الدولة المزعومة» في الفكر المسيحي في أوروبا البروتستانتية، بعد أن كان قد هيئ المناخ الفكري الجديد لتقبل الكثير من الأفكار وأهمها:

أنه لكل فرد الحق في أن يفهم النصوص المقدسة بنفسه، ومن دون سلطة كنيسة، مما أدى إلى الاهتمام بتحقيق النبوءات التوراتية حول «العصور الألفي السعيد» وهو ألف عام يحكم فيها المسيح المخلّص، العالم، ويسود فيه السلام، والطمأنينة، وشروط تحقيق هذه النبوءة كما روجت لها الأصولية المسيحية، عودة اليهود إلى «أرضهم الأم» حتى يصبح من السهل تحويلهم إلى المسيحية، حينها أطلق على هذه الحركة اسم حركة الاسترجاع المسيحية، وأصبح هاجسها اقناع اليهود وتجنيدهم تحت مظلة الادعاءات الدينية ونبش الحلم اليهودي حول «أرض الميعاد»، والمدينة المقدسة، و«الهيكل المزعوم» وجبل صهيون، توافقت هذه الطروحات بعد فترةٍ ليست قصيرة، مع تمنيات اليهود بتحقيق حلمهم القديم، في العودة إلى فلسطين، والقدس التي باءت محاولاتهم في سبيله بالفشل أكثر من مرة، مما خلق لديهم شعوراً باستحالة تحقيق أحلامهم في «العودة» وإنشاء الدولة الموعودة بجهودهم الذاتية، فابتدعوا قوة خارقة في «المسيح المنتظر» لتحقيق أحلامهم بالعودة، حيث سيأتي من نسل داود في نهاية التاريخ، فيجمع شتات اليهود المنفيين، ويعود بهم إلى الأرض المقدسة، ويحطم أعداء إسرائيل، ويتخذ أورشليم عاصمة له ويعيد بناءِ الهيكل فيها»[١١] إذاً لقد تأخرت استجابة اليهود للفكر الاسترجاعي، ففي القرن السادس عشر، حيث ظهر هذا الفكر إلى السطح، لم يرحب أي يهودي به، فظلت الدعوة مسعى غير يهودي في ظل عصر النهضة، إذ أكملت الحركات الأصولية المسيحية ما كانت قد بدأته في «شحن اليهود

بالنزعة القومية، وتشجيعهم على الانخراط في ركب الدعوة ثم الحركة الصهيونية المنطلق إلى فلسطين مهد الأنبياء، وموطن الآباء، ولترتبط بالمشاريع الرامية إلى ترسيخ أقدام المستعمرين اليهود في أرض فلسطين، ليكونوا بزعمها أو باعتبارها، أداة لتحقيق معتقدات دينية أو تصورات معينة في نصوص دينية معينة»[١٢]، وهنا كان لا بد لكل هذه المقدمات من أن تؤثر في العقل اليهودي، وخصوصاً بعد تفاقم المسألة اليهودية، في شرق أوروبا، في منتصف القرن التاسع عشر، حيث كان قد بدأ الفكر الامبريالي بالانتشار، حينها استجاب بعض المفكرين اليهود للصيغ الصهيونية غير اليهودية، وخصوصاً في أروبا البروتستانتية (فرنسا وانكلترا وألمانيا)، والتي قدمت كل الرعاية والدعم لهذه الحركات، وسط الأطماع الأوروبية في وراثة الامبراطورية العثمانية، في المنطقة العربية، وسيطرتهم عليها، فبدأ «رجال السياسة الأوروبيون ينظرون إلى فكرة عودة اليهود إلى صهيون على أنها وسيلة لطرد الأتراك في الشرق الأوسط»[١٣]، صحيح أن دعاة الفكر البروتستنانتي لم يشكلوا قوة سياسية حينذاك إلا أنهم ساهموا وبشكل كبير، في تحديد ملامح الفكر السياسي لتلك الفترة، بين اليهود وغيرهم، فقد كان لتعزيز الأسطورة الدينية، التي طرحوها حول حق اليهود الديني، والشرعي في العودة إلى فلسطين، أهمية كبيرة للأوروبيين حيث روج لهذه الأسطورة الكثير من الشخصيات الصهيونية البروتستانتية، فبعد أن نفت الكنيسة البروتستانتية كل ما قالته الكنيسة الكاثوليكية «أصبح كل بروتستانتي حراً في دراسة الكتاب المقدس، مما فتح الباب للبدع في اللاهوت★ المسيحي التي رأت أن اليهود شعب مميز، وليس من الصحيح أنهم قتلة المسيح، وكفرة... وشعب عاق شتتهم الله في المنافي عقاباً لهم على ما ارتكبوه من آثام».[١٤] ويؤكد هذه الأفكار وهذا الترويج هنري فنش، احدى الشخصيات البروتستانتية في كتابه «البعث العالمي العظيم» ١٦٢١، حيث قال فيه: «إن اسرائيل، ويهوذا، وصهيون، والقدس في الكتاب المقدس، لا تعني اسرائيل الروحية، أو كنيسة الله، التي تتكون من المسيحيين أو اليهود، أو منهما معاً، ولكنها تعني اسرائيل التي انحدرت من صلب يعقوب، وينطبق الشيء نفسه على عودتهم إلى أرضهم القديمة جماعياً وقومياً وانتصارهم على أعدائهم، فمثل هذه التعبيرات ليست مجازاً، ولكنه يعني اليهود قولاً وفعلاً»[١٥]، وبما أن الأسطورة كانت تتوافق مع الواقع السياسي، في أوروبا، حيث ظهرت المصالح الاستراتيجية التي يمكن أن تتحق من خلال وجود منطقة نفوذ بريطانية في الشرق الأوسط، بهذا أكثر أنصار هذه الأفكار،

★ اللاهوت: النظرية الدينية حول الإله.

وخصوصاً فكرة ضم فلسطين، لبريطانيا عن طريق زرع كيان يهودي فيها، بحماية بريطانية، وأكثر ما دفع إلى القناعة بهذه الفكرة من قبل الكثيرين أنها كما يدعون تربط بين العمل البشري من أجل تحقيق إرادة الله، بعودة اليهود إلى أرض فلسطين، وبين المصالح الاستراتيجية البريطانية.

ولم تكن بريطانية هي الوحيدة التي أدركت أهمية الدور الذي يمكن أن يلعبه، جسم يهودي غريب، في منطقة الشرق الأوسط، وإنما شاركتها كل الدول البروتستانتية، الاستعمارية الأخرى، ففي فرنسا ارتبط العامل الديني، بالعامل السياسي والاقتصادي منذ حملة نابليون عام ١٧٩٨ حين طرح فكرة توطين اليهود في فلسطين ودعوته لإعادة بناء «مملكة القدس القديمة» من خلال بيانه «يا ورثة فلسطين الشرعيين انهضوا، إن هذه هي اللحظة المناسبة للمطالبة باستعادة حقوقكم، ومكانتكم بين شعوب العالم، تلك الحقوق التي سلبت منكم لآلاف السنين»[١٦].

ورغم هذا الهدف السياسي، إلا أنه يتضح، توجيه العقل المسيحي، واليهودي نحو النبوءات التوراتية، والاعتراف بوجود قومي يهودي، بالإضافة إلى تدعيم النبوءة والسعي لتحقيقها بعودة اليهود إلى فلسطين من قبل الاصولية المسيحية التي ما فتئت تكرر تلك النبوءة الانجيلية القائلة «أن عودة المسيح، لن تتم إلا بعد تدمير دولة إسرائيل، وهلاك اليهود»[١٧]، وهذا لن يتم إلى بعودة اليهود إلى فلسطين ومن ثم تنصيرهم.

إذاً، لقد ارتدت الأفكار الصهيونية، زياً دينياً مثالثاً محوره القدس، مدينة السيد المسيح، والتي تتميز بمكانتها الفريدة المقدسة، سواء عند المسيحيين أم عند اليهود، وبهذا الزي الرومانسي، اختلطت الأبعاد السياسية بالأبعاد الدينية، حتى أن زيارة هرتزل الأولى إلى فلسطين عام ١٨٩٨ لاكتشاف امكانيات الاستيطان الصهيوني، فُسرت على أنه مبشر مسيحي بين اليهود يحاول تنصيرهم لأنه يحاول توطينهم في فلسطين، كل هذا أعطى المجال الأكبر للتزوير ودفع بأفكار البروتستانت لأن تصبح قناعات في العقل الغربي، بأن لليهود حق تاريخي في فلسطين، والقدس، التي سعى اليهود إلى تهويدها دائماً، ومنذ وقت طويل، يحاولون الآن ترجمة هذا المشروع، على أرض الواقع، ضاربين بعرض الحائط كل المشاعر الدينية للمسيحيين، والمسلمين، هذا بالإضافة إلى قناعة العقل الغربي التي كانت قد رسختها الأفكار الاصولية بأن تاريخ فلسطين كله مقتصر على الوجود اليهودي فيها، ساهم هذا التزوير في «استبدال قناعات الحجاج المسيحيين والتي تمثلت في تكفير خطاياهم بشفاعة القديسيين وتبجيل رفاقهم إلى ارتباط الأرض المقدسة بدلالات صهيونية، واعتبار فلسطين أرض الشعب المختار»[١٨] بالإضافة، إلى ربط مصير اليهود وفلسطين في المستقبل مع الدعوة الصهيونية والنبوءات من قبل المسيحيين المتصهينين ففي

العام ١٩٠٠ كان أحد المسيحيين المتصهينين يحدد مصير فلسطين والقدس بقوله: «القدس هي المركز الذي يشيد حوله المنفيون من أبناء مملكة يهوذا في أحلامهم، صروح عظمتهم في المستقبل، إن ذلك اليوم الموعود يقترب بسرعة، يوم يتم ارجاع الورثة الشرعيين للأرض، إلى مساكن الآباء، وسوف تؤذن النهاية، بسقوط عدو المسيح، وتحرير مملكة يهوذا من عبودية النير الأجنبي»[١٩].

وحين حان موعد الحصاد، عند الدول الغربية البروتستانتية، حصاد مما زرعوه مع الأصولية المسيحية، بدأت هذه الدول بخلق كل الظروف لدفع اليهود في سبيل الهجرة إلى فلسطين، من خلال ظهور القوميات وازدياد موجة اللاسامية، بعد انتهائها في أوروبا، لفترة ليست بسيطة، لقد كانت خطوات هذه الدولة تسعى إلى مسألتين التخلص من هيمنة اليهود الاقتصادية على بلادهم، لأنهم كانوا يشكلون عامل ضغط كبير على الحكومات، والمسألة الثانية كانت التعجيل في تحقيق مصالحهم في الشرق الأوسط وخصوصاً بعد ظهور النفط كقوة عالمية، من خلال زرع الكيان اليهودي في فلسطين، وقد استطاعت بعد ذلك الحركة الصهيونية والأصولية المسيحية دفع اليهود للبحث عن حل، وسط هذا الاضطهاد واللاسامية، وكان هذا في عودتهم إلى تحقيق حلمهم التوراتي جماعياً، فحين هاجمت حركة التنوير، فكرة انتظار المسيح عند اليهود، الذي سيأتي لهم بالخلاص، وأنه على اليهود أن يعتمدوا على أنفسهم ليعودوا، أصبح تحقيق الحلم لدى اليهود ممكناً، دون انتظار قدوم المسيح، وخصوصاً أن الحل الصهيوني كان وهو الحل الوحيد للمسألة اليهودية في نظرهم، هذه المسألة التي تم تضخيمها وتحويلها إلى مشكلة استدراراً لعطف الشعوب، ولزرع الخوف في نفوس اليهود، ودفعهم للهجرة إلى فلسطين، من هنا كان لحركة التنوير دور كبير في انتشار الأفكار الصهيونية، فقد «خلقت هذه الحركة طبقة متوسطة يهودية متشربة بالأفكار السياسية والاجتماعية الغربية،... وهذا الازدواج الفكري هو الذي أفرز القيادات والزعامات الصهيونية القادرة على التحرك في إطار معتقداتها الصهيونية الغيبية»[٢٠] فقد قامت هذه الزعامات باستغلال القدس كرمز ديني مقدس لدى اليهود، وفلسطين كوطن مقدس، رغم أن القدس وفلسطين لم تكونا إلا حلماً توراتياً عند اليهود، حتى أن ليونارد شتاين أحد المنظرين الغربيين قال واصفاً السنوات التي سبقت ظهور الصهيونية «كفت عن أن تكون فلسطين منذ زمن بعيد، فلسطين الواقع، لقد كانوا يعرفون القليل، أو لا يعرفون شيئاً عن موقعها الجغرافي، أو كيانها الطبيعي، ولم يكونوا مرتبطين بهذا البلد إلا بأواصر التعلق الخاص.... وبقي جمع شمل النازحين بالنسبة لهم جمع شملهم بكل معنى الكلمة، إلا أن هذا ليس من عمل الإنسان إن الله هو الذي يقوم بذلك في مستقبل لا يدرك بالبصر، حين يأتي المسيح»[٢١]، ولكن باستخدام الحركة الصهيونية للقدس، كسلاح مهم، تدفع به اليهود للهجرة، استطاعت أن تحصد

النتائج التي تبغي، من خلال التأكيد الدائم على أن القدس ملكٌ لليهود وحدهم، فها هو هرتزل في مؤتمر بال عام ١٨٩٧ يقول «.... إذا حصلنا يوماً على القدس، وكنت لا أزال حياً، وقادراً على القيام بأي شيء، فسوف أزيل كل شيء ليس مقدساً لدى اليهود فيها، وسوف أدمر الآثار التي مرت عليها القرون»[٢٢] أما بن غوريون فيقول: «ولا معنى لفلسطين بدون القدس، ولا معنى للقدس بدون الهيكل».[٢٣]

ولتثبيت هذا الحل، بعودة اليهود إلى فلسطين والقدس، سعى الصهاينة كما ذكرنا إلى خلق بؤر لاسامية جديدة حتى لو كانت اصطناعية، وقد أكد بن غوريون هذا حين قال: «إنني لن أخجل من الاعتراف، بأنه لو كان لدي من السلطة، بقد ما عندي من الرغبة... لأمرت الشبان بالتظاهر ضد اليهودية، وملاحقة اليهود بالأساليب اللاسامية تحت شعارات كـ... أيها اليهود القذرون، أيها اليهود ارحلوا إلى فلسطين»[٢٤].

إذاً فقد استطاعت الأصولية المسيحية الامتداد والسيطرة على العالم الغربي، دون أن يستطيع الكاثوليك فعل أي شيء يمنعها وخصوصاً أن هاجس العالم الغربي كان في القرن التاسع عشر هو التخلص من اليهود، ومشاكلهم، وإقامة كيان يهودي يضمن مصالحهم في الشرق الأوسط. فرغم موقف بعض الطوائف المسيحية من الحركة الصهيونية ومن انتهاكات اليهود الصهاينة الفاضحة للمقدسات المسيحية، والإسلامية، في القدس، لكن هذه المواقف بقيت مواقف إعلامية خجولة، ومتناقضة، وغير فاعلة، فقد استطاعت الأصولية المسيحية، فرض أيديولوجيتها بين الشعوب الغربية، بشكل كبير»، هذه الأيديولوجية المتقاطعة مع الأصولية اليهودية، والتي تعتبر اليهود شعب فردي، وأنه شعب الله المختار وأنه يجب أن يعود إلى «أرضه الأم» فلسطين، ومع هذا فقد جاء على لسان رئيس التجمع المسيحي في أمريكا القس بات روبرتسون «أن المسيحيين وعلى مدى قرون دعموا حلم صهيون، وحلم اليهود بإنشاء وطن قومي، ولكن اليهود انقضوا على حلفائهم»[٢٥] فلقد مارس الصهاينة أبشع الاعتداءات على المقدسات المسيحية، في القدس، ففي عام ١٩٦٧ تعرضت كنيسة القيامة وهي من أهم، الكنائس في العالم، إلى سرقة تاج السيدة العذراء وعام ١٩٧٧، تم تحطيم قناديل الزيت، والشموع التي فوق القبر المقدس في مدخل الكنيسة وتمت محاولة سرقة اكليل مرصع بالماس قائم قرب صليب الجلجلة، داخل كنيسة القيامة، وتعرض دير الأقباط ليلة عيد الفصح، إلى اعتداء على ممتلكاته، ورهبانه عام ١٩٧٠، من قبل رجال البوليس الاسرائيلي، وأحرق المركز الدولي للكتاب المقدس على جبل الزيتون من قبل بعض المتعصبين اليهود، وتمت السيطرة على أراضي الأديرة، وممتلكات المسيحيين كما تعرض رجال الدين المسيحي والأفراد إلى اعتداءات

ومضايقات كثيرة، داخل الكنائس والأديرة لحملهم على النزوح، فقد صرح القاص الرسولي في القدس، رئيس الأساقفة بيولاغي: «أنه إذا استمر نزوح هؤلاء المسيحيين العرب من القدس، فلن يبقى فيها سوى المطارنة والقسيسين يقيمون في كنائس تاريخية تتحول مع الزمن إلى متاحف»[٢٦]، فهذه الممارسات البشعة لم تأتِ من الفراغ، فقد عاد التراث التلمودي القديم ضد المسيحية يفرض نفسه من جديد كما يقول اسرائيل شاحاك في كتابه «الديانة اليهودية، وتاريخ اليهود» موضحاً ما يتضمنه هذا التراث التلمودي فيوضح أنه يتضمن «أقوالاً منفرة وقواعد سلوك موجهة تحديداً ضد المسيحية، وفي التلمود أيضاً مزاعم جنسية بذيئة ضد يسوع المسيح، وفيه أن مصيره وعقابه في الجحيم يفضي بإغراقه في غائط يغلي»[٢٧]، بالإضافة إلى إحراق نسخ الإنجيل وعلناً، «فقد أحرقت علناً في مارس ١٩٨٠ وفي مارس ١٩٩٧ مئات من نسخ الانجيل في احتفال أقيم في القدس برعاية ياديم لاخيم★»[٢٨]، وعادت من جديد الصلوات اليهودية ضد السيد المسيح مثل عبارة «فليهلك اسم الشرير» وكانت قد اختفت منذ عام ١٤٨٠، وخلال فترات الشتات اليهودي، هذا غير الصلوات التي يعتبرها اليهود مباركة طوال الأسبوع ضد اليهود المتنصرين وضد المسيحيين مثل «فليفقد المرتدون كل أمل، وليهلك جميع المسيحيين على الفور»[٢٩].

بالرغم من كل هذه الجرائم المرتكبة بحق القدس، والديانات، من قبل الإسرائيليين واليهود، لم يتعد موقف الكنيسة الكاثوليكية، الشعور بالندم، والأسى والشجون؛ الندم لأن الفاتيكان لم يعارض الانتداب الانكليزي في فلسطين، فقد أرسل حينها مذكرة إلى مجلس هيئة الأمم المتحدة، يقول فيها «لا يعارض الكرسي الرسولي مطلقاً القرار الذي اتخذته هيئة الأمم، بشأن تكليف انكلترا مهمة الانتداب في فلسطين»[٣٠]، وفيما بعد لم يعترض على وعد بلفور، واستمر هذا الموقف الكاثوليكي المتذبذب وغير الواضح تجاه ما يحدث في فلسطين، وفي مدينة السيد المسيح ومدينة كل الديانات حتى قرار التقسيم، وبعده، وربما من منطلق التعصب الديني، كان الكاثوليك يفضلون أن تضع «إسرائيل» يدها على المدينة المقدسة، على أن يكون للبروتستانتية ذلك، وكهروب من هذا الموقف، بدأ الفاتيكان يطرح فكرة تدويل القدس، وبقيت مواقفه متناقضة، حتى وافق على تبرئة اليهود من دم المسيح، وتحميله للبشرية جمعاء، حيث جاء في وثيقة التبرئة «فالكنيسة كانت ولا تزال تعتقد أن المسيح قد مرّ بعذابه، وقتله، بحرية، بسبب

★ ياديم لاخيم: منظمة دينية يهودية تقدم لها المعونات وزارة الأديان الإسرائيلية.

ذنوب جميع البشر ونتيجة لحب لا حد له»[٣١]، طبعاً كان لهذه الوثيقة، صدىً كبيراً عند الصهاينة، أدى إلى إحساسهم بالتأييد اللامحدود، وبأنهم أزالوا، العقبة، التي كان يمكن لها، أن تفشل، الكثير من مشاريعهم، لو بقي موقفها الديني، تجاه «إسرائيل» واحتلالها للقدس وفلسطين كما هو مما يدعم الموقف المسيحي العربي خاصة، والعربي القومي عامة، هذه المواقف، بشكل موجز، ربما تفسر لنا موقف الفاتيكان، والكنائس المسيحية، تجاه ما يحدث في القدس، من انتهاكات للقيم الدينية. فبالرغم من عدم اعتراف الفاتيكان بـ «إسرائيل»، إلا في عام ١٩٩٣، ورغم عدم اعترافه، الواضح، بالسيادة الإسرائيلية على القدس، إلا أن التصريح الأخير للفاتيكان، على لسان البابا، والذي أثار، تساؤلات كثيرة حوله، من أن «المسيح ابن بار لإسرائيل» هذه الجملة الفضفاضة والعائمة ليست بجديدة على مواقف الفاتيكان غير الواضحة، رغم انحيازها غالباً لـ «إسرائيل»، وهذا ما تبدى من خلال لقاء البابا مع رئيس الوزراء الإسرائيلي بنيامين نتنياهو في شهر شباط عام ١٩٩٧، حين قال له «ليبارك الله إسرائيل»[٣٢]، في الوقت الذي كان يدعوه نتنياهو فيه لزيارة القدس وسط تأكيده بأنها ستبقى تحت السيادة الإسرائيلية، وقبل نتنياهو، كان قد وقف، اسحق رابين، في قرية سلوان، في الرابع من أيلول عام ١٩٩٥، وفي مكان يدعى «الحديقة الأثرية»، حيث يزعم الصهاينة، أن بقايا، مدينة داود، القديمة تقع تحتها، ليعلن من هناك «أن القدس الموحدة هي قلب الشعب اليهودي، وعاصمة دولة «إسرائيل»، القدس الموحدة لنا... القدس دائماً...» كل هذا، كان احتفالاً، بما يسمى، «القدس ٣٠٠٠، أو الألفية الثالثة، لاتخاذ الملك داود، القدس، عاصمة له حسبما يزعمون»[٣٣]، لقد أثار، هذا حينها حفيظة، معظم دول العالم، وتمت مقاطعة الاحتفالات من الاتحاد الأوروبي، لكن ليس هناك، كما سلف، أي فعل يمنع ما يحدث، من أي طرف، سواء سياسي، أم ديني، نظراً، للقوة التي أصبحت، تتمتع بها، الحكومة الإسرائيلية، والمستمدة، من الحركة الصهيونية، والولايات المتحدة الأمريكية، التي يسيطر اليهود، والصهاينة على سياستها، وشؤونها.

الصهيونية المسيحية في أمريكا:

بدأت الجذور الدينية، للصهيونية غير اليهودية، في أمريكا، حين هربت الحركة البيوريتانية*، من انكلترا، في النصف الثاني، من القرن السابع عشر، بعد أن حاربتها الملكية،

* البيوريتانية: كان أصحابها يؤمنون بأن كلمة الله، تتجه نحو جميع شعوب الأرض ولا تقتصر على شعوب أوروبا فقط، وكانوا مقتنعين أنهم يخوضون معركة الله، ويرفضون كل من يناقضهم، واعتمدوا على الاضطهاد ضد كل من لا يقول قولهم، ومن لا يحمل أفكارهم.

حين أعلنت، الحركة عن «اعدام كل من ينكر الثالوث»*، ألوهية المسيح، موحي التوراة، أو الحياة الأخرى، وبالسجن، ضد أنواع، الكفر الأخرى»[٣٤] وأصبحت أمريكا، بالنسبة لهؤلاء (كنعان الجديدة)، وبهذا استطاع أصحاب هذه الحركة، المتدينين، أن يخلطوا الثقافة الأمريكية، في فترة ولادتها بقناعات صهيونية، حيث بدأت في القرن الثامن عشر، الاعتقادات بالعصر الألفي السعيد، وبالمسيح المنتظر، تشغل مكاناً بارزاً، في العقل الأمريكي، وهذا وصل، إلى حد أن البروتستانتيين الأمريكيين، اعتبروا أن اليهود، هم مفتاح المستقبل.

بلغت هذه المعتقدات ذروتها، في القرن العشرين، مع انتشار مذهب (العصمة الحرفية) في أمريكا، والذي يقول بأن «إسرائيل» في وصفها الحالي، وبسيطرتها على القدس، هي التحقيق الواقعي للنبوءة، في العصر الحديث، والقائم على التفسير الحرفي للنبوءات التوراتية، وبالإحياء القومي لليهود، وقد ساهمت الحركات المعمدانية، وبعض أتباع الكنيسة المسيحية، بالترويج للعصر الألفي، وترجمت هذه المواقف، المسيحية الصهيونية، على لسان، شخصيات، فاعلة، وكثيرة في السياسة الأمريكية، وأهمها الرؤساء الأمريكيون، أنفسهم، الذين ترجموا قناعاتهم، إلى فعل، ومنهم: ترومان، وهو معمداني يحس بشيء عميق تجاه «إسرائيل»، وكارتر الذي قال: أن إنشاء «إسرائيل» انجاز لنبوءة التوراة، لم تكن هذه الترجمة التي جاءت على لسان بعض السياسيين الأمريكيين، بعيدة عن مواقف مجلس الشيوخ الأمريكي، ومجلس النواب، اللذان لم يوفرا مناسبة دون اتخاذ القرارات الحاسمة، والداعمة للصهيونية، سواءً قبل بناء الكيان الصهيوني، أو بعده، وسط تاثير أخطر أشكال الأصولية المسيحية، (الأصولية الانجيلية)، وما زالت هذه الصهيونية المسيحية، تعمل كل ما بوسعها، لإنجاح المشروع الصهيوني، لتحقيق المصالح الإسرائيلية، في أمريكا، وأهمها: الحصول على الأموال، مصادقة الكونغرس، على أهدافها السياسية، الحصول على السيطرة الكاملة والحصرية على مدينة القدس، وفي النصف الثاني، من القرن العشرين أضاف رؤساء أمريكا، إلى تيار الصهيونية المسيحية، في أوروبا، وأمريكا، شيئاً جديداً، يقولون أنه: «منذ السبعينات ولدت حركة تمثل ٤٠ مليون مسيحي، تؤكد أن تأييد العدو الصهيوني، ليس اختياراً، بل هو قضاء الهي، والوقوف ضد الكيان الصهيوني، وقوف ضد الرب، يستدعي غضبه ونقمته»[٣٥] كان من أصحاب هذا التيار، الرئيس الأمريكي

* الثالوث: يدل على ثلاثية مراحل التطور (القضية، النقيضة، التركيب).

السابق ريغان، الذي أحب «إسرائيل» إلى درجة العشق لأنها كما يقول «الديمقراطية الثانية الوحيدة، التي يمكن أن نعتمد عليها، كوقع لحدوث هرمجدون* التي سينقذ فيها المسيح الإنسانية من الاندثار، واليهود الذين أُنقذوا، سيتحولون إلى المسيحية»(٣٦).

إضافة إلى كل هذه التيارات، والاتجاهات الصهيونية، كثرت المنظمات الأصولية المسيحية، والتي كان لها الدور البارز في تجذير الأفكار الصهيونية، أهمها منظمة «السفارة المسيحية الدولية في القدس»، التي تأسست عام ١٩٨٠. ففي مؤتمرها الأول، في ٢٧ آب ١٩٨٥، أقرت «بوضع القدس غير الملتبس، مدينة داود، باعتبارها العاصمة الأبدية الموحدة لدولة إسرائيل، المنبعثة حية، بحث الدول جميعها على الاعتراف بها على ا النحو، وعلى نقل سفاراتها إليها»(٣٧).

بعد كل هذا، الدعم من الأصولية المسيحية، والتغاضي من باقي الكنائس الغربية، لم يمنع حدوث معركة، تأخرت قرناً، كما يقول الأصوليون المسيحيون، بينهم وبين اليهود، في أمريكا وأوروبا، فالصراع بينهما لم ينته، رغم مروره بفترة طويلة، كانت فيها وجهات النظر متقاربة بينهما، والمصالح مشتركة، لكن المعركة الإعلامية التي اشتعلت في أمريكا، في نهايات القرن العشرين عام ١٩٩٥، بين «التجمع المسيحي»، وبين «جمعية مكافحة التمييز» اليهودية، في أمريكا، أعادت إلى السطح، إرث الدم بين المسيحيين، واليهود، الذي لم تستطع أن تلغيه وثيقة التبرئة، فهو بالنسبة للمسيحية الأصولية «لم يعد مصطلحاً لاهوتياً، وإنما تحاول، أن تعيد انتاجه، بمواصفات عصرية، فالمعركة الفاصلة برأيهم، على أبواب القدس، والمحاربون فيها، مثل قوات التدخل السريع، ينتقلون بحرية، بين حدود الأرض، وتخوم السماء، يستعجلون ظهور قائد، ينهض من الشرق، يمحق دولة إسرائيل، ويمهد لعودة أمير السلام إليها»(٣٨).

كان كتاب، القس بات روبرتسون، رئيس التجمع المسيحي، هو القنبلة التي فجرت المعركة من قبل اليهود على المسيحيين الأصوليين، لقد حمل هذا الكتاب عنوان «النظام العالمي الجديد»، واتهم فيه النخبة المصرفية بأنها هي من خطط للحروب، والثورات والمجازر، للسيطرة

---

* هرمجدون: معركة تدعيها الحركة الصهيونية، أنها ستكون في فلسطين، وفق النبوءات الإنجيلية والتوراتية، بدونها لن يعود المسيح.

على العالم، وبما أن النخبة المصرفية الاسم الحركي لليهود، لاقى هذا القس وكل الأصوليين المسيحيين، مواجهة عنيفة من اليهود، بعد اكتشافهم هذا الكتاب في عام ١٩٩٤، وكان قد نشر عام ١٩٩١ فاتهموه بمعاداة اليهود والسامية، وبالرغم من اعتذار القس رسمياً، بعد ذلك على أنه لم يكن يعلم أن النخبة المصرفية تعني اليهود، وبأنه مؤيد دائماً لـ «إسرائيل»، إلا أن الحرب لم تنته. ففي كل الأحوال، هناك النبوءة الانجيلية التي انتظر الأصوليون تحقيقها، والتي فيها دمار «إسرائيل»، ونهاية اليهود، فاليهود برأي الأصوليين، رغم قلتهم نسبياً، إلا أنهم يحاولون السيطرة التامة على أمريكا، لذلك فهم ينتظرون بفارغ الصبر، توقيع الاتفاقية بين العرب، و«إسرائيل»، التي هي برأيهم البشارة، لاقتراب موعد عودة المسيح، إلى القدس، فها هو جيري فلويل رئيس الأغلبية الأخلاقية، ورغم تحالفه مع «إسرائيل يؤكد هذا بقوله «أنه يريد أن يرى القدس يهودية، وعاصمة لإسرائيل، كي تتحقق نبوءات الانجيل، فيكون دمارها، بشارة لعودة المسيح»(٣٩).

إذاً، كل هذه الرحلة الشاقة، التي قطعتها الصهيونية المسيحية، في سبيل دعم الكيان الصهيوني، والسعي الدؤوب لتحقيق الحلم اليهودي، في العودة إلى فلسطين والقدس، عاصمتهم المدّعاة، لم تمنع الحقد اليهودي، على غير اليهود، وخصوصاً المسيحيين، من أن يبقى راسخاً في العقل اليهودي عبر كل الأجيال، ويتضح من كل ما يحدث، وما حدث، أنه نابع من العصبية الدينية التي تعود إلى كتاب التوراة (العهد القديم) والذي وصفته العالمة اليهودية شلوميت حيفا «أنه شيء ينتمي إلى عالم الأدب أو الخيال، لكنه لا ينتمي إلى عالم الدين».

يبقى سؤال يطرح نفسه وبقوة:

من خلال كل ما تقدم بدا واضحاً الصراع المسيحي الغربي - اليهودي على القدس، وفلسطين، وكأنها أرض بور لا أصحاب شرعيين لها، السؤال:

أين أصحابها الأصليون، الذين أثبتت أبحاث الغرب، واليهود أنفسهم، قبل العرب أن فلسطين والقدس عربية، إذاً: أين أصحابها وسط هذا الصراع بالنسبة إلى المتصارعين؟!

الهوامش:

١ - نيكوس كازانتزاكي، **رحلة إلى فلسطين**، ترجمة منية سمارة، ومحمد الظاهر، مؤسسة خلدون للدراسات والنشر (عمان)، ط ١، ١٩٨٩، ص ١٩.

٢ - الأب د. جوزيف موسى حجار، **القدس ماضيها وحاضرها**، مطابع ألف باء - الأديب، (دمشق)، ط ١، ١٩٩٥، ص ٣٢.

٣ - **المصدر نفسه**، ص ٣١.

٤ - انجيل مرقص - **إصحاح ١٥** - عدد ٣٨ - ٣٩.

٥ - انجيل لوقا - **إصحاح ١٣** - عدد ٣٣.

٦ - جورجي كنعان، **الأصولية المسيحية في نصف الكرة الغربي**، بيسان للنشر والتوزيع (بيروت)، ط١، ١٩٩٥، ص٩.

٧ - ٨ - **المصدر نفسه**، ص ١٦، ٣٤.

٩ - ١٠ - **المصدر نفسه**، ص ٣٤، ٣٣.

١١ - د. عبد العزيز حمد عوض، **الموسوعة الفلسطينية**، القسم الثاني، الدراسات الخاصة، المجلد السادس، هيئة الموسوعة الفلسطينية (بيروت)، ط ١، ١٩٩٠، ص ٨٤٤.

١٢ - جورجي كنعان، **مصدر سبق ذكره**، ص ١٩.

١٣ - د. عبد الوهاب محمد المسيري، **الأيديولوجية الصهيونية**، عالم المعرفة، المجلس الوطني للثقافة (الكويت)، كانون الأول/ ديسمبر ١٩٨٢، القسم الأول، ص ١٣٢.

١٤ - سعيد الشحات، صهيونية باسم المسيح، **الكاتب الفلسطيني**، الاتحاد العام للكتاب والصحفيين الفلسطينيين (دمشق)، العدد ٢٦/ ٢٧ صيف/ خريف ١٩٩٤، ص ٣٥.

١٥ - جورجي كنعان، **مصدر سبق ذكره**، ص ٣٦.

١٦ - **المصدر نفسه**، ص ١٧٠.

١٧ - شوقي رافع، هل يتحدى أصوليو المسيحية يهود أمريكا؟ **العربي** (الكويت)، العدد ٤٤١، أغسطس ١٩٩٥م، ص ٥٨.

١٨ - سعيد الشحات، **مصدر سبق ذكره**، ص ٣٦.

١٩ - جورجي كنعان، **مصدر سبق ذكره**، ص ٥٢.

٢٠ - د. عبد الوهاب المسيري، **مصدر سبق ذكره**، ص ١١٣.

٢١ - يوري ايفانوف، **احذروا الصهيونية**، منشورات وكالة أنباء نوفوستي (موسكو) ١٩٦٩، ص ٢٨.

٢٢ - د. عبد العزيز عوض، **مصدر سبق ذكره**، ص ٨٣٩.

٢٣ - **المصدر نفسه**، ص ٨٣٩.

٢٤ - ايفانوف، **مصدر سبق ذكره**، ص ١٠٤.

٢٥ - شوقي رافع، **مصدر سبق ذكره**، ص ٥٨.

٢٦ - روحي الخطيب، الموسوعة الفلسطينية، **مصدر سبق ذكره**، ص ٨٩٤.

٢٧ - عادل حمودة، حرق الانجيل والقرآن في القدس، روز اليوسف (القاهرة) العدد ٣٥٩٠، ٣١ مارس ١٩٩٧، ص ١٠.

٢٨ - ٢٩ - **المصدر نفسه**، ص ١٠، ١١.

٣٠ - ادمون فرحات، **القدس في الوثائق الفاتيكانية**، دار النهار (بيروت) ١٩٩١، ص ٥٥.

٣١ - أنيس القاسم، **نحن والفاتيكان وإسرائيل**، سلسلة كتب فلسطينية - ٢ -، مركز أبحاث م. ت. ف. (بيروت) ١٩٦٦، ص ٥١.

٣٢ - رويتر، **السفير** (بيروت)، الثلاثاء ٤ شباط ١٩٩٧، ص ١٧.

٣٣ - يونس السيد، تزوير صهيوني للماضي والحاضر والمستقبل، **الهدف** (دمشق) العدد ١٢٢٤، الأحد ١٧ أيلول ١٩٩٥، ص ٢٦.

٣٤ - سعيد الشحات، **مصدر سبق ذكره**، ص ٣٨.

٣٥ - ٣٦ - **المصدر نفسه**، ص ٤٠ - ٤١.

٣٧ - جورجي كنعان، **مصدر سبق ذكره**، ص ١٦٣.

٣٨ - شوقي رافع، **مصدر سبق ذكره**، ص ٥٩.

٣٩ - المصدر نفسه، ص ٦٢.

كلمة الرئيس ياسر عرفات في افتتاح الدورة الثانية للمجلس التشريعي الفلسطيني

بسم الله الرحمن الرحيم

﴿وقل اعملوا فسيرى الله عملكم ورسوله والمؤمنون﴾

صدق الله العظيم

الأخ رئيس المجلس،

الأخوات والأخوة الأعضاء،

السيدات والسادة الضيوف الكرام،

باسم الله وعلى بركة الله وبرعايته، وباسم الوطن والشعب الفلسطيني، وباسم القدس عاصمتنا المقدسة، نفتتح الدورة الثانية للمجلس التشريعي الفلسطيني للعام ١٩٩٧، بعد انقضاء عام كامل على الدورة الأولى لمجلسكم الموقر والتي كانت بالفعل حافلة بالنشاطات واللقاءات، والاتصالات والعمل المتواصل على الصعيد الداخلي والخارجي، فداخلياً استطعنا في الدولة الأولى تكريس الحوار والنقاش الديمقراطي البنّاء الذي أسهم في تعزيز وترسيخ أسس وقواعد الديمقراطية الفلسطينية، مما أتاح الفرصة أمام كل أخ وأخت التعبير عن رأيه بحرية وصراحة، بما

يخدم العمل الوطني والنضالي المتواصل، من أجل تحقيق وبلوغ أهداف شعبنا الفلسطينية السامية في الحرية والاستقلال والسيادة الوطنية.

وعلى الصعيد الخارجي، تمكن المجلس من إقامة وتطوير العلاقات مع البرلمانات العربية والإسلامية الشقيقة والصديقة من خلال إرسال الوفود، وحضور اللقاءات والمؤتمرات البرلمانية، وهذا النشاط الخارجي ساهم في شرح أبعاد القضية الفلسطينية من كل جوانبها، وبلورة رأي عام عربي وإسلامي ودولي داعم ومساند للشعب الفلسطيني وسلطته الوطنية في الجهود السلمية التي تبذلها من أجل تمكين شعبنا من إنهاء الاحتلال الإسرائيلي للأرض والمقدسات الفلسطينية، ومواصلة مسيرة الإعمار والبناء والتنمية الاقتصادية والاجتماعية الشاملة.

ويشرفني بهذه المناسبة الهامة أن أهنيء الشعب الفلسطيني وأهنيء الأخوة أعضاء المجلس على نجاح أعمال المجلس هذه رغم كل الظروف الصعبة والمعقدة التي مر بها شعبنا ومر بها الوطن، خاصة في تأكيد وجوده كمؤسسة تشريعية رائدة في حياتنا الفلسطينية على أرض الوطن، مثلما تجسد تواصلاً خلاقاً مع مؤسساتنا الكبرى وعلى رأسها مجلسنا الوطني الفلسطيني الذي هو روح وقلب منظمة التحرير الفلسطينية.

إن الحديث عن الإنجازات التي تحققت خلال الدورة الأولى للمجلس تبعث في نفوسنا الاعتزاز بما حققناه في هذا الوقت القصير جداً رغم الظروف الصعبة والتحديات الكبيرة التي واجهناها ولا زلنا، كما أن ذلك يعزز فينا الأمل والثقة بالمستقبل، وبقدرة شعبنا الفلسطيني من خلال أُطره الشرعية، سواء التنفيذية أو التشريعية أو القضائية على مواكبة عجلة التطور والتقدم التي يشهدها العالم والمنطقة، وكذلك التواصل والتفاعل مع المتغيرات الإقليمية والدولية بشكل بناء وإيجابي.

الأخ الرئيس،

الأخوات والأخوة،

بالرغم من انشغال مجلسكم الكريم في مناقشة التشريعات القانونية والأنظمة الداخلية، والتي شارك فيها إلى جانب أعضاء المجلس الموقرين شريحة كبيرة من أبناء شعبنا، إلا أن هذا المجلس لم يتوانى لحظة واحدة عن الاهتمام والمشاركة البناءة والمسئولة في كل مراحل وتطورات ومستجدات عملية السلام، وما رافقها من أحداث صعبة وأحياناً أليمة طالت كل نواحي الحياة

عند شعبنا الفلسطيني، وبالتالي شكل المجلس سنداً حقيقياً للسلطة التنفيذية، التي واجهت مفاوضات صعبة وشاقة وتحديات وطنية كثيرة وكبيرة، ولا أغالي إذا قلت انها تحديات مصيرية على مدار السنة الماضية، وكلي يقين لا يتزعزع بقدرة شعبنا على النهوض بأعباء هذه التحديات، وذلك من خلال المشاركة المزدوجة في تحمل المسئولية الوطنية والقومية بكل أبعادها، فكان التفاعل بين السلطتين التشريعية والتنفيذية بناء ومسئولاً.

الأخ الرئيس،

أيها الأخوة والأخوات،

كلكم تعرفون دقة وخطورة المرحلة المصيرية والصعبة والتحديات الكبيرة، التي لا زلنا نمر بها ونواجهها، وتتابعون عن كثب وإدراك كل مجرياتها السياسية والاقتصادية والاجتماعية والحياتية وغيرها من القضايا التي تمس شعبنا ومستقبل أجيالنا ومستقبل الوطن، إلا أن ما يجري من مصاعب وتعقيدات يفرض علينا مواجهة السؤال الكبير، هل كان خيارنا السلمي الذي بدأناه في الفصل الهام من مسيرتنا الوطنية الكبرى خياراً سليماً؟ وهذا سؤال يثور من داخلنا ومن حولنا كلما تعرضت مسيرة السلام لاخطار أو تراجعات أو نكسات – وأجد نفسي بحاجة واضحة للإجابة الصريحة والمسؤولة عنه – أقول بثقة ويقين لقد كان خيار السلام الذي أقره مجلسنا الوطني والتشريعي خياراً سليماً اتخذناه بيقين منا بأن السلام العادل والشامل والدائم في المنطقة وعلى كل المسارات العربية الأخرى، هو الكفيل بتحقيق أهدافنا الوطنية في ظل الظروف المحلية والدولية، وعلى قاعدة تحقيق حقوقنا الوطنية غير القابلة للتصرف، بما فيها حقنا في العودة وتقرير المصير وإقامة دولتنا المستقلة وعاصمتها القدس الشريف.

وكما تعلمون فقد أوفينا بالتزاماتنا الواردة في الاتفاقات المبرمة مع حكومة إسرائيل، وقمنا ببذل كل جهد ممكن من أجل المحافظة على الأمن والإستقرار إلى جانب جهودنا لإعادة إعمار وبناء البنية التحتية، التي دمرها الاحتلال الإسرائيلي تدميراً كاملاً، علماً بأن عملية إعادة الإعمار والبناء لمؤسساتنا الوطنية ومرافقنا الحيوية واجهت عقبات كبيرة بسبب سياسة الإغلاق والحصار الإسرائيلي المتواصل، مما ألحق أفدح الخسائر بالاقتصاد الفلسطيني الناشيء وضاعف من معاناة شعبنا.

وبالمقابل فقد عمدت الحكومة الإسرائيلية إلى استخدام أسلوب المماطلة والتسويف

والتهرب من تنفيذ التزاماتها الواردة في الاتفاقات المبرمة معها، وخاصة فيما يتعلق بالجدول الزمني لإعادة الانتشار ونقل الصلاحيات والمسؤوليات وتحويل المستحقات المالية من الجمارك والضرائب للسلطة الوطنية الفلسطينية، وقد تميزت كافة مراحل المفاوضات التي جاءت لوضع آلية لتطبيق اتفاق إعلان المبادىء مع الجانب الإسرائيلي بالتعنت والتهرب ووضع العراقيل والعقبات أمام التطبيق العملي للاتفاق، تارة تحت حجج أمنية وتارة أخرى بأن المواعيد غير مقدسة والخروج بتفسيرات للاتفاق تتناقض مع مرجعية عملية السلام وقرارات الشرعية الدولية، وفي كل مرة وصلت فيها المفاوضات إلى الجمود كنا نحرص على مناشدة كافة القوى المعنية من أشقاء وأصدقاء بتحقيق السلام ببذل مساعيها وجهودها المخلصة من أجل الخروج من حالة الجمود والتردي، كي تتواصل مسيرة السلام الذي اختاره شعبنا عن قناعة وإيمان عميق، باعتباره خياره الاستراتيجي الذي لا رجعة عنه.

وقد تفاقم الوضع وازدادت الأمور تعقيداً بعد استلام الحكومة الجديدة للسلطة في إسرائيل إثر الانتخابات الإسرائيلية التي جرت في منتصف العام الماضي، خاصة وأن هذه الحكومة الإسرائيلية جاءت ببرنامج انتخابي متطرف لإرضاء الأحزاب الدينية المتطرفة والمعادية لعملية السلام ولحقوق الشعب الفلسطيني، مما زاد في تعثر المفاوضات والجهود المبذولة من أجل دفع عملية السلام إلى الأمام على كافة المسارات، وعند استلام هذه الحكومة لمسؤولياتها الدستورية بدأت تتزايد وتيرة التصريحات الرسمية الإسرائيلية فيما يتعلق بدعم وتوسيع النشاطات الإستيطانية، وعدم الإلتزام بما وقعت عليه الحكومات الإسرائيلية السابقة، وطرح تفسيرات جديدة لاتفاق أوسلو وما تلاه من اتفاقات مكمّلة، والخروج على مرجعية عملية السلام وذلك باستبدال «مبدأ الأرض مقابل السلام» بمقولة السلام مقابل السلام، والأمن مقابل السلام، مما شكل انتهاكاً فاضحاً لمرجعية مؤتمر مدريد، ولقرارات الشرعية الدولية والاتفاقات الموقعة.

وقد أدّت هذه السياسة المتعنتة إلى تجميد المفاوضات على المسارين السوري واللبناني، وأسهمت في تأزم الوضع وزيادة حدة التوتر وتعثر المفاوضات بشكل خطير على المسار الفلسطيني.

وكذلك واصلت هذه الحكومة انتهاكاتها واستفزازاتها وإجراءاتها التعسفية، وخاصة ما قامت به من حصار، وإغلاق تام لمناطق السلطة الوطنية الفلسطينية، وفرض طوق أمني عليها، بالإضافة إلى قيامها بانتهاج سياسة العقاب الجماعي، وفرض الأمر الواقع من خلال مواصلتها لنشاطاتها الاستيطانية، ومصادرة الأراضي الفلسطينية وإقامة الطرق الإلتفافية، ومنع الاستيراد والتصدير من وإلى مناطق السلطة الوطنية الفلسطينية. وأدت هذه الإجراءات والممارسات

القمعية اليومية الإسرائيلية ضد شعبنا إلى شحن النفوس وتأجيج المشاعر ودفعت الأمر نحو نقطة الانفجار، التي اندلعت شرارتها بسبب إقدام حكومة إسرائيل على اتخاذ قرارها بفتح النفق تحت السور الغربي للمسجد الأقصى المبارك، مما ولد موجة كبيرة من الغضب والسخط عمّت كافة أرجاء الوطن لدى شعبنا الفلسطيني، الذي خرج في مسيرات احتجاج سلمية واستنكارات حاشدة ضد هذا القرارا الإسرائيلي، الذي شكل اعتداءً صارخاً على قبلة المسلمين الأولى وعلى المقدسات الإسلامية والمسيحية.

وقد واجهت جماهير شعبنا الغاضبة هذا القرار الإسرائيلي المبيّت بكل شجاعة، وتصدّت ببسالة للقوات الإسرائيلية التي أطلقت نيران أسلحتها بأوامر من الحكومة الإسرائيلية الحالية على المدنيين الفلسطينيين، مما أدى إلى سقوط أكثر من ثمانين شهيداً، وجرح ما يزيد عن ألف وخمسمائة مواطن، معظمهم من الأطفال والشباب العزل.

وبالرغم من النداءات الدولية واتخاذ مجلس الأمن الدولي للقرار ١٠٧٣ القاضي بإغلاق هذا النفق، إلا أن حكومة إسرائيل لم تذعن لهذا القرار ولكافة القرارات الدولية ذات الصلة بالقدس العربية المحتلة.

الأخ الرئيس،

الأخوات والإخوة الأعضاء،

تعلمون أنه بعد مفاوضات عسيرة وشاقة احتاجت من حين لآخر إلى جهود ووساطات الأشقاء والأصدقاء، توصلنا إلى توقيع البروتوكول الخاص بتنفيذ اتفاق الخليل، الذي تم بموجبه إعادة انتشار القوات الإسرائيلية من مدينة الخليل، مما عزز الآمال وخلق اجواء إيجابية من شأنها المساعدة على تطبيق البنود العالقة في الاتفاق الانتقالي، وإعطاء دفعة كبيرة لاستئناف مفاوضات الوضع النهائي.

ولكن الآمال والأجواء الإيجابية التي تحققت إثر توقيع بروتوكول الخليل، سرعان ما تبددت وتلاشت بسبب قرار الحكومة الإسرائيلية المخطط له، لمصادرة الأراضي لإقامة مستوطنات جديدة وخاصة في القدس الشريف وحولها بما فيها جبل أبو غنيم، وإعلانها من جانب واحد عن قرارها بإعادة الإنتشار من ٢٪ من المنطقة (ج) والذي كان بمثابة الخديعة والمؤامرة على مواصلة عملية السلام.

إن هذه القرارات الإسرائيلية الخطيرة، وخاصة قرار الاستيطان في جبل أبو غنيم لا تمس عملية السلام فحسب، بل تمس كذلك وبشكل خاص وضع مدينة القدس العربية، التي لا تعني الفلسطينيين فحسب، بل تعني أيضاً الأمة العربية والإسلامية والمسيحيين في العالم.

بالإضافة إلى ذلك فإن هذا القرار يشكل انتهاكاً فاضحاً لقرارات الأمم المتحدة، وخاصة المتعلقة منها بقضية القدس كالقرار ٢٥٢ والقرار ٤٧٨، اللذان لا يجيزان ضم مدينة القدس العربية، وصولاً إلى القرار الذي اتخذته بالإجماع الجمعية العامة بالأمس القريب، والذي يرفض قرار إسرائيل بالاستيطان في جبل أبو غنيم، ويدعو حكومتها إلى وقف كافة أنشطتها الاستيطانية، التي تعتبر في مجملها محاولة إسرائيلية لتقرير مصير ومستقبل القدس قبل البدء في مفاوضات الوضع النهائي، والتي تشكل قضية القدس أهم وأبرز قضاياها الرئيسية.

إن الحكومة الإسرائيلية تسعى بكل الوسائل وكلها غير مشروعة بالطبع إلى تفريغ عملية السلام من محتواها، وسلب هذه العملية مرجعياتها القانونية والدولية، ومحاولة طرح سياسة الإملاءات لقرارات تتخذ دون علمنا، مما لا يمكن القبول به ولقد رفضنا المقايضات المطروحة وكذلك مهزلة إعادة الانتشار من ٢٪ من المنطقة (ج). وأصررنا على عدم المس بمرجعيات السلام الموثقة والموقعة دولياً، وكذلك عبّرنا عن إصرارنا على التنفيذ الدقيق والأمين لهذه الاتفاقيات المبرمة.

إن العالم كله يشاطرنا هذا الفهم حين أدان هذه السياسة الإسرائيلية بالاجماع، وكم كان بودّنا لو لم تستخدم أمريكا حق الفيتو ضد هذا الاجماع الدولي، أو معارضة قرار الجمعية العامة للأمم المتحدة، ونخص بالذكر الآن انعدام الثقة بالجانب الإسرائيلي، وخاصة من الطرف العربي الذي هو امتداد طبيعي للتأزم الحاد على المسار الفلسطيني. وهنالك تنسيق دقيق وشامل مع الشقيقة مصر ومع رئيسها فخامة الأخ الرئيس مبارك، وكذلك مع الأردن وجلالة الأخ الملك حسين، والمؤتمر الإسلامي ولجنة القدس برئاسة جلالة الملك الحسن الثاني، وموقف دول الخليج وخاصة المملكة العربية السعودية وجلالة الأخ الملك فهد، وكذلك موقف اليمن، وتونس، ورئيسها فخامة الأخ زين العابدين، والجزائر، وبقية الدول العربية والإسلامية.

وفيما يتعلق بقضية القدس الشريف على الحكومة الإسرائيلية أن تدرك أن هذه المسألة لا تقبل المساومة وهي خط أحمر فلسطيني وعربي وإسلامي ومسيحي، إذ لا سلام ولا استقرار بدون عودة القدس الشريف عاصمة للدولة الفلسطينية المستقلة، فالقدس هي في وجداننا وقلوبنا وفي وجدان وضمير الأمتين العربية والإسلامية وكافة المؤمنين، مسيحيين ومسلمين.

كما أنه عليها أن تدرك تماماً بأن الاستيطان كالإرهاب لا يلتقي مع السلام العادل

والمتكافيء، كما أن سياسة الإغلاق والحصار والعقاب الجماعي تتنافى كلياً مع روح السلام الذي نشارك في صنعه كطرف أساسي وهام. كذلك فإن سياسة الإملاءات وفرض الأمر الواقع وهدم البيوت، وترحيل السكان، ومصادرة الهويات من أبناء شعبنا في القدس الشريف، لا تخدم بتاتاً الجهود المبذولة لإقامة جسور من الثقة المتبادلة والتفاهم والتعايش، والتي على أساسها سيتوطد ويقوم سلام الشجعان، الذي نعمل من أجله في المنطقة.

الأخ الرئيس،

الأخوات والإخوة،

إن مجمل هذه التطورات والتعقيدات الخطيرة التي شهدتها المسيرة السلمية دفعت بالقيادة الفلسطينية إلى الدعوة لعقد مؤتمر غزة الدولي لإنقاذ عملية السلام من الأزمة الحادة التي نشأت بسبب قرارات وإجراءات الحكومة الإسرائيلية الحالية.

وكان الغرض من عقد هذا المؤتمر هو وضع كافة الأطراف الموقعة والشاهدة على إبرام الاتفاق الانتقالي بتاريخ ٢٨/ ٩/ ١٩٩٥ أمام مسؤولياتها تجاه عملية السلام، لإخراج هذه العملية من المأزق الذي آلت إليه ودفعها إلى الأمام. وقد جاءت هذه الخطوة الضرورية انسجاماً مع التزام الشعب الفلسطيني وقيادته الوطنية بإنجاح عملية السلام على كافة المسارات التفاوضية، حتى يكون السلام عادلاً وشاملاً ودائماً.

وشكل حضور ومشاركة كافة الأطراف المعنية بالسلام دعماً للموقف الفلسطيني العادل، وإشارة واضحة على التزام هذه الأطراف بحماية وإنقاذ عملية السلام من الانهيار، وذلك بإيجاد آلية تضمن التطبيق الدقيق والأمين للاتفاقات الموقعة، آلية من شأنها ضمان عدم قيام أي طرف بإجراءات من جانب واحد، من شأنها استباق أو الإجحاف بقضايا الوضع النهائي.

ولكن، وللأسف الشديد لم تستجب حتى الآن الحكومة الإسرائيلية للنداء الصادر عن مؤتمر غزة والمناشدات والوساطات الدولية، ولم تلتزم بالقرار الصادر عن الجمعية العامة للأمم المتحدة، حيث تواصل هذه الحكومة، التأكيد على بدء البناء في جبل أبو غنيم حتى لو وقف العالم بأسره ضدها. وبالفعل بدأت يوم ١٨/ ٣/ ١٩٩٧ بتنفيذ قرارها إن هذا الموقف الإسرائيلي المتعنت يعكس مدى الغطرسة والاستهتار بإرادة المجتمع الدولي وبقرارات الشرعية الدولية وبالاتفاقات الموقعة.

إن استمرار هذا الموقف الإسرائيلي اللامسؤول يهدد بتدمير ونسف عملية السلام برمتها، ويهدد الأمن والاستقرار في المنطقة ويعيدها إلى دائرة العنف والدمار.

الأخ الرئيس،

أيتها الأخوات، أيها الإخوة،

في ظل الظروف الصعبة ولمواجهة التحديات الكبيرة المفروضة علينا، فإننا أحوج ما نكون إلى تعزيز وتمتين وحدتنا الوطنية المقدسة، عن طريق مواصلة وتعميق الحوار الوطني الذي بدأناه في مؤتمر نابلس، والذي شاركت فيه كافة الفصائل والقوى الفلسطينية. وسنواصل هذا التوجه باعتبار وحدتنا الوطنية الضمانة الأكيدة لتحقيق أهدافنا الوطنية السامية، وللتغلب على كافة المعوّقات والعراقيل التي تقف في طريقنا، والتي تتطلب منا جميعاً بذل كل الجهود والتضحيات.

وبهذه المناسبة، لا بد لنا أن نسجل بفخر واعتزاز التضحيات العظيمة التي قدمها شعبنا على مدار تاريخه النضالي والتي تجسدت بعودتنا وبإقامة سلطتنا الوطنية الفلسطينية على أرض الوطن، وإجراء الانتخابات الرئاسية والتشريعية.

إننا، أيتها الأخوات والإخوة، نقف بخشوع وإجلال أمام قوافل الشهداء والجرحى من أبناء شعبنا الفلسطيني، الذين لولا تضحياتهم بأغلى ما يملكون ما كنا هنا لنجتمع في غزة، فلهم الرحمة والمجد والخلود، ولأبنائنا الجرحى الشفاء، كذلك نتوجه بالتهنئة والتحية لأسرانا الذين تحرروا من قيود الأسر وزنازين الاحتلال، ونعاهد أبناءنا الأسرى الذين لا زالوا يقبعون في سجون الاحتلال ببذل كل ما في وسعنا لإطلاق سراحهم، ولن يهدأ لنا بال إلا بعودتهم إلى أهلهم وذويهم ليساهموا في مسيرة البناء لوطننا العزيز، فلهم جميعاً كل التحية والإكبار على صمودهم وصبرهم وثباتهم.

الأخ الرئيس،

الأخوات والأخوة الأعضاء،

اسمحوا لي، أن أتوجه من على هذا المنبر، ومن رحاب مجلسكم الموقر، باسم الشعب

الفلسطيني، وباسمكم جميعاً بالتحية والتقدير للموقف القومي الأصيل والشجاع لجمهورية مصر العربية الشقيقة بقيادة أخي فخامة الرئيس محمد حسني مبارك. كما نتوجه بالشكر والتقدير للموقف الشجاع للأردن الشقيق بقيادة أخي جلالة الملك حسين.

كذلك نتوجه بالتقدير العميق لدول الاتحاد الأوروبي الصديقة على موقفها الداعم والمؤيد لجهودنا من أجل مواصلة مسيرة السلام، وعلى المساعدات القيمة التي تقدمها لمساعدتنا في عملية إعادة الإعمار والبناء والتنمية.

كما ننوه باهتمام وحرص الإدارة الأمريكية وخاصة بالجهود المخلصة لفخامة السيد الرئيس كلينتون، الذي يولي اهتماماً كبيراً وحرصاً صادقاً على إنجاح وتقدم عملية السلام. وكذلك تقديرنا للراعي الروسي لعملية السلام وفخامة الرئيس يلتسين، وكذلك لا بد لنا من توجيه الشكر والتقدير لحكومة وشعب اليابان الصديق على موقفهم الداعم لنا سياسياً واقتصادياً، وكذلك إلى الصين وموقفها الداعم لنا ولحقوقنا، وكذلك إلى دول عدم الانحياز ومواقفها مع الحقوق الوطنية لشعبنا الفلسطيني.

ونتوجه كذلك بالشكر الجزيل للنرويج، حكومةً وشعباً، على جهودها المتواصلة لدفع عملية السلام إلى الأمام، وعلى دعمها وتأييدها لنا ولسلطتنا الوطنية الفلسطينية.

كل الشكر والتقدير أيضاً للدول الشقيقة والصديقة، التي تقف معنا بثبات وخاصة في هذه المرحلة الدقيقة، لتعزيز الموقف الفلسطيني في مواجهة كل التحديات والمخاطر التي تهدد عملية السلام العادل والشامل والدائم، الذي نتمسك به وندافع عنه بقوة.

الأخ الرئيس،

أيتها الأخوات والإخوة،

ندرك جميعاً أن التحديات الراهنة والمستقبلية كبيرة، ونعي جيداً حجم المخاطر والصعاب التي تواجه شعبنا الفلسطيني، وبأن الطريق لا يزال طويلاً، مما يفرض على مجلسكم الموقر مسؤوليات جسام ومهام كبيرة تتطلب منكم حشد الطاقات، والاستنفار لمواجهة هذه التحديات والعقبات بروح من المسؤولية الوطنية، ومواصلة التضحية والبذل والعطاء الذي عهدناه فيكم جميعاً.

كما أن المرحلة تفرض عليكم القيام بدور أساسي وفاعل لتأطير الحوار الوطني وتعميقه وتعزيزه، وصولاً إلى تحقيق أهدافنا السامية في المحافظة على وحدتنا الوطنية المقدسة، وتحقيق التطلعات المشروعة لشعبنا الفلسطيني في الحرية والاستقلال والسيادة الوطنية.

فالعهد هو العهد، والقسم هو القسم، ولنواصل معاً وسوياً العمل من أجل إقامة دولتنا الفلسطينية المستقلة، وعاصمتها القدس الشريف، التي سنصلي فيها جميعاً بعونه تعالى، والتي نأمل أن ينعقد مجلسكم الموقر في ربوعها في دورته القادمة.

﴿وليدخلوا المسجد كما دخلوه أول مرة﴾

﴿ولينصرن الله من ينصره﴾

صدق الله العظيم

والسلام عليكم ورحمة الله وبركاته.

كلمة الأخ أحمد قريع "أبو علاء"

الأخ الرئيس أبو عمار رئيس دولة فلسطين
رئيس اللجنة التنفيذية لمنظمة التحرير الفلسطينية
رئيس السلطة الوطنية الفلسطينية

ها نحن ننهي اليوم الدورة الأولى لمجلسنا التشريعي الفلسطيني ونقف متحدين جميعاً على عتبة العام الثاني من عمره في دورته الثانية، مستندين مجدداً إلى طاقات شعبنا المعطاء التي تؤجج في روحنا وفي دمنا قوة الفعل وتفاؤل الإرادة وإشراقة المستقبل.

وفي غمرة احتفائنا بانقضاء عام والتهيؤ لعبور عام جديد، نتوقف قليلاً لنلقي نظرة إلى الوراء، لا لكي تغرقنا تفاصيل الشهور الماضية بكل ما انطوت عليها من انجازات واحباطات.. ومن نجاحات وخيبات أمل، ولكن لكي نستذكر ونتفحص عامنا الأول، عام التأسيس والتشكل والتكون، مسلحين بالرؤية القادرة على تقييم التجربة بالمصداقية والاحساس بكامل المسؤولية وبالشجاعة القادرة على تقويمها متكئين دائماً على حلم شعبنا المفضي إلى رحاب الحرية بكل أبعادها السياسية، الوطنية التحررية، والاجتماعية والاقتصادية، والتعددية السياسية.

وفي سياق الطموح الوطني لبناء المجتمع المدني الفلسطيني الذي نتطلع إليه والذي يقوم على مباديء العدل، وحماية الحريات العامة وحقوق الإنسان، وتأكيد سيادة القانون وسلطة المؤسسات على طريق بناء الدولة الفلسطينية المستقلة وعاصمتها القدس، جاء تأسيس المجلس التشريعي الفلسطيني، الذي استمد قوته من قوة الشرعية الشعبية التي اختارته وشكلته، ليمثل انعطافة تحويله في مسار حركة الشعب الفلسطيني وتاريخه الطويل، إذ تحت سقفه تلتقي، وللمرة

الأولى، كوكبة منتخبة من أبناء شعبنا تضم كافة الأطياف السياسية والاجتماعية والمعتقدات الدينية في أول برلمان فلسطيني يتم اختياره من قبل شعبنا الفلسطيني في الضفة الغربية بما فيها القدس وفي قطاع غزة مباشرة بحرية وديمقراطية، وتحت إشراف ورعاية ورقابة دولية أقرت بنزاهة التجربة الانتخابية، رغم ما اعتورتها من أخطاء هنا أو هناك، لا تخلو منها أية تجربة ديمقراطية وليدة.

الأخوات والأخوة الأعضاء

لقد تمكن مجلسنا التشريعي الفلسطيني في دورته الأولى، وخلال شهور قليلة من تأكيد وتكريس استقلاليته كمؤسسة وكسلطة تشريعية مستقلة تقوم على وتؤكد مبدأ الفصل بين السلطات التشريعية والتنفيذية والقضائية، وقادرة على سن القوانين واتخاذ القرارات، وممارسة مهامها وحقها في مراقبة أداء السلطة التنفيذية ومساءلتها لتأكيد مباديء الشفافية والمساءلة. ورغم المعوقات والمثبطات وهي كثيرة، فقد تمكن مجلسنا من انجاز عملية بنائه الذاتي بعد معاناة مضنية، وشعر في الوقت نفسه بسن القوانين والتشريعات وإحالتها إلى السلطة التنفيذية، وأصدر مائة وأربعة وخمسين قرارا تناولت كافة مناحي الحياة السياسية والاقتصادية والاجتماعية وقضايا الحريات العامة وحقوق الإنسان، ومارس دوره في المساءلة ومحاربة الفساد. واثبت بذلك كله تمسكه بصلاحياته ومهامه كسلطة تشريعية مستقلة تعمل بروح بناءة ومسؤولة.

مع ذلك، فإن علينا أن نعترف في سياق اقرارنا بأن المأمول يظل دائماً أكثر رحابة من المنجز، خاصة وأن سقف مستوى الطموح كان عالياً، سواء بالنسبة لنا أو لشعبنا، أقول: علينا أن نعترف بأننا لم نفلح حتى الآن، ولم تتعاون معنا السلطة التنفيذية بما يكفي، من أجال كسر الجدار المتكلس من تقاليد وأساليب كانت قد كرستها الشرعية الثورية خلال ثلاثة عقود من الزمن.

وإذا لم يداخلنا الوهم بأن التحولات الجذرية بالانتقال من مرحلة لمرحلة اخرى، ومن شرعية لشرعية ثانية، ومن حالة لحالة، وأن التحولات الاجتماعية والتاريخية وما يرافقها أو يجب أن يرافقها من اصلاحات إدارية بنيوية وهيكلية قادرة على أن تحدث فعلها كله خلال بضعة شهور لا تتجاوز السنة، فإننا نكون قادرين على قراءة انجازاتنا واخفاقاتنا برؤية نقدية، بعيدا عن الروح الاحتفالية المطلقة أو نزعات جلد الذات لعجز هنا أو تقصير هناك.

وإذا كنا نفخر، بما استطعنا اشتقاقه من قوانين ناظمة لحياتنا على الأرض، وفي مقدمتها القانون الأساسي، فإن علينا أن نقر بعجزنا حتى الآن – ودون أن يعني ذلك تسليما أو اقرارا بالعجز المطلق – عن اقناع السلطة الفلسطينية في الخارج أو حتى في الداخل وكذلك على صعيد

علاقاتنا الاقليمية والدولية. ولا يساورني شك واستنادا إلى مواقفكم المعروفة جميعا، أنكم لم تقبلوا أن يمر طويل وقت من دورة مجلسكم الثانية، قبل أن تشرعوا في القراءة الثانية لهذا القانون. وباسمكم جميعا أناشد الأخ الرئيس أبو عمار أن يعجل في حسم الجدل القائم حول هذه القضية التي لم تعد تحتمل التأجيل خدمة لمصلحة شعبنا وقضيتنا ومجلسنا وسلطتنا الوطنية كلها.

وإذا كنا نجد ترجمة للعديد من قراراتنا على أرض الواقع دون الإشارة إلى المجلس وقراراته، فإن خلل العلاقة لا يقلل من قيمة الانجاز المشاهد ولا ينفيه. وإذا كنا قد عجزنا عن طي صفحة الخلاف إلى الأبد، فليقيننا أننا نتصدى لواقع ولحالة تنشأ في كل الأنظمة والمجتمعات، ما دام الإنسان هو الإنسان ولا نحارب طواحين الهواء، وشرفنا أن نبقي عيوننا مفتوحة ووعينا جاهزا، كي لا يطوى ملف في غفلة منا، فذلك من أهم واجباتنا تجاه شعبنا وقضيتنا وقيادته الوطنية.

أيتها الأخوات

أيها الأخوة

تكبر طموحاتنا وتكبر أحلامنا، غير أنه لا يمكن لنا أن نكبر ونخطو قدماً ونتجاوز عثراتنا إلا بالتفكير الدائم والعمل الجدي، وبتطوير تجربتنا البرلمانية الوليدة بالاستماع والتعلم من تجارب الشعوب الأخرى، وبتجاوز أخطاء تجربتنا الديمقراطية بمزيد من تعزيز الديمقراطية، بحيث تدخل في صميم تشكيل ذاتنا وفي تكوين مؤسساتنا السياسية والاجتماعية وفي بنيتنا السيكولوجية وفي تشكيل وبناء حياتنا الثقافية والتربوية.

وإذا كانت الديمقراطية هي ممارسة النقد والنقد الذاتي، فإن علينا أن نفتح قلوبنا وعقولنا للرأي والرأي الآخر، ونصغي إلى كل الملاحظات والاقتراحات والأسئلة المتعلقة بنا ونحاول الاجابة عليها، دون أن يعني ذلك انجرارنا إلى نوع من النقد التدميري، أو ذلك النوع من التباكي الذي تشيع منه نبرة من التأسي على التجربة البرلمانية الفلسطينية التي ما زالت في مهدها. وللأسف، فقد كان جزء منا، وحتى من أعضاء هذا المجلس، ممن أسهم في إشاعة أجواء تبهت من صورتنا ومنجزاتنا، وتقلل من انجازاتنا. ذلك الذي لن نقبله وسنمضي في التجربة لانجاحها بتصميم المؤمن وعزيمة المقاتل.

إن الخطورة التي تنطوي عليها المرحلة المقبلة، والمهمة الشاقة التي تنتظرنا وتنتظر المفاوض الفلسطيني وصاحب القرار سواء على صعيد التنكر الإسرائيلي للاتفاقيات والعمل على قتلها أو على صعيد العمل المجنون لتوسيع المستوطنات وتهويد القدس، تحفزنا على العمل بكل قوة لتأكيد وحدة الرؤيا وصولاً لوحدة الهدف والموقف، من خلال التمسك بالمسؤوليات الجسام الملقاة على

عاتقنا والتمسك بحقوقنا الوطنية الثابتة واستمرار حرصنا على الحوار الوطني والوحدة الوطنية الفلسطينية. وكوننا مؤسسة ممثلة لهذا الشعب، فسوف نشكل طرفاً أساسياً في المرجعية الوطنية، وفي الحوار الوطني الذي بدأناه ونتطلع إلى نجاحه بعد أن تقرر أن نشارك فيه إلى جانب مؤسسات منظمة التحرير الفلسطينية والسلطة الوطنية والقوى الوطنية والإسلامية والكفاءات الفلسطينية. وبذلك، نسهم بدورنا في بناء الحصن والسند للمفاوض الفلسطيني الذي يتأهب لخوض أصعب المعارك التفاوضية.. التي ستقود إلى صياغة التشكّل الأخير لمسيرة التسوية السلمية على أساس ايجاد حل شامل ودائم للقضية الفلسطينية من كل جوانبها، يضمن الحقوق الوطنية المشروعة لشعبنا الفلسطيني بما فيها حقه في العودة، وحقه في تقرير مصيره فوق أرض وطنه، وحقه في إقامة دولته الفلسطينية المستقلة وعاصمتها القدس الشريف.

لتكن مسؤوليتنا - أيتها الأخوات والاخوة - بحجم المهمات الملقاة علينا. ولنواصل الصعود، وبالهمة الأولى ذاتها، في بناء وتعزيز مجلسنا التشريعي الفلسطيني، والارتقاء به ليشكل تجلياً لاشواق وتشوفات شعبنا إلى الحرية والديمقراطية.. في ظل الدولة الفلسطينية المستقلة وعاصمتها الأبدية القدس الشريف، عاصمة القلب والروح والأمل.. وعاصمة السلام، بقيادة الأخ أبو عمار قائد المسيرة، وفي ظل سلطة القانون والمؤسسات والحريات.

الأخوات والاخوة

مع انتهاء الدورة الأولى وبداية الدورة الثانية لمجلسنا التشريعي الفلسطيني، أتقدم بالشكر والتقدير لكم جميعاً أعضاء مجلسنا التشريعي لتعاونكم جميعاً في هيئة رئاسة المجلس في دورته الماضية. وإذ ننسحب ونخلي مقعد الرئاسة باسمي وباسم اخواني في هيئة رئاسة المجلس جميعاً وذلك وفقاً للنظام الداخلي لمجلسنا لنتيح الفرصة أمامكم لاختيار هيئة رئاسة جديدة قادرة على تحقيق مهام مجلسكم وتطلعاته بما يحقق تطلعات شعبنا في الاستقلال والحرية وبناء سلطة القانون والنظام والمؤسسات.

مرة أخرى أشكركم على تعاونكم ودعمكم ومساندتكم في الدورة التي انتهت أعمالها الآن.

والسلام عليكم ورحمة الله وبركاته

وشكراً لكم

غزة ٢٠ آذار/ مارس ١٩٩٧

تقرير رئيس المجلس التشريعي حول أعمال المجلس في دورته الأولى

مقدمة:

في العشرين من كانون الثاني/ يناير ١٩٩٦، توجهت جماهيرنا الفلسطينية في الضفة الغربية وقطاع غزة إلى صناديق الاقتراع لكي تدلي بصوتها وللمرة الأولى في تاريخها، من أجل اختيار رئيسها المنتخب رئيس السلطة الوطنية الفلسطينية وممثليها في المجلس التشريعي الفلسطيني، الذي يمثل اول برلمان فلسطيني يتم انتخابه بشكل حر وديمقراطي ومباشر من قبل الشعب الفلسطيني. وقد جرت العملية تحت الرعاية الدولية وبإشرافها ورقابتها، حيث اشترك في ذلك حوالي الألفي مراقب جاءوا من أربعين دولة، إضافة إلى عشر منظمات دولية، والذين قدموا شهاداتهم الايجابية لسير الانتخابات ونزاهتها ومستوى دقة نتائجها، رغم بعض الأخطاء والتجاوزات التي وقعت هنا أو هناك، ولكنها لم تؤثر في جوهر العملية الانتخابية.

وكان من اللافت للانظار حجم الاقبال والمشاركة الشعبية الواسعة في عملية التصويت، إذ بلغت نسبة المقترعين ممن يحق لهم الإدلاء بأصواتهم ٧٣,٣٪ في الضفة الفلسطينية و٨٦,٣٤٪ في قطاع غزة، ووصلت نسبتهم في الضفة والقطاع معاً إلى ٧٩,٩٢٪، وذلك لاختيار ٨٨ عضواً من أصل ٦٧٢ مرشحاً طرحوا أسماؤهم لاحتلال مقاعدهم في المجلس التشريعي الفلسطيني المنتخب، تبقى منهم في يوم الانتخابات ٣٧٠ مرشحاً في الضفة و١٨٢ مرشحاً في قطاع غزة. وقد بلغ مجموع مراكز الاقتراع في الأراضي الفلسطينية ١٦٦٨ مركزاً، منها ١١٧٠ مركزاً في الضفة و٤٩٨ مركزاً في القطاع.

لقد شهدت مراكز الاقتراع، على كثرتها، تدفقاً شعبيا عارماً أدهش المراقبين، لما انطوى عليه ذلك من دلالات تومىء أولا إلى أن خيار السلام لم يكن قرارا قياديا معزولا عن رغبات الجماهير وتطلعاتها ومزاجها السياسي، وأن الاقبال الجماهيري العريض على الترشيح والاقتراع شكل استفتاء شعبيا ضمنيا للنهج السياسي الذي اختطته القيادة الفلسطينية لخيار السلام العادل، ونزوعا شعبيا لممارسة حقها المشروع في الانتخاب، كونه يعتبر شكلاً من أشكال الممارسة السيادية وأحد تجليات الحق في تقرير المصير، وجزءا أساسيا في عملية المشاركة الشعبية الفاعلة في بناء المؤسسات الوطنية والديمقراطية، وخطوة ضرورية على طريق انجاز الاستقلال الوطني الفلسطيني وإقامة الدولة الفلسطينية المستقلة وعاصمتها القدس الشريف، وبناء دولة المؤسسات، وتدعيم أسس مجتمعنا المدني الفلسطيني القائم على سيادة القانون وحماية الحريات العامة وحقوق الإنسان، وإرساء مبادىء تنظيم الحياة الاجتماعية على مبدأ الفصل بين السلطات الثلاث، التنفيذية والتشريعية والقضائية، دون هيمنة أو طغيان سلطة على أخرى، ووضع آليات التعاون والتنسيق والتكامل بينها، المستندة إلى قاعدة الاحترام لدور كل منها، وتثبيت مبادىء الشفافية والمساءلة.

وقد جاء توزيع المقاعد على المحافظات الفلسطينية الستة عشر ليعكس الحجم الجغرافي لكل محافظة، بحيث احتلت محافظات قطاع غزة ٣٧ مقعدا في حين احتلت محافظات الضفة ٥١ مقعدا. وقد تمثل المسلمون في ٨١ مقعدا (٩٠,٩٪ من نسبة المقاعد)، بينما تمثل المسيحيون في ٦ مقاعد (٨٪ من نسبة المقاعد) أما حسب الجنس، فقد شكل الذكور ٩٤,٣٪ من نسبة المقاعد في حين شكلت الاناث ٥,٧٪ من هذه النسبة.

وفي السابع من آذار/ مارس ١٩٩٦، أقيم حفل تنصيب المجلس التشريعي الفلسطيني والذي تمكن من عقد اجتماعه الأول في مدينة غزة في الحادي والعشرين من الشهر ذاته بكلمة افتتاحية للرئيس ياسر عرفات، لينفتح بذلك فصل جديد من تاريخ شعبنا عنوانه مأسسة الحياة السياسية والاجتماعية الفلسطينية ولبنتها الأولى الحرية والديمقراطية. ومنذ جلسة تنصيبه تلك، كان مجلسنا على وعي وإدراك بأهمية التشبث باستقلاليته، كترجمة لمبدأ الفصل بين السلطات وتثبيت سلطة القانون والنظام.

وفي خطابه التاريخي الأول من فوق منبر أول برلمان فلسطيني منتخب، حدد الأخ الرئيس أبو عمار في ذلك اليوم، العناوين الرئيسة التي اقترحها لبرنامج عمل المجلس وهي: حماية وتعزيز السلام، وتعزيز الوحدة الوطنية، وتسريع عملية إعادة البناء والتنمية، وبناء الكيان الوطني الفلسطيني، من خلال انجاز البنية القانونية التحتية، وصياغة القوانين والأنظمة والتشريعات التي

تكفل تنظيم مسار عملنا وحياتنا فوق أرض وطننا، والتي تستند في منطلقاتها على مباديء الحريات الأساسية والفصل بين السلطات والتكافؤ في الفرص والمساواة بين الرجل والمرأة.

ومنذ جلسته الأولى، وضع المجلس نصب عينيه انجاز المهمة التاريخية التي تفرضها الأعراف البرلمانية، والتي عبر عنها الأخ الرئيس في كلمته، ليشكل صلة السلطة بالجماهير. ولقد استطاع المجلس أن يقبض على جمرة الفعل، وأن يشرع في انجاز المهمات الهائلة الملقاة على كاهله وممارسة صلاحياته التشريعية، انطلاقاً من هاجس انجاح التجربة الديمقراطية الفلسطينية القائمة على التعددية السياسية وبناء المؤسسة التشريعية المستقلة كتأكيد على مبدأ الفصل بين السلطات الثلاث، التشريعية والتنفيذية والقضائية، وتعاونها دون طغيان أو هيمنة احداها على الأخرى.

وقد واجهت المجلس التشريعي خلال سنته الأولى، مجموعة هائلة من الصعوبات والعقبات والتحديات، مصدرها الأول السياسات الفظة لسلطات الاحتلال الإسرائيلي تجاه شعبنا، بدءاً من سياسة الاغلاق التي أسهمت في تردي الأوضاع الاقتصادية وتقطيع أوصال المجتمع الفلسطيني بحيث حالت دون التواصل بين أجزائه وأبناء شعبه، ومروراً بتعطيلها للاتفاقيات الموقعة والقفز عنها، وتشديد سياستها الاستيطانية الخطيرة، وانتهاء بانتهاكاتها المتواصلة لمقدساتنا في مدينة القدس ومواصلة تهويدها.

ولم تقف الأمور عند ذلك، إذ برزت أمامنا معوقات أخرى مصدرها غياب التأسيس الذهني الذاتي القادر على التقبل السريع لعملية التحول من ديمقراطية الثورة إلى ديمقراطية الدولة والمجتمع المدني، مما جعلنا نصطدم بعقبات كنا في غنى عنها، وبحواجز لم تكن تنقص حركتنا المكتبلة أصلاً بعديد من الشروط الموضوعية شديدة الصعوبة.

وفي ظل مثل هذه الظروف، بدأ المجلس عمله، في غمرة احتفاء شعبي بولادته، ارتفع فيه مستوى الأمل والطموح عن إمكانيات المجلس وإمكانيات الواقع ومصاعبه. ومع ذلك، فقد حقق المجلس في عامه الاول انجازات لا يستهان بها، دون الادعاء بأنه قد نجح في تحقيق كل ما كان يطمح في انجازه. غير أن مسيرة العام الأول ليست هي كل المسيرة، فما زلنا في بداية المسيرة ومرحلة التأسيس وأمامنا شوط طويل من الجهد والعرق والعمل المتواصل، نستطيع خلاله تجاوز العثرات، والنهوض من بعض الكبوات التي واجهتنا.

لقد سلك المجلس بعمله خلال عامه الأول طريقين متلازمين، الأول من ناحية الشكل يتعلق ببنائه الذاتي وتعزيزه كمؤسسة مستقلة وبناء علاقاته المحلية والخارجية، وهي المهمة التي انجز القدر الأكبر منها بعد طول عناء، والثاني من ناحية المضمون يتعلق بمهماته الأساسية المتمثلة بالتشريع وإصدار القرارات ومراقبة أداء السلطة التنفيذية ومساءلتها ومحاسبتها. وسوف نتعرض هنا

باختصار شديد لهذه المسائل تحت العناوين العريضة التالية:

أولاً: على صعيد انجاز المهمات التأسيسية:

أنجز المجلس المهمات الرئيسية التالية:

١ - **انتخاب هيئة رئاسة مكتب المجلس** (الرئيس، النواب عدد ٢، أمين سر المجلس).

٢ - **تشكيل اللجان الدائمة المتخصصة للمجلس** وعددها إحدى عشرة لجنة هي:

١ - لجنة القدس.

٢ - لجنة الأراضي والمستوطنات.

٣ - لجنة شؤون اللاجئين والفلسطينيين في الخارج (وتشمل النازحين والمغتربين).

٤ - اللجنة القانونية (وتشمل الدستور والقانون والقضاء وشؤون المجلس).

٥ - اللجنة السياسية (وتشمل المفاوضات والعلاقات العربية والدولية).

٦ - لجنة الموازنة.

٧ - اللجنة الاقتصادية (وتشمل الصناعة والتجارة والاستثمار والاسكان والتموين والسياحة والتخطيط).

٨ - لجنة الداخلية (وتشمل الأمن والحكم المحلي).

٩ - لجنة التربية والقضايا الاجتماعية (وتشمل التربية والتعليم والثقافة والاعلام والشؤون الدينية والآثار والشؤون الاجتماعية والصحة والعمل والعمال والأسرى والشهداء والجرحى والمقاتلين القدامى والطفولة والشباب والمرأة).

١٠ - لجنة المصادر الطبيعية والطاقة (وتشمل المياه والزراعة والريف والبيئة والثروة الحيوانية والصيد البحري).

١١ - لجنة الرقابة العامة وحقوق الإنسان والحريات العامة.

وقد تحددت اختصاصات ومهمات كل لجنة من هذه اللجان، وآليات عملها في المجالات المختلفة، بما يضمن المشاركة الفاعلة لكل عضو من أعضاء المجلس. **وقد أقر المجلس لائحة داخلية خاصة بأعمال اللجان.**

٣ - **أقر المجلس قانون نظامه الداخلي**، الذي ينظم أحكام وآليات تكوينه وعمله واجتماعاته وقراراته بكافة أبعادها. وتطبيقاً لمبدأ الفصل بين السلطات، فقد اقر المجلس لنفسه الحقوق والصلاحيات التي تتمتع بها المجالس التشريعية في العالم، ومنها حقه في منح أو حجب الثقة عن الوزراء أو التشكيل الوزاري، وحقه في المساءلة البرلمانية للوزراء، مع منح أعضاء

المجلس حصانة برلمانية تؤهلهم للقيام بعملهم في ظل أجواء من الحرية المسؤولة والديمقراطية.

٤ - أنجزت هيئة رئاسة المجلس تشكيل نواة الجهاز الإداري الضروري في هذه المرحلة لعمل المجلس بأقسامه المختلفة.

٥ - أقر المجلس موازنته المالية المستقلة الخاصة به كهيئة تشريعية. وقد عملت رئاسة المجلس على توفيرها.

٦ - تم الشروع في تجهيز المقر الإداري المؤقت لرئاسة المجلس ولجانه المختلفة في محافظة رام الله - البيرة والعمل فيه وتم الشروع في ترميم وتوسيع مباني الإدارة واللجان في مبنى غزة.

٧ - أنشأ المجلس مجموعة حرسه الخاص لتتولى مسؤولية أمنه وحفظ النظام فيه وفق الأنظمة المعمول بها في المجلس

٨ - تم الحصول على قطعة أرض تقدمة من بلدية البيرة من أجل إقامة المقر المؤقت للمجلس، وإلى حين توفر الظروف الموضوعية لإقامته في القدس الشريف. وقد وفرت رئاسة المجلس تمويلاً مناسباً لإقامة هذا المشروع وتطوير المقر المؤقت في غزة من خلال الدعم الذي تعهد به الاتحاد الأوروبي - وبريطانيا.

٩ - تم اعداد وتجهيز المكاتب النيابية في كل منطقة انتخابية في دوائر الوطن المختلفة، وذلك من أجل تمكين النواب الالتقاء بجمهور ناخبيهم.

١٠ - عمل المجلس على مد الجسور وتطوير علاقاته بالمؤسسات الرسمية والمؤسسات الوطنية والديمقراطية المحلية، ولا سيما مؤسسات السلطتين التنفيذية والقضائية، والمؤسسات الفكرية والبحثية وحقوق الإنسان.

١١ - شرع المجلس في بناء علاقات برلمانية وسياسية ودولية تهدف إلى حشد أوسع دعم للموقف الفلسطيني في إطار الأهداف الوطنية العريضة للشعب الفلسطيني وقضيته الوطنية.

١٢ - ساهم المجلس بنقاشه المتعمق وقراراته في التعجيل في الحوار الوطني الفلسطيني وشارك في أول مؤتمر لهذا الحوار الذي عقد في نابلس بتاريخ ٢٧ - ٢٨ شباط ١٩٩٧ على طريق تعزيز الوحدة الوطنية الفلسطينية كضمانة أساسية لنجاح عملنا.

١٣ - وعمل المجلس بجد لتسهيل حركة وتنقل أعضائه بين المحافظات.

وفي هذا الإطار، جاءت زيارة الرئيس الفرنسي جاك شيراك لمجلسنا التشريعي والقائه خطاباً تاريخياً هاماً من على منبره، ومثلها زيارة وكلمة رئيس البرلمان الأوروبي، ثم زيارة وكلمة رئيس

المجلس الأعلى للشعب التركي وزيارة العديد من الوفود البرلمانية الأمريكية والأوروبية المختلفة للمجلس. وقامت رئاسة المجلس بزيارات برلمانية هامة إلى كل من فرنسا وبلجيكا والبرلمان الأوروبي والمفوضية الأوروبية وهولندا وتونس والنمسا وبريطانيا والنرويج، كما قامت وفود برلمانية من المجلس ولجانه بزيارات إلى الولايات المتحدة والصين وألمانيا والبرتغال وأسبانيا والمجلس الأوروبي. وتلقينا العديد من الدعوات البرلمانية لزيارة العديد من دول العالم في إطار سعينا إلى بناء علاقات برلمانية دولية.

وبذلك أستطيع القول أن سنة التأسيس الأولى من عمر المجلس التشريعي الفلسطيني قد أنجزت بناء اللبنات الأساسية اللازمة لإقامة المؤسسة التشريعية الفلسطينية كمؤسسة مستقلة تماماً تشكل عنواناً وأساساً لتكريس وتأكيد مبدأ الفصل بين السلطات. وإذا كنا بحاجة إلى بعض التعديلات في الهيكلية الإدارية ولبعض مواد النظام الداخلي، ولزيادة الفاعلية في عمل المجلس. فإننا مستفيدين من تجربتنا ومن تجارب البرلمانات الأخرى التي التقيناها، وسنتقدم في وقت لاحق بمشروع متكامل في هذا الشأن إلى اللجنة القانونية للنظر فيه حسب الأصول وعرضه على المجلس حسب النظام.

ثانياً: على صعيد اصدار القرارات ورقابة أداء السلطة التنفيذية:

خلال عامه الأول، أصدر المجلس التشريعي الفلسطيني مائة وأربعة وخمسون قرارا تناولت كافة مرافق حياة الشعب الفلسطيني وهمومه وقضاياه: الاقتصادية، والاجتماعية، والسياسية، والنضالية في إطار مهماته وفي إطار الحريات العامة وحقوق الإنسان.

فقد طالبت قرارات المجلس بالإفراج عن الموقوفين وإطلاق سراحهم والالتزام بأصول محاكماتهم. وقد ترافقت هذه القرارات مع تحركات إجرائية قام بها أعضاء المجلس مثل إجراء لقاءات بهذا الشأن مع السيد الرئيس، ووزير العدل، والجهات الأمنية المسؤولة، وتشكلت لجان نيابية لتقصي الحقائق حول قضايا التعذيب ومقتل بعض السجناء في بعض السجون الفلسطينية، وأصدر المجلس بيانات علنية تضمنت نتائج تحقيقات هذه اللجان وتوصياتها حول هذه القضايا كما أصدر مجموعة من القرارات التي يراها المجلس بهذا الصدد.

وعلى الصعيد السياسي والاقتصادي والاجتماعي، صدرت عن المجلس قرارات تتناول سبل التصدي لمشكلة البطالة، وتطوير التعاون الاقتصادي مع الدول العربية الشقيقة، وتشجيع الاستثمار، ومحاربة احتكار السوق، وتخفيف العبء عن صغار الموظفين، وطالب المجلس الجهات التنفيذية المسؤولة بتقديم الهيكلية الوظيفية لوزارات السلطة ومؤسساتها ومشروع الموازنة

للعام المالي ١٩٩٧. كما أصدر المجلس عدداً من القرارات والبيانات الهامة التي تناولت قضايا القدس والمستوطنات، والطرق الالتفافية، واللاجئين، ومؤتمر القمة في القاهرة، وقضية المشردين الفلسطينيين على الحدود المصرية الليبيةو والمفاوضات الفلسطينية الإسرائيلية، وبعض المسائل الاعلامية والتربوية والصحية والبيئية.. وغيرها. وظل المجلس مبادراً في التركيز على قضايا القدس والاستيطان وفضح السياسة الإسرائيلية في هذا الشأن. وسيظل المجلس مبادرا في تركيز الضوء وإعطاء الأولوية لهاتين القضيتين.

وتشكل قرارات المجلس التشريعي وبياناته تراثا برلمانيا نضاليا هاما لشعبنا في كافة المجالات تعكس تصميم هذا المجلس على انجاز دوره النضالي والسياسي والبرلماني من خلال هذا المنبر الهام لصيانة حقوق شعبنا وكرامته وحرياته.

وفي هذا الجانب المتعلق بقرارات المجلس، علينا أن نشير إلى الملاحظات التالية:

١ - مع أن قرارات المجلس التشريعي لا تشكل قانونا بكل معنى الكلمة، فإننا نعتبر أن لها في هذه المرحلة من حياة الشعب الفلسطيني، مرحلة التحول والبناء، حكم القانون.. إلى أن يتم إقرار القانون الأساسي للشعب الفلسطيني والقوانين الأخرى.

٢ - لقد تعرضت قرارات المجلس التشريعي الفلسطيني، في سياق عملية التضييق عليه، إلى المماطلة في التنفيذ، إن لم يكن إلى التجاهل المطلق، مما أشاع جوا من الاحباط في جدوى نشاطاتنا إن كانت في النهاية ستلقى هذا المصير. ومع أن العديد من هذه القرارات قد وجد ترجمته التنفيذية على الأرض، إلا أن ذلك تم بطرق التفافية لم تحط المجلس التشريعي علما حتى بالتلقي أو التنفيذ، أو مجرد الإشارة إلى القرار. وهذه حالة مؤسفة أرجو أن يتم التغلب عليها في السنة التالية من عمر المجلس.

٣ - ولأن هذه القرارات هي لمصلحة شعبنا وسلطته الوطنية ولأن لمثل هذه القرارات في الأنظمة الديمقراطية، قوة نابعة من قدرتها على الإلزام الأدبي، لأن منبعها الأساسي هو الشعب نفسه، صاحب القرار الأول والأخير فإننا سنظل نتابع بكل التصميم والحزم حقنا وحق شعبنا في تنفيذ هذه القرارات.

٤ - رغم أن المجلس قام بدوره بمناقشة البيان الوزاري للحكومة وأجرى عملية التصويت على الثقة بها، تجسيدا لصلاحياته في إقرار السياسات العامة للسلطة التنفيذية ومسؤولياتها أمام المجلس، إلا أن السلطة التنفيذية لم تلتزم بما نصت عليه الاتفاقية الانتقالية بأن يشكل أعضاء المجلس التشريعي المنتخبين ٨٠٪ على الأقل من نسبة الجهاز التنفيذي للسلطة (أي مجلس الوزراء).

٥ - وفي مجال الرقابة والمساءلة، فقد قام المجلس بإحالة الشكاوى التي ترده من المواطنين حول أداء السلطة التنفيذية ومؤسساتها إلى اللجان البرلمانية المختصة، واتخذ عددا من القرارات التي رفعت إليه كتوصيات من اللجان وتمت إحالتها إلى الجهات المعنية. كما شكل المجلس لجانا خاصة للتحقيق في بعض التجاوزات المتعلقة تحديدا بانتهاك حقوق الإنسان وبالفساد الإداري والمالي. وقد تم دعوة بعض الوزراء للمساءلة أمام المجلس حول بعض مظاهر الخلل في أداء وزاراتهم. ورغم أن مثل هذا التقليد يعتبر ركنا أساسيا في العلاقة ما بين السلطة التشريعية والسلطة التنفيذية في التركيبة الديمقراطية، إلا أن مجلسنا ما زال يعاني من تململ بعض أطراف السلطة التنفيذية من مبدأ المساءلة في الأساس، وهو ما سيتم تجاوزه بالمزيد من تأصيل الديمقراطية في مجتمعنا وحياتنا السياسية.

ولذلك أردت أن أضمن هذا التقرير تحليلا للقرارات الصادرة عن المجلس التشريعي الفلسطيني، وهي كما يلي:

	عدد القرارات
القرارات المتعلقة بالقضايا السياسية	١٨
القرارات المتعلقة بقضايا اللاجئين	٧
القرارات المتعلقة بقضايا الأرض والمستوطنات	١٥
القرارات المتعلقة بالقدس	٧
القرارات المتعلقة بالحريات العامة وحقوق الإنسان	١٢
القرارات المتعلقة بالموازنة العامة والشؤون المالية	١٠
القرارات المتعلقة بالقضايا الاقتصادية	١٤
القرارات المتعلقة بالقضايا الاجتماعية	١٦
القرارات المتعلقة بالحكم المحلي	٨
القرارات المتعلقة بالمصادر الطبيعية والطاقة	١٠
القرارات المتعلقة بالقضايا القانونية وشؤون المجلس	٣٩
إجمالي القرارات الصادرة عن المجلس	١٥٤

وفي تحليل للقرارات الصادرة عن المجلس يجدر الإشارة إلى أن إصدار المجلس لهذا العدد الكبير من القرارات خلال سنته الأولى يعود إلى أمرين:

أولهما: عدم وجود القوانين المنظمة لحياتنا في الضفة الغربية وقطاع غزة وتعدد هذه القوانين.

ثانيا: توقعات وطموحات الجماهير التي فاقت طاقة المجلس واختصاصاته وعدم القدرة على إيجاد

آلية مناسبة للاتصال بالجماهير في ظل التعتيم الإعلامي الذي واجهه المجلس وهذان الأمران أديا إلى مناقشة قضايا وإصدار قرارات بشأنها رغم أنها لا تدخل تماما ضمن اختصاصات عمل السلطة التشريعية وقد أدى ذلك للوقوع في الأخطاء التالية التي أرجو أن لا يتكرر الخطأ بشأنها:

١ - اتخاذ قرارات تتضمن اقتراحات مقدمة إلى السلطة التنفيذية وتشكل تعديا على صلاحيات السلطة التنفيذية وخرقا لقوانين ومراسيم قائمة وهذا يخالف الإجراءات التي تعطي السلطة التشريعية وحدها حق الغاء أو تعديل أو تعطيل القوانين القائمة أو إصدار قوانين جديدة.

٢ - الطلب إلى السلطة التنفيذية اقتراح مشروعات قوانين دون ممارسة اختصاصه في اقتراح مشروعات القوانين حيث أن ذلك جزء هام من اختصاصه في اقتراح مشروعات القوانين حيث أن ذلك جزء هام من اختصاص عمل السلطة التشريعية ورغم أن هناك نظما دستورية تعطي الحكومة استثناءا باختصاص اقتراح القوانين. إلا أن الأصل يبقى أن هذا الاختصاص للسلطة التشريعية.

٣ - تقديم طلبات على صورة رغبات إلى السلطة التنفيذية في قضايا يجب أن تقدم في صورة مشاريع قوانين.

٤ - اتخاذ المجلس قرارت للفصل في قضايا فردية، حرصا منه على متابعة قضايا المواطنين وحل مشاكلهم التي يتقدمون بها إلى المجلس بينما كان على المجلس تشجيع الجمهور على تقديم الشكاوى ورفع الدعوات للجهات القضائية وإصدار التشريعات التي تضمن للسلطة القضائية ممارسة عملها باستقلال تام وتحديد حقوق وواجبات الأفراد.

٥ - عدم ابلاغ القرارات الصادرة عن المجلس إلى الجهات المختصة ومتابعة تنفيذ هذه القرارات من قبل الجهات المعنية.

ورغم هذه الأخطاء الناجمة عن حداثة الخبرة البرلمانية والقانونية إلا أنه يسجل للمجلس شجاعته في الاقدام على تحمل هذا العبء العظيم الذي اقتضته فترة التأسيس وطموحات شعبنا جراء معاناته الطويلة. إلا أن ترسيخ القواعد والتقاليد الدستورية والابتعاد عن هذا الدور الشمولي الذي قام به خلال عامه الأول سيدفع بالمجلس إلى التخلي عنه تدريجيا لصالح أداء وظيفته الأساسية التشريعية الرقابية وكذلك التخلي عن اتخاذ قرارات إدارية فردية.

ثالثاً: على صعيد التشريع وسن القوانين:

رغم كل المعوقات والظروف السياسية الصعبة، فقد مارس المجلس التشريعي الفلسطيني

مهماته الجوهرية في التشريع وسن القوانين. ومن حق المجلس أن يفخر بأنه قد تمكن خلال عام واحد من عمره أن يكرس نفسه كمؤسسة مستقلة وأن يؤدي ما يتوجب عليه في رقابة أداء السلطة التنفيذية وأن يتوجه إلى بناء علاقات برلمانية دولية وأن ينصرف إلى إنجاز العديد من القوانين التي أقر بعضها وصدر بمرسوم والبعض الآخر أقر بالقراءة الأولى و ومن أبرز هذه القوانين:

١- القانون الأساسي:

وهو بمثابة «الدستور» الفلسطيني المؤقت، الذي أقره المجلس بقراءته الأولى بعد رحلة عذاب مرهقة، وقتا وجهدا. وهو يطمح في أبوابه الستة إلى تنظيم الحياة السياسية والاجتماعية والاقتصادية والقضائية للمواطن الفلسطيني ولتنظيم العلاقة المتبادلة بين السلطة والشعب، باعتباره الخطوة الأولى على طريق تحديد وبناء المعالم المميزة للمجتمع المدني المؤهل لتحقيق الاستقلال، وهو في الوقت ذاته القاعدة الأساسية لسن التشريعات والقوانين الموحدة للوطن الفلسطيني.

لقد حدد هذا القانون الأساسي الأسس الثابتة التي تمثل الوجدان الجماعي لشعبنا، بمكوناته الروحية، وعقيدته الوطنية، وانتمائه القومي، كما اشتمل في أبوابه على القواعد والأصول الدستورية المتطورة، سواء فيما يتصل بضمان الحقوق والحريات العامة والشخصية على اختلافها وبما يحقق العدل والمساواة للجميع دون تمييز، أو فيما يخص مبدأ سيادة القانون، وتحقيق التوازن بين السلطات، مع توضيح الحدود الفاصلة بين اختصاصات كل منها، بحيث تكفل لها الاستقلالية من ناحية، والتكامل في الأداء من ناحية أخرى، وذلك في سبيل المصلحة الوطنية العليا التي هي رائد الجميع.

إن كون هذا القانون الأساسي المؤقت قد شرع لفترة انتقالية مؤقتة، فهو يشكل بالبداهة خطوة أساسية على طريق تحقيق الحقوق الوطنية والتاريخية الثابتة للشعب العربي الفلسطيني، ولا يصادر على أي نحو حقه في مواصلة السعي والعمل من أجل العودة وتقرير المصير وإقامة الدولة الفلسطينية المستقلة وعاصمتها القدس. وإن أحكامه المؤقتة لا تسقط حقا لفلسطيني، حيثما وجد، في التمتع بحقوق متساوية مع مواطنيه على أرض الوطن.

إن هذا القانون الأساسي، يستمد قوته من إرادة الشعب الفلسطيني، الذي مارس حقه الديمقراطي في انتخاب رئيس السلطة الوطنية الفلسطينية وأعضاء المجلس التشريعي الفلسطيني، ليبدأ بتنظيم وبناء أسس الحياة التشريعية الديمقراطية في مناطق السلطة الوطنية. وفي الوقت نفسه فإن وضع هذا القانون من قبل المجلس التشريعي، ينطلق من حقيقة أن منظمة التحرير الفلسطينية

هي الممثل الشرعي والوحيد للشعب العربي الفلسطيني.

٢ - قانون انتخاب مجالس الهيئات المحلية الفلسطينية:

يعتبر قانون انتخاب مجالس الهيئات المحلية الفلسطينية من القوانين اللازمة والهامة على طريق البناء الديمقراطي وتوسيع قاعدته لكونه ينظم الأسس والوسائل التي تتم بموجبها العملية الانتخابية لمجالس الهيئات المحلية، وقد جاء هذا القانون مشتملا على خمسة عشر فصلا متضمنة جميع الجوانب المعالجة للعملية الانتخابية من حيث كيفية إجراء الانتخابات، مانحا اللجنة العليا للانتخابات الصلاحيات اللازمة لذلك موضحا الأسس التي يجب أن تسير بها الدعاية الانتخابية وسرية الانتخابات وطرق الطعن فيها والجهات المختصة بذلك والجزاءات المترتبة عليها. وقد تم اعتماده من قبل رئيس السلطة الوطنية الفلسطينية وأصدر بمرسوم للنشر في الجريدة الرسمية.

وقد أعطى القانون للسيد وزير الحكم المحلي الصلاحية في تحديد موعد الانتخابات وللجنة العليا للانتخابات الصلاحية في الاعلان عن نتائجها. واستنادا إلى هذا القانون سوف تجري انتخابات الهيئات المحلية قبل نهاية عام ١٩٩٧ ليصبح لدى شعبنا الفلسطيني مجالس وهيئات محلية منتخبة انتخابا ديمقراطيا حرا ومباشراً.

٣ - قانون الخدمة المدنية:

يعتبر قانون الخدمة المدنية بمثابة إيذان لعصر جديد تتحقق فيه المساواة والعدالة لجميع العاملين في الوزارات أو الدوائر الحكومية طالما تساوت المراكز والأوضاع القانونية الخاصة بكل منهم.

فقد جاء هذا القانون ليوحد معاملة كافة الموظفين في مختلف مناطق السلطة الوطنية بعد أن كانت هناك نظم متباينة سواء في المعاملة المالية (رواتب - علاوات) أو الأحكام الخاصة بشؤون الموظفين.

وقد ضم القانون خمسة أبواب تتناول المباديء والأحكام والسلطات التي تحكم شؤون الخدمة المدنية بدءا من اختيار الموظف لشغل إحدى الوظائف الشاغرة وصولا إلى انتهاء خدمته الوظيفية بأحد الأسباب القانونية الموضحة في القانون - ومرورا بالأحكام التي تنظم تصنيف الوظائف في فئات تضم درجات مالية، ثم أحكام التعيينات بدءا بفترة التجربة فتقييم الأداء إلى الترقيات وكذلك رواتب الموظفين وعلاواتهم والحوافز والعلاوات التشجيعية إلى النقل والندب

والإعارة، كما يتناول واجبات الموظف وسلوكه الوظيفي والإجراءات والعقوبات التأديبية وما يتصل بذلك، ثم تأتي الأحكام المنظمة للإجازات بمختلف أنواعها من اعتيادية ومرضية ودراسية وبدون راتب وأمومة وحج ثم الأحكام الخاصة بالتغيب عن العمل والتوقيف عنه وإصابات العمل.

وقد ألحق بالقانون جدولان يتضمن الأول فئات الوظائف والدرجات، وسلم الرواتب والعلاوات ويتضمن الثاني العلاوة الإدارية لمن يشغلون مواقع إشرافية قيادية.

٤ - قانون مجالس الهيئات المحلية الفلسطينية:

يعتبر هذا القانون جزءا من القانون الإداري بمعناه الإداري العام والذي بدوره يحكم تنظيم الإدارة العامة ونشاطاتها ومراقبة الوحدات الإدارية كل في مجال اختصاصها بهدف تحقيق المصالح العامة، وحماية النظام العام دون أن يعني ذلك إعطاء الإدارة العامة سلطة مطلقة وإنما التزامها بقواعد اختصاصها وفقا للقانون.

لقد جاء هذا القانون من أجل تطوير البنية التحتية والإدارية لهذه الهيئات موضحا العلاقة بينها وبين وزارة الحكم المحلي متناولا كيفية إحداث هذه الهيئات باعتبارها شخصية اعتبارية مستقلة وحدد دورات مجالس إداراتها، مبينا كيفية انتخاب رؤساء وأعضاء هذه المجالس.

وفي الواقع فقد منح القانون صلاحيات ووظائف وسلطات كثيرة لمجالس الهيئات المحلية لتتمكن من ممارسة نشاطاتها وفقا لأحكام القانون.

وقد أعطى القانون لوزير الحكم المحلي صلاحية إصدار الأنظمة واللوائح التي تعنى بالشؤون الإدارية والمالية لموظفي ومستخدمي هذه الهيئات.

كما عنى القانون بتنظيم الشؤون المالية لهذه الهيئات من الإيرادات والتخفيضات والميزانية السنوية لها.

٥ - أحيلت إلى اللجنة القانونية في المجلس مهمة دراسة مشاريع قانون سلطة النقد، وقانون الضرائب. التي سيشرع المجلس بدراستها في دورته الثانية إن شاء الله.

المشكلات والعقبات:

واجهت المجلس، في كل منحى من مناحي عمله، مجموعة من الصعاب والتحديات والعقبات، التي كان مصدرها السياسة الإسرائيلية وقيودها من جهة، وحداثة التجربة البرلمانية الفلسطينية قياسا إلى اتساع وكثافة المهمات التأسيسية والتشريعية المنوطة بها من جهة ثانية،

وأخيرا الخلل والارتباك الذي ساد علاقة المجلس التشريعي بالسلطة التنفيذية.

وإضافة إلى المعيقات التي تم تذليلها والتغلب عليها في سنة التأسيس الأولى، فإن من أبرز ما يواجه المجلس التشريعي الفلسطيني حتى الآن من مشكلات وعقبات تحد من انطلاق المجلس بقوة باتجاه تحقيق أهدافه ومهامه ما يلي:

أ – على الصعيد الشكلي (البناء الذاتي والمهمات التأسيسية):

١ – التوزع الإداري وارباكاته، هذا التوزع الناجم عن وجود مقرين مؤقتين للمجلس في كل من غزة ورام الله، وما يترتب على ذلك من طواقم إدارية وفنية ومعدات وتجهيزات، إضافة إلى تعدد الأماكن التي عقد فيها المجلس التشريعي الفلسطيني اجتماعاته في المدن الفلسطينية طوال العام الماضي في غزة، ورفح، ورام الله، ونابلس، وبيت لحم، والخليل، وما يترتب على ذلك من جهود للتحضير لهذه الاجتماعات وخاصة في ظل القيود الإسرائيلية على التنقل، وسياسة الاغلاق، وعدم الالتزام بتنفيذ الاتفاق المتعلق بالممر الآمن بين الضفة والقطاع، إضافة إلى عدم توفر وسائل النقل الكافية والخاصة بالمجلس وبأعضائه. والمجلس مدعو في دورته الجديدة إلى النظر في هذه القضية وتنظيمها توفيراً للجهد والمال والمصاريف.

٢ – عدم القدرة على تعيين مدير عام للمجلس يمتلك التجربة والمؤهلات الكافية لقيادة الجهاز الإداري لإدارة مهامه المختلفة. ونرجو أن نتمكن مع بداية الدورة الثانية للمجلس من حل هذا الإشكال وهذا النقص الكبير في عمل المجلس.

٣ – حداثة تجربة الجهاز الإداري للمجلس وتشتت عمله وإداراته وتجهيزاته بين المقرين في الضفة وفي غزة وكذلك في أماكن الاجتماعات المختلفة في مدن الضفة والقطاع، ورغم كل هذه الصعوبات فإن رئاسة المجلس تبذل جهودا مضاعفة لتفادي الأخطاء وتطوير أساليب عملنا، والاستجابة للمهمات الملقاة على عاتق المجلس التشريعي الفلسطيني في اتصالاته وترتيب لقاءاته والاستجابة لقراراته على أفضل وجه ممكن.

٤ – عدم توافر الشروط الكافية في قاعتي اجتماعات المجلس في غزة ورام الله، سواء من حيث الاتساع أو التجهيزات البرلمانية العصرية المناسبة.

٥ – عدم استكمال بناء وتشكيل الجهاز الاعلامي الكفؤ الخاص بالمجلس وعدم توفير المعدات والتجهيزات والوسائل اللازمة لاحداث التغطية الاعلامية اللازمة لأعمال المجلس لتوسيع إطار الدائرة الاعلامية والاخبارية المتعلقة بالمجلس وفق الأساليب والوسائل الاعلامية الحديثة مما جعل للتعتيم الاعلامي الذي فرض على أعمال المجلس آثارا على علاقة المجلس

بجمهور ناخبيه.

٦ – عدم استكمال بناء مكتبة خاصة بالمجلس وعدم وجود تراث تاريخي برلماني فلسطيني يستند إليه وحداثة بناء ارشيف وجهاز للمعلومات مرتبط بشبكات ومصادر المعلومات الدولية.

٧ – المدة التي انقضت في إعداد وتجهيز المكاتب النيابية في المناطق، الأمر الذي أثر على تنظيم وتواصل اتصال النواب بجمهور ناخبيهم وإرباكها لشهور عدة من عمر المجلس.

٨ – إضاعة المزيد من الوقت في مناقشة تقارير اللجان التي كانت تقدم على شكل محاضر بدلا من أن تقدم كمشاريع قرارات مما أضاع وقتا كبيرا من وقت المجلس في مناقشات فرعية وتفصيلية إضافة كما أن تواصل الاجتماعات أسبوعيا أعاق من تقديم توصيات اللجان إلى رئاسة المجلس والأعضاء قبل موعد مناقشتها بفترة ملائمة حتى يتم تقديمها بصورة مدروسة أكثر. والمجلس مدعو لمناقشة هذه القضية في دورته الجديدة لتنظيمها.

٩ – إشغال المجلس لفترات طويلة في قضايا إدارية: الرواتب، والسيارات، والميزانية، والمهمات الخاصة بالمجلس وأعماله. وما كان لذلك من آثار سلبية ضارة بالمجلس ومما أضاع من وقت المجلس وجهوده.

ب – على صعيد المضمون (القرارات، التشريعات، وعلاقة المجلس بالسلطة التنفيذية ومؤسسات منظمة التحرير الفلسطينية):

١ – سادت العلاقة بين المجلس التشريعي والسلطة التنفيذية حالة من التوتر والارباك منذ الأيام الأولى لتنصيبه، مردها ليس فقط تأخر التشكيل الوزاري وإعداد بيان الحكومة، بل ومحاولة احتواء المجلس وتهميش دوره بالأشكال المختلفة، واتبعت لتنفيذ ذلك أساليب عدة أهمها التعتيم الإعلامي الرسمي من قبل السلطة التنفيذية على أعماله، وعدم تنفيذ قراراته، أو حتى مناقشتها أو ابداء الرأي فيها، مما ولد حالة من التذمر والسخط والاحباط لدى لجان المجلس وأعضائه وأضعف من مصداقيته أمام جماهير شعبنا وأضر كثيرا بمصداقية السلطة التنفيذية كذلك وأعطى صورة سلبية مشوهة عن توجهات السلطة الوطنية الفلسطينية على صعيد بناء التجربة الديمقراطية التي يتطلع إليها ويحلم بها أبناء شعبنا الفلسطيني، وظل على جدول أعمال المجلس الكثير من القضايا الهامة التي يتم البت فيها في المجالات المالية الاقتصادية والأمنية والقضائية وحقوق الإنسان.

ولما كانت العلاقة مع السلطة التنفيذية تعتبر أهم عامل من عوامل مصداقية المجلس ومصداقية السلطة الوطنية الفلسطينية بشكل عام أمام شعبنا وأمام العالم كله فلا بد لهذه العلاقة

أن تتوضح وتتأكد بمزيد من الحوار ومزيد من التصميم على مواصلة المجلس لمهامه وفق لائحته الداخلية وعدم التنازل عن أي من مهامه.

٢ - تأخر السلطة التنفيذية في إحالة مسودات مشاريع القوانين، وفي مقدمتها القانون الأساسي، الذي دار حوله جدل طويل بين السلطتين التشريعية والتنفيذية، واستنزف وقتا طويلا وجهدا كبيرا من عمل المجلس وما زلنا ننتظر رد السلطة التنفيذية وملاحظاتها على هذا القانون الذي أحيل منذ ستة شهور للسلطة التنفيذية للشروع في دراسته بالقراءة الثانية. ولم يعد أمام المجلس الكثير من الوقت للانتظار قبل الشروع بالقراءة الثانية لأن عدم استكمال هذا القانون يعيق انجاز مشاريع القوانين الأخرى وتظل صورة سلطتنا بدونه سلطة بلا مرجعية قانونية. إن القانون الأساسي للمرحلة الانتقالية والذي هو مرجعية جميع القوانين والناظم للفصل بين السلطات والعلاقة بينها يظل أهم القوانين التي يجب أن تحظى بالاهتمام الكبير من السطات الثلاثة وخاصة من مجلسنا التشريعي ومن جميع أجهزتنا ومؤسساتنا وأبناء شعبنا. والمجلس مدعو في دورته الجديدة لايلاء هذا الموضوع ما يستحق من الاهتمام والموضوعية.

٣ - التأخير الكبير في تقديم الموازنة العامة للسلطة إلى المجلس التشريعي لمناقشتها وإقرارها خاصة وأن من اهم المهمات والحقوق الأساسية للمجلس مناقشة الموازنة العامة وإقرارها أو تعديلها واتخاذ ما يراه المجلس مناسبا بشأنها بحكم أنها أحد أهم أدوات القياس لانضباط السلطة التنفيذية وأدائها، «ينص النظام الداخلي على ضرورة عرض الموازنة العامة على المجلس التشريعي الفلسطيني قبل أربعة شهور من بدء العام المالي. ولذلك فإن التأخير في تقديم الموازنة من السلطة التنفيذية للمجلس طيلة هذه المدة تظل قضية لا تدعو إلى الارتياح وتثير القلق والتساؤل حول قضية من القضايا الهامة جدا في أعمال المجلس وعلاقته بالسلطة التنفيذية.

٤ - واجه العديد من لجان المجلس نقص في المعلومات أو تعمد لاخفاء المعلومات الضرورية لأعمال المجلس ولجانه مما أثر على أعمال اللجان كما واجه المجلس كذلك نقص في الخبرات الفنية والمراجع الضرورية اللازمة لأعماله وخاصة اللجنة القانونية التي واجهت صعوبات جذرية في ادائها لمهمتها بسبب عدم توفر الخبرات القانونية المطلوبة والمساعدة لعملها، وافتقادها للمراجع القانونية اللازمة مما يتطلب أهتماما خاصا بتأمينها. والمجلس مدعو للنظر في بناء إدارة قانونية في إطاره تساعد أعمال اللجنة القانونية.

٥ - عدم استجابة السلطة التنفيذية لإيجاد آلية مناسبة لتنظيم العلاقة بين السلطتين التشريعية

والتنفيذية، وتؤمن للمجلس ولجانه إمكانية المتابعة والمراقبة والمساءلة مع السلطة ممثلة بالوزراء من خلال عرض السياسات والخطط والاتفاقات الخاصة بوزاراتهم وأسس ومعايير العمل فيها وتقديم التقارير الخاصة بها، مما فاقم من صعوبة أعمال اللجان وجعلها محصورة في الشكاوي.

٦ - الانتظار لفترة طويلة عند استدعاء أي من الوزراء أو المسؤولين للمساءلة حول قضية من القضايا مما يخل في العلاقة بين السلطتين التنفيذية والتشريعية.

٧ - استطاع المجلس التشريعي، وخلال مدة قصيرة، أن يبدد مخاوف لا أساس لها، وأن يزيل عن الأذهان مقولة ظالمة وغير نزيهة، صورت أن هذا المجلس يطمح لأن يشكل بديلا للمجلس الوطني الفلسطيني. وقد أكدت مناقشات وقرارات المجلس التشريعي الفلسطيني وتوجهات كل أعضائه، على أنه الأكثر حرصا وتمسكا بمنظمة التحرير الفلسطينية ومؤسساتها، وفي مقدمتها المجلس الوطني، وتشديد المطالبة بضرورة تفعيل دورها واستمراره، إلى أن تجد القضية الفلسطينية بكل جوانبها وأبعادها حلا عادلا ودائما وشاملا يضمن لشعبنا الفلسطيني حقه في العودة وتقرير المصير وإقامة دولته الفلسطينية المستقلة وعاصمتها القدس.

٨ - حالة الاحباط التي يخلقها استمرار الاحتلال الإسرائيلي وممارستها التي تستغرق الكثير الكثير من أوقات المجلس وجهوده وخاصة في مجال مقاومة الاستيطان وآثاره ومقاومة تهويد القدس.

إلا أن أبرز التحديات التي واجهها المجلس والتي شكلت قيدا على عمله واستهدفت تهميش دوره والتعتيم على انجازاته ووضع العراقيل أمام انجازه لمهماته في الرقابة والتشريع قد تمثلت أكثر ما تمثلت في الأمور التالية:

أ - عدم إقرار القانون الأساسي. الأمر الذي يترك عملية التشريع دون مرجعية، ويترك عملية الفصل بين السلطات دون ضابط.

ب - عدم الاستجابة لقرارات المجلس التشريعي، حتى ما ينفذ منها لا يشار فيه إلى دور المجلس التشريعي فيه - مما يترك حالة من الاحباط وعدم الرضى في نفوس اعضاء المجلس- .

جـ - عدم الاستجابة لأبسط مبادىء العمل البرلماني في الأنظمة الديمقراطية وحتى غير الديمقراطية بتقديم مشروع الموازنة السنوية العامة على المجلس التشريعي قبل أربعة أشهر من بداية السنة المالية حسب النظام الداخلي للمجلس لمناقشتها وإقرارها - مما يفقد عملية الرقابة على أداء السلطة التنفيذية أهم معايير الرقابة والضبط عليها ويجعلها انتقائية غير

شاملة -.

د - حجب بعض المعلومات الأساسية والهامة اللازمة لأعمال المجلس في تقصي الحقائق والرقابة.

هـ - الابقاء على حالة الجدل قائمة فيما يتعلق بمتطلبات المجلس التشريعي المالية وخاصة في مجال مكافآت الأعضاء، ووسائل التنقل وغيرها.

و - عدم استكمال البناء الإداري والإدارة القانونية والإعلامية وتعيين مدير عام المجلس.

وعلى الرغم من ذلك كله إنني أرى أن الأمور تسير في مسارها الصحيح رغم كل هذه التحديات والصعوبات، وأثق تماما كذلك بأن العلاقة بين السلطة التنفيذية والتشريعية ستنتظم بما يضمن مصالح شعبنا ونضاله وتطلعاته لبناء المجتمع المدني الديمقراطي. وأثق أكثر من ذلك أن روح الفريق التي تحكم أعمال مجلسنا والعزيمة والإصرار التي تحكم توجهات كل واحد منا ستقود هذا المجلس إلى تحقيق أهدافه ومهامه.

التوصيات

١ - لا بد للمجلس في دورته القادمة أن يحدد خطة واضحة مفصلة لكل فترة من فترات دورته القادمة وفق جدول زمني لأعمال المجلس على صعيد القوانين والتشريعات خاصة وعلى صعيد الرقابة وغيرها.

٢ - وضع آلية عمل تهدف إلى ترسيم وتوضيح العلاقة بين السلطة التشريعية والسلطة التنفيذية على قاعدة مبدأ الفصل بين السلطات واستقلاليتها، بحيث تضمن تعاون السلطتين واحترام كل منهما لصلاحيات ومسؤوليات الطرف الآخر، وتآزرهما من أجل انجاز مهمات اصدار وتنفيذ القرارات، وتشريع القوانين وإقرارها. مما يقتضي مواصلة العمل بكل الوسائل لحث السلطة التنفيذية على الاستجابة لقرارات المجلس التشريعي، وأن تدرجها بشكل دائم ودون تأخير على جدول أعمالها من أجل مناقشتها بروح بناءة وإبداء الملاحظات بشأنها أو تنفيذها.

٣ - حث السلطة التنفيذية على التحرك السريع للنظر في مشاريع القوانين المحولة إليها، وفي مقدمتها القانون الأساسي الذي لن تقوم حياة دستورية في وطننا دون العمل بموجبه وتطبيقه ولن تكون هناك سيادة للقانون والنظام بدونه، وحث السلطة التنفيذية كذلك للإسراع في إبداء ملاحظاتها حول قانون الخدمة المدنية الذي سوف يسهم في تنظيم التوظيف في المؤسسات الرسمية الفلسطينية. إن الإسراع في إقرار هذه القوانين يتيح للمجلس الفرصة للتفرغ من أجل مناقشة وإقرار القوانين الأخرى المطروحة على جدول

أعماله (قانون استقلال القضاء، وقانون الإجراءات الجنائية، وقانون سلطة النقد، وقانون العقوبات، وقانون الضرائب، قانون الأحزاب، قانون المنظمات غير الحكومية، قانون الشركات.. وغيرها). هذه القوانين التي تضع بمجملها أساسا لسلطة القانون والنظام. ومن هنا تحتل قضية القانون الأساسي الاولوية المطلقة في أعمال المجلس في دورته الثانية.

٤ - حث السلطة التنفيذية على الالتزام بتقديم الموازنة العامة في الوقت المحدد لها دون تأخير وأن تلتزم بعد ذلك بتقديم موازنة عام ١٩٩٨ للمجلس التشريعي في المواعيد المحددة في شهر سبتمبر/ أكتوبر القادم لتمكين اللجان المتخصصة، ومن ثم هيئة المجلس، لمناقشتها بروية وابداء الملاحظات والتعديلات المطلوبة بشأنها، ثم إقرارها.

٥ - الاسراع في توفير الموارد اللازمة من الدول المانحة لبناء قاعتي المقرين المؤقتين للمجلس التشريعي الفلسطيني في رام الله - البيرة وغزة، مما سيوفر العديد من المشكلات التي تواجهنا، سواء في ضيق القاعات أو فقر تجهيزها، أو في تشتت أماكن الاجتماعات، أو في توفير مقرات للجان فيها.

٦ - استكمال بناء وتطوير الجهاز الإداري للمجلس من خلال تعيين مدير عام للمجلس مؤهل وذو تجربة كافية مؤهلة لقيادة العمل الإداري للمجلس، وتكثيف الدورات التدريبية للعاملين في المجلس لرفع مستوى كفاءتهم بالاطلاع على تجارب برلمانات الدول الصديقة وكيفية إدارة عملها. مع الحرص على استقلالية أعمال المجلس واستقلالية موازنته.

٧ - الاسراع في إنشاء الجهاز الاعلامي الكفؤ كجهاز خاص بالمجلس، تتوافر له الأجهزة ووسائل الاتصال الضرورية القادرة على نقل أخبار ونشاطات واجتماعات وقرارات المجلس، بما يليق بمكانته وصورته وما يستحقه من اهتمام إعلامي يعمل على اسماع صوت النواب إلى أبناء شعبهم، وإلى العالم بأسره.

٨ - إزالة أية قيود تقف أمام أعضاء المجلس وكوادره الإدارية وحريتهم في الحركة والتنقل تحت كل الظروف، لتمكينهم من القيام بعملهم بحرية وكرامة تليق بمكانتهم الاعتبارية.

٩ - استكمال التعيينات المطلوبة للإدارات المختلفة وفق الحاجة والهيكل المقترح.

١٠ - استكمال وتنفيذ خطة انشاء مكتبة متخصصة للمجلس وتأمين المراجع الضرورية لها، وإقامة مركز وارشيف للمعلومات ودراسات الشؤون البرلمانية.

١١ - أن تكون اجتماعات المجلس مرة واحدة كل اسبوعين واجتماعات اللجان مرة واحدة كل اسبوعين، بحث تنتظم أعمال المجلس اسبوعا لأعمال اللجان والاسبوع التالي لأعمال المجلس واجتماعاته، بشكل يعطي فرصة كافية لمناقشة القضايا المعروضة عليها بشكل أكثر

عمقا وشمولية، ويتيح للأعضاء أن يدرسوا الوثائق قبل عرضها على المجلس بمدة كافية، كما يتيح لرئاسة المجلس وأعضائه الاطلاع على تقارير اللجان وتوصياتها، وقصر عقد جلسات المجلس في مقريه المؤقتين.

١٢ - التأكيد على ضرورة تفرغ رؤساء ومقرري اللجان لإدارة ومتابعة أعمال لجانهم بشكل مستمر، إضافة إلى سكرتير متخصص لكل لجنة من الطاقم الإداري.

١٣ - تطوير آلية تمكن وزراء السلطة التنفيذية من تقديم خطط وزاراتهم التي تخدم السياسات العامة المقرة في البيان الوزاري الذي التزمت به السلطة التنفيذية، إلى المجلس التشريعي، وانتظام تقديم التقارير عن أعمال وزاراتهم إلى المجلس، بما يضمن تحقيق قدرة للمجلس ولجانه المختلفة على متابعة ومراقبة الوزارات المختلفة في أدائها لمهماتها. وأن يكون هناك وقت محدد كل اسبوعين لمساءلة الوزراء حول أعمال وزاراتهم والقضايا المعروضة على المجلس حسب النظام.

١٤ - ممارسة المجلس لصلاحياته في المساءلة والاستجواب وطرح الثقة وفق نظامه الداخلي، وبما يحقق المصلحة الوطنية العليا في محاربة الفساد وأوجه الانحراف الإداري الأخرى، وبما يضمن احترام القانون.

١٥ - استكمال بناء دائرة الشكاوي في إدارة المجلس لدراسة هذه الشكاوي قبل إحالتها إلى اللجنة المختصة أو الجهات المعنية، بحيث تقتصر الشكاوي المحالة إلى اللجان على المواضيع ذات الصلة بالشؤون العامة وفقا للمادة ٩٢ من النظام الداخلي للمجلس.

١٦ - العمل على تعزيز التواصل اليومي بين أعضاء المجلس وجمهور الناخبين من خلال تحويل المكاتب النيابية في المناطق إلى مراكز للقاء والحوار وتبادل الآراء، وليس إلى مجرد مكاتب لتلقي الشكاوي من المواطنين.

١٧ - مواصلة الجهود لاستكمال وانهاء الجدل القائم حول مكافآت أعضاء المجلس وسياراتهم وموازنة المجلس التشريعي.

١٨ - إعادة النظر في عدد من مواد النظام الداخلي للمجلس ولجانه على ضوء تجربة العام الماضي.

١٩ - إعادة الاعتبار للجنة شؤون المجلس التي أرى أن تشكل من مكتب رئاسة المجلس ورؤساء اللجان.

الخاتمة

رغم الصعوبات الجمة التي واجهته في عامه الأول، والعراقيل التي وضعت أمام انطلاقته الجسورة، فقد حمل المجلس التشريعي الفلسطيني شرف الأمانة التي وضعها شعبنا في أعناق نوابه المنتخبين. ومع أن الطموحات والاحلام كانت أكثر اتساعا من امكانيات الواقع ومحدداته، إلا أن مجلسنا، رغم ما يتبدى من بعض مظاهر الاخفاق، استطاع تحقيق عدد كبير لا يستهان به من الانجازات التي من حقه أن يفخر بها، حيث تمكن من تثبيت ذاته كهيئة تشريعية فلسطينية تمتلك استقلالها الذاتي وتعمل على استكماله وتطويره وترسيخه.

وإذا كان العام الأول للمجلس قد جاء حافلا بالصعوبات والانجازات، فإن الوهم لا يجوز أن يشعرنا بأن عتبة العام الثاني مفروشة بالورد. فالعقبات والتحديات ما زالت قائمة وهي كثيرة جدا وتذليلها يعتبر جزءا أساسيا من مهماتنا. والاصرار والحزم بأداء مهامنا يعتبر أساس نجاحنا في أداء مهامنا.

غير أننا ندخل العام الثاني وقد هيأنا أنفسنا أكثر من ذي قبل، حيث حققنا القسط الأوفر من بنائنا الذاتي، وانجزنا قسما كبيرا من مهماتنا التشريعية، وراكمنا التجربة التي ستعزز من قدراتنا على كسر الصعاب ومواجهة التحديات.

إن المرحلة القادمة في مسار قضيتنا الوطنية وبنائنا الديمقراطي، تفرض اسلوبا متجددا في عمل مجلسنا، ينبذ أي شكل من أشكال الارتجال ويتحرك وفق خطة واضحة ومدروسة، وجدول زمني محدد ودقيق.

حواران مع رئيس المجلس التشريعي الفلسطيني:

١- لن نسمح بتحجيم المجلس التشريعي

قال رئيس المجلس التشريعي الفلسطيني أحمد قريع (أبو علاء) أن القانون الفلسطيني حين يقر لن يتساهل مع من يسرب أراضٍ لليهود وسيطالب بأقسى عقوبات قد لا يكون الاعدام إحداها، موضحاً في حديث إلى «الحياة» في القدس أنه يعارض شخصياً فرض عقوبة الاعدام. ولم يستبعد أن تنشأ أزمة بين السلطتين التنفيذية والتشريعية في حال أصرت الأولى ورئيسها على رفض التعامل مع القانون الأساسي الذي أقره المجلس بالقراءة الأولى، رغم اعتراض الرئيس ياسر عرفات على ذلك، وينتظر أن يقره بالقراءة الثانية خلال أسابيع عدة. وقال: «لا يعقل أن نبقى من دون قانون».

وشكا «أبو علاء» من أن السلطة التنفيذية لم تـعِ حتى الآن «أن المجلس ليس منافساً لها لذلك تعمل على تهميشه بكل الطرق». وقال: «هناك محاولات لتحجيم هذا البرلمان وهو أمر لن نسمح به أبداً».

وقال بأن كل سلطة تنشأ لا بد أن يكون الفساد جزءاً منها.

وفي ما يلي نص الحديث الذي نشرته جريدة الحياة اللندنية بتاريخ ١٠/٥/١٩٩٧م.

● صدرت مؤخراً تصريحات عن فرض عقوبة الاعدام على من يبيع أرضاً لليهود. كيف يمكن فرض عقوبات كهذه وليس هناك قانون أساسي، أي دستور يحكم حياة الفلسطينيين في الداخل؟

- ليس الاعدام هو المنطق الذي يسلكه التشريع الفلسطيني وإنما نحن قلنا أننا نريد أن نضع قانوناً ينظم عملية تملّك الأرض والتصرف فيها. وإذا كان القانون سيقر عقوبة الاعدام أو غيرها فهذا أمر يقرره لاحقاً. أما الآن فنحن نتحدث عن حكم انتقال أراضٍ إلى أجنبي وحكم من اشترى أراضٍ في الماضي ومن يريد أن يشارك أجنبياً، أي عملية تداول الأرض وملكيتها بما في ذلك تسريبها بالواسطة أي شراءها لبيعها لجهات أخرى وهذا أمر يحدث في كل أنحاء العالم. قد تقر عقوبة الاعدام التي تحدث عنها وزير العدل (فريج أبو مدين) ولكن أنا شخصياً لا أؤيدها واعتبر أن هناك عقوبات أقسى من الاعدام مثل السجن مع أشغال شاقة وغيرها. المهم أننا لا نتساهل في ما يتعلق بالأرض لأنها قضيتنا الوطنية. والقانون لن يغفر لمن تصرف بالأرض أو سيتصرف بها.

● كيف ستتعاملون في هذه الحال مع قضايا كتلك التي حدثت قبل أيام حين باع رجل دين أرمني أرضاً وبيتاً في جبل الطور في القدس الشرقية وسافر إلى الخارج؟ هل ستطالبون دولاً بتسليم هؤلاء الأشخاص؟

- لا أريد أن استبق ما سينص عليه القانون قبل أن يناقشه المجلس التشريعي ويقره لكنني أعتقد أنه لن يغفر لمن تصرف بالأرض أو من يريد أن يتصرف بها وسيضع ضوابط لهذه الحالات. قد يتم التوصل إلى اتفاقات لتبادل مجرمين مع دول معينة ولدينا اتفاقات أمنية أصلاً مع دول عدة.

ثلاث قضايا

● حتى الآن لم يقر المجلس التشريعي القانون الأساسي بل يبدو كأن ثمة منافسة بين المجلس والسلطة التنفيذية التي ترى أن إقرار القانون الأساسي هو من صلاحيات منظمة التحرير وليس المجلس التشريعي. كيف ستحل هذه المعضلة؟

- نحن لا نتنافس مع المنظمة والحديث يجري عن قانون أساسي وليس عن ميثاق، ومهمته تنظيم الحياة على الأرض في الضفة الغربية وقطاع غزة فقط ولا يتعرض إلى اللاجئين الفلسطينيين في الخارج أو إلى الجاليات الفلسطينية في أي بلد. هذا القانون يتعامل مع ثلاث قضايا أساسية. هي الحريات العامة وضمانها، والفصل بين السلطات الثلاث وتحديد صلاحياتها أين تبدأ وأين تنتهي، ثم إدارة السلطة الوطنية وماليتها

ومراقبتها. ما عدا ذلك هو من صلاحية المنظمة خصوصاً وأن جميع أعضاء المجلس التشريعي هم أعضاء في المجلس الوطني الفلسطيني. لذلك لا يوجد أي تناقض بين المنظمة والمجلس، لكننا إذا فقدنا فرصة إقرار هذا القانون سنظل سلطة بلا قانون لأن هذا القانون هو مرجعيتها وهو أبو القوانين. وقرر المجلس أن الدورة الحالية لن تمضي قبل أن ننهي موضوع القانون الأساسي وسننهيه حتماً.

● ماذا لو رفضت السلطة التنفيذية التزام القانون خصوصاً أن الرئيس عرفات سبق أن رفض مناقشة المجلس مشروع القانون بالقراءة الأولى؟

- عندها ستكون هناك إشكالية وستستمر الإشكالية القائمة، لكن لن يقبل المجلس التشريعي بأن يظل البلد من دون قانون وسيستخدم الاجراءات التي تجوز له حسب النظام الداخلي إذا اضطر إلى ذلك. إذا كانت لمنظمة التحرير ملاحظات لها كامل الحق في أن تقترح تعديلات ونحن سننظر فيها، وكذلك الأمر بالنسبة إلى مجلس الوزراء. حتى أبو عمار شخصياً يمكنه أن يبدي رأيه في أي مادة مذكورة، أما تعطيله والقول نحن لا نريد قانوناً، فهذا لا يمكن أن نقبل به. ستبدأ القراءة الثانية لهذا المشروع مع بداية شهر حزيران (يونيو) المقبل وإذا لم ترد إلينا أي ملاحظات سنعتبر أن القراءة الأولى هي بمثابة القراءة الثانية ولا مانع من قراءة ثالثة قبل نهاية الدورة الحالية للمجلس في ٧ تموز (يوليو). بعد ذلك سننتقل إلى قانون الخدمة المدنية وقانون المجالس المحلية خصوصاً أن أمامنا مشروع قانون هو الأهم بينها كلها، وهو قانون استقلال القضاء.

«تعلّمنا من إسرائيل»

● هناك انطباع في الشارع الفلسطيني بأن قرارات المجلس لا تحترمها السلطة التنفيذية خصوصا عندما يتعلق الأمر بالمساءلة والمحاسبة وقضايا الفساد؟

- اعتقد أن هناك سوء فهم لأدوارنا. نحن في المجلس التشريعي نبالغ أحياناً في دورنا، لكن السلطة التنفيذية أيضاً تبالغ جداً في دورها. تعلمنا من إسرائيل استلاب حق الآخرين وهذه كارثتنا كسلطة. أنا أفهم أن استقلال السلطات أو الفصل بينها لا يعني أن كلاً منا يغني في واد بل هو فصل بين السلطات من أجل التكامل في إدارة البلد. للسلطة التشريعية صلاحيات معينة وهي اصطدمت بالسلطة التنفيذية التي حاولت وما زالت تحاول تهميش دور المجلس التشريعي. المثال على ذلك موضوع اضراب المعلمين. فالسلطة لم تدرك أن البرلمان هو الأكثر التصاقاً وتحسساً لمشكلات الشعب. الحكومات خصوصاً في العالم الثالث تستمع

عادة إلى تقارير المنتفعين والمرتزقة والمتسلقين ورجال الأمن. ومن حق السلطة أن تستمع إلى رجال الأمن وربما أيضاً إلى المنتفعين والمتسلقين لأنهم أزلامها، لكن البرلمان لا يمكن أن يطرح قضية للمناقشة من دون حق. فعندما طرح موضوع رواتب المعلمين في آب (أغسطس) ١٩٩٦ كان المجلس التشريعي تحسس المشكلة وشاهد ردود فعلها في الشارع وبين المعلمين واتخذ قراراً في شأن ذلك ينص على زيادة رواتب المعلمين بنسبة ١٥ في المئة. لكن السلطة تجاهلت هذا القرار ولم تستفسر حتى عن سبب اتخاذ المجلس القرار حتى تفاقمت المشكلة وبدأ المعلمون اضرابهم الشهير. لا يمكن أن يتواصل تجاهل قرارات المجلس التشريعي فهو حقيقة موجودة، لذلك وقعنا عقداً مع شركة خاصة لبث مناقشات المجلس عبر التفزيون للالتفاف على اسلوب السلطة في التغطية عليه ومحاولة خنقه ومنع نشر أخباره في الصحف. وإذا واصلت السلطة محاربة الشركة لمنع بث مناقشات المجلس كي يأخذ الناس علماً بها سنبثها عبر الأقمار الاصطناعية.

«ظلم موروث»

● هل تعتبر أن اسلوب تعامل السلطة مع قضية المعلمين في الأسابيع الأخيرة كانت صحيحا؟

- أعتقد أن هناك قضايا عدة تتعلق بهذا الأمر إحداها محاولة بعضهم المساس بهيبة السلطة ووضعها في وضع حرج، وثانيها يتعلق بوجود وضع مالي صعب لدى السلطة ما دفع بعض المعلمين إلى محاولة تسييس القضية عبر انتقاد مصروفات السلطة والوزارات. أخيراً نحن نعلم أن مطالب المعلمين عادلة وأنهم مظلومون، لكنه ظلم موروث، فالسلطة تسلمت جهازاً تعليمياً رواتبه محددة سلفاً منذ أيام الحكم الأردني ثم الاحتلال الإسرائيلي.

● ما سميته تسييس القضية طرح بشكل آخر وهو الداخل والخارج خصوصاً أن مؤسسات الدولة لم تبن بعد بينما ظهرت مظاهر بذخ الدولة. الا تخشى من حركات تمرد أخرى على الوضع الذي نشأ منذ إقامة السلطة الفلسطينية؟

- مع كل سلطة تنشأ في أي مكان كان يتولد الفساد وهذا صحيح حتى في أكثر الأنظمة ديموقراطية. وأطرح مثالاً السويد التي نجد فيها تياراً لمحاربة الفساد. وبالتالي إذا لم تكن هناك أداة تراقب عملية نشوء الفساد سيكبر ويطغى، وهذه عادة تتولد من أجهزة الرقابة ضمن إطار السلطة التنفيذية واجهزة الرقابة الخارجة عنها خصوصاً البرلمان. في وضعنا ما زالت هناك محاولات لتحجيم هذا البرلمان وهو أمر لن نسمح به أبداً.

طرح الثقة.. والطحين الفاسد

● كيف ستتعاملون مع هذا الوضع؟

- سنستخدم الصلاحيات المخولة إلينا بما في ذلك طرح الثقة. وإذا وجد المجلس أنه غير قادر على التعامل مع وضع كهذا عليه أن يصدق شعبه وأن يعترف بأنه وصل إلى مرحلة لا يستطيع فيها أن يخدم الشعب الذي انتخبه. وهذه ستكون كارثة.

● ماذا فعلتم في قضية استيراد الطحين الفاسد وبيعه في السوق، والتي تورط فيها وزراء في السلطة وفتح المجلس فيها تحقيقاً؟

- تم اتخاذ اجراءات في هذا الشأن، رغم أنه في البداية كان هناك تشكيك بوجود طحين فاسد أصلاً وتبين أنه موجود. لم يكن الوزراء متورطين بهذه القضية ولم يكن استيراد طحين فاسد من السلطة الوطنية عن قصد بل كان الخلل في عملية تخزين الطحين المستورد حيث لا يوجد لدى السلطة مخازن مناسبة. أنا شخصياً أعتقد أن سبب المشكلة هو محاولة السلطة التدخل في الحياة الاقتصادية بدل الاكتفاء بمراقبتها، إذ لا يجوز للسلطة أن تكون بديلاً عن القطاع الخاص.

● طرح قبل فترة موضوع الفساد في السلطة...

- وهل يوجد في السلطة فساد؟

مشروع العصابة

القضية طرحتها الصحافة العالمية وسئلت أنت عنها، كما طرحتها الصحافة الإسرائيلية وتحدثت عن الحسابات السرية للسلطة التي لا تخضع لرقابة.

- أنا لا اؤمن بما تنشر الصحافة الإسرائيلية لأنها تسعى إلى خلق حال من الاحباط كي تسير مشاريعها. فبرنامج ما يتعلق بالاستيطان ورغم أن حزب العمل كان سيئا في ما يتعلق بالاستيطان إلا أنه كانت هناك حدود. منذ العام ١٩٧٧ عندما وصل الليكود إلى الحكم زاد عدد المستوطنات في الضفة الغربية وقطاع غزة من ٢٠ مستوطنة إلى ١٦٨ مستوطنة والآن جاء (رئيس الوزراء الإسرائيلي بنيامين نتنياهو ووزير البنى التحتية ارييل شارون وباقي العصابة لاستكمال هذا المشروع. وبالتالي عندما تشن الصحافة الإسرائيلية مثل هذه الحملة لا يمكن التعامل معها إلا من منطلق تسهيل المشروع الاستيطاني.

● ولكن إذا تجاهل المجلس التشريعي ما يجري على الصعيد الداخلي، سيتحمل مسؤولية عدم طرح هذه القضايا لاحقاً.

- لا يجوز للمجلس التعامل مع الإشاعة والإشاعات كثيرة، ولا يجوز أن

نتعامل مع هذه القضايا بهدف التشهير وإنما بهدف التصحيح، ودور المجلس هنا يكمن في سن القوانين والرقابة والإصلاح من خلال اتخاذ القرارات. من هنا فإن عدم وجود الآلية المناسبة من خلال استجابة قرارات المجلس أو مناقشتها هو الخلل الأساسي. ولكن لا ننسى أننا لا نزال حديثي العهد سواء بالنسبة إلى السلطة التشريعية أو التنفيذية وحتى القضائية، لذلك قد تحدث أخطاء.

● طرحتم في المجلس التشريعي وقف المفاوضات مع إسرائيل بسبب قضية الاستيطان. ألا ترى هنا مفارقة أنك من بين مهندسي اتفاق أوسلو الذي تجاهل الاستيطان ربما عن غير قصد بل بسبب جهل من فاوض في أوسلو أهميته، وفي الوقت ذاته تؤيد وقف المفاوضات لأن إسرائيل تتمسك بأن نصوص أوسلو لم تنص على وقف الاستيطان صراحة؟

- أنا نادم لإساءة تصرف إسرائيل مع اتفاق أوسلو الذي أعتبره اتفاقاً عظيماً، فهو أكثر وثيقة سياسية متوازنة. إذ وضع أساساً لإنهاء صراع استمر مئة سنة من دون أن ينهيه بل ترك فترة انتقالية بسبب إصرار إسرائيل عليها وذلك بهدف بناء الثقة قبل أن ندخل في القضايا الصعبة. اتفاق أوسلو حدد جدول الأعمال، أي حل القضية الفلسطينية من كل جوانبها بما فيها حق العودة، أي موضوع اللاجئين، وتقرير المصير من خلال تحديد الحدود والدولة الفلسطينية المتسقلة وعاصمتها القدس من خلال حل موضوع القدس. الاتفاق بني على المرحلية والتدرج أي بدء مفاوضات الوضع النهائي في حزيران (يونيو) ١٩٩٦م لتسير جنباً إلى جنب مع المرحلة الانتقالية وتنتهيان عند النقطة نفسها وهي التسوية النهائية. هذه التسوية لا تمكن تسميتها تسوية إذا لم تحقق أربع قضايا: هي إنهاء احتلال عام ١٩٦٧م وإزالة آثاره أي الاستيطان والضم وثانياً حل مشكلة اللاجئين حلاً عادلاً ثم إنهاء العنف وأخيراً بناء علاقة فلسطينية عربية وإسرائيلية إذا تحقق ما سبق. اتفاق أوسلو نص بوضوح على أن شيئا لن يتغير في الوضع القائم خلال المرحلة الانتقالية ووافق (رئيس الوزراء الإسرائيلي الراحل) اسحق رابين في اجتماع له مع أبو عمار على أن لا يضاف بيت واحد لأي مستوطنة بل أن تسيج المستوطنات كي لا يضاف إليها متر واحد.

دباباتنا.. وتل أبيب

● لكن ذلك كان اتفاقاً شفهياً ولم يرد في نصوص أوسلو.

نحن نخطيء أحياناً في وضع الأولويات. كان يفترض منذ اليوم الأول

لدخولنا الضفة الغربية وقطاع غزة أن نتبنى موقفاً مماثلاً لذلك الذي نصر عليه الآن وهو أن لا مفاوضات في ظل الاستيطان. لا أعتقد أن هذه القضية كانت غائبة عن ذهن أحد ممن كانوا في أوسلو ولكن في تلك الفترة كان همنا أن نستعيض عن «يهودا والسامرة» بلفظ الضفة الغربية وقطاع غزة.

● عندما تراجع اتفاق اعلان المبادىء بينك وبين نفسك ألا يخطر في بالك أن أحد أخطاء أوسلو أنه لم يأخذ في الاعتبار احتمال عودة الليكود إلى الحكم؟

- لنتذكر أنه في تلك الفترة لم تكن دباباتنا تحاصر تل أبيب، وإنما أتينا من وضع عربي صعب وتبعات حرب الخليج حيث كانت تشن حرب على منظمة التحرير. ولذلك فإن اتفاق أوسلو لم يضع أو يتنازل عن أي حق فلسطيني، مشروع أبو غنيم هدفه اعطاء شرعية للاستيطان لأن مجرد عودتنا إلى المفاوضات بينما لا يزال نتنياهو يبني يعني أننا وافقنا على شرعية الاستيطان. موقفنا ليس فقط وقف مستوطنة أبو غنيم بل أن يواجه كل المستوطنات مصير مستوطنات سيناء نفسها أي إما أن تدمر أو يرحلوا عنها ولا مانع في أن يقدموا طلبا للسكن في مناطقنا.

● هل ستشعر بخيبة أمل إذا استؤنفت المفاوضات بينما العمل مستمر في أبو غنيم؟

- نعم سأشعر بخيبة كبيرة. وافقنا على تقسيط الدين الذي لنا، لكننا لم نتنازل عنه وهذه هي فلسفة التدرج في أوسلو.

أجرت الحوار:
ربى الحصري

٢- من أولويات المجلس التشريعي سن القوانين

قليلون هم الذين يملكون القدرة على مخاطبة الناس من القلب إلى القلب ومن العقل إلى العقل، وأحمد قريع«أبو علاء» رئيس المجلس التشريعي هو واحد من هؤلاء، فعندما تحدث إلى «القدس» انطلقت كلماته بطريقة تلقائية وعفوية ملفتة جمعت بين العقل والقلب، والسبب كما يبدو أن «أبو علاء» قد حرر ضميره، من كل قيد، فتحدث بصراحة وصدق وشمولية عن تجربة عام ونيف، هي عمر المجلس التشريعي والتي هي محور اللقاء.

في البداية تطرق أبو علاء إلى كون تجربة السلطة الوطنية برمتها وبكل تفرعاتها هي تجربة جديدة، ويقول: لقد تحولنا من سلطة كانت ترعى مصالح الناس بوساطة البريد إلى سلطة فعلية على الأرض.

ونظرا لحداثة هذه التجربة، وصعوبة الأوضاع، ظن البعض - يقول «أبو علاء» - أن المجلس جاء لينتقص من سلطة الرئيس، وهذا غير صحيح اطلاقا، فالمجس جاء ليقوم بمهماته في بناء السلطة الوطنية.

وأوضح رئيس المجلس التشريعي أن حجر الأساس لأي بناء ديمقراطي في العالم هو الفصل بين السلطات الثلاث في إطار تكاملي ويضيف: إن الخلل ليس في المجلس وإنما في السلطة التي لم تتعلم كيف تتعامل مع مجلسها باعتباره أداة بناء مع السلطة وليس مناوئا لها.

وحول إقرار القانون الأساسي قال أبو علاء أن القانون الأساسي هو قانون المرحلة الانتقالية وأن أي تأخير في إقراره سيكون على حساب قيام وتكريس سلطة القانون والنظام.

وبخصوص علاقته الشخصية بالرئيس عرفات قال: اعتز بعلاقتي الحميمة مع أخي الرئيس عرفات ولم أصطدم معه قط، ولكني لم أكذب في حياتي ولم أنافق أبدا، فطوال عمري صادق وخصوصا معه وله، فأبو عمار رمز لهذا الشعب وأنا من الذين يعتزون بهذا الرمز يقاتلون من أجله وفيما يأتي نص هذا الحوار الذي نشرته جريدة «القدس» المقدسية بتاريخ ٧/ ٥/ ١٩٧٧م.

التجربة البرلمانية

س: كيف تقيمون التجربة البرلمانية الفلسطينية بعد مضي أكثر من عام على انتخاب المجلس التشريعي؟

ج: نحن سلطة جديدة وحديثة على الأرض تقوم في ظل أوضاع صعبة ومعقدة، وبالتالي فإن هذه الأوضاع تحد من قدرتنا على القفز إلى تحقيق أهدافنا، فالاحتلال ما زال موجودا بيننا وفي ظل أحوال معيشية واقتصادية سيئة، وهنا يكمن التصادم ما بين الطموح والواقع، فالطموح الذي ينتاب كل مواطن فلسطيني من خلال سلسلة المعاناة الطويلة التي عاشها، هو رفع الظلم وانهاء الاحتلال وتحسين الأوضاع المعيشية، وبالتالي فهذا طموح مشروع تماما.

إن هناك أوضاعا اقتصادية صعبة موروثة عن الاحتلال وما زالت وهناك أوضاع سياسية صعبة أيضا بحكم أن طبيعة اتفاقنا هو اتفاق انتقالي مرحلي متدرج لم يحسم القضايا كلها مرة واحدة، ومن هنا فإن بين الرغبة بالانتقال إلى حياة جديدة وما بين الصعوبات فجوة كبيرة، وفي هذا السياق وجدت السلطة الوطنية، ثم جاءت انتخابات المجلس التشريعي وانتخاب رئيس السلطة الوطنية أيضا الأمر الذي أدى إلى مضاعفة الآمال في تحسين الأوضاع، وأن المجلس التشريعي سيأتي «لينتشل الزير من البئر» وتنتهي المشاكل كلها مرة واحدة.

فحينما بدأ المجلس بمزاولة مهامه اصطدم بهذا الواقع وبالسلطة الوطنية التي نشأت على الأرض، وهذا شيء طبيعي، وأقول بصراحة أن بعض المحيطين بالأخ «أبو عمار» ظنوا بأن هذا المجلس جاء ليقوم بمهماته في بناء السلطة الوطنية الفلسطينية لا ليقوم بمهمات استلاب صلاحيات الرئيس أو صلاحيات أحد بل يريد أن ينظم من خلال مهمته الصلاحيات والمسؤوليات.

قانون أساسي لمرحلة انتقالية

وكأي برلمان آخر في العالم فإن المهام الرئيسية أمام هذا المجلس هي أولا اصدار التشريعيات والقوانين، ونحن وطن بلا قانون، ففي الضفة الغربية قانون موروث من الأردن الذي قام بتغيير وتعديل قوانينه، وما زال في الضفة القانون القديم، وكذلك الأمر بالنسبة لقطاع غزة فالقانون موروث عن مصر وبدورها قامت بتغيير قوانينها ولا يزال في غزة أيضا القانون القديم هو القانون، وبالتالي فنحن سلطة بلا قانون لذلك فإن سن القوانين هي من أولويات هذا المجلس.

وقد بدأ المجلس بالتعامل مع موضوعات القوانين، وفي هذا الإطار وضعنا على رأس أولوياتنا اصدار «القانون الأساسي» وهو ليس دستوراً لأن الدستور هو الدائم، وسوف

يبحث إن شاء الله عند قيام الدولة الفلسطينية.

فالقانون الأساسي هو قانون المرحلة الانتقالية فقط، وقد تكون بعض من مواده أو فلسفته أو مرتكزاته جزءاً من الدستور الدائم أو قد لا تكون فهذه شأن صلاحيات وسلطات شعبنا، ومن هنا فإن أي تأخير في إقرار القانون الأساسي سيكون على حساب قيام وتكريس القانون والنظام.

لقد أنجز المجلس التشريعي القانون الأساسي في القراءة الاولى، وقيل أن ذلك من صلاحيات منظمة التحرير، وأنا أقول أن ذلك غير صحيح فهو من صلاحيات المجلس التشريعي فقط، فصلاحيات المنظمة تبدأ إذا اعتدى على صلاحياتها، فهذا القانون يتناول تنظيم الحريات العامة وموضوع الفصل بين السلطات وصلاحيات كل سلطة من أين تبدأ وأين تنتهي، كالسلطة التشريعية ومهماتها والسلطة القضائية أين تبدأ وأين تنتهي وكذلك الأمر بالنسبة للسلطة التنفيذية.

فمنظمة التحرير هي الممثل الشرعي والوحيد للشعب الفلسطيني في الداخل والخارج ونحن لا نعتدي على صلاحياتها لأننا في سياقها وإطارها وجميع أعضاء هذا المجلس هم أعضاء في المجلس الوطني الفلسطيني، وبالتالي لا يمكن أن نعتدي على صلاحيات المنظمة.

إن وضع برنامج وطني للشعب الفلسطيني هو من مسؤولية المنظمة أما فيما يتعلق بالضفة الغربية والقطاع وتنظيم الحياة فيهما فهي من صلاحيات المجلس التشريعي، واعتقد أن «القانون الأساسي» هو قانون مهم جدا، وأن المجلس سوف ينصرف خلال الشهر القادم إلى القراءة الثانية ولن ينتظر طويلاً.

قانون الخدمة المدنية

أما بخصوص قانون الخدمة المدنية فإنه قانون مهم جدا وأهميته تكمن في أن عدد الموظفين وصل إلى حوالي ٧٩ ألفا وهذا عدد كبير جدا؛ فهذه البيروقراطية الكبيرة من الموظفين تحتاج إلى نظام، ولا يجوز أن تظل خاضعة إلى مزاجية الوزير أو وكيله أو المدير العام فيجب أن يكون هناك نظام ينظم عملها وأن يتم مناقشته وإقراره.

ومن هنا أحيل لنا قانون الخدمة المدنية من الرئيس وأنهينا مناقشته بالقراءة الأولى، وليس من الضروري أن ننتظر ملاحظات السلطة التنفيذية حتى تأتينا، وإنما لطبيعة هذا القانون وأهميته، نريد أن نرى ملاحظات السلطة التنفيذية عليه لكونه القانون الذي سيضع في النهاية الإنسان المناسب في المكان المناسب، ويحاول أن ينهي البطالة المقنعة في بعض الأجهزة والمؤسسات والدوائر والوزارات، كذلك يضع أسس عملية

التعيينات من البداية وحتى النهاية والحقوق والواجبات خلال الوظيفة وبعدها بما فيها الضمانات، ومن هنا تأتي أهمية هذا القانون.

وأود أن أشير هنا إلى أن المجلس سيبدأ في هذا الأسبوع في القراءة الثانية وسنحاول أن ننهيه خلال الشهر القادم.

قانون انتخاب الهيئات المحلية

لقد أنهى المجلس قانون انتخاب الهيئات المحلية، ثم ناقشنا قانون هيئات المجالس المحلية وأقر في القراءة الأولى، وننتظر أن ننتهي منه خلال هذا الشهر، ثم أنهينا قانون سلطة النقد أيضا في القراءة الأولى وأعطينا وزير المالية مهلة مدتها اسبوعين لإبداء الملاحظات حول مشروع قانون الموازنة بناء على طلبه. ومن هنا نلاحظ أن المجلس قد بدأ يأخذ دوره في اصدار القوانين، وأحيل لنا مؤخرا حوالي ثمانية قوانين جديدة من قبل الرئيس وسوف نحدد ما هي الاولويات ونرجو أن ننتقل بعد ذلك إلى تحديد طرح الإطار القانوني للعمل الاقتصادي بكل رزمة مشروعات التي تشكل الإطار القانوني للعمل الاقتصادي ونأمل أن ننجزها خلال هذا العام وإذا تم ذلك سيكون انجازا كبيرا.

مسألة ورقابة أداء السلطة التنفيذية

إن موضوع المساءلة ورقابة أداء السلطة التنفيذية من المهمات الأساسية للمجلس، فالرقابة لا تتم إلا استنادا إلى قانون، والذي يخالف القانون هو الذي يعتبر مخطئا أو مجرما أما قبل ذلك فتظل اجتهادات لذلك نريد أن نقطع الاجتهادات بالقوانين، لذا فإن أهم معايير الرقابة على أداء السلطة التنفيذية هي «رقابة الموازنة» وبعد فترة طويلة من المماطلة وصلت الموازنة إلى المجلس وأحيلت إلى لجنة الموازنة في المجلس لدراستها.

وفي الإطار نفسه قام المجلس بمساءلة عدد من الوزراء وطرح عليهم العديد من الأسئلة في قضايا محددة تعكس قضايا مجتمعنا ومعاناته مثل قضية المعلمين وقضية المزارعين، فالمجلس ليس هيئة منسلخة عن معاناة شعبنا.

وعن الصعوبات التي نواجهها، فهناك قضية الاستيطان والقدس وتفاعل المجلس منذ تأسيسه مع هذه القضايا وكان له دور في بلورة رأي عام حول العديد من القضايا المهمة، ففي قضية الاستيطان كان موقفه حاسما وواضحا وكذلك الأمر بالنسبة للقدس التي تبقى دائما على جدول اعمال المجلس وهناك موضوع المفاوضات أيضا الذي يحتل مكانا بارزا، فالمجلس طرح وقف المفاوضات ما لم تلتزم إسرائيل بقوانين عملية السلام.

علاقات المجلس الخارجية

بدأنا في إقامة علاقات مع العديد من

الدول وقمنا بزيارات على مستويات مختلفة، فزارت رئاسة المجلس عدداً من الدول الأوروبية، ولدينا بعض الدعوات لبعض الدول العربية والاسكندنافية وكندا وأميركا اللاتينية واليابان.

كما استقبلنا وفودا عديدة من كل العالم تقريبا وحضروا جلسات المجلس وأجرينا مباحثات معهم وزارنا رؤساء دول مثل الرئيس الفرنسي جاك شيراك ورئيس البرلمان الأوروبي ورئيس البرلمان التركي ورئيس حركة عدم الانحياز رئيس جمهورية كولومبيا.

س: أين الخلل في اعتقادكم؟

ج: الخلل ليس في المجلس وإنما في السلطة التي لم تتعلم كيف تتعامل مع مجلسها، فهذا المجلس هو أداة بناء مع السلطة وليس كما يصوره بعض المنتفعين أداة مناوئة للسلطة، ومن هنا فإن غالبية القرارات تنفذ، ولكن لا يقال بأن المجلس التشريعي ناقشها، وأن في ذلك مصلحة لوزارات معينة بأن لا يعطى للمجلس دوره.

الفصل بين السلطات في إطار التكامل

حجر الأساس لأي بناء ديمقراطي في العالم هو الفصل بين السلطات ولكن في إطار التكامل، وإذا دخلت هذه السلطات في صراع فإن المتضرر بلا شك هو الوطن والشعب وأما إذا دخلت في تفاهم بناء واحترام لبعضها البعض كان ذلك لمصلحة الشعب والوطن فما بالكم في وضع كوضعنا؟! فنحن ما زلنا «مشروع دولة» وليس دولة، وفي إطار مرحلة انتقالية إذا أحسنت الأداء على جميع الأصعدة التفاوضية والبناء فالعالم سيتعاطف معنا أكثر في تحصيل حقوقنا، وإذا أخطأنا فالعالم سيقول أخطأتم، فنحن أصبنا كثيرا وأخطأنا كثيرا وبالتالي فإن من أبرز القضايا التي تساعد على عملية البناء وتعزيزه هو موضوع التكامل ما بين السلطات والفصل ما بينها، وهنا تكمن أهمية «القانون الأساسي» والذي يعرف كل سلطة أين تبدأ وأين تنتهي وأن لا تعتدي على صلاحيات السلطات الأخرى.

ولعدم وجود قانون قد نعتدي في أحيان كثيرة على صلاحيات السلطة التنفيذية ونخطيء والسلطة التنفيذية تتجاهل أو تتعمد أن تتجاهل في أحيان دور هذا المجلس وهو بالتالي خطأ، وأحيانا كثيرة قد يحدث تدخل في القضاء وهذه من أبشع الأمور سواء من المجلس التشريعي أو السلطة التنفيذية لأن استقلالية القضاء قضية أساسية ومهمة في عملية بناء الوطن.

وبالتالي القضية ليست تنفيذ القرارات وإنما قضية احترام الإرادات لهذا المجلس

وللسلطة التنفيذية إرادة يجب أن تحترم وكلها في النهاية في خدمة شعبنا فالمجلس متفتح ويعيش معاناة شعبه وهو الهيئة التي هي على اتصال دائم مع شعبنا لذا فإن أعضاء المجلس هم الأكثر تحسسا للمشاكل.

قد تتلقى السلطة التنفيذية معلومات أمنية وهذا شيء طبيعي وقد تأتي تقارير من أشخاص لكن التقارير المهمة هي التي تصدر عن البرلمانات لأنها الأكثر صدقا، فحينما يتخذ المجلس قرارا أو يناقش قضية فلا يناقشها إلا لكونه يتحسس خطراء، لذلك فإن المجدي أن تعطي السلطة التنفيذية إذنا وتنتبه بشكل جيد إلى مناقشات البرلمان.

أنا لا أقول لماذا لا تنفّذ القرارات بل ان غالبيتها نفذت لكن أقول لماذا لا يكون هناك اسلوب تعامل فيما بين السلطات يرقى إلى مستوى التكامل منه إلى مستوى التحدي.

مثلا قضية المعلمين، فإنني أعتز أن يكون المجلس أول من تحسس طبيعة هذه المشكلة وأول من اتخذ قرارا بشأنها وكان ذلك في شهر آب من العام ١٩٩٦، ولكن مع الأسف لم تأخذ السلطة بقرار المجلس ولم تناقش المجلس لماذا اتخذ هذا القرار حتى تفاقمت المشكلة وأعلن الاضراب.

أين آلية التنفيذ

س: على ضوء علاقتك مع الرئيس ألم تتوصلوا إلى آلية لتنفيذ القرارات الصادرة عن المجلس؟

ج: أعتز بعلاقتي مع الرئيس عرفات، وهذه العلاقة منذ الستينات وهي حميمة ومباشرة ولم أصطدم به اطلاقا، ولكنني لم أكذب في حياتي ولم أنافق أبدا وطول عمري صادق ونصوح معه وله وأنا دائما أقول قد نختلف معه ولكن لا يمكن أن نختلف عليه، «فأبو عمار» رمز لهذا الشعب ولهذا النضال وأنا من الذين يعتزون بهذا الرمز ويقاتلون من أجله، وبالتالي حينما أجد الخطأ أقول ذلك وحينما اختلف أقول أنني اختلف، وعلى سبيل المثال كان لي خلافات حتى مع بداية السلطة وأعلنتها وبالتالي، آلية علاقتي معه، آلية علاقة حميمة اعتز بها، ولا أترك فرصة دون أن أثير أهمية تمتين الروابط بينه وبين المجلس وضرورة التحسس والتفهم لدور المجلس ودعمه والتفهم لقراراته ومناقشتها وأنا لا أقول أن قرار المجلس «قدر» فلقد يكون فيه حماس واندفاع زائد لان أعضاء المجلس قد يندفعون أحيانا بضغط المسؤولية أو المشكلة أكبر من احساسهم من حجم المسؤولية في إطار السلطة. وبالتالي هذه القضية تحتاج إلى تفاهم وفي كل دول العالم يوجد هناك وزير للبرلمان تكون مهمته عدم معارضة السلطة التشريعية وإنما التنسيق والتفاهم معها والأمور على هذا الصعيد تتحسن بشكل جيد.

عملية التحول التي عشناها من واقع

الثورة إلى شرعية السلطة أو الدولة ومن واقع رعاية مصالح الناس بالبريد إلى رعاية مصالح الناس على الأرض وجها لوجه، فأبو عمار لم يكن يواجه اضراب المعلمين عندما كان في الخارج ولم يكن مضطرا لسن قانون ما، وبالتالي فالمسؤولية اختلفت وعبؤها أصبح أكبر ولم يكن أبو عمار مسؤولا عن توفير عمل لـ ٤٥٠ ألف عامل، أما الآن فإن مسؤوليته أن يفكر بايجاد فرص عمل لهؤلاء.

مشاكل المجلس

س: ما هي المشاكل التي يعانيها المجلس؟

ج: مشاكلنا كثيرة ناجمة عن الاحتلال ولو لم يكن هناك احتلال فإن طريقة إدارة أمورنا ستكون أسهل بكثير لأن المجلس موزع ما بين المحافظات وما بين الضفة والقطاع وعندما ينعقد المجلس يضطر النواب إلى التنقل من الضفة إلى القطاع أو بالعكس فالمجلس في مرحلة انعقاد دائم وفي كل اسبوع هناك يومان أو ثلاثة أيام من الاجتماعات وبالتالي فإن المجلس ومع الأسف الشديد ينتظر إذنا من الضابط الإسرائيلي وهذا بحد ذاته مساس بحصانة النائب لان الانتخابات التشريعية جرت استنادا إلى اتفاق والاتفاق تحدث عن حصانة النائب، وهذه الانتخابات راقبها العالم إذن هي انتخابات نزيهة ونظيفة فكيف الحال سيكون عندما يتم ايقاف النائب على حاجز عسكري إسرائيلي، فهذه أكبر مشكلة يتعرض لها النائب الفلسطيني. ما هو موقف المواطن الفلسطيني الذي انتخب هؤلاء النواب وعلق عليهم الآمال لتغيير الوضع؟ وأحيانا لا يكتمل النصاب في المجلس بسبب اغلاق القطاع، لذلك فإن طبيعة المشكلة ما زال أساسها الاحتلال.

كذلك فإن وجود الاحتلال الإسرائيلي يفرض على جدول أعمال المجلس كل يوم قضية جديدة أو قضيتين بعكس البرلمانات الأخرى التي تضع خطة البرلمان وتطرح على الأعضاء لتتم الموافقة عليها بشكل ثابت ومستقر.

أما نحن فلكل جلسة جدول أعمال وتحت بند ما يستجد من أمور تضاف عشر نقاط أو أكثر فهذه الاشكالية من صنع الاحتلال، لذلك لن تستقيم أمورنا حتى ينتهي الاحتلال وتزول آثاره.

المرحلة النهائية

س: ما هو دور المجلس في وضع تصور للمرحلة النهائية على صعيد المفاوضات؟

ج: أسجل احترامي للمفاوض الفلسطيني وكذلك للذي يقبل بان يجلس مع المفاوض الإسرائيلي، وأنا لا

أستهين ولا أقلل من كفاءات المفاوض الفلسطيني، لكن نحن الآن على أبواب مرحلة ومنعطف سيحسم مستقبل القضية والشعب الفلسطيني، وهي قضية من الصعب أن يتحمل مسؤوليتها مفاوض أو فصيل أو فئة، وأذكر بأن المجلس التشريعي هو أول من بادر إلى الدعوة إلى الحوار الوطني والحمد لله أن الأخ «أبو عمار» استجاب بشكل فوري لأنه دائما صاحب الدعوة إلى الحوار الوطني وتعزيز الوحدة الوطنية، وهو الأكثر حرصا عليها باعتبارها الحماية للقضية والشعب وله أيضا.

الحوار الوطني لم يكن مزايدة وهو بدأ في نابلس وأنا سعيد بأن جميع القوى والشخصيات شاركتنا في جلسته الأولى وشارك في ها المجلس التشريعي والمجلس الوطني، واهم شيء أمام هذا الحوار هو تشكيل موقف وطني من القضايا القادمة، وبالتالي، فإن المجلس في هذا السياق يلتزم بالسياسات والاستراتيجيات التي تحدد من قبل منظمة التحرير الفلسطينية.

فنحن أمام مناقشة قضية اللاجئين إحدى جذور القضية الفلسطينية وأساسها وكذلك أمام مناقشة وضع ومصير القدس بشقيها الشرقي والغربي فالشرقية ارض محتلة منذ العام ٦٧ يجب أن تعود والغربية توجد فيها الممتلكات الفلسطينية، حيث بدأت إسرائيل الآن ولأول مرة بالاعتداء والبناء عليها وعلينا أن نراقب كل التغيرات التي تحدث سواء في باب الخليل أو القطمون.

وبالرغم من تركيزنا على ما يحدث في القدس الشرقية فإنه ينبغي أن نراقب ونبقي عيوننا مفتوحة على أملاكنا في القدس الغربية وفي بقية فلسطين.

واستطيع أن أسجل باعتزاز أن الجميع يتحدث بمسؤولية ويطرح القضايا بمسؤولية، الكل يريد أن يصل إلى موقف مشترك ولا أعتقد أن أحدا يختلف على مصير القضايا الوطنية المهمة فالنوايا طيبة، لذلك فإن موقف المجلس ينطلق من أهمية تعزيز الموقف الوطني وتعزيز البرنامج الوطني، فالكل يلتقي ويتفاهم وفي تعدد الاجتهادات مصلحة وفي المعارضة حماية من الخطر والانحراف فنحن نريد المعارضة ولسنا ضدها.

توثيق العلاقات مع الدول العربية

س: ما هو دور المجلس في توثيق العلاقات مع الدول العربية وخصوصا في هذه المرحلة؟

ج: هذا المجلس جزء من السلطة، وهو إحدى السلطات الثلاث، ولهذه السلطة

مرجعيتها المنظمة، وبالتالي، فإن المجلس يقوم بجهد متكامل في إطار تعزيز الموقف العربي والإسلامي والدولي.

وكما نلاحظ في المعركة الأخيرة التي فتحت بلا شك، فإن السلطة برئاسة الأخ أبو عمار قادت حملة سياسية دبلوماسية لا يستطيع أحد إلا أن ينحني تقديرا لها، وهي بدءا من مجلس الجامعة العربية مرورا بالقمة الإسلامية وما صدر عنه إلى اجتماع دول عدم الانحياز الذي أصبح قضيته الأساسية القضية الفلسطينية إلى مجلس الأمن مرتين والذي أفشلها الفيتو الأميركي، إلى الجمعية العامة، وبالتالي فمجمل هذه الحركة السياسية حركة بلا شك تستحق كل التقدير، وفي ظل هذه الأجواء وفي الوقت التي حققت دعما جديا للقضية الفلسطينية على هذه المستويات فهي أيضا حققت إدانة للموقف الإسرائيلي وعزله على الساحة الدولية، وبالتالي فإن المجلس وفي إطار هذه الحركة يقوم بما يجب عليه أن يقوم به وبما يستطيع أن يقوم به.

الدور الأميركي

س: كيف تنظرون إلى الدور الأميركي في ظل الفيتو الأميركي؟

ج: بلا شك أن الموقف الأميركي منحاز، حيث كان باستطاعته أن يقوم بدور أتم وأكبر وأصدق من أجل حماية عملية السلام.

وحتى من زاوية المصلحة الإسرائيلية كان على واشنطن أن تنبه إسرائيل بحزم إلى أخطائها ولكن مع الأسف لم يتخذ الأميركيون هذا الموقف حتى الآن ومن هنا لا أرى في الموقف الأميركي ما يجعلني أغير من رأيي، وهذا الموقف لم يفاجئني لانني أعرف أنه موقف منحاز وأنا لا أطلب من الموقف الأميركي أن ينحاز لنا بل أن يكون عادلا.

إنني أشعر بالذهول لأن قيام خلاف بين الفلسطينيين والعرب وبين الإسرائيليين على قضية المبادىء والمفاهيم التي استندت إليها هذه العملية. فأي منطق يقول بأن لإسرائيل الحق في الاستمرار في الاستيطان واستمراره في القدس أيضا، واي مفهوم يتحدث عن الاستمرار في ضم الجولان، وأي منطق في مفاوضات سوريا مع إسرائيل والتي وصلت إلى نقطة متقدمة يرضى بأن تعيدها الحكومة الإسرائيلية إلى نقطة الصفر.

إن المنهج الذي تعتمده الحكومة الإسرائيلية على المسار الفلسطيني هو إعادة التفاوض على كل شيء تم التفاوض عليه، فعلى الولايات المتحدة أن تقول لإسرائيل

بوضوح وبحزم هذا خطأ يجب العودة عنه كراعية لعملية السلام. وأرى أنه يجب أن تكون الأمور أكثر وضوحا مع الجانب الأميركي، وهذا يتطلب أيضا جهدا عربيا أكثر حسما وحزما ووضوحا وأرجو أن يكون الأميركيون قد أخذوا درسا من الجمعية العمومية.

مرتكزات للحل

س: ما هو لحل؟

ج: أعتقد أن الحل يقوم على أربعة مرتكزات أساسية وبدونها لا يوجد حل أو سلام وغيرها ما هو إلا عبارة عن قفزات في الهواء وهي..

اولا: إنهاء الاحتلال في حدود العام ١٩٦٧ وإزالة آثاره وحتى المساومة على ٥٠٪ أو ٦٠٪ أو ٩٩٪ فهذا كلام فارغ ولن يقبله أي فلسطيني.

ثانيا: حل مشكلة اللاجئين والتي ما لم يتم حلها حلا عادلا فإنها ستنفجر كل خمس سنوات.

ثالثا: إزالة آثار عدوان ١٩٦٧ من مستوطنات وضم ذلك على المسارات جميعها.

رابعا: وقف أعمال العنف وتنظيم علاقة فلسطينية إسرائيلية وعلاقة عربية إسرائيلية على أسس جديدة.

أجرى اللقاء: زكي أبو الحلاوة ومحمد أبو خضير

الدّخل ومستويات الفقر للفلسطينيّين في مخيمات وتجمّعات لبنان ١٩٩٦

يوسف الماضي

أولاً: الدخل ومصادره:

١-١ متوسط دخل الأسرة والأفراد في المخيمات والتجمعات:

تعتبر بيانات الدخل للأسرة من البيانات التي لا يُفصح عنها غالباً، حيث أن الاسرة تعتبر هذه البيانات من خصوصياتها. ومن ناحية أخرى، تخشى بعض الأسر الضرائب أو الحسد أو غير ذلك، غير أن المكتب المركزي للإحصاء والمصادر الطبيعية الفلسطيني قام بإجراء مسح ميداني بالتعاون مع منظمة اليونسيف في مخيمات وتجمعات لبنان وذلك في منتصف عام ١٩٩٦، جمع من خلاله بيانات عن دخل الأسرة التي أُخذت على قدر كبير من العناية وتوخي الدقة في ذلك، وهي تعكس أنماط الدخل ومصادره في هذه المخيمات والتجمعات.

ويبين الجدول رقم (١) أن متوسط دخل الأسرة الشهري في جميع مخيمات وتجمعات لبنان (٣٥٣) ألف ليرة لبنانية أي ما يعادل (٢٢٨$ أمريكي)، في حين نجد أن متوسط دخل الفرد الشهري ما يقارب (٦٨) ألف ليرة لبنانية، أي بحدود (٤٤ $ أمريكي)، غير أن هذه المتوسطات تختلف باختلاف المخيمات والتجمعات، فنجد أن أعلى متوسط للدخل هو للأسر في تجمع جل البحر وكفربدة، حيث بلغ هذا المتوسط (٦٥٨ ألف ليرة لبنانية) في حين نجد أن أدنى دخل للأسرة هو للأسر في تجمع المهجرين في مخيم البداوي، حيث بلغ (١٤٢ ألف ليرة لبنانية)، وأن مخيمي البص وعين الحلوة تمثل أدنى دخول للأسر بين المخيمات.

جدول رقم (١)

متوسط الدخل الشهري للأسرة والفرد (ألف ليرة لبنانية) في مخيمات وتجمعات الفلسطينيين في لبنان ١٩٩٦

اسم المخيم أو التجمع	متوسط دخل الأسرة	متوسط دخل الفرد	متوسط حجم الأسرة	نسبة الأجور والرواتب من مجمل الدخل٪
مخيم نهر البارد	٣٦٧	٧٣,٤	٥,٠	٧٨,٧
مخيم البداوي	٣٦٢	٧١,٠	٥,١	٧١,٨
تجمعات نهر البارد	٢٩٣	٤٧,٣	٦,٢	٣٩,٦
تجمعات البداوي	١٤٢	٢٤,٩	٥,٧	٣٠,٣
مخيم برج البراجنة	٣٣٠	٦٧,٣	٤,٩	٧٣,٣
مخيم مارالياس	٣٦٧	٧٩,٨	٤,٦	٦٧,٨
مخيم شاتيلا	٣٤٥	٦٧,٦	٥,١	٧١,٦
تجمعات صبرا والداعوق	٣٧٢	٧٢,٩	٥,١	٨٦,٦
مخيم الجليل	٣٤٠	٧٠,٨	٤,٨	٧٦,٢
تجمعات البقاع	٣١٠	٦٤,٦	٤,٨	٦٥,٢
مخيم عين الحلوة	٢٩٠	٦٣,٠	٤,٦	٧٢,٤
مخيم الرشيدية	٣٥٣	٦٦,٦	٥,٣	٨١,٠
مخيم البرج الشمالي	٣٦٢	٦٣,٥	٥,٧	٩٣,٦
مخيم البص	٢٤٤	٧٣,٩	٣,٣	٧٨,٣
تجمع القاسمية	٤٨٩	٧٨,٩	٦,٢	٩٥,٣
تجمع البرغلية	٢٧٠	٦٠,٠	٤,٥	٨٥,٩
تجمع شبريحا	٤٥٣	٧٩,٠	٥,٨	٩٣,٨
تجمع أبو الأسود	٦٥٨	١٠٧,٩	٦,١	٩٣,٢
تجمع جل البحر	٣١٦	٥٧,٥	٥,٥	٨٩,٢
تجمع العيتانية	٣٦٤	٧٠,٠	٥,٢	٨٩,٣
تجمع عدلون	٤٨١	٨١,٥	٥,٩	٧١,٥
تجمع الواسطة	٣٨٣	٦٢,٨	٦,١	٩٤,٣
تجمع المعشوق	٣٩١	٦٩,٨	٥,٦	٧٧,٠
المخيمات والتجمعات	٣٥٣	٦٧,٩	٥,٢	٨٠,٢

١-٢ توزيع الدخل حسب مصادره:

يشكل الدخل من الأجور والرواتب النسبة الأكبر من مصادر الدخل الأخرى، حيث تصل إلى أكثر من (٨٠٪) من مجموع الدخول، ويتمشى ذلك مع ما هو معروف من أن العاملين بأجر من إجمالي المشتغلين يشكلون النسبة الأكبر، حيث تبلغ نسبة العاملين بأجر لمجمل المخيمات والتجمعات (٧٧,٣٪). أن توزيع الدخل، كما سبق، يشكل توزيعاً غير عادل للدخل حسب المصدر، لأن النسبة الكبرى للدخل متحصلة من الأجور والرواتب (٨٠,٢٪) حيث أن الدخل من الأجور والرواتب لا يتمتع -بحسب طبيعته - بمرونة كافية بحيث يتماشى مع ارتفاع الأسعار. والجدول رقم (١) يبين نسبة الأجور والرواتب من مجمل الدخل في كل مخيم وتجمع. ونلاحظ أن هناك تفاوتاً كبيراً بين المخيمات والتجمعات.

وهناك ميخمات وتجمعات ترتفع فيها نسبة الأجور والرواتب من مجمل الدخل عن المتوسط العام لتصل إلى أكثر من (٩٣٪) كما في مخيم الرشيدية، في حين يحتل الدخل من المهن الخاصة المرتبة الثانية بعد الدخل من أجور ورواتب، حيث تصل نسبته إلى (٨,٨٪) من مجمل الدخل للأسرة. أما التحويلات والإعانات فهي تشكل (٤,٢٪) من مجمل الدخل.

١-٣ متوسط الدخل الشهري للأسرة والفرد:

نلاحظ من خلال أرقام الجدول رقم (٢) أن هناك علاقة طردية ما بين دخل الأسرة وحجمها، فكلما زاد حجم الأسرة يزداد دخلها، نظراً لأن الأسرة التي يكون عدد أفرادها كبيراً، يتوافر لديها عدد أكبر من الأفرد المشتغلين، فالأسرة التي حجمها ١٠ أفراد فما فوق يكون دخلها حوالي خمسة أضعاف الاسرة المكونة من فرد واحد، وضعف دخل الأسرة التي عدد أفرادها بين (٤-٥) أفراد، ولكن ذلك لا يعني أن الأسر التي عدد أفرادها كبيراً ودخلها أضعاف دخل الاسر الصغيرة تعيش بمستوى اقتصادي أفضل من الأسر التي عدد أفرادها صغير، وإنما العكس، فمتوسط نصيب الفرد من دخل الأسرة الصغيرة أكبر من متوسط نصيب الفرد في الاسرة التي عدد أفرادها كبيراً.

وتتضح هذه العلاقة ما بين حجم الأسرة ومتوسط نصيب الفرد من الدخل من خلال أرقام الجدول (٢)، كما نلاحظ أن دخل الفرد والأسرة في التجمعات هي أعلى منها في المخيمات.

١-٤ توزيع الدخل حسب الحالة التعليمية لذوي الدخل:

من حيث المبدأ، فإن دراسة مستوى الدخل تبعاً للمؤهل التعليمي تقتضي تساوي الشروط الأخرى، وفي هذه الحالة، فمن المفروض أن مستوى الدخل يرتفع كلما زاد المؤهل التعليمي كما

يوضحه الجدول رقم (٣) سواء في المخيمات أو التجمعات، وهذا الارتفاع في مستوى الدخل واضح، سواء أكان الأجر متحصلاً من أجور ورواتب أو من مهن خاصة.

جدول رقم (٢)

متوسط الدخل الشهري (ألف ليرة لبنانية)
للأسرة والفرد حسب حجم الأسرة ومكان الإقامة في مخيمات
وتجمعات اللاجئين الفلسطينيين في لبنان ١٩٩٦

حجم الأسرة	متوسط دخل الأسرة الشهري (ألف ليرة لبنانية)			متوسط دخل الفرد الشهري (ألف ليرة لبنانية)		
	مخيمات	تجمعات	مجموع	مخيمات	تجمعات	مجموع
١	١١٩	١٤٥	١٢٨	١١٩	١٤٥	١٢٨
٢-٣	٢٤٦	٢٧٣	٢٥٣	٩٨	١٠٩	١٠١
٤-٥	٣٣٦	٣١٨	٣٣١	٧٥	٧١	٧٤
٦-٧	٣٥٨	٤٢٧	٣٨٤	٥٥	٦٦	٥٩
٨-٩	٤٥٥	٥٣١	٤٨٧	٥٣	٦٢	٥٧
١٠ فما فوق	٥٨٧	٦٩١	٦٤٤	٥١	٦٠	٥٦
المتوسط العام	٣٣١	٣٩٦	٣٥٣	٦٨	٧٠	٦٨

جدول رقم (٣)

متوسط الدخل الشهري (ألف ليرة لبنانية)
للفرد من ذوي الدخل حسب الحالة التعليمية ومكان الإقامة في
مخيمات وتجمعات اللاجئين الفلسطينيين في لبنان ١٩٩٦

الحالة التعليمية	متوسط دخل الفرد الشهري (ألف ليرة لبنانية)		
	مخيمات	تجمعات	مجموع
إبتدائية فما دون	٢٢٩	٢٣٥	٢٣١
حملة الشهادة الإعدادية والثانوية	٢٤٩	٢٧٠	٢٥٦
حملة شهادة معهد متوسط وجامعة فما فوق	٣٩٠	٥٨٣	٤٥٠
متوسط الدخل لمجمل ذوي الدخل	٢٤٨	٢٦٨	٢٥٥

٥-١ توزيع الدخل حسب مهنة ذوي الدخل:

أظهرت نتائج المسح أن متوسط الدخل الشهري لكل من ذوي الدخل وصل إلى (٢٥٥) ألف ليرة لبنانية في جميع مناطق لبنان، غير أن هذا المتوسط يرتفع إلى (٢٦٨) ألف ليرة لبنانية في التجمعات، بينما وصل هذا المتوسط لذوي الدخل في المخيمات إلى (٢٤٨) ألف ليرة لبنانية، والجدول رقم (٤) يشير إلى اختلاف متوسطات الدخول للأفراد باختلاف مهنهم، فنجد أن أعلى دخول هي للأفراد المشتغلين في الأعمال المهنية والفنية والإدارية، في حين نجد أن أدنى دخول هي للأفراد العاملين في الزراعة والبيع والشراء.

جدول رقم (٤)

متوسط الدخل الشهري (ألوف الليرات اللبنانية)
للأفراد من ذوي الدخل حسب المهنة ومكان الإقامة
في مخيمات وتجمعات اللاجئين الفلسطينيين في لبنان ١٩٩٦

المهنة	مكان الإقامة		
	مخيمات	تجمعات	جميع مناطق لبنان
مهنيون وفنيون	٣٩٤	٤٧٠	٤٢٣
المديرون والمشتغلون بالأعمال الكتابية والإدارية	٣٦٤	٥٧٠	٤١٨
البيع والشراء	٢٣٦	٢٦٤	٢٤٣
الخدمات	٢٥١	٢٥٤	٢٥١
الزراعة والغابات والصيد	٢٢٠	٢٦٠	٢٤٥
الصناع وسدنة الآلات	٢٤٨	٢٤٢	٢٤٧
المتعطلون	١٨٥	١٥٦	١٧١
خارج قوة العمل	١٦٤	١٦٢	١٦٣
متوسط الدخل	٢٤٨	٢٦٨	٢٥٥
المجموع			
عدد الأفراد الذين لهم دخل	٢٦٤٧	١٥٢٨	٤١٧٥

٦-١ توزيع الدخل حسب النشاط الإقتصادي لذوي الدخل:

يشير الجدول رقم (٥) إلى أن العاملين في قطاع الخدمات الإجتماعية والشخصية هم من ذوي أعلى الدخول، قياساً إلى عدد العاملين فيه. ويأتي قطاع النقل والمواصلات في المرتبة الثانية، أما قطاع الزراعة، فكما هو متوقع، فإنه يحتل المرتبة الأخيرة من حيث قيمة الدخل الشهري. كما أن نمط الدخول حسب القطاعات يكاد يكون متشابهاً سواء في المخيمات أو في التجمعات.

جدول رقم (٥)

متوسط الدخل الشهري (ألوف الليرات اللبنانية)

للأفراد من ذوي الدخل حسب النشاط الاقتصادي ومكان الإقامة

في مخيمات وتجمعات اللاجئين الفلسطينيين في لبنان ١٩٩٦

النشاط الاقتصادي	مكان الإقامة					
	مخيمات		تجمعات		جميع مناطق لبنان	
	متوسط الدخل	عدد الأفراد	متوسط الدخل	عدد الأفراد	متوسط الدخل	عدد الأفراد
الزراعة والغابات والصيد	٢٢١	٤٠٥	٢٦٢	٧٠٥	٢٤٧	١١١٠
الصناعات التحويلية	٢٤٠	١٤٧	٢٥٣	٦٢	٢٤٤	٢٠٩
البناء والتشييد	٢٤٦	٧٠٢	٢٤٩	١٤٧	٢٤٧	١٤٩
تجارة الجملة والمفرق والمطاعم والفنادق	٢٤٩	٢٦١	٢٨٢	٨٥	٢٥٧	٣٤٦٣
النقل والمواصلات	٢٩٤	١١٤	٢٣٨	٣٣	٢٨٢	١٤٧
الخدمات الجماعية والشخصية	٣٠٤	٦٣٣	٣٧٠	٢٨٢	٣٢٤	٩١٥
نشاطات أخرى	٣٠٩	١٢	٦٨٥	٤	٤٠٣	١٦
المتعطلون	١٨٥	١٠٧	١٥٣	٩٨	١٧١	٢٠٥
خارج قوة العمل	١٦٤	٢٦٦	١٦٢	١١٢	١٦٣	٣٧٨
المجموع	٢٤٨	٢٦٤٧	٢٦٨	١٥٢٨	٢٥٥	٤١٧٥

ثانياً: مستويات الفقر في مخيمات وتجمعات الفلسطينيين في لبنان:

من المتعارف عليه عالمياً وجود راتب غذائي يومي يجب أن يتوافر لكل إنسان بصورة متوسطة كي يؤدي عمله ويستعدي قدرته ونشاطه، وهذا الراتب الغذائي يجب أن يتألف من كميات محددة من الأطعمة التي تحتوي على نسبة من البروتين والدهون والنشويات والفيتامينات، بحيث تعطي الإنسان يومياً سعرات حرارية حددت في منطقتنا بحوالي ٢٢٣٣ سعر كحد أدنى.

والجدول الغذائي التالي يعطي صورة للحد الأدنى من المواد الغذائية الضرورية للفرد للحصول على السعرات الحرارية اللامة.

جدول رقم (٦)

الحد الأدنى من المواد الغذائية الضرورية للفرد

نوع المادة	الوزن/غ	الحريرات	القيمة بأسعار منتصف ١٩٩٦ ل.ل	إنفاق الفرد بالشهر ل.ل
خبز	٥٠٠	١٢٧٥	٣٧٥	١١٢٥٠
بيض عدد ١	٧٥	٧٥	١١٠	٣٣٠٠
جبنة	٢٥	١٠٨	٢٥٠	٧٥٠٠
لحم	٣٧,٥	١٠٠	٥٢٥	١٥٧٥٠
خضار	٢٥٠	٦٥	٢٥٠	٧٥٠٠
فواكه	٢٠٠	٦٠	٢٠٠	٩٠٠٠
أرز	٧٠	٢٨٠	٨٧,٥	٢٦٢٥
سمنة	٣٠	٢٥٠	٧٥	٢٢٥٠
		٢٢٣٣		٤٩١٧٥

من الجدول السابق يتضح أن الفرد، لكي يؤمن الراتب الغذائي لاستمرارية الحياة، يلزمه شهرياً حوالي (٥٠ ألف ليرة لبنانية). من هنا فإن عائلة مؤلفة من (٥,٢) فرداً، وهو متوسط حجم الاسرة الفلسطينية في لبنان، يلزمه حوالي (٢٥٦) ألف ليرة لكي تؤمن لنفسها الحد الأدنى الضروري من المواد الغذائية، ولا يدخل في هذا المبلغ ما يلزم إنفاقه على الحاجات الحياتية الأخرى (السلع غير الغذائية والخدمات) والتي تمثل (٥٠٪) من الإنفاق الكلي للأسرة الفلسطينية، أي أن

الأسرة الفلسطينية في مخيمات وتجمعات لبنان يلزمها حوالي (٥١٢) ألف ليرة شهرياً كإنفاق ضروري (عدا أجرة المسكن التي تقدر وسطياً بـ ٣٠٠ ألف ليرة)، وفي هذه الدراسة سنعتبر أن الانفاق الشهري الضروري للفرد هو (٥٠) ألف ليرة، وهو حد الكفاف، وسوف نعتبر الانفاق على السلع غير الغذائية والخدمات مساوية لقيمة فاتورة الغذاء الضرورية (عدا أجرة المسكن).

كما سنعتبر الأسرة على خط الفقر إذا استطاعت أن تؤمن دخلاً قدره (١٠٠ ألف x عدد أفرادها)، كما سنعتبرها دون خط الفقر إذا كان دخلها أقل من (١٠٠ ألف x عدد أفرادها) وستكون في فقر مدقع إذا لم تستطع تأمين فاتورة الغذاء الضرورية. وبناء على هذه التعريفات استطعنا استخراج الجدول رقم (٧).

جدول رقم (٧)

مستويات الفقر للأسر الفلسطينية في لبنان

حجم الأسرة	فقر مدقع		تحت خط الفقر		على خط الفقر		تجاوزت خطر الفقر		المجموع	
	عدد الأسر	نسبة	عدد الأسر	نسبة	عدد الأسر	نسبة	عدد الأسر	نسبة	عدد الأسر	نسبة
١	١٨	٢٠,٩	١١	١٢,٨	١٤	١٩,٣	٤٣٢	٥٠,٠	٨٦	١٠٠
٢-٣	١٧٠	٢١,٥	٢٧٣	٣٤,٥	٥٨	٧,٣	٢٩٠	٣٦,٧	٧٩١	١٠٠
٤-٥	٣٤٦	٣٨,١	٣٥٧	٣٩,٤	٤٠	٤,٤	١٦٤	١٨,١	٩٠٧	١٠٠
٦-٧	٤٣٤	٥٩,٩	١٩٧	٢٧,٢	٤٢	٥,٨	٥١	٧,١	٧٢٣	١٠٠
٨-٩	١٩٨	٥٨,٩	٥٧	١٧,٠	٣٠	٨,٩	٥١	١٥,٢	٣٣٦	١٠٠
١٠ فما فوق	١٠٣	٥٨,٩	٥٠	٢٨,٦	١٢	٦,٩	١٠	٥,٦	١٧٥	١٠٠
المجموع	١٢٦٩	٤٢,٠	٦٤٥	٣١,٣	١٩٦	٦,٥	٦٠٩	٢٠,٢	٣٠١٩	١٠٠

من الجدول رقم (٧) نجد أن حوالي ثلاثة أرباع الأسرة الفلسطينية في لبنان تعيش تحت خط الفقر، معظمهم في حالة فقر مدقع، وأن أقل من (٧٪) من الاسر هي على خط الفقر، في حين نجد خمس الأسر الفلسطينية في لبنان تجاوزت خط الفقر. والملاحظ من الجدول رقم (٧) أن حوالي (٦٠٪) من الأسر الكبيرة (٦ أفراد فما فوق) تعيش في فقر مدقع، إضافة إلى أن ربع هذه الأسر

الكبيرة تعيش تحت خط الفقر، أي أن الفقر يزداد مع ازدياد عدد أفراد الأسرة.

وهذه الأوضاع المعيشية المتردية للفلسطينيين في لبنان جاءت نتيجة البطالة المتفشية في صفوف القوى العاملة الفلسطينية والتي تجاوزت (٣٥٪) من مجموع القوى العاملة، ويعمل الباقي في قطاعات هامشية نتيجة حرمان الفلسطينيين في لبنان من حق العمل في مؤسسات الدولة ومن مهن حرة كثيرة، أضف إلى ذلك تخفيض خدمات الأنروا بصورة كبيرة، وخاصة في المجال الصحي والاجتماعي.

من هنا نجد أنه لا بد من وقف التدهور المعيشي للفلسطينيين في لبنان، لأن هذا الوضع المتردي يتفاقم يوماً بعد يوم.

الملف المتفجّر: حول قضية اللاجئين الفلسطينيين

إياد مسعود

الكتاب هو الحلقة الثانية في السلسلة الجديدة التي بدأت مؤسسة الدراسات الفلسطينية باصدارها لمعالجة قضايا المرحلة الأخيرة من المفاوضات الفلسطينية – الإسرائيلية، ومؤلفه الدكتور سليم تماري حائز على دكتوراه في علم الاجتماع من جامعة مانشستر (بريطانيا)، مدير مؤسسة الدراسات المقدسية في القدس، واستاذ مشارك في قسم علم الاجتماع في جامعة بير زيت، عضو تأسيسي في الجمعية الفلسطينية لعلم الاجتماع، ومحرر مشارك في مجلة MERIP (واشنطن) منذ عام ١٩٨٦ له عدة دراسات عن المجتمع العربي والفلسطيني والتاريخ الاجتماعي لفلسطين، فضلاً عن كونه في الوقت نفسه منسق مجموعة اللاجئين (فلسطين) في المفاوضات المتعددة، وعضو في الوفد الفلسطيني إلى مجموعة اللاجئين (المتعددة) قبل ارتقاء الليكود سدة الحكم وتاليف حكومة نتنياهو في حزيران (يونيو) ١٩٩٦، ومع ذلك فإن ما جاء فيها من تقييم لسياسة «العمل» يبقى صالحاً للحديث عن سياسة الليكود ويستنتج الدكتور تماري في مقدمة دراسته أن هناك تطابقاً في نظرة «العمل» ونظرة الليكود إلى قضيتي اللاجئين والنازحين الفلسطينيين، وأن هناك «اجماعاً وطنياً» إسرائيلياً ضد مبدأ حق عودة اللاجئين، كما أن الحزبين الإسرائيليين الأكبر في الدولة العبرية لا يميزان بين لاجيء ونازح. وبرأي الدكتور تماري فإن سبب «التصلب

هذه المادة عبارة عن عرض وقراءة في كتاب د. سليم تماري، مستقبل اللاجئين الفلسطينيين (أعمال لجنة اللاجئين في المفاوضات المتعددة الأطراف واللجنة الرباعية)، الصادر عن مؤسسة الدراسات الفلسطينية (بيروت)، ١٩٩٦م.

الإسرائيلي» يفسره موقف تل أبيب القائل بأن «أدنى التنازلات سيطرح مرة أخرى على بساط البحث حقوق اليهود في أرض إسرائيل». وفي هذا السياق يشير تماري إلى أن إسرائيل لا ترفض عودة اللاجئين إلى مناطق الـ ٤٨ فحسب، بل وترفض أيضاً عودة النازحين إلى كل من الضفة الفلسطينية وقطاع غزة. ويستند هذا الموقف الإسرائيلي، كما يفسره الدكتور تماري إلى وعي ملخص أنه «ما إن تقدم تنازلاً بسيطاً حتى تتدفق مطالب الفلسطينيين وحقوقهم التاريخية». كل هذا الاستنتاجات التي توصل إليها الدكتور تماري في توطئة الدراسة يؤكدها بالإشارة إلى أن الليكود منذ أن تولى السلطة لم يدخل أي تعديل على الوفد الإسرائيلي إلى لجنة اللاجئين في المتعددة. ويتوقع صاحب الكتاب أن تواصل إسرائيل محاولاتها لتهميش قضية اللاجئين، وهو الأمر الذي سيحولها لاحقاً – حسب تقديره دائماً – إلى قضية مخلة باستقرار العلاقات العربية – الإسرائيلية، وبعلاقات السلطة الفلسطينية في مناطق الحكم الذاتي مع الشتات الفلسطيني.

★ ★ ★

تنقسم الدراسة إلى مدخل وعشرة عناوين وملحقين.

بعد أن نجح المؤلف في تقديم قضية النازحين واللاجئين على أنها الأكثر تعقيداً في مفاوضات الحل الدائم، مقارنة مع قضيتي المستوطنات والقدس يوضح أن القضايا المركزية التي وضعت على جدول أعمال لجنة التوفيق بشأن فلسطين التي ألفتها الجمعية العامة للأمم المتحدة سنة ١٩٤٩ لدرس وضع اللاجئين الفلسطينيين الناشيء عن حرب ١٩٤٨ (مشكلات العودة إلى الوطن، إعادة التوطين، إعادة تأهيل اللاجئين اجتماعياً واقتصادياً، تقويم الملكية العربية المفقودة في إسرائيل، لمّ شمل العائلات المتضررة) هي نفسها، لا زالت تشكل الموضوعات المركزية التي تحيط باجتماعات اللجنة الخاصة باللاجئين المنبثقة عن مؤتمر مدريد سنة ١٩٩١ ويستنتج من هذا «حالة التغير في الجدل بشأن وضع اللاجئين على امتداد نصف قرن من نزوحهم القسري» لكن مناقشات أوضاع اللاجئين في التسعينات تتميز عن مثيلاتها في الأربعينات والخمسينات – برأي صاحب الدراسة – بالتالي:

- باتت تناقش باعتبارها «قضية دولية ذات استحقاق اقليمي وسيادي على الأرض» ولم تعد «قضية إنسانية فحسب» كما أصبحت «جزءاً من مفهوم استعادة حق الشعب الفلسطيني في تقرير مصيره».

كما أن قضية اللاجئين وبفعل قضاياها المركبة (حقوق الإقامة، لم الشمل، مشكلات الاستيعاب والتعويض) تحولت إلى «موضوعات متعددة لإعادة بناء الشخصية الوطنية

الفلسطينية.

● صارت القضية جزءاً من الرؤية العامة في إطار سياسات فلسطينية توازن بين احتمالات بناء الدولة ومطالب أبناء الشتات في التمثيل والتحرير. ويلفت المؤلف النظر إلى مسألة هامة حين يقول أن اللاجئين العائدين «لا يعاملون على نحو رئيس نتيجة نضال من أجل العودة بل كجزء من سلسلة حلول وسط بين طاقات استيعاب الاقتصاد الفلسطيني وقدرة المفاوضين الفلسطينيين على انتزاع تنازلات إزاء معارضة الإسرائيليين البيروقراطية والسياسية».

● تواجه قضية اللاجئين مقاومة ايديولوجية ودبلوماسية من قبل الإدارة السياسية الإسرائيلية، ويتوقع المؤلف أن لا تواجه حتى قضية الدولة الفلسطينية ضمن حدود ١٩٦٧ ذات المقاومة التي ستواجهها قضية اللاجئين، خاصة وأن إسرائيل تصور عودتهم «كقضية أمنية» إسرائيلية داخلية وباعتبارها في الوقت نفسه تستهدف تدمير الشخصية اليهودية للدولة العبرية؛ وإن كان الأمر يتعلق بعودة اللاجئين إلى مناطق خاصعة للسيطرة الفلسطينية فقط. إلا أن المؤلف يستدرك قائلاً أن هناك فارقاً بين الايديولوجيا والخطاب المعلن وبين المفاوضات السرية المكتومة، لذا يتوقع ليونة إسرائيلية في المفاوضات مقارنة مع التصلب الاعلامي الموجه أساساً إلى الجمهور الإسرائيلي ولأسباب سياسية وحزبية محلية.

أولاً: حل الوضع النهائي

تحت هذا العنوان أشار المؤلف إلى أن مؤتمر مدريد هدف من المفاوضات الثنائية والاقليمية (المتعددة الأطراف) «إلى إقامة تكامل بين المشكلات العملية الملموسة للمتفاوضين». أي أن المتعددة تستطيع «توفير صيغ اقليمية للتعاون من شأنها تسهيل جو المفاوضات التي تعزز الاتفاقات الثنائية». فضلاً عن ذلك، فإن الطرف الفلسطيني «الأضعف في هذه المعادلة» - كما يرى المؤلف مصلحة في توفير المسارين، لأنه بذلك يستطيع أن يعوض عن خياراته المحدودة على أرض الواقع من خلال البحث «عن تحالفات في المنطقة ومع دول أوروبية لموازنة خياراته المحدودة في المفاوضات الثنائية مع إسرائيل عدا عن ذلك فإن لجنة اللاجئين تحمل بعداً سياسياً غير موجود في مجموعات العمل الأخرى (البيئة والمياه الخ...) وأهمية هذا الأمر - برأي المؤلف - أنه أوضح للاجئين في الشتات أن قضيتهم لم تغفل، وإنه لولا إضافة بند اللاجئين إلى مفاوضات الحل النهائي لكان من الممكن ألا يحظى الاتفاق الإسرائيلي - الفلسطيني بقبول الشتات».

هذه الرؤية الفلسطينية دفعت الجانب الإسرائيلي في المتعددة إلى «رفض أية إشارة إلى حق العودة ومعارضة تضمين في المباحثات في موسكو». لكن موضوع اللاجئين «أكثر وضوحاً» مع

اتفاق أوسلو حين اعتبر إحدى القضايا الثلاث الشائكة المتروكة لمفاوضات الوضع النهائي ورغم العديد من الايجابيات التي يراها المؤلف في تشكيل لجنة اللاجئين، إلا أنه يشير بوضوح إلى أن هذا كله «لم يترجم لمنفعة عملية قط» وذلك بسبب غموض تفويض مجموعة اللاجئين وآلية الاجماع لصنع القرار.

ثانياً: نطاق المفاوضات:

يورد المؤلف تحت هذا العنوان أماكن اجتماعات مجموعة اللاجئين السبعة وتواريخها، وستة اجتماعات أخرى للجنة الرباعية بشأن النازحين التي ألفت وفقاً لاتفاق أوسلو. كما يتوقف أمام القضايا التي أثيرت بشأن تأليف المجموعة وموضوعات مناقشاتها:

● **التمثيل**: وهي معركة خاضها الفلسطينيون فقد اشترطت إسرائيل الّا يكون أعضاء وفدهم من م. ت. ف، ولا من فلسطين الشتات ولا من القدس. لذا فإنها اعترضت على وجود الياس صنبر على رأس الوفد الفلسطيني بحجة أنه من الشتات، ثم على وجود محمد الحلاج. بحجة أنه عضو في المجلس الوطني الفلسطيني. فلجأ الوفد الفلسطيني إلى «مظلة الفريق الفلسطيني - الأردني المشترك» وهو ما عنى إلغاء التمثيل المستقل. لكن القضية حلت في أيار (مايو) ١٩٩٤ في القاهرة «الذي عقد بعد توقيع «اعلان المبادىء» وأصبحت م. ت. ف المفاوض المباشر للإسرائيليين».

● **تعريف مجال عمل المجموعة**: أثار الإسرائيليون ضرورة مناقشة موضوع لاجئين يهود ولاجئين آخرين. كما حاول الجانب الأميركي اغراق اللجنة بطرح مناقشة لاجئين غير فلسطينيين بمن فيهم الأكراد والأرمن. وقد حاول الإسرائيليون النفاذ من ذلك لوضع حل نهائي لقضية اللاجئين عن طريق التلميح بأن اللاجئين الفلسطينيين استبدلوا بموجة اللاجئين اليهود من شمال أفريقيا واليمن والعراق ودول عربية أخرى. وقد اعتبرت الأطراف العربية في المجموعة الطرح الإسرائيلي «محاولة لاحباط عمل اللجنة» فاليهود جاءوا إلى إسرائيل طوعاً في حين أجبر الفلسطينيون على مغادرة بيوتهم، كما أنهم لجأوا إلى دول مضيفة غير تلك التي هاجر منها اليهود إلى إسرائيل، فضلاً عن أن الدول العربية - كالمغرب - اعترفت نظرياً بحق اليهود في العودة إلى بلادهم. إلى هذا أصرّ الجانب الفلسطيني على أن تبحث إسرائيل قضايا المهاجرين اليهود ثنائياً مع الأطراف العربية تماماً كما سيثير الفلسطينيون (هذه القضية) بصورة ثنائية مع إسرائيل خلال مفاوضات الوضع النهائي.

● **المساعدات الإنسانية والحقوق السياسية**: طرحت قضايا المساعدات الإنسانية

باتجاهين متناقضين، اتجاه دمج اللاجئين في البنية الاجتماعية للدول المضيفة (التوطين) أو اتجاه تأكيد حقوقهم السياسية. الصيغة الناتجة كانت «حلاً وسطاً برزت في أعمال الموضوعات السبعة المتعلقة بأوضاع اللاجئين من دون الانتقاص من مباحثات الوضع النهائي». وصار هذا الشرط عنصراً أساسياً في البيان الختامي لكل اجتماع. لكن الوفد الفلسطيني، بفعل المعارضة الإسرائيلية، كان يفشل في تضمين البيان إشارة إلى قرار الجمعية العامة رقم ١٩٤ (حق العودة)، وكان يتم اللجوء إلى «إشارة عامة إلى قرارات الأمم المتحدة بشأن اللاجئين».

واحد من الموضوعات السبعة تمّ التعامل معه «بصورة ملموسة»: لمّ شمل العائلة. أما الأخرى فعالجت قضايا تنمية أحوال معيشة اللاجئين. وزعت الموضوعات على دول تعنى بها: النرويج للمعلومات، الولايات المتحدة لتنمية الموارد البشرية وإيجاد فرص العمل، ايطاليا للصحة العامة، فرنسا للمّ شمل العائلة، السويد للأطفال والاتحاد الأوروبي للبنية التحتية. مع إشارة مميزة للحساسية الخاصة لقضية لمّ شمل العائلة، خاصة وأنها فتحت النقاش لتناول قضايا أخرى، كقضايا التشريد، وقوانين الإقامة والسيطرة الديمغرافية للسكان الفلسطينيين في الضفة الغربية وقطاع غزة.

ثالثاً: لمّ شمل العائلة – مشكلات واحتمالات

ست جولات لاجتماعات مجموعة اللاجئين وجلستان بشأن لمّ شمل العائلة لم تنتج سوى بعض التقدم المحدود. أما هذا التقدم فليس إلا اتفاق جميع الأطراف على الحاجة إلى تبني معيار واضح وتعريفات وإجراءات لتقديم طلبات لمّ شمل العائلة وفقاً لتوصيات «الراعي» الفرنسي بشأن وضع العائلات المشتتة» (عرف التقرير باسم واضعه رئيس الوفد الفرنسي باجولين Bajolet)، كما وافقت إسرائيل على رفع سقف الحصة السنوية من طلبات لمّ الشمل من ألف حالة إلى ألفي حالة. ويرى المؤلف في هذا أهمية «نسبية» مقارنة مع حجم الطلبات التي تعاملت معها أو وافقت عليها إسرائيل خلال ٢٨ عاماً، ويوضح د. تماري أن إسرائيل تعاطت مع موضوع لمّ شمل العائلة بوصفه «حق العودة من الباب الخلفي». وتبقى المشكلات الرئيسية في تطبيق المتفق عليها مع اعتراف المؤلف بأن حصة الألفي طلب «كانت دون التوقعات التي أثارها اتفاق أوسلو (١٩٩٣) والقاهرة (١٩٩٤).

ويعرض المؤلف المشكلات التي تعترض مقدمي طلبات لمّ الشمل على الشكل التالي: عدم البت بالإجراءات العملية لتطبيق الاتفاق، ارتكاب الإدارة المدنية للاحتلال الإسرائيلي خلال سنتي ١٩٩٤ و١٩٩٥ مئات التجاوزات للنقاط الرئيسية في اتفاق تم التوصل إليه بين خبراء من

أطراف مختلفة مع دائرة القانون الدولي في الجيش الإسرائيلي ومسؤولين آخرين في شباط (فبراير) ١٩٩٤.

وفي سياق عرض لقضية لمّ شمل العائلة في مناطق الحكم الذاتي الفلسطيني يوضح المؤلف أنه تمّ تأليف لجنة لتنسيق العمل بشأن ذلك بين الجانبين الإسرائيلي والفلسطيني وكيف بدأ الجانب الفلسطيني ممثلاً للمستفيدين، بتقديم الطلبات للجانب الإسرائيلي عملاً بالفقرتين ١٠٥ و١٦ من الملحق الثاني لاتفاق القاهرة. ثم يقدم المؤلف نتائج مسح أجري لـ ٨٤٠ طلباً قدمت للجانب الإسرائيلي، تبين منه أن تعطيلات إدارية حالت دون تطبيق ما اتفق عليه، أعادها المؤلف إلى «سوء إدارة الارتباط». ويضيف أنه، واستناداً للاحصائية المذكورة، فإن التعقيدات طالبت المعايير المعتمدة لتقديم الطلبات، عدم تزويد إسرائيل الإدارة المدنية بالتعليمات الواضحة، رفض إسرائيل تقديم معلومات رقمية عن الطلبات المقدمة، والمقبولة والمرفوضة، وعليه «ليس هناك طريقة مباشرة للتحقق من العمل بموجب الحصة» كما تم الاتفاق عليها بين الطرفين. إضافة لهذا، هناك محدودية الوقت إذ «في حالات كثيرة يستغرق الرد (على الطلب) أكثر من عام واحد».

رابعاً: مشكلات التعريف: من هي العائلة اللاجئة؟

رداً على هذا السؤال دار نقاش موسع استغرق جلسة كاملة من جلسات مجموعة العمل الخاصة باللاجئين في تونس في شباط (فبراير) ١٩٩٤، وقد تراوح التعريف بين «التعريف الموسع للعائلة (فلسطينياً) والتعريف المحدود جداً (إسرائيلياً إذ أنه يقتصر على الزوج أو الزوجة والقاصرين)».

ويستعين المؤلف لتقديم نماذج من النقاش بمذكرة رفعتها المجموعات الفلسطينية والإسرائيلية المعنية بحقوق الإنسان، ولخصها عضو الرابطة الإسرائيلية للحقوق المدنية الياهو ابرامز، وهي في مجموعها لصالح التعريف الفلسطيني ولصالح الحقوق الفلسطينية. وقد وضع تقرير إبرامز اقتراحات إجرائية خاصة لاصلاح نظام لمّ الشمل في الفترة الانتقالية، ويورد المؤلف فقرات واسعة من اقتراحات ابرامز. وقد لقيت مضامين مذكرة ابرامز اجماع مجموعة العمل الخاصة باللاجئين في اجتماعها في شباط (فبراير) ١٩٩٤، رغم المعارضة الإسرائيلية. ويخلص المؤلف إلى القول أن «عندما بدأت خصائص المجتمع العربي تفرض نفسها على موضوعات الحوار تراجع الإسرائيليون بواسطة وضع قيود على تنفيذ الحصة المتفق عليها».

خامساً: النازحون: حلول انتقالية لمشكلة اللاجئين:

وفّر اتفاق أوسلو - برأي المؤلف - «شروطاً لحل قضية نازحي سنة ١٩٦٧، وذلك في سياق لجنة رباعية تمثل الأردن ومصر وإسرائيل والفلسطينيين، لكن بالمقارنة فقد «تضمن اتفاق كامب ديفيد (..) إشارة قوية إلى إعادة النازحين وفقاً لجدول زمني يتجاوز الفترة القصوى للحكم الذاتي - خمسة أعوام. ومثل هذا الجدول لم يتضمن اعلان المبادىء» (أي اتفاق أوسلو). وفي أحد اجتماعاتها وضعت اللجنة الرباعية (في بئر السبع عام ١٩٩٥) جدول عمل يدور حول أربعة موضوعات: تعريف النازحين، أعدادهم، كيفية العودة (أولاد خال كما ورد نصاً في اعلان المبادىء) ومحاولة إضافة جدول زمني إلى جدول العمل «وقد عارض الإسرائيليون النقطة الأخيرة». ويعيد المؤلف التذكير بأن اللجنة استنفدت اجتماعاتها بالخلافات بشأن ما يعنيه تعريف «النازحين» فيعرض التعريفات المتعددة، والخلافات حولها إلى توصل الاجتماع للاتفاق على فئة منهم «أولئك الذين غادروا منازلهم نتيجة الحرب» أما الفئات الأخرى فقد بقيت مدار خلاف حتى الآن.

لكن المؤلف يلفت النظر إلى أمور هامة أخرى، فقد تهمشت اللجنة الخاصة باللاجئين بعد تشكيل لجنة النازحين «وكانت سنة ١٩٩٥ السنة الأولى في مفاوضات السلام التي لم يعقد فيها أي اجتماع لمجموعة العمل الخاصة باللاجئين». كما أن التطبيع العربي - الإسرائيلي أدى إلى تراجع «الضغط العربي الجماعي على إسرائيل فيما يتعلق بقضية اللاجئين» ونظراً لطبيعة اللجنة الرباعية، فقد انتقلت قضية اللاجئين من نطاقها الدولي، بمشاركة أوروبية وأميركية وعربية، إلى نطاق اقليمي. كما بدأت إسرائيل تنحو للتعامل مع «المحادثات بشأن النازحين كما لو أنها المحادثات بشأن اللاجئين». وقد ثارت أفكار في إسرائيل تدعو إلى التنبه لخطورة عودة نازحي سنة ١٩٦٧ لأنه سيعتبر مؤشراً لعودة لاجئي سنة ١٩٤٨. وأعرب شلوموغازيت الذي عين مستشاراً خاصاً للجانب الإسرائيلي في المحادثات المتعددة عن الرأي القائل بضرورة الإصرار على وجوب أن يتضمن شرط إعادة الانتشار الإسرائيلي لمصلحة السلطة الفلسطينية «تصفية مشكلة اللاجئين المقيمين داخل القطاع: إلغاء المكانة القانونية - الرسمية الخاصة باللاجيء السعي لخروج الأونروا من مناطق القطاع ووقف دعم الوكالة وتوزيع الحصص الغذائية من قبلها وبدء مشروع لتفكيك المخيمات من خلال إقامة أحياء ومواقع سكنية دائمة لسكانها».

سادساً: أوسلو ٢ والتغيرات في وضع الفلسطينيين العائدين

في هذا الباب يستعرض المؤلف «عدداً من الموضوعات الجديدة بشأن وضع الإقامة ولمّ

شمل العائلة» التي تضمنها اتفاق أوسلو ٢ والتي ستقود بتقديره «إلى تعديلات مهمة في وضع الفلسطينيين العائدين وحجمهم» ومن هذه الموضوعات: منح المنفيين عن الوطن (المبعدين وغيرهم) الإقامة من خلال القانون الانتخابي، ولم شمل العائلة للمستثمرين وأزواج المقيمات أو زوجات المقيمين :اولوية، وللأطفال دون سنة ١٦، وللنازحين الذين فقدوا إقامتهم. ولا يستبعد المؤلف أن يستفيد المقدسيون أيضاً من التغيرات الإجرائية. لكنه يستدرك في الفقرة الأخيرة من هذا «العنوان» بالإشارة إلى أن «معظم هذه التحسينات (..) لا يزال يعتمد على اتفاق مسبق مع السلطة الإسرائيلية وما دامت إسرائيل تحتفظ بحصة مقيدة إزاء (تصاريح الإقامة) فإن الكثير من هذه التحسينات سيقيد بشدة».

سابعاً: «تجاوز المحرمات» بشأن اللاجئين: رؤية بيرون:

تحت هذا العنوان تناول المؤلف بالعرض مضمون الورقة التي قدمها الجانب الكندي في أواسط آذار (مارس) ١٩٩٥ «كان هدفها إزالة العقبة الناشئة عن المفاوضات». وقد حاولت كندا من خلال الورقة «أن تضع رؤية استراتيجية للاجئين للأعوام العشرة المقبلة»، استندت إلى مشاورات مع الأطراف الاقليميين. ولا يخفي المؤلف أن تنفيذ ما ورد في الورقة «يتعلق بالإطار الجماعي المطلوب للتوصل إلى قرارت في الجلسات المتعددة الأطراف».

وقد أثارت الورقة مخاوف الفلسطينيين والعرب عندما عرفت نفسها «شرق أوسط جديد تكون فيه رؤيتنا مستقبلاً بدون لاجئين وبدون أي نازح جراء النزاع العربي - الإسرائيلي يعتبر نفسه لاجئاً» كما تضمنت منح الهوية لمن لا هوية لهم، واحلال التنمية محل الفقر والضواحي مكان المخيمات والتطبيع مكان الاستقرار» البارز أن الورقة لم تربط هذا بضمانات تهدف إلى تحقيق الطموحات السياسية للاجئين الفلسطينيين. لكن لتبديد هذه المخاوف أصرت الورقة على أن يتوفر للاجئين خيارات يستطيعون خلالها أن يشكلوا خيارهم الحر. منها إدارة نقاش مفتوح لقضايا مثل حق العودة والتعويض وإمكان توطين بعض الفلسطينيين في دول اللجوء الحالية بحيث يتمتعون بكامل الحقوق الاقتصادية والمدنية.

وقد حاولت ورقة «الرؤية» وصف الانجازات الرئيسية للمجموعة كتحديد حجم اللاجئين ومشكلاتهم، وحشد الموارد لتحسين مستويات معيشتهم وتنمية مواردهم، ووضع خطط إنسانية كتحسين إجراءات لمّ شمل العائلة.

لكن المؤلف يلاحظ أن الانجازات تجاوزت «القضايا الحساسة» كعدد اللاجئين، وفئاتهم، وأفضلياتهم للخيارات المستقبلية. أما بما يتعلق بحشد الموارد فإنها عنيت بمخيمات اللاجئين

جزئياً فقط. وأما الرؤية الفرنسية الخاصة بلم شمل العائلات فكانت بعيدة جداً عن التطبيق. وبلَوْعة ينتقد المؤلف الرؤية الكندية وتمنى لو أنها «أشارت بعض الشيء إلى هذه القيود والاخفاقات للتغلب عليها بالمباحثات المستقبلية».

ثم يستعرض المؤلف ما تقترحه الورقة من خطوات ملموسة للخروج من المأزق الذي تعانيه مجموعة عمل اللاجئين. ويقول إن الورقة في اقتراحاتها تناولت عدداً من «المحرمات» كقضايا دمج المخيمات بمحيطها «والفحص المقارن لمتطلبات الهجرة بالنسبة إلى اللاجئين الفلسطينيين في دول خارج المنطقة». ويعلق على هذا بالقول «أن قضية لا يمكن التعامل معها ما لم تكن جزءاً من خيار يتضمن حق العودة».

ويعرض المؤلف لخمسة اقتراحات وردت في الورقة، إذا ما تم تناولها فمن المتوقع «أن تثير خلافاً نوعياً» في عمل المجموعة. الاقتراحات هي إحصاء اللاجئين، والطاقة الاستيعابية للضفة والقطاع، ومستقبل الأونروا إذا ما طرح موضوع نقل خدماتها للسلطة الفلسطينية، مطالب لم شمل العائلة وملفات التعويض. مع الإشارة من المؤلف بأن هناك فهماً للتعويض حين يطرح بديلاً لحق العودة، إذ «ليس هناك شيء في تقارير الأمم المتحدة (بما في ذلك القرار ١٩٤) التي تتعامل مع مطالب التعويض كبديل عن عودة اللاجئين».

ويرصد المؤلف «الخلل الرئيسي» في الورقة الكندية على أنه «غياب آلية واضحة لتطبيق ما جاء فيها». وفي هذا السياق تقترح الورقة فتح مسار «تفاوض سري أو غير رسمي تشارك فيه منظمات غير حكومية ورجال الاعلام ومجموعات الاكاديميين لاستكمال أو انجاز مفاوضات رسمية». لكن خطورة هذا «الحل»، كما يراه المؤلف أنه يعطل تطبيق ما تم التوصل إليه من اتفاقات خاصة بلمّ شمل العائلة مثلاً.

وفي سياق تفعيل اللجنة اقترحت الورقة أن تراقب أربعة مجالات هي:

- إجراءات لمّ شمل العائلة.
- دعم تطبيق قرارات لجنة النازحين الرباعية.
- مساعدة السلطة الفلسطينية «في التعامل مع نتائج تخلي الأونروا عن تقديم خدماتها في الضفة الغربية وقطاع غزة».
- مراقبة تطبيق القرارات الخاصة باللاجئين في مفاوضات المرحلة الأخيرة.

ثامناً: مسألة دعم اللاجئين: مقدمة للتحول في الموقف الأوروبي:

يلفت المؤلف النظر إلى مسألة هامة تمثلت بأن برامج الدعم للاجئين حلت مكان القضايا

السياسية المحيطة بقضيتهم، وأن ذلك حدث بالتدريج وتم تعزيزه بجهود التمويل في الاجتماعات المتعددة الأطراف.

ويضيف أن الجانب الفلسطيني والعربي تعامل مع هذه العملية بتوازن لتحسين مستوى معيشة اللاجئين، من دون الانتقاص من حقوقهم السياسية وهذا ما تمّ تأكيده في البيانات الختامية للاجتماعات. ويستند المؤلف إلى محمد الحلاج ليقيم العملية باعتبارها «افساد لعملية» حل قضية اللاجئين، ذلك أن المفاوضات تركزت على طرق مساعدتهم «أكثر من تركيزها على مواجهة قضية النزوح والتشتت» وأن كل ما تحقق حتى الآن حصر «في ما ترغب إسرائيل في التنازل عنه».

ويضيف المؤلف أننا بإمكاننا ملاحظة هذا في الموقف الذي تبناه الاتحاد الأوروبي، ويستدل على ذلك بتقرير بريستول (تموز/ يوليو ١٩٩٤)الصادر عن المجموعة الأوروبية، ويحمل الافتراضات التي تنطوي عليها نوايا المشرفين الرئيسيين على مفاوضات اللاجئين. لذلك يعالج المؤلف هذه الوثيقة بشيء من التفصيل.

يقوم تقرير بريستول على أربعة افتراضات هي أولاً، على مساعدات اللاجئين في الضفة والقطاع أن تتجاوز وضعهم القانوني. ثانياً، تحسين أوضاع معيشة المقيمين في الدول العربية لا ينتقص من حقهم في العودة إلى منازلهم أو تلقي تعويضات على خسائرهم. ثالثاً، ليس ثمة إطار مفرد لمساعدتهم نظراً لاختلاف وضعهم وأوضاع معيشتهم. رابعاً، اللاجئون الذين يعيشون أوضاعاً هشة أكثر من غيرهم (في لبنان مثلاً) لا يتلقون خدمات من برامج المساعدة الراهنة.

ويورد المؤلف ملاحظاته على الافتراضات، من بينها مثلاً أن المساعدات تنتقص من وضع اللاجيء المستقبلي لان الذين يتحسن وضعهم المعيشي ويغادرون المخيمات ويهاجرون إلى بلاد أخرى يتحول وضع لجوئهم بصورة عامة إلى التزام سياسي مجرد، على عكس المقيمين في المخيمات. ويدعو المؤلف إلى ضرورة إثارة الشروط السياسية للتخطيط من أجل المساعدة وإلا فإن من الافتراض الذي يشير إلى عدم الانتقاص من حقوق اللاجئين «سيصبح صيغة لتغطيته خطط إعادة نقل اللاجئين وتوطينهم من دون إرضاء حاجاتهم أو طموحاتهم».

ويثير المؤلف نقاشاً حول تعريف اللاجيء، كما يتناوله التقرير مستمداً من تعريف الأونروا، ويبدي عليه مجموعة من الملاحظات، ويخلص إلى أن تعريف الأونروا «كان يقصد به تعريفاً عملياً لأغراض وضع إجراءات المساعدة لا لإقرار وضع اللاجئين. ويستطرد في هذا المجال ليطرح تساؤلات لا بد من الحصول على أجوبة لها تطال أحفاد اللاجئين ووضعية قرى الحدود وفقدان الرزق، والمعتقلين في إسرائيل، والتوثيق الضروري لاثبات مطالب اللاجيء في ملكيته وما خسره

والتعويضات ويخلص في الختام إلى القول بأن «أي بحث جوهري في مستقبل اللاجئين في سياق التسوية السياسية الراهنة» لم يرد له ذكر في التقرير. ويصف تقرير الاتحاد الأوروبي بأنه اختار ألا يتخذ موقفاً من القضايا الشائكة وقضايا مماثلة تعترض مفاوضات المرحلة الأخيرة. لذلك يجدد المؤلف مخاوفه من أن تحليل مساعدة اللاجئين من دون معالجة الأوضاع السياسية المتفجرة التي تحيط بالوجود اليومي للاجئين في الدول المضيفة يعزز المخاوف بشأن دور صفقات المساعدة في تهميش وربما استبعاد القضايا السياسية المتعلقة بمستقبلهم.

تاسعاً: خيارات استراتيجية في المفاوضات بشأن اللاجئين:

لعلّ ما جاء في هذا العنوان والعنوان الذي يليه هو الأكثر إثارة في الدراسة. ويمهد المؤلف لذلك بالتذكير بأن قضية اللاجئين مقارنة بقضيتي القدس والاستيطان «نالت الاهتمام الأقل في سياق الرؤية الاستراتيجية» وهي «واحدة من أكثر المسائل استقصاء على الحل بالنظر إلى التعنت الإسرائيلي إزاءها وعدم قدرة الفلسطينيين على فرض شروطهم على نظرائهم» ويحذر بالمقابل من أن شرعية أي اتفاق فلسطيني - إسرائيلي في أوساط أبناء الشتات تكمن إلى حد بعيد في قدرة السلطة الفلسطينية على ضمان عودة الفلسطينيين إلى بلدهم. ويتوقع الدكتور تماري أن تبرز في المرحلة الأخيرة من المفاوضات القضايا التالية:

- اللاجئون والنازحون والصلات بين القضايا الثنائية والقضايا المتعددة الأطراف حيث أن عدد النازحين أكثر من مليون أما اللاجئون فهم أكثر من ٢,٥ مليون. وهناك تداخل بين الفئتين، إذ ما لا يقل عن ٣٠ بالمئة من النازحين هم لاجئون للمرة الثانية منذ ١٩٤٨ ولا يتوقع المؤلف أن يعود كل النازحين إلى ديارهم (لأسباب متعددة) لكن يفضّل فصل قضية النازحين عن اللاجئين لاستباق القول بأن توطين النازحين في الضفة والقطاع يؤدي لاغلاق ملف اللاجئين، ولخلق تساند بين اللجنة الرباعية واللجنة الدولية في المتعددة، خاصة أن في الثانية مشاركة دولية بينما الأولى مجرد لجنة عربية - إسرائيلية. أما السبب فلأجل عدم اغراق لجنة النازحين بقضايا تتجاوز طاقتها ولعدم اغراق لجنة اللاجئين بملفات تعيق عملها.

- مطالب المرحلة الأخيرة من المفاوضات: العودة أو التعويض: وهو تقسيم مغلوط فيه، مع التأكيد أن التعويض حق للاجيء، العائد وغير العائد. والتنويه في الوقت نفسه أن مطلب الفلسطينيين بالعودة موقف مبدئي لا يتغير وقد دارت معركة بين الجانبين الفلسطيني والإسرائيلي بشكل بارز حول القرار ١٩٤. ويتوقع المؤلف، مستدلاً بمواقف الولايات المتحدة من القرار أن يمارس على الجانب الفلسطيني ضغط مع انطلاقة مفاوضات المرحلة الأخيرة للتخلي عن إصراره

على حق العودة ويخلص تماري إلى الاستنتاج أنه من غير الممكن لأية سلطة فلسطينية أن تذعن لهذا الضغط وأن تحتفظ في الوقت نفسه بشرعيتها في عيون منتخبيها وعيون اللاجئين في الشتات. إلا أنه يعود ويستدرك قائلاً أن المفاوض الفلسطيني لا يستطيع أن يستند في موقفه إلى «قرارات مجردة صادرة عن الأمم المتحدة. وبناء عليه يتوقع لتحقيق العدالة للاجيء سنة ١٩٤٨ أن يكون الجانب الفلسطيني مطالباً «بعض التنازلات على الصعيد العملي» ويطرح الدكتور تماري نموذجاً لهذا الحل، ما ورد على لسان رشيد الخالدي في مقالته «نحو حل» اذ يقترح صيغاً تفاوضية لحل مطالب اللاجئين على أساس ستة شروط.

١ - اعتراف إسرائيل بمسؤوليتها الأخلاقية عن نشوء قضية اللاجئين.
٢ - اعتراف إسرائيل بحق اللاجئين بالعودة يقابله اعتراف الفلسطينيين بأنه لا يمكن ممارسة هذا الحق داخل إسرائيل وأن عليهم ممارسته داخل دولة فلسطين وتسوية لهذين الاعترافين تقبل إسرائيل باستيعاب عدة عشرات آلاف اللاجئين، وخصوصاً من لهم أقارب في الدولة العبرية (لم شمل).
٣ - التمييز بين التعويض للذين لن يسمح لهم بالعودة، والتعويض للذين فقدوا ملكيتهم عام ١٩٤٨.
٤ - حق الفلسطينيين في العودة إلى الدولة الفلسطينية (إن نشأت) أو مناطق الحكم الذاتي.
٥ - حق اللاجئين في الأردن بمواطنة كاملة أو «حقوق محدودة» كمواطنين في الجزء الفلسطيني من الكونفدرالية الأردنية - الفلسطينية.
٦ - يمنح المقيمون في لبنان خيار العودة إلى دولة فلسطين أو إلى الجليل واكتساب المواطنة الفلسطينية أو الإقامة الدائمة في لبنان.

ويلاحظ المؤلف (تماري) أن اقتراحات الخالدي نقلت الإطار التفاوضي ليشمل الجانب الفلسطيني وإسرائيل والأردن ولبنان ويعترض على بعض بنود الاقتراح فيقول إن عودة الفلسطيني إلى مناطق الحكم الذاتي أو الدولة الفلسطينية، يجب أن يكون منفصلاً عن حق العودة والتعويض أو حتى السيادة. ويجب عدم التفاوض مع إسرائيل بهذا الشأن «ما دام حق العودة إلى دول فلسطينية سيقايض بحق العودة إلى إسرائيل» كما يقترح صيغتين للتعويض، واحدة تفاوض بشأنها الدولة الفلسطينية بالنيابة عن اللاجئين وتستخدم الأموال في إقامة البنى التحتية للدولة. أما الثانية فتكون على قاعدة فردية يقوم بها ممثلو اللاجئين المحليين ولا تكون السلطة الفلسطينية طرفاً فيها.

- القدس ومفاوضات اللاجئين: يعرض المؤلف للسياسة الإسرائيلية التي تفصل بين

اللاجئين والقدس وصولاً لتفريغ المدينة من سكانها العرب. ويلفت المؤلف النظر إلى أن ٧٠ بالمئة من ملكية القدس الغربية تعود للاجئين فلسطينيين، وهو الأمر الذي أكده فيصل الحسيني كما أكده ميرون بنفنستي النائب السابق لرئيس بلدية القدس. كما أن إحصاء جرى في القدس أكد أن ١٦ بالمئة من سكانها عام ١٩٦٧ ولدوا في الجزء الغربي من المدينة. ويكشف التناقض بأن إسرائيل تعامل المقدسيين الفلسطينيين كغائبين كلما أثيرت مسألة أملاكهم في الجانب الغربي منها؛ بينما تعترف بحق اليهود في أملاكهم في جزئها الشرقي. ويخلص إلى استراتيجية لمواجهة الوضع ملخصها أن تأجيلها إلى مفاوضات الوضع الدائم يجب ألا يعني السماح لإسرائيل بإحداث تغييرات ديمغرافية تضمن وجود أغلبية يهودية في قسمها الشرقي، أي انه يدعو إلى ضرورة الحفاظ على وضع القدس الراهن وضمان بقاء المؤسسات الفلسطينية فيها. أما في التفاوض فيدعو إلى التالي:

● في التفاوض بشأن حقوق الإقامة ولمّ الشمل ضرورة النظر إلى القدس الشرقية كامتداد اقليمي للضفة الغربية.

● اثارة الملكية الفلسطينية في القسم الغربي من المدينة مقابل إثارة إسرائيل لقضايا الملكية اليهودية في سلوان وقلنديا والحي اليهودي في البلدة القديمة.

● إثارة حق العودة إلى البيوت والملكيات المصادرة في القسم الغربي مقابل مزاعم اليهود في منازل وملكيات في القدس العربية.

● معاملة الاستيطان اليهودي في القدس العربية (رامات اشكول، راموت، نفين يعقوب) معاملة وضع الاستيطان اليهودي في الضفة والقطاع.

ويرفض المؤلف مزاعم الإسرائيليين بأن القدس موضوع غير قابل للتفاوض حوله، ويرى في هذا الادعاء ترهيباً نفسياً مذكراً بأن القدس نقطة على جدول أعمال مفاوضات الحل الدائم. وفي السياق ذاته يدعو لإعطاء أولوية قصوى لحقوق اللاجئين في القدس الغربية في هذه المفاوضات ما دام هذا البند اثنين من الموضوعات المؤجلة.

– وضع مخيمات اللاجئين: بداية يدعو المؤلف للتمييز بين مخيمات الشتات والمخيمات في فلسطين، مخطئاً الفكرة القائلة بأن تحسين المستوى المعيشي للاجئين في المخيمات «من شأنه أن يضعف إرادة النضال من أجل حقوقهم». ويستنتج أن سوء الأحوال في مخيمات لبنان دفعت العديد للهجرة الفردية إلى الدول الأوروبية وكندا والولايات المتحدة، ويؤكد حق اللاجئين في الخدمات والامتيازات المعيشية لمواطني الدول المضيفة. ويدعو المؤلف إلى صيغة خاصة بالمخيمات «ففي الضفة الغربية وقطاع غزة يجب أن يكون تفكيك المخيمات أمراً خاضعاً لاتفاق متبادل

بشأنها ومقبولاً لدى اللاجئين أنفسهم، ولا يفرض فرضاً بشروط إسرائيل الخاصة بعدد اللاجئين الذين يسمح لهم بالعودة. وفي الدول العربية المضيفة فإن أي تغيير في وضع مخيمات اللاجئين يجب أن يكون خاضعاً لوضعها القانوني والمدني داخل الدول المضيفة، وذلك فقط بعد أن يحصل سكانها على خيار العودة إلى الوطن أو التوطين».

عاشراً: أهمية وضع استراتيجيات بشأن اللاجئين: خيارات صعبة للمفاوض الفلسطيني

يتوقع المؤلف أن يطرح مجموع القضايا الواردة في البند التاسع «كاستراتيجيات تفاوضية» كما يتوقع تماري تصلباً لدى الطرفين الإسرائيلي والفلسطيني. الأول بفعل الاجماع الإسرائيلي على رفض «حق العودة». والثاني «ليدعم شرعيته» في عيون فلسطينيي الشتات الذين يتوقعون أن تكون لقضيتهم «الأولوية» في جدول أعمال المفاوضات وينبه المؤلف في هذا السياق إلى خطورة التعاطي مع القرار ١٩٤ «كتعويذة سحرية» ويفترض أن الطبيعة للمفاوضات متعددة الأطراف إضافة إلى المرحلة الأخيرة من المفاوضات تتطلب «إعادة فحص هذه القرارات وإعادة تفعيلها على نحو عملي» كما يتوقع المؤلف أن يكون المفاوضون الفلسطينيون «مكبلين بقيود تشير إلى أن قضايا المبدأ والنزوع الايديولوجي مرتبطة بما يمكن تحقيقه والحصول عليه». والقيود الرئيسية هي:

– بفعل امساكهم بالمعابر سيعمل الإسرائيليون على إبطاء عودة أعداد كبيرة من الفلسطينيين إلى مناطق الحكم الذاتي تحت ذرائع اقتصادية وأمنية.

– خلق توازن بين وتيرة العودة (إلى الضفة الغربية والقطاع) وبين وتيرة الاستيعاب، بكل ما يتطلبه هذا من بنى مستحدثة (وزارة للاستيعاب الخ...).

– تطورات في علاقة سلطة الحكم الذاتي وعدد من الدول العربية المضيفة للاجئين، خاصة إذا ما مارس بعضها (لبنان، ليبيا) الضغط على اللاجئين «للعودة إلى الوطن» قبل نضوج ظروف ذلك، وإجبار اللاجئين على تحديد موقف بين الرغبة في العودة أو الإقامة الدائمة في البلد المضيف مثل توفر ظروف تحديد الموقف، أو رفض الدول العربية ازدواجية الجنسية للاجئين الذين اختاروا الإقامة الدائمة، في البلد المضيف.

بناء عليه، يقترح المؤلف على المفاوض الفلسطيني أن ياخذ كل هذه العوامل بعين الاعتبار، بما في ذلك ضرورة شن حملة عامة لاقناع الإسرائيليين بأن «عودة اللاجئين الفلسطينيين (إلى الضفة والقطاع) استناداً إلى خطة مرحلية هي في مصلحتهم في نهاية الأمر ما دامت هذه العودة ستجعل السلطة الفلسطينية مستقرة وستعالج بايجابية أوضاع الفلسطينيين السياسية المتفجرة في

مخيمات الشتات». بناء على هذا التحليل يقترح المؤلف الموضوعات التالية «أسساً استراتيجية فلسطينية قابلة للتطبيق تجاه مفاوضات اللاجئين».

١ - «حقوق الإقامة والفلسطينيين العائدون»: وهو يفترض مفاوضات تتيح منح كافة العائدين «حق الإقامة/ المواطنة الفلسطينية» (يحتاج لموافقة إسرائيلية لانعدام سيادة السلطة الفلسطينية على الأرض). ويفترض المؤلف أن تقدم «السلطة» تنازلاً في هذا المجال لصالح «أمن إسرائيل» لكنه يحذر في الوقت نفسه من أن تستخدم إسرائيل «الحجج الديمغرافية ذريعة للأمن». ويقترح وزارة فلسطينية للاستيعاب. كما يفترض مفاوضات فلسطينية مع الدول العربية المضيفة بشأن الذين اختاروا الهوية الفسطينية ويفضلون الإقامة في الدول المضيفة (بفعل ضعف قدرة الضفة والقطاع وإمكانيات السلطة الفلسطينية عن استيعاب العائدين). ويقدم المؤلف قاعدة ملتبسة لحق العودة حين يفترض تعريفاً لحق العودة بأنه «حق جماعي على أن تكون ممارسته طوعية وقائمة على الاختيار الفردي».

٢ - الفصل بين مساري النازحين عن مجموعة العمل الخاصة باللاجئين (في المتعددة) وعن مجموعات التفاوض الثنائية التي تتعامل مع لاجئي سنة ١٩٤٨، كي لا يغلق مسار الطريق على مسار آخر. ونظراً لتداخل بعض الأوضاع إذ حسب تقدير المؤلف فإن ٣٠ بالمئة من النازحين عام ١٩٦٧ هم من لاجئين عام ١٩٤٨.

٣ - وضع اللاجئين في الدول العربية: يقترح المؤلف على م. ت. ف أن تدفع باتجاه منح حق الإقامة الكاملة (وليس حق المواطنة بالضرورة) لجميع اللاجئين الفلسطينيين المقيمين في لبنان وسورية وباقي الدول العربية المضيفة؛ على أن يتضمن هذا الحق الحصول على العمل والحماية القانونية من المضايقات وحرية الحراك بما في ذلك حرية السفر خارج البلد والعودة إليه. كما يقترح على اللاجئين أن «يكافحوا من أجل إلغاء أحكام الجامعة العربية التي تحظر على المواطنين العرب حيازة مواطنة عربية مزدوجة كي يتاح للاجئين الحصول على المواطنة الفلسطينية ومواطنة البلد المضيف نفسه وبالتالي يحافظون على حقهم في العودة وعلى حقهم في الإقامة الكاملة في البلد المضيف».

٤ - حق العودة إلى إسرائيل والتعويض: يقترح المؤلف على إسرائيل أن تستوعب داخل مناطقها «عدداً محدود من اللاجئين» مقابل الموافقة الفلسطينية والعربية على استيعاب معظم اللاجئين الفلسطينيين في الضفة الغربية وغزة والدول العربية المضيفة. كما يقترح دفع التعويض للذين اختاروا العودة وللذين اختاروا التوطين في الدول المضيفة. ويستند الباحث إلى مقولة للباحثة دونا ارتست ترى فيها مصلحة لإسرائيل «أن تقبل عددا مقبولاً من

اللاجئين داخل الخط الأخضر كي تطالب من الدول العربية المضيفة وسلطة الحكم الذاتي بشيء مماثل». ويقترح صندوقاً لدفع تعويضات اللاجئين الفلسطينيين مع الفصل بين هذه المسألة ومسألة التعويض على «اللاجئين اليهود»، والتي يرى ضرورة التفاوض بشأنها مع الدول العربية بصورة ثنائية؛ وعدم اقحام الفلسطينيين صفقة تقوم على فكرة «تبادل السكان». أما مشكلة التعويض فيقترح الباحث تماري أن يكون من خلال «صندوق جماعي» يعود للسلطة الفلسطينية لتنمية بنيتها التحتية والتسهيلات المخصصة للمساعدة في استيعاب العائدين إلى جانب صندوق للتعويضات «على قاعدة المطالب الفردية».

٥ - الأونروا ومخيمات اللاجئين: يقترح ضرورة إدامة عمل الأونروا في المخيمات في الدول المضيفة والضفة والقطاع، وتتم تصفية عمليات الأونروا «بالتدريج» بالتلازم مع ممارسة الفلسطينيين لحقهم في العودة أو التعويض. ويقترح نقل عمليات الأونروا في الضفة والقطاع بالتدريج إلى السلطة الفلسطينية مع إجراءات قانونية خاصة بأصحاب الملكيات التي أقيمت المخيمات عليها. كما يقترح صندوقاً خاصاً لتمكين القطاع العام في الدول المضيفة، من دمج طاقم العاملين في الأونروا بقطاعات الخدمات التي عملوا فيها. مع لفت النظر إلى ضرورة نقل محفوظات الأونروا في فيينا وعمان إلى إدارة محفوظات السلطة الفلسطينية.

٦ - المنهج الثنائي والوضع النهائي: يتخوف الباحث من أن تبادر إسرائيل إلى مفاوضة الدول العربية المضيفة ثنائياً على الوضع المستقبلي للاجئين الفلسطينيين. ويستدل على ذلك باتفاق وادي عربة مع الأردن الذي حوى بنوداً تتعلق بالحل الثنائي لمشكلات اللاجئين، ويقترح الباحث بالمقابل أن تتقدم م. ت. ف باعتبارها «ممثل اللاجئين في الدول المضيفة» ويحذر من أن تقوم السلطة الفلسطينية بهذا الدور انطلاقاً من أن م. ت. ف هي الهيئة الملائمة لتمثيل فلسطيني الشتات».

٧ - لاجئو القدس والنازحون: يتنبه الباحث إلى أن مسألة نازحي القدس ستكون منفصلة عن قضية النازحين الآخرين مع تأكيد حقهم في العودة إلى المدينة المقدسة إذا كانت عائلاتهم من سكانها قبل عام ١٩٦٧؛ مع حق التعويض على الأملاك المفقودة في القدس العربية، ومع إثارة حق الفلسطينيين في العودة إلى القدس الغربية مقابل إثارة الجانب الإسرائيلي لحق اليهود في امتيازات خاصة في مستعمرات القدس الشرقية. وفي حال تعثر هذه الاقتراحات يقدم الباحث «رؤية بديلة واحدة لجعل القدس بكاملها مفتوحة للإقامة الإسرائيلية - الفلسطينية مع الاخذ بالاعتبار متطلبات إدارية وأجنبية معنية لكن يجب ألا تقوم على تمييز

متفاوت وفقاً لجنسية اللاجيء».

من مجموع ما تقدم نستطيع أن نسجل بشكل عابر ما يلي:

- قطعت المفاوضات حول اللاجئين والنازحين شوطاً بعيداً، وهي وإن لم تنتج حلولاً مباشرة إلا أنها بدأت تنتج سيناريوهات وآليات عمل ستقود لاحقاً إلى نتائج ملموسة كل هذا يتم بشكل مكتوم، وبمعزل عن مواكبة اللاجئين أصحاب القضية للمفاوضات، واستشارتهم بطبيعة الحلول المقترحة والتعرف على رأيهم بها.

- الباحث هو منسق الوفد الفلسطيني إلى لجنة عمل اللاجئين في المفاوضات المتعددة ولجنة النازحين الرباعية. وبالتالي فإن ما يقدمه من اقتراحات وافتراضات وتوقعات لا يخرج عن إطاره الرسمي باعتباره يمثل الرأي الفلسطيني المفاوض. رغم أن الباحث قدم مجمل الاقتراحات على أنها فردية وتحمل وجهة نظره الخاصة.

- الحلول التي يقدمها الباحث تتجاوز المفهوم الفلسطيني لحق العودة وكأنه يبحث عن حل لأزمة المفاوض الفلسطيني وأزمة المفاوض الإسرائيلي والنقطة المفصلية في الأمر كله حين يرفع الباحث باقتراحاته باتجاه التنازل الطوعي والمسبق عن القرار ١٩٤ فيتحول «حق العودة» إلى حق لجزء من اللاجئين في العودة - المشروطة إسرائيلياً - للضفة وغزة، بينما يكون مصير غالبية اللاجئين الإقامة في الدول العربية والتوطين.

عام على حكومة نتنياهو استراتيجية تقود الى الهاوية

ماهر كيوان

جاءت تطورات الأحداث في العام المنصرم والتي أعقبت تسلم بنيامين نتنياهو مقاليد السلطة في اسرائيل في التاسع والعشرين من شهر أيار ١٩٩٦، لتعصف بالعملية السلمية، وترسخ أجواء التشاؤم في إمكانية إنقاذ المسارات التفاوضية العربية - الإسرائيلية بعامة، والمسار الفلسطيني الإسرائيلي بخاصة من الجمود الذي وقع فيه.

ويبدو جلياً أن هذه الأحداث ليست وليدة الصدفة، وإنما هي انعكاس لاستراتيجة سياسية مغايرة لروح السلام، بدأت تشق طريقها تحت إدارة وزعامة نتنياهو، الذي عبر عن امتعاضه من اتفاقية «أوسلو»!

ما هي معالم هذه الاستراتيجية السياسية لاسيما في بعدها المتعلق بالموضوع الفلسطيني؟ وما هي تأثيراتها على العملية السلمية؟

إفرازات الانتخابات الإسرائيلية:

لقد عبرت نتائج الانتخابات لاختيار أعضاء الكنيست الرابع عشر، ولاختيار رئيس الوزراء عن رغبة الناخب الاسرائيلي في إبطاء، وليس في إنهاء مفاوضات السلام الجارية بين إسرائيل والفلسطينيين. فلم تكن الانتخابات استفتاء على عملية السلام، كما اعتقد البعض، وإنما صياغة الشارع الاسرائيلي لتصور السلام وطبيعته، ولتقييم حجم المكاسب والتنازلات المطلوب تقديمها ومدى تأثيرها على أوضاع إسرائيل والإسرائيليين.

وهذا ما عُبِّر عنه بالفارق الضئيل من الاصوات التي فاز بها نتنياهو على خصمه شمعون بيرز.

لقد أشارت هذه الانتخابات، وعملية تشكيل الحكومة من المعسكر القومي الذي ضم أحزاب الليكود وتسومت وجيشير، إلى جانب الأحزاب اليمينية والدينية الأخرى، كحركة شاس، وحركة الطريق الثالث، وحركة يسرائيل بعلياه، إلى حدوث تغير نوعي في توجهات القيادة الإسرائيلية، خاصة مع انتقال قيادة الدول من جيل المؤسسين الذي يمثله شمعون بيرز، ورابين (الذي كان يسعى إلى اعتراف الدول العربية والفلسطينيين باسرائيل) إلى جيل الشباب وجيل المهاجرين، الذين ينظرون إلى اسرائيل «كأمر واقع»، ولا يولون مسألة الاعتراف الأهمية ذاتها التي يعطيها لها جيل المؤسسين، وبالتالي فهم يطالبون بالحصول على مكاسب ملموسة لإسرائيل مقابل ما يرون من تنازلات تتعلق بالانسحاب من الأراضي الفلسطينية والعربية المحتلة، بل أنهم يصرون على ما يسمى «بالتبادلية»، وهذا الجيل من الشباب يمثله «بيبي نتنياهو» أفضل تمثيل.

ولهذا نستطيع القول بأن الجانب العربي، ومنه الفلسطيني، قد أخطأ في التقدير عندما قدم كل ما بحوزته من أوراق وتنازلات إلى الحكومة المعراخية، وهي من جيل المؤسسين، ولم يحسب لليوم الذي قد يتسلم فيه الليكود وزعيمه الشاب مقاليد السلطة في إسرائيل، فكيف السبيل إلى هذا، وكافة الدول العربية والفلسطينيين، إضافة إلى الأوروبيين والأمريكيين، راهنوا جميعاً على فوز العمل في الانتخابات.

وأفرزت هذه الانتخابات كذلك، فوز تحالف انتخابي يستند في صياغة تصوراته وتوجهاته إلى عاملين: الخوف والدين، والجمع بين هذين العاملين يؤدي إلى اتباع سياسات متطرفة وبعيدة عن الواقعية.(١)

وهذا ما يؤكده «زئيف شيف»، أحد كبار الخبراء الاستراتيجيين الاسرائيليين، الذي أشار إلى النفوذ الذي تتمتع به أطراف مغالية في تطرفها داخل الليكود، أمثال شارون، وليفي، وايتان، أو في داخل القوى المتحالف معها في الكنيست، وبخاصة الرافضة للانسحاب من الأراضي الفلسطينية والمعارضة لإقامة دولة فلسطينية والداعية إلى الاستيطان اليهودي في الضفة الغربية وقطاع غزة.(٢)

وتنعكس عقدة الخوف من «المستقبل»، عند طرح قضية الانسحاب من الضفة الغربية، باعتبارها خسارة أكيدة لعمق استراتيجي بعيد المدى. فهذا التحالف الحكومي يرى في سلسلة جبال الضفة الغربية المشرفة على قلب إسرائيل، حيث يقيم (٦٠٪) من اليهود وتتركز فيها

(٨٠٪) من الصناعة، أنها تشكل خطراً حقيقياً على «أمن» إسرائيل، وفي إمكان أي جيش عربي، مستقبلاً، أن ينقض ليشطر إسرائيل إلى شطرين.(٣)

هذا الخوف يؤكده نتنياهو، الذي وعى ضرورة الاحتفاظ بالأراضي الفلسطينية، والجولان السورية، كونها تشكل سوراً وحاجزاً طبيعياً يحمي السهل الساحلي من أي هجوم عربي محتمل، إضافة إلى كونها تمنح الجيش الإسرائيلي الوقت المطلوب لنقل قوات الاحتياط إلى الجبهة.(٤)

ويخشى هذا التحالف الحكومي ألا يمثل قيام دولة فلسطينية، مستقبلاً، سوى مرحلة أولى من استراتيجية فلسطينية - عربية أوسع تهدف إلى إزالة اسرائيل من الوجود.

وفي هذا الشأن يقول الباحث «ميرون بنفينستي» إن عقدة «التخلي الاستراتيجي» عن أبعاد جغرافية حيوية بالنسبة لأمن اسرائيل هي عقدة لا تنفك من التوغل إلى أعماق الشخصية الإسرائيلية، ومن المرجح أن تبقى هذه العقدة، إلى زمن غير منظور، تحكم اتجاهات الرأي في اسرائيل، حتى لو تقدمت مسارات التسوية أشواطاً مهمة.(٥)

ويعتقد نتنياهو، أن أحد أهم المنطلقات الاستراتيجية ذات الطابع الأيدلوجي لحل عقدة «التخلي الاستراتيجي» عن أبعاد جغرافية هي في «الأمن»!، الذي يجب أن يتقدم على السلام ومعاهدات السلام، وكل من لا يدرك هذا برأي نتنياهو، سيظل دون «أمن»، ودون «سلام» وفي نهاية الأمر، محكوم عليه بالفناء.(٦)

والخطير في هذا المنطق هو تشريع نتنياهو لمنطق استخدام القوة، والردع! في سبيل ما يأتي بالفائدة المطلقة على السلام - سلام اسرائيل بالطبع. فاسرائيل تدرك أنها دولة صغيرة أقيمت وسط منطقة معادية، ظهرها للبحر ووجهها إلى مئتي مليون عربي معادٍ لها. لذلك، وعلى الرغم من الانقسامات وحالة التشتت والضعف والاحباط التي يعيشها العالم العربي إلا أن الاسرائيليين يشعرون بأنهم مهددون في كل الأوقات.. يخشون أن يعرضهم الانسحاب من الأراضي الفلسطينية المحتلة إلى سلسلة من المخاطر قد تؤدي إلى زوال دولتهم.

أما عقدة الدين، فإن الأحزاب المتحالفة في الحكم تضفي على مسألة الانسحاب من الأراضي الفلسطينية طابع القداسة، بدعوى أنه لا يمكن التفريط في أي جزء من «أرض الميعاد» التي ترتبط بالشريعة اليهودية، وبوجود الشعب اليهودي «شعب الله المختار».(٧)

وترى هذه الأحزاب، وبخاصة الدينية منها، في التخلي عن الأرض والاستيطان «خيانة قومية عظمى»! ويعتبرون أن حلم أرض اسرائيل الكاملة يعتمد تحقيقه على عمادين: عماد السيادة اليهودية على «أرض الميعاد» كاملة، وعماد استيطان الأرض.

وبالنسبة لهذه الأحزاب، فقد تصدع العماد الأول عندما تخلت حكومة العمل، عن مناطق في الضفة الغربية وقطاع غزة. لكن إذا ما تم توطين مئات الآلاف من المستوطنين اليهود في الضفة الغربية وقطاع غزة، خلال السنوات المقبلة، فإن العماد الثاني سيتعزز، وهو لا يقل أهمية عن الأول.[8]

والشيء الثابت والذي يوازي المقدس، في الوعي الاسرائيلي يقوم على أن أي تنازل عن جانب من أيدلوجيا «أرض اسرائيل الكاملة»!، إنما هو مس بجوهر وجود الدولة. وفي رأي تيارات واسعة من الاسرائيليين، والعديد من الخبراء، وخاصة ذات الولاء الأيدلوجي لتيار اليمين، أن المشكلة لا يمكن أن ينظر إليها باعتبارها مجرد عملية حسابية، فالتخلي عن الضفة الغربية وقطاع غزة يعني انتصار «للفلسطينيين»، والتخلي عن الحلم اليهودي الكبير باسترداد معظم أراضي التوارة التاريخية.

وفي حين يخشى بعض الاسرائيليين أنه في حالة انسحاب اسرائيل وتنازلها عن أجزاء من الأراضي المحتلة، أن يفتح ذلك شهية العرب والفلسطينيين، الذين ربما لن يكفوا عن المطالبة بإقامة دولة فلسطينية، بل أنها ستكون خطوة على طريق تهدف في نهاية المطاف إلى إزالة اسرائيل من الوجود. ولعل هؤلاء الاسرائيليين قد قرأوا التاريخ الصليبي في فلسطين، حيث تمكن صلاح الدين الأيوبي في نهاية الأمر من طردهم منها.

هذه المخاوف استغلها حزب الليكود والأحزاب المتحالفة معه انتخابياً في الحكم أسوأ استغلال في الحملات الانتخابية، وقدموا برنامجاً انتخابياً يلبي طموح الناخب الاسرائيلي في درء هذه المخاوف عنه، يتلخص في نقاط سبع:

١ - ستحترم حكومة الليكود الاتفاقات الدولية، بما فيها اتفاق أوسلو، وستواصل المسيرة السياسية لتحقيق السلام الدائم في الشرق الأوسط، وستعترف بالحقائق التي ظهرت على الساحة وفق مختلف الاتفاقات، وستعمل على تقليص الأخطار الناجمة عن تلك الاتفاقات بالنسبة لمستقبل اسرائيل.

٢ - ستجري حكومة الليكود مفاوضات مع السلطة الفلسطينية من أجل التوصل إلى تسوية دائمة، شرط أن ينفذ الفلسطينيون كامل التزماتهم، خاصة ما يتعلق بإلغاء بنود الميثاق الوطني التي تدعو إلى إزالة اسرائيل، ووقف الأعمال الإرهابية والتحريضية ضد إسرائيل.

٣ - ستسمح حكومة الليكود للفلسطينيين بإدارة شؤون حياتهم في صورة حرة ضمن نطاق سلطة مستقلة، إلا أن الشؤون الخارجية والأمنية والأمور التي تحتاج إلى تنسيق ستبقى ضمن مسؤولية دولة إسرائيل، وستعارض الحكومة قيام دولة فلسطينية مستقلة.

٤ - القدس الكاملة الموحدة هي عاصمة اسرائيل. وسيجري منع كل النشاطات التي تهدف إلى العمل ضد هذا الوضع.

ولهذا سيجري إغلاق مكاتب مؤسسات منظمة التحرير والسلطة الفلسطينية في القدس، بما في ذلك «بيت الشرق».

٥ - سيجري تعزيز الاستيطان في البلاد، وإلغاء القرار الخاص بتجميد بناء المستوطنات وتعزيز الاستيطان.

٦ - «الأمن» هو القاعدة التي بدونها لا يمكن قيام سلام دائم في منطقتنا، ولهذا فإن حكومة الليكود ستحرص على تعزيز الأمن والمحافظة عليه كشرط أول في كل تسوية سلام، كما ستحرص على أن يتمتع «جيش الاحتلال» وقوات الأمن الإسرائيلية، الأخرى، وبحسب الحاجة، بحرية الحركة الكاملة في أي مكان، في إطار صراعها ضد الإرهاب، وستبقى المناطق الأمنية الحيوية لحماية اسرائيل والاستيطان اليهودي تحت السلطة الإسرائيلية الكاملة، وستحتفظ اسرائيل بمصادر المياه الحيوية لها في الضفة الغربية.[9]

وفي حين أن هذا البرنامج الانتخابي لقائمة الليكود، وتسوميت وجيشر، مقارنة مع الوثيقة الأساسية للحكومة التي شكلها نتنياهو، وأقرها الكنيست في «١٨ حزيران (يونيو) ١٩٦٦، كانت أقل تشدداً من الوثيقة الحكومية في بعض البنود. فالوثيقة الحكومية تمت صياغتها بنوع من الغموض والعمومية والتناقض، وذلك لاعتبارات إئتلافية مع الأحزاب الدينية المتشددة.[10]

وهنا يحق لنا أن نتساءل: هل الليكود احترم الاتفاقات الدولية مع الفلسطينيين؟ هل طبق بنود اتفاق أوسلو مثلاً؟ وبالنسبة لمدينة القدس، هل ترك تحديد مستقبلها إلى المفاوضات النهائية؟ وهل جمّد البناء في المستوطنات حتى يتم البت فيها وتقرير مصيرها، كما ينص اتفاق أوسلو؟!

استراتيجية وقائية!!

عندما وصل نتنياهو إلى سدة القرار في إسرائيل، انتصبت أمامه لوحة سياسية، غير مريحة، ورثها عن سلطة شمعون بيرز، وكانت بادية على النحو الآتي:

أ - التخلي بالفعل عن أجزاء من «أرض الميعاد» الأراضي الفلسطينية في الضفة الغربية وقطاع غزة، وخضوع هذه الأجزاء إلى السيادة الفلسطينية، وهذا يعني تصدع الحلم الاسرائيلي في السيادة وعلى أرض التوراة التاريخية كاملة.

ب - القبول بتقاسم المياه (المياه الفلسطينية).

جـ - القبول بفكرة قيام دولة فلسطينية في نهاية مرحلة التفاوض.

د - تجميد نسبي للاستيطان في الأراضي الفلسطينية.

هـ - الموافقة على عودة النازحين وفق برنامج زمني بطيء ومتعثر، وبحث قضية اللاجئين (١٩٤٨) في إطار المتعددة الأطراف.[١١]

هذه اللوحة السياسية، اعتبرها الليكود والأحزاب المتحالفة معه في الحكم، إختراقاً أمنياً، وانتقاصاً للسيادة اليهودية على أرض إسرائيل الأبدية، وهي تتناقض مع وعودها للناخب الاسرائيلي، الذي أفزعته من مخاطرها، وتتعارض أساساً مع موروثها الأيدلوجي والديني.

وللإطاحة بهذه المعطيات السياسية التي تراكمت في عهد الحكومة المعراخية كنتيجة لتطبيق بعض بنود اتفاق أوسلو، فقد وضع نتنياهو استراتيجية سياسية مبنية على موروثه الأيدلوجي، وقوانينه وتصوراته السياسية تضمنت في معالمها:

أولاً: عدم الموافقة بأي حال من الأحوال على وضع القوات الإسرائيلية بـ«صفة مراقب» لما يجري في المناطق الفلسطينية - مناطق الحكم الذاتي - من وراء الأسلاك الشائكة المحيطة بمعسكراتها المغلقة دون أن تكون لديها القدرة على العمل والتدخل.

ومن هذا المنطلق جاء إصرار نتنياهو على قضية «المطاردة الساخنة» للعناصر الفلسطينية، إثناء محادثاته مع السلطة الفلسطينية بشأن إعادة الانتشار في الخليل. واعتبر نتنياهو أن أولى وأهم المصالح الإسرائيلية هي المحافظة على «الأمن الاستراتيجي»، أي قدرة اسرائيل على الدفاع عن نفسها.

وهذا يعني في عُرفه الأيدلوجي ومنطقه الأعوج، السيطرة الكاملة على غور الأردن وعلى المحاور المؤدية إليه، والسيطرة على الضفة الغربية عبر الاحتفاظ بثكنات عسكرية حيوية في أماكن ذات أهمية استراتيجية فيها.

ثانياً: يتحتم على إسرائيل ضمان سيطرتها على مصادر «المياه» في الضفة الغربية، أي السيطرة على المناطق الواقعة فوق أحواض المياه الجوفية الحيوية للاقتصاد المائي الاسرائيلي، لأنه دون هذه الأحواض ستواجه اسرائيل مشكلة خطيرة تهدّد وجودها بصورة لا تقل أهمية عن مسألة «الأمن» العسكري.

وفي هذا السياق فقد كشفت مصادر اسرائيلية وثيقة الاطلاع، النقاب، عن مخطط اسرائيلي يستهدف فرض سيادة اسرائيل على موارد المياه في الأراضي الفلسطينية في الضفة الغربية.

وجاء في تقرير أعدة «زئيف شيف» ونشرته صحيفة «هآرتس» الاسرائيلية يوم «٢١/٥/

١٩٩٧»، أن هذا المخطط المطروح للدراسة حالياً من جانب الحكومة الاسرائيلية، قُدم في نطاق اقتراح مفصل عرضه وزير البنية التحتية «أرئيل شارون» على رئيس الوزراء الاسرائيلي، وذلك خلال نقاش داخلي جرى على مستوى وزاري تناول ما وصف بمصير مصادر اسرائيل المائية في الضفة الغربية، وكي تتفادى اسرائيل في المستقبل أزمة مياه خطيرة محتملة.[١٢]

وهذا ما أكده وزير الزراعة الفلسطيني «عبد الجواد صالح» الذي اتهم اسرائيل بالسيطرة على المياه الفلسطينية وسرقتها لصالح المستوطنين.

وأضاف الوزير الفلسطيني، أن المستوطنين يستنزفون (٨٠٠) مليون متر مكعب سنوياً من المياه الفلسطينية، فيما يستهلك أصحاب الأرض والحق (١٢٨) مليون متر مكعب سنوياً فقط.[١٣]

ثالثاً: يتوجب على اسرائيل أن تحتفظ لنفسها بحق «المراقبة الديمغرافية» خوفاً من قيام منظمة التحرير الفلسطينية بإغراق الضفة الغربية بأكثر من «مليون» لاجيء فلسطيني، ولا شك أن هؤلاء سيسكنون على المنحدرات الغربية والشمالية والجنوبية لمناطق الضفة الغربية بغية خلق تواصل «ديمغرافي» فلسطيني يمتد إلى مناطق التجمعات السكانية العربية داخل الخط «الخط الأخضر»! وبالتالي، فإنهم سيطالبون بالعودة إلى أراضيهم «المسلوبة» عام ١٩٤٨.

ويرى رئيس الوزراء الاسرائيلي، أنه ولدرء هذا الخطر الديمغرافي الفلسطيني يتوجب على اسرائيل خلق مناطق «عازلة» تكون مأهولة بالمستوطنين اليهود للحيلولة دون تطبيق هذا التوجه الديمغرافي الفلسطيني.

رابعاً: على إسرائيل اتخاذ إجراءات كفيلة لضمان وحدة القدس تحت السيادة الاسرائيلية.. إذ أن إعادة تقسيم المدينة المقدسة، وتحول القدس الشرقية إلى عاصمة فلسطينية، هو هدف «مركزي» للمنظمات الفلسطينية والسلطة الفلسطينية، وهذا يحتم على إسرائيل الإسراع في تعزيز حلقة الاستيطان اليهودية حول القدس والتي تبدأ من «غوش عتصيون» جنوباً مروراً بمستوطنة متسبيه يريحو ومعاليه أدوميم شرقاً، وتنتهي بمنطقة بيت ايل شمالاً.

وبهذا تحول اسرائيل دون تواصل المدينة المقدسة مع تجمعات سكانية عربية.[١٤]

ولضمان تهويد المدينة المقدسة، فقد أنذرت اسرائيل نحو (٥٠) الف مقدسي بإلغاء إقامتهم في القدس، وفقدان حقهم بالسكن فيها. وكشفت مجموعة من التقارير في القدس أن اسرائيل سحبت من أبناء القدس أكثر من (٣) آلاف بطاقة هوية منذ بداية عام ١٩٩٧.[١٥]

تصورات للحكم الذاتي:

أما التصورات النهائية للحكم الذاتي الفلسطيني كما يفهمه الليكود، فقد عبر عنه نتنياهو في كلمة ألقاها أمام حشد من السفراء الأجانب عندما عرض «نموذجاً» للكيان الفلسطيني حسب رؤيته، حيث اقترح أن يكون على غرار نموذج «بورتوريكو.. أو أندروا»! ويذكر أن جزيرة بورتوريكو الواقعة في منطقة جزر الباهاما يقطنها مواطنون من القومية الاسبانية ومن الهنود الحمر، كانت الولايات المتحدة قد انتزعتها من اسبانيا في أواخر القرن التاسع عشر. وتتمتع الجزيرة بالحكم الإداري الذاتي، في ظل سيطرة أمريكية مطلقة، على كل المقدرات الاقتصادية ونواحي الحياة في الجزيرة. فالسيد نتنياهو، يريد نموذجاً يمكن المجموعة القومية من إدارة نفسها، دون أن يؤدي ذلك إلى تفكيك الدولة التي تعيش فيها دون تهديد للأكثرية.

وحسب قوله، أنه ليس صحيحياً، أن الخيار هو فقط بين حق تقرير المصير غير المقيّد، وبين الاحتلال والقمع العسكري.

وأضاف، نتنياهو، إن الاتفاق الدائم سيتطلب من الفلسطينيين السيطرة على أنفسهم في المناطق التي يقطنونها، ونحن كإسرائيليين لنا موضوعات حيوية ولاسيما، في مجال «الامن». وأشار إلى أن هذه المناطق غير الآهلة، الحيوية للأمن، يجب أن تكون خارج نطاق السيطرة الفلسطينية. وأصر نتنياهو في كلمته على رفض إقامة دولة فلسطينية «معترف» بها خوفاً من أن تطالب مستقبلاً بحقوق مثل، إقامة جيش، والسيطرة على المجال الجوي، حيث «الاسم والتعريف» سيؤثران بالضرورة في الأفكار أيضاً، ويحددان الأوضاع، انني أعارض السيادة المطلقة للفلسطينيين وتقرير المصير[١٦].

ويعتقد السيد نتنياهو أن العرب والفلسطينيين سوف يقتنعون بتصوراته هذه وسيوافقونه الرأي، فهو حسب وصفه لهم، أُناس واقعيون.. وبخاصة عندما يصطدمون بحكومة تعرف كيف تُصر على الخطوط الحمراء.

وأضاف، أنا ممن يصرّون على الخطوط الحمراء... عموماً فإنهم - أي العرب - يهدأون في نهاية المطاف. وقال أنا مقتنع، بأن كل الزعماء العرب سوف يجرون مفاوضات سلمية معي، هم يقولون ذلك؟! وهذا سيكون سلاماً حقيقياً وسيصمد.. «سلام آمن»[١٧]

وفي سياق تصوراته هذه ولتجاوز اتفاقية أوسلو، قام رئيس الوزراء الاسرائيلي بتسريب خطة جديدة، يحاول من خلالها تشتيت الوقت وإضاعته، يبدي فيها استعداده لمنح الفلسطينيين «دولة»، ولكن شريطة أن تقام هذه الدولة على (٤٥-٥٠٪) من أراضي الضفة الغربية وقطاع غزة، تسلم للفلسطينيين على أساس «خريطة المصالح الاستراتيجية» للكيان الفلسطيني التي

وضعها الجيش الاسرائيلي. على أن تحتفظ الدولة العبرية بوادي الأردن ومجموعة مستوطنات «غوش عتصيون» والقدس الكبرى وشريط على طوال الخط الأخضر وعلى معظم المستوطنات، ويمكن إزالة المستوطنات الصغيرة والمعزولة، وتبقى القدس تحت السيادة «الإسرائيلية» حصراً، ولكن يمكن التفكير بإدارة دولية تشمل تمثيلاً فلسطينياً للأماكن المقدسة التي يمكن أن ترفع أعلاماً أجنبية إلى جانب العلم الاسرائيلي. في ظل هذه الشروط يصبح الاعتراف بدولة فلسطينية ممكناً، ولكن بدون جيش وأسلحة ثقيلة، وبوجود عسكري اسرائيلي في مرفأ ومطار غزة.[١٨]

وصفوة القول، أن رئيس الوزراء الاسرائيلي، ليس شخصية مثيرة للجدل! كما يحلو لبعض صحفيينا ومحللينا السياسيين أن يصفوه، وإنما هو شخصية منسجمة مع ذاتها وتفكيرها الأيدلوجي ومنطقها السياسي. فالسيد نتنياهو، ومنذ توليه السلطة في اسرائيل، وهو يحاول توظيف موروثه الأيدلوجي في خدمة موقفه السياسي في المسيرة السلمية، حيث يبذُل جُل جهده في تحوير بنود الاتفاقيات الموقعة، سواء مع الجانب العربي أو الفلسطيني، لتصب في خانة المصالح الحيوية لإسرائيل. وكما قال: «الشيء الجيد للاسرائيليين فقط! بمعنى آخر، فإن الفتات للعرب والفلسطينيين. وأضاف السيد نتنياهو، بأنه لا تناقض بين الموروث الأيدلوجي الذي يحمله وبين منطقه السياسي تجاه العملية السلمية. فهو، بحسب رأيه ينفذ بالضبط ما وعد به الناخب الاسرائيلي!

ولهذا فهو لم يخف امتعاضه ومعارضته منذ اللحظة الأولى لاتفاقية «أوسلو»، فوصفها بأنها «إطار» لم يصمم جيداً، ولاسيما في بُعده الأمني، حيث جرت بلورته دون إشراك العناصر الأمنية والاستخباراتية الاسرائيلية في إعداده، إضافة إلى كون هذه الاتفاقية ترمز إلى اتجاه غير محبذ للغاية بالنسبة له، وهو اتجاه يؤدي في نهاية المطاف إلى قيام دولة فلسطينية.[١٩]

الأمن... ومحاربة الارهاب:

في أول خطاب له أمام الجمهور الاسرائيلي في أعقاب تسلمه السلطة في اسرائيل لخص «نتنياهو» جوهر سياسيته النابعة من موروثه الأيدلوجي الصهيوني، ومن مفاهيمه اليمينية المتطرفة، والتي من خلالها دفع بالعملية السلمية إلى مستنقع الجمود، عندما قرأ فقرة من التوارة تقول «الاسم عوز يعطي لشعبه.. الاسم يبارك شعبه بالسلام..»! وسر هذه الفقرة هو «العوز» وتعني الأمن! وهو القاعدة الحقيقية للسلام.[٢٠]

هذه الفقرة التوراتية تتوافق مع نظريته التي يرددها دائماً، أن «السلام» ليس بديلاً عن «الأمن»! واعتبر القوة العسكرية، قوة الردّع، هي شرط للسلام بين الدول العربية وإسرائيل.

ولتطبيق هذا الشعار، فقد حاول نتنياهو التملص من استحقاقات الاتفاقيات الموقعة وافراغها من مضمونها والتحلل منها، وبخاصة لجهة تطبيق المبادئ التي تستند عليها، وهي القرارات (٢٤٢، ٣٣٨) ومبادلة الأرض بالسلام. وطرح مبدأ «السلام المترافق مع الأمن»! كبديل للطرح الدولي.[٢١]، وحاول تطبيق مبدئه هذا مستغلاً حالة الفرز الاقليمي التي بدأت مع «مؤتمر قمة صانعي السلام في الشرق الأوسط الذي عقد في شرم الشيخ في شهر آذار (مارس) ١٩٩٦، في سلسلة العمليات التي استهدفت اسرائيل ونفذتها حركة «حماس» في شهري فبراير ومارس ١٩٩٦، وذلك بربط حكومته مع دول المنطقة التي أعطت الأولية لمكافحة الارهاب؟! واحلالها محل الأولوية التي قامت عليها عملية مدريد، والتي تقضي باستكمال عملية السلام، وانجاز جميع مساراتها. ويحاول نتنياهو تحويل الصراع في المنطقة عن اطاره التاريخي المتمثل في بُعده العربي - الاسرائيلي إلى إطار اقليمي جديد أساسه التمييز بين «محور السلام والأمن» و «محور العنف والارهاب».

وتحاول اسرائيل أيضاً، باستخدام هذا التمييز بين «محور السلام والأمن» «ومحور الارهاب»، أولاً، عزل سوريا على اعتبار أنها دولة «تساند الارهاب!» وثانياً: إدامة السيطرة الإسرائيلية على الضفة الغربية وقطاع غزة وفرض هيمنتها على مناطق الحكم الذاتي بذريعة محاربة «حركتي حماس والجهاد الإسلامي» المتطرفتين اللتان تشكلان خطراً على أمن اسرائيل.[٢٢]

وفي هذا السياق، وجّه نتنياهو انتقادات حادة لحكومة حزب العمل كونها، قدرت أن السلام بمفرده سيوفر الأمن، ولذا فقد سمحت لنفسها بعدم تنمية قدرة الجيش الاسرائيلي، مما أدى إلى تآكل المناعة (الوطنية) للجيش، والتي رافقها تآكل أمني وجغرافي.[٢٣]

اسرائيل تنعى المسيرة السلمية:

واستناداً إلى هذه الاستراتيجية السياسية المناهضة لمبدأ وروح المسيرة السلمية، ولاسيما في موضوعها الفلسطيني فقد بدأ «نتنياهو» حكمه بانتهاج سياسة تفتقر إلى الكياسة تجاه الفلسطينيين، الذي تعمّد إهانتهم في كل مناسبة، ولم يترك باباً استفزازياً إلا وطرقه. وهو يهدف من كل هذا الحقد والكراهية إلى دفع الفلسطينيين نحو خانة الاحباط واليأس وبالتالي إلى ارتكاب أعمال عنف! تخلصه وتحلّه على الأقل أمام أصدقائه الأمريكيين والأوروبيين من تنفيذ استحقاقات الاتفاقات المعقودة مع الفلسطينيين والالتزام بالمواعيد المنصوص عليها، وهذا ما لا يبتغيه السيد نتنياهو.

فلا عجب أن يبدأ حكمه برفض مقابلة الرئيس الفلسطيني، على الرغم من اضطراره في نهاية المطاف إلى الرضوخ حتى يجنب حكومته ضغوطات دولية مبكرة.

وتعتبر بعض الاوساط السياسية لقاء نتنياهو - عرفات في معبر «إيرز» في قطاع غزة، تخلياً من جانب نتنياهو عن «فلسفة» أرض اسرائيل الكاملة! في حين اعتبرتها أوساط أخرى، ليس تخلياً أيدلوجياً عن معتقدات أصلية في فكر نتنياهو السياسي، بل تنازلاً جزئياً فرضته مقتضيات المناخ العام للسلام مع الفلسطينيين. وهي مقتضيات لم يوجدها «الليكود» ولا نتنياهو، وإنما هي إرث ثقيل متنوع المصادر والأبعاد، اسرائيلياً واقليمياً وأمريكياً.[٢٤]

الاستفزاز الآخر للفلسطينيين، كان عندما أمر نتنياهو بفتح «نفق القدس» استجابة لطلب المتشددين في حكومته، والتي نجمت الاشتباكات والمواجهات وأعمال عنف بين الفلسطينيين والشرطة الفلسطينية من جهة والقوات الاسرائيلية من جهة أخرى.

وكانت المماطلة في إعادة الانتشار في مدينة الخليل واتباع سياسة ابتزازية تمكن خلالها من اقتطاع (٢٠٪) من المدينة لصالح المستوطنين، جزءاً آخر من عملية التسويف والاستفزاز التي مارسها على الفلسطينيين. أما الشعرة التي قصمت ظهر البعير، كما يقول المثل، فهي إعلانه عن بدء أعمال الاستيطان في جبل أبو غنيم، والتي يحاول من خلالها ليس فقط تنفيذ سياسته الرامية إلى عزل مدينة القدس عن محيطها الفلسطيني في التجمعات السكانية القريبة، وإنما إلى شطر الضفة الغربية إلى شطرين شمال وجنوب، إذا ما تواصل هذا البناء الاستيطاني مع مستوطنة معاليه أدوميم شرقاً، وهذا يعني افشال الخطط الفلسطينية الرامية لإقامة دولة فلسطينية على أرض الضفة وقطاع غزة،

ولإبعاد أنظار الرأي العام العالمي عن مخاطر سياسته الاستيطانية هذه، بخاصة في أعقاب الضغوطات الدولية على الحكومة الاسرائيلية التي ظهرت بمظهر المسؤول الأول عن إفشال العملية السلمية، والإدانة الدولية التي صدرت عن الأمم المتحدة، أقدم نتنياهو على تقديم اقتراح يقضي بتسريع المفاوضات والانتقال فوراً إلى مرحلة التفاوض على الحل الدائم، وضمن مدة لا تتجاوز الستة أشهر، هذا الاقتراح ينص على: إذا لم تنجح المفاوضات في غضون ستة أشهر، تجري العودة إلى اتفاق التسوية المرحلية، وهو بالتالي يجعل الفلسطينيين يخسرون كل ما حققوه منذ مفاوضات أوسلو الأولى وستبقيهم في إطار ما حصلوا عليه حتى الآن في اتفاق التسوية الدائمة.

لكن هذه المناورات السياسية الليكودية لم تنطلِ على الفلسطينيين، فلم ينجروا وراء مخططات نتنياهو لدفعهم للجوء إلى العنف، بعد أن صقلتهم التجربة والخبرة في معرفة خفايا

هذه السياسة الليكودية.

عدم الانجراف الفلسطيني، دفع بـ «نتنياهو» إلى توجيه الخنجر بنفسه إلى عملية السلام، مما أدى إلى «عزلة» الدولة العبرية عالمياً وعربياً، وتحميلها بدون مواربة مسؤولية اجهاض العملية السلمية. وهذا ما أكده، رئيس مركز الأبحاث والدراسات السياسية في وزارة الخارجية الاسرائيلية «دافيد افيك» الذي أعلن رسمياً «نعي» العملية السلمية، عندما قال: إن المسيرة السلمية قد ماتت بالفعل!! وان العالم يحمل اسرائيل مسؤولية وفاتها.[٢٥]

وخاتمة القول، فإن الاستراتيجية السياسية التي حفرها نتنياهو تحت أساسات عملية السلام هي المسؤولة عن دفع العملية إلى شفير الهاوية، أو كما يقولون، إلى «غرفة الإنعاش». هذه السياسة تكمن في عدم رغبته في الالتزام بمبادئ العملية السلمية المستندة إلى قرارات الشرعية الدولية، بخاصة (٢٤٢، ٣٣٨)، واعتماد «قانون الحياة»!

هذه السياسة، ما كان لـ «نتنياهو» أن ينتهجها لولا حالة الضعف والانحطاط والتشتت العربي مضافاً إليه الانحياز الفاضح للراعي الأمريكي لعملية السلام إلى جانب اسرائيل، ووضعه لها ولمصالحها فوق اعتبارات مبادئ الأمم المتحدة والقانون الدولي!

الهوامش:

١- أشرف راضي، «ملامح السياسة الاسرائيلية» مجلة **السياسة الدولية**، العدد ١٢٦، اكتوبر ١٩٩٦، القاهرة ص ٧٠.

٢ - منير الحمش «تداعيات الانتخابات الاسرائيلية ومحاولة وقف التدهور العربي» **شؤون الأوسط** العدد ٥٢ حزيران ١٩٩٦ بيروت ص ٧١.

٣ - منير الحمش، مصدر سبق ذكره، ص ٩٦.

٤ - محمود حيدر «التحول في الاستراتيجية الاسرائيلية حيال التسوية مع الفلسطينيين»، **شؤون الأوسط**، العدد ٥٨، كانون أول ١٩٩٦، بيروت، ص ٩٦.

٥ - محمود حيدر، مصدر سبق ذكره، ص ٩٦.

٦ - هالة مصطفى، «الأبعاد الدينية في السياسة الخارجية الاسرائيلية»، **السياسة الدولية**، العدد ١٢٦، اكتوبر ١٩٩٦، القاهرة، ص ٧٥.

٧ - محمود حيدر مصدر سبق ذكره ص ٨٩.

٩ - منير الحمش، مصدر سبق ذكره ص ٤٣.

١٠ - أشرف راضي، مصدر سبق ذكره ص ٧٠.

١١ - آري شافيط «بنيامين نتنياهو: شرق أوسط جديد» مجلة **الدراسات الفلسطينية**، العدد ٢٩ شتاء ١٩٩٧، بيروت ص ٩٨١.

١٢ - محمود حيدر مصدر سبق ذكره ص ٩٤.

١٣ - محمود حيدر، مصدر سبق ذكره ص ٨٦.

١٤ - محمود حيدر، مصدر سق ذكره ص ٨٧.

١٥ - الرأي الأردنية ١٩٩٧/٥/١٨م.

١٦ - وثائق اسرائيلية، «كلمة لرئيس الحكومة الاسرائيلية أمام السفراء الأجانب يعرض نموذجاً للكيان الفلسطيني العتيق»، مجلة **الدراسات الفلسطينية**، العدد ٢٩ شتاء ١٩٩٧ بيروت ص ٢١١.

١٧ - منير الحمش مصدر سبق ذكره ص ٤٧.

١٨ - صحيفة «الخليج» الاماراتية ١٩٩٧/٣/٢٢.

١٩ - آري شافيط، مصدر سبق ذكره ص ٢٠٨.

٢٠ - وكالة بترا الأردنية «**الشؤون الاسرائيلية**» أرشيف رقم (٥٧) ١٩٩٦/٦/٣.

٢١ - أشرف راضي، مصدر سبق ذكره ص ٧٢.

٢٢ - أشرف راضي، مصدر سبق ذكره ص ٧٣.

٢٣ - محمود حيدر مصدر سبق ذكره ص ٩٢.

٢٤ - محمود حيدر مصدر سبق ذكره ص ٨٩.

٢٥ - صحيفة المجد الأردنية، ١٩٩٧/٥/١٩.

رؤية جديدة لأوضاع التعليم في فلسطين خلال العهد العثماني

د. محمد حسين العمايرة

الخلاصة:

هدف البحث تناول التعليم في فلسطين في العهد العثماني من اجل إجلاء الصورة ودحض الاتهامات والانتقادات التي وجهت إلى الدولة العثمانية، والتي تشير إلى تقصير العثمانيين المتعمد لتجهيل عرب فلسطين، وتتريك العرب واللغة العربية وإهمال تعليم الفلاحين والإناث.

وتبين أن معظم هذه الاتهامات جاءت في أصلها على ألسنة الانجليز ورددها كتّاب ومؤلفون عرب، وأصبحت كأنها مسلّمات، وكانت مهمة الباحث دحض الاتهامات من خلال ما تجمع لديه من مراجع ووثائق، وخير ما أسعفه في ذلك قانون التعليم العثماني ١٨٦٩م.

وقد توصل الباحث إلى أن اللغة العربية كانت لغة التدريس في جميع الولايات العثمانية طيلة العهد العثماني، وإن لم تعمل الدولة العثمانية على تجهيل العرب في فلسطين وغير فلسطين، بل إنها قامت بنشر المدارس والمعاهد في جميع أجزاء الولايات العثمانية بحسب ما تسمح به ظروفها وأوضاعها، وبقي الأمر كذلك حتى تسلّم الاتحاديون الأتراك (١٩٠٨ - ١٩١٨) مقاليد الحكم في تركيا، والذين عملوا على تعزيز قوميتهم التركية، وإعادة شأن ومركز اللغة التركية، مما دفع العرب إلى تأسيس الجمعيات القومية العربية، التي طالبت بإعادة سيادة اللغة العربية واستقلال الدولة العربية، ولم تلتقِ مصالح الطرفين.

في أثناء تصفحي لمجلة العربي عدد ٢٤٤ سنة ١٩٧٩ لفت انتباهي موضوع بعنوان «العثمانيون المفترى عليهم»، فدفعني ذلك إلى قراءة المقال، وكان الأمر في البداية لا يتعدى

تصفحاً سريعاً، وبسبب ذلك وجود حكم مسبق لديّ عن الدولة العثمانية كان قد تكوّن على مرّ السنين، وخلالها لم يخطر ببالي أن أقوم بالتحقيق مما لدي من معلومات كنت أعتقد بصحتها.

وكانت فكرتي عن الدولة العثمانية والعهد العثماني في الوطن العربي في معظم جوانبها مظلمة، وكنت أقول، كما يقولون، بأن حالة التردي والتخلف التي أصابت الوطن العربي تعود إلى فترة العهد العثماني (١٥١٦ - ١٩١٨).

وفي أثناء تصفحي للمقال لفت انتباهي عنوان فرعي مفاده (لماذا لا نحاول فهم حضارة العثمانيين من وثائقهم قبل إلقاء الاتهامات جزافاً) وعنوان فرعي آخر (هل يمكن أن تحافظ دولة على كيانها طوال ستة قرون بغير حضارة) وعنوان ثالث (سيطرة العربية على الثقافة)، وتبين لي من القراءة السريعة للمقال أن هناك تضارباً بين ما أحمل من أفكار عن الدولة العثمانية وبين ما هو وارد فيه، وكان تفسيري الأول لذلك هو أن الدولة العثمانية دولة إسلامية، وأن كاتب المقال يدافع عنها بدافع ديني.

ومع ذلك فإن رغبة أكيدة قد دفعتني إلى قراءة المقال مرة ثانية، فاردتها هذه المرة ان تكون قراءة متعمقة متأنية فاحصة ذات أهداف، وقد خرجت من هذه القراءة برغبة في البحث والتنقيب فيما يتعلق بالدولة العثمانية والعهد العثماني في الوطن لعربي، وتناولت المراجع التي تتحدث عن التعليم في الدولة العثمانية، وانعكاسات ذلك على الولايات العربية العثمانية، وكان خير مسعف لي «الدستور العثماني» الذي يشمل نظام المعارف العثماني ١٨٦٩ والذي يتناول في مواده البالغة (١٩٨) جميع جوانب الحركة التعليمية، وبعد قراءة مواد قانون التعليم ١٨٦٩، خرجت بروية مفادها، أن دولة لها مثل هذا القانون لا بد أن تكون قد وصلت إلى مرحلة التقدم والحضارة بمقاييس ذلك الزمن، وتولدت لدي رغبة في متابعة الدراسة والبحث في هذا الموضوع، بعيداً عن التعصب الديني، فكان هذا البحث.

ويرى الباحث قبل الخوض في هذا الموضوع أن يوضح منهجيته في تسمية بعض المفاهيم التي يستخدمها كثير من الباحثين الذين تناولوا فترة العهد العثماني، ومن هذه المفاهيم: الحكم العثماني، والحكومة التركية.

ويرى الباحث أن يستخدم تسمية العهد العثماني بدلاً من الحكم العثماني، حيث ان الدولة العثمانية لم تبسط نفوذها على الولايات العربية كدولة مستعمرة أو محتلة، وإنما كدولة جهادية جاءت لحماية بلاد المسلمين، وكان دين الدولة الإسلام، وقد أوجد الإسلام الوحدة السياسية عوضاً عن الوحدة القومية، «وكان العرب يشتركون في مجلس النواب، فانتخاب نوابهم بنسبة نفوسهم، وكان منهم الشيوخ في مجلس الأعيان والوزراء والمشيرون والولاة والمتصرفون ورؤساء

الدوائر»[١]، وقد أكد «مؤنس» هذه التسمية (العهد العثماني) إذ قال لأننا وإياهم فصلان في كتاب واحد في تاريخ العرب والإسلام، فالعثمانيون يحتلون مركزاً فريداً في تاريخ العرب لا تحتله دولة أخرى من التاريخ لتدخلهم في حماية العالم العربي، وقد ذكر «غرايبة»: «لقد بسط العثمانيون نفوذهم على العراق لحمايتها من المذهب الشيعي»[٢]، وكان العرب يؤلفون جزءاً مهماً في كيان الدولة العثمانية، «وكان موظفو الدوائر والمؤسسات الحكومية من العرب»[٣]، لذا فمن غير الجائز أن يقال أن العرب كانوا تحت نير عبودية الأتراك، وأن نطلق ذلك على وجه التعميم، ومن اللائق القول أحياناً بأن هناك فترات من العهد العثماني قد أصبحت فيها الولايات العربية تعاني من تسلط بعض حكام الدولة العثمانية، لذا فالتعميم في كلا الإتجاهين فيه شيء من التجاوز، مع أن بعض الباحثين يميل إلى التعميم في أن العرب قد تمتعوا في كيان الدولة العثمانية بجميع الحقوق التي كان يتمتع بها الأتراك سياسية أو غير سياسية، وقد ذكر «الكيالي» و«القطشان»: «بأن موظفي العرب كانوا يستخدمون كعثمانيين في الولايات التركية، لا فرق بينهم وبين الأتراك»[٤]، وبعضهم يلجأ إلى تعميم المقولة، بأن حالة التخلف الحضاري والركود الفكري التي أصابت الوطن العربي إنما ترجع أساساً إلى العثمانيين.

أما بالنسبة لمفهوم الحكومة التركية، فإن الباحث يرى أن هذه التسمية لا تنطبق على الدولة العثمانية، التي امتد نفوذها قروناً عديدة، ولم يعثر لدى اطلاعه على الدستور العثماني ونظام المعارف العثماني ١٨٦٩ الذي يتألف من (١٩٨) مادة، على أية إشارة إلى هذه التسمية، ولم تظهر هذه التسمية إلّا بعد ظهور القومية الطورانية التركية والقومية العربية، وتسلّم الاتحاديون مقاليد الحكم في الدولة العثمانية، وأصبحت القومية هي أساس الوحدة السياسية عوضاً عن الوحدة التي كانت تقوم على الإسلام في كل من الوطن العربي وتركيا وبدأ الأتراك يعززون قوميتهم في مجالات الحياة المختلفة وكذلك فعل العرب، «وظهر تحامل الأتراك المحدثين على العثمانيين واتهموهم بأنهم عملوا على إهمال اللغة التركية، وبأن العثمانيين عملوا على إثراء الثقافة العربية على حساب الثقافة واللغة التركية»[٥].

ما تقدم مدخل موجز لموضوع البحث، وحتى تتضح ملامح هذا البحث سيتم معالجته من خلال التعرف على التعليم في الدولة العثمانية بما فيها ولاية سورية وفلسطين، وسيكون التركز على دحض بعض الإتهامات التي وجهت للدولة العثمانية حول تقصيرها في تعليم الفلسطينيين خلال الفترة (١٥١٦ - ١٩١٨).

وجاءت بعض هذه الإتهامات على ألسنة المسؤولين والكتّاب الإنجليز بعد انسحاب العثمانيين من فلسطين ووقوعها تحت الانتداب البريطاني، ولهم ما يبرر اتهاماتهم كدولة منتدبة

على فلسطين، فقد حاولوا إظهار الدولة العثمانية دولةً مستعمرة غير حضارية، وكدولة متخلفة لم تعمل على تطوير أجهزتها الإدارية لمواكبة العصر، وربطوا بين هذا التخلف وما اصاب الوطن العربي في تلك الفترة من قصور في بعض الجوانب، وكانت غايتهم من ذلك توسيع الفجوة بين العرب والعثمانيين وكسب ولاء العرب إلى جانبهم.

ولو اقتصر ذلك على ما ذكره الإنجليز لبقي الأمر متوقعاً ومقبولاً، بل ردده كثير من الكتّاب والباحثين العرب، دون إمعان بحث وتفكير، وقد بنيت هذه الانتقادات في الغالب على الرأي السائد الذي يدين النظام العثماني بمجمله ويصفه بالرجعية والتخلف والجمود، وبنى فريق آخر من الباحثين آراءهم على أساس الحكم المسبق على الأحداث التاريخية مما يتنافى مع النظرة الموضوعية لتقييم الأحداث كما وقعت في الماضي، وليس من السهل على الإنسان أن يتخلص من انحلال الأحكام التقليدية على فترة من فترات التاريخ التي شهدتها منطقة من المناطق أو دولة من الدول أو حضارة من الحضارات.

وقد جاءت بعض هذه الأبحاث محمّلة الدولة العثمانية مسؤولية التخلف والجمود الفكري الذي عانت منه الولايات العربية العثمانية، وهنا لا بد من طرح التساؤلين التاليين: هل اقتصر التخلف والجمود الفكري على الولايات العربية؟ وهل كانت الولايات العثمانية تعاني من الجمود والتخلف؟ فإذا كان التخلف شاملاً فلا يمكن أن نحمّل الدولة العثمانية مسؤولية ما أصاب الوطن العربي من تخلف في بعض جوانب الحياة، وهذا ما يتفق مع المقولة: «فاقد الشيء لا يعطيه»، وكذلك نرى لزاماً طرح التساؤلات التالية: هل كان التخلف والجمود الفكري مقتصراً على الدولة العثمانية في تلك الفترة؟ أم كانت سمة مجتمعات ودول العالم بدرجات متفاوتة في ذلك الوقت؟ هل كان الوطن العربي أحسن حالاً قبل مجيء العثمانيين؟ ألم يعاني الوطن العربي الإسلامي من حالات الضعف والتمزق والتخلف السياسي والاقتصادي والاجتماعي والفكري قبيل الحروب الصليبية وفي أثنائها وبعدها؟

إن الإجابات عن هذه التساؤلات ستتضح خلال الصفحات التالية، وعودة إلى كون الدولة العثمانية دولة غير حضارية، وأن ما أصاب فلسطين كان نتيجة تخلفها وجمود أنظمتها وقوانينها، وخير ما يمكن الإستشهاد به هنا، ما ذكره الجنرال النمسوي «كونت فارسكلي»، وهو القائد الذي أمضى حياته كلها في محاربة العثمانيين، يقول عن التنظيم العثماني ما يلي: «وصل التنظيم الاقتصادي العثماني إلى درجة عالية بحيث لم يكن يعادلها نظير في الحكومات المسيحية»[٦]، وكذلك وجد قول على لسان «لورد كيزوس» في مجلة «Books and Bookmen» عام ١٩٧٣ ما ترجمته: «إن الامبراطورية العثمانية كانت بضخامة الامبراطورية

الرومانية، حيث كانت تساويها تقريباً من حيث المساحة، لكن الامبراطورية العثمانية حافظت على وجودها في ضعف المدة التي احتاجتها الامبراطورية الرومانية في هذا الشأن»[٧].

وإضافة لما ذكر نطرح التساؤلات التالية: هل يمكن لدولة غير حضارية أن تجابه ولقرون طويلة الهجمات الأوروبية المتكررة؟ وهل يمكن لدولة غير حضارية أن تمتلك قوة عسكرية كبيرة؟ وهل يمكن لدولة غير حضارية أن تقوم بإنشاء الطرق والسكك الحديدية التي لا تزال آثارها باقية؟ ألم تقم الدولة العثمانية بمحاولات إصلاحية في مجالات الحياة المختلفة؟

ومع ما ذكر فقد عملت الدولة العثمانية في النصف الثاني من القرن التاسع عشر، على إجراء إصلاحات إدارية وتنظيمية شملت جوانب الحياة المختلفة، نتيجة للهزائم العسكرية المتلاحقة التي تعرضت لها، وشعوراً من رجال التنظيمات أن ما هو قائم في الدولة لا يواكب المستجدات، وقد تضمنت هذه الإجراءات العمل على رفع سوية الجيش العثماني ليكون قادراً على حماية حدود الدولة، «وكانت رؤيتهم أن يتم إنشاء المدارس الحربية لتخريج الضباط ومدارس الفنون الحربية والهندسة والمدارس الطبية العسكرية لتخريج الصيادلة والأطباء والممرضين والجراحين الذين يحتاج إليهم الجيش، وكذلك تأسيس معهد الإدارة في اسطنبول بهدف تخريج الموظفين العثمانيين الذين يعينون حكاماً للأقضية»[٨].

ولم يتوقف الأمر عند حد الاهتمام بالنواحي التنظيمية والإدارية وإعادة تنظيم الجيش وتزويده بالخبرات الفنية المدربة، بل تعدى الأمر إلى تحديث التعليم العثماني والذي انعكس أثره على جميع أبناء الولايات العثمانية دون تمييز بين أبناء الولايات العربية العثمانية والأتراك العثمانيين أو أبناء الطوائف الأخرى، «فقد نص نظام المعارف ١٢٨٦هـ/ ١٨٦٩م على تأسيس جامعة فيها كليات للفلسفة والإنسانيات والحقوق والعلوم، وقد تم افتتاح هذه الجامعة بشكل دائم في عام ١٣١٨هـ/ ١٩٠٠م بمناسبة اليوبيل الفضي للسلطان عبد الحميد الثاني»[٩].

ومع أن الدولة العثمانية قد قامت بإصلاحات جوهرية في النظام التعليمي إلّا أن كثيراً من الباحثين اتهموا الدولة العثمانية بأنها تعمدت تجهيل أبناء الولايات العثمانية ولم تعمل على نشر العلم بل كانت معيقة له.

وحتى تتضح معالم الصورة لا بد من تناول المحاور التالية:

أولاً: التعليم في الدولة العثمانية.

ثانياً: التعليم في ولاية سورية في العهد العثماني.

ثالثاً: التعليم في فلسطين في العهد العثماني.

وسيتم تناول هذه المحاور كلاً على حدة، ومع هذا الفصل بين المحاور إلّا أن روح التكامل

والتداخل بينهما ستظهر بشكل واضح.

أولاً: التعليم في الدولة العثمانية:

كان التعليم في الدولة العثمانية قبل النصف الأول من القرن التاسع عشر (قبل فترة الإصلاح التربوي) منحصراً إما في المدارس الدينية أوشبه الدينية (الكتاتيب)، وكان التركيز في هذه المدارس منصباً على تعليم القرآن الكريم والحساب والقراءة والخط والأناشيد، «ولم تكن الحكومة تنفق على المدرسين أو على أبنية المدارس، بل كانت المدارس تدين بوجودها إلى تبرعات المحسنين الذين أنشأوها وحبسوا عليها الأوقاف الكافية»[١٠]، وبذلك كانت هذه المدارس شبيهة بالنظام الذي كان متبعاً في المدارس الإسلامية في فترة الركود الفكري الذي أصاب الحياة التعليمية، «مع مراعاة أن هذه المدارس كانت ملبية لحاجات السلطة العثمانية في ذلك الوقت»[١١]، من حيث تخريج الموظفين من كتبه ووعاظ.

وكانت هذه المدارس الدينية وشبه الدينية ملحقة عادة بالمساجد، بينما كان عدد الطلاب فيها قليلاً، وكانت طرق التعليم تقليدية تعتمد في معظمها على الحفظ والتلقين والتكرار، وبذلك أصيبت الحركة العلمية بالجمود وعدم الإبداع لدى الطلاب والمعلمين في أحيان كثيرة، ولا تلام الدولة العثمانية على ذلك، لكونها دولة حرب وجهاد، فقد كان من أولى أولوياتها حماية الدولة وحدودها وحماية الإسلام، وطغى ذلك على مجالات الحياة الأخرى في كثير من الأحيان، ولكون الجمود والتقليد وعدم الابداع مثلت سمة شائعة في كثير من بقاع ودول العالم في ذلك الوقت وبدرجات متفاوتة. ولو أخذنا حالة العالم العربي الإسلامي في العصور الوسطى وتحديداً منذ القرن السادس الهجري، لوجدنا أن جموداً فكرياً قد ساد الفكر التربوي في العالم العربي الإسلامي، وشاع التقليد وعدم الإبداع والابتكار واغلاق النوافذ على فكر الآخرين، ومحاربة بعض العلوم، ومن الأمثلة على ذلك، ما طلبه «الزرنوجي» (ت ١٠٨٩هـ): «من أتباع السلف في علومهم وعدم الخروج عنها، وقال: «عليكم بالعتيق وإياكم والمحدثات، وإياك أن تشغل نفسك بهذا الجدل الذي ظهر بعد انقراض الأكابر من العلماء، فإنه يبعد الطالب عن الفقه ويضيّع العمر ويورّث الوحشة والعداوة»[١٢]، وقد ذكر ابن كثير (ت ٦٣٠هـ) وابن العماد الحنبلي (ت ١٠٨٩هـ): «أن الأشرف موسى بن العادل (ت ٦٣٥هـ) عزل سيف الدين الأمدي (ت ٦٣١هـ) عن تدريس المدرسة العزيزية بدمشق لأنه شيخ المتكلمين في زمانه، ونادى في المدارس من ذكر غير التفسير والحديث والفقه أو تعرض لكلام الفلاسفة نفيته»[١٣]، ولا يعني ذلك أنه لم تظهر محاولات لإصلاح التعليم في الدولة العربية الإسلامية وإطلاقه من حالة الجمود والتقليد، فنجد

أن ابن الجوزي (ت ٥٩٧هـ) قد انتقد الجمود والتقليد اللذين شاعا في عصره، وذكر في هذا المجال: «اعلم أن المقلد على غير ثقة فيما يقلد فيه، وفي التقليد إبطال منفعة العقل، لأنه إنما خلق للتأمل والتدبر، وقبيح ممن أعطي شمعة يستضيء بها أن يطفئها ويمشي في الظلمة»[١٤]، وكذلك نادى ابن تيمية (ت ٨٧٢هـ) بالانفتاح على علوم الآخرين، وحارب الجمود والتعصب اللذين شاعا في عصره، وذلك: «إن أعلم العباد هو الذي يطلب علم الناس إلى علمه، ليجد كلمة تدله على هدى، أو ترده عن ردى»[١٥].

ومع ما ذكر «فقد كان للعثمانيين من الثقافة الراقية بمعايير ذلك الوقت، والأدب الأخاذ، مما جعل الترجمة منها إلى اللغات الأوروبية ملحوظة»[١٦]، والمقصود هنا ما تم انجازه في الولايات العثمانية المختلفة الأجناس على امتداد مناطق الدولة العثمانية ولم يكن الأمر مقتصراً على الولايات التركية العثمانية.

ما سبق من حديث عن التعليم في الدولة العثمانية كان قبل النصف الأول من القرن التاسع عشر، لكن الدولة العثمانية ابتداءاً من النصف الثاني من القرن التاسع عشر، وعندما شعرت أن الهزائم العسكرية التي تلحق بها كانت نتيجة عدم مواكبة التقدم والتطور، قامت بإصلاحات تشمل جوانب الحياة المختلفة، ومن ضمنها التعليم، لذلك اعادت الدولة النظر في نظامها التعليمي على اعتبار أن التعليم هو أساس التقدم في جميع مجالات الحياة، وعلى اعتبار أن التعليم القائم لا يتناسب والواقع السياسي والاجتماعي والاقتصادي، لذا ظهرت محاولات جادة ومتعددة لإصلاح التعليم، وكانت الغاية الأساسية من هذا الإصلاح هو رفع سوية الجيش العثماني وتزويده بالعناصر الفنية اللازمة.

وكما هو معروف ومألوف، فإن أي حركة إصلاحية في أي مجال من مجالات الحياة، وفي أي مجتمع من المجتمعات سيكون لها المؤيدون والمعارضون، وهذا ما حصل في الدولة العثمانية، فقد لقيت محاولات الإصلاح في التعليم معارضة من رجال الدين والمحافظين وكبار السن الذين رغبوا أن يكون الإصلاح جزئياً ومقتصراً على مناهج واساليب المواد الدراسية القائمة، بينما كانت رؤية المؤيدين أن يكون التغيير جذرياً وشاملاً في النظام التعليمي على اعتبار أن المدارس الدينية وشبه الدينية لا تلبي حاجات الواقع، وأراد المؤيدون أن يكون النظام التعليمي في الدولة العثمانية على غرار النظام الأوروبي بعد أن بهرتهم الآلة العسكرية الغربية المتطورة.

ومع أن رجال التنظيمات كانوا راغبين في الإصلاح التربوي، إلّا أنهم كانوا يخشون معارضة رجال الدين والمحافظين، وحتى يتجنبوا هذا الموقف قاموا بخطواتهم الإصلاحية بشيء من التدرج دون إثارة لمشاعر المحافظين، وتحقيقاً لهذا الغرض فقد لجأ رجال التنظيمات إلى

الإزدواجية في إصلاح النظام التعليمي، «حيث أبقوا على المؤسسات التعليمية القديمة واستمرت رعاية الدولة لها، وفي الوقت نفسه قامت الدولة العثمانية بإنشاء نظام تعليمي جديد قائم بذاته»[١٧]، ودخلت نظم التعليم الجديدة حسب الطرق الأوروبية من أجل الجيش وعن طريقه، «وتم إنشاء المدارس العسكرية قبل إنشاء المدارس المدنية بنصف قرن»[١٨].

وقد تم افتتاح المدارس الحربية لتخريج الضباط، وكذلك مدارس الفنون الحربية والهندسة، ومدارس طبية عسكرية لتخريج الصيادلة والأطباء والممرضين والجراحين الذين يحتاج إليهم الجيش»[١٩]، ففي سنة ١٢٧١هـ/ ١٨٥٥م بدأ الجيش بتأسيس المدارس الابتدائية الدنيا (مكتب صبياني) والابتدائية العليا (مكتب رشدي) في اسطنبول والأماكن القريبة منها، «وقد أنشأت وزارة المعارف ستين مدرسة للذكور ضمت ٣٣٧٠ طالباً، وقام إلى جانب هذه المدارس مدارس إسلامية خاصة حسب النظام القديم، ضمت اسطنبول وحدها أكثر من ١٦٧٥٢ طالباً»[٢٠]، وكذلك أنشئت المدارس الثانوية لإعداد الطلاب للالتحاق بالمدارس العسكرية وكذلك المدارس الرشدية لتأهيل الطلاب والالتحاق بالثانوية العسكرية، ولم تتوقف الحكومة العثمانية عند هذا القدر من الإصلاح، وإنما قامت باصلاحات متتالية ومتلاحقة ومتطورة، ومن هذه الإجراءات»[٢١]: -

أ - تعيين أول لجنة للتعليم وذلك لمراقبة المدارس العثمانية.

ب - تم تأسيس وزارة المعارف العثمانية.

ج - تم افتتاح أول مدرسة للبنات في اسطنبول.

د - تم تأسيس كلية للطب في اسطنبول.

هـ - تم تأسيس المعهد الابتدائي للمعلمين في اسطنبول.

و - تم تأسيس معهد المعلمات لتدريب معلمات المدارس الثانوية.

ز - تم إنشاء معهد الحقوق.

وقد تطلبت هذه الإجراءات والإصلاحات نظاماً ضابطاً لها، فكان الدستور العثماني ومن ضمنه نظام المعارف العثماني ١٨٦٩ الذي اشتمل على (198) مادة، تتعلق بجميع جوانب العملية التعليمية، وقد ورد في أحد نصوصه «تأسيس جامعة فيها كليات للفلسفة والإنسانيات والعلوم الدينية والحقوق والعلوم»[٢٢]، ومع أن هذه الجامعات والمعاهد والمدارس كانت في العاصمة اسطنبول، إلّا أنها كانت مفتوحة للطلاب المتفوقين من جميع الولايات العثمانية. وقد ذكر «محمد كرد علي»: «كان للمدارس العالية التي أنشأتها الدولة العثمانية في اسطنبول والتي تمكّن أبناء الأغنياء من الالتحاق بها وتلقي العلم فيها أثر في ازدياد وعي المثقفين في ولاية

سورية»[٢٣].

ولم تتوقف الدولة العثمانية حتى في أواخر أيامها عن محاولاتها الرامية إلى إصلاح التعليم وتطويره بما يتناسب والواقع السياسي والاجتماعي والاقتصادي، وكان لا بد لتنظيم محاولات الإصلاح من إصدار قانون جديد للتعليم، فكان قانون ١٩١٣، والذي تضمن»[٢٤]: -

١ - التعليم الابتدائي إلزامي ومجاني في جميع الولايات العثمانية.

٢ - تقوية سلطة الموظفين الحكوميين على المدارس الابتدائية الأولية.

٣ - دمج المدارس الابتدائية الدنيا (مكتب صبياني) بالمدارس الابتدائية العليا (مكتب رشدي).

٤ - إنشاء المدارس السلطانية (الثانوية).

٥ - مد مدة التعليم إلى اثنتي عشرة سنة.

٦ - إدخال بعض التحسينات على دور المعلمين.

ثانياً: التعليم في ولاية سورية في العهد العثماني (١٥١٦ - ١٩١٨):

لم يكن الإصلاح التربوي وآثاره مقتصرة على الولايات التركية العثمانية - ولو أن البدايات كانت مقتصرة على اسطنبول - فقد امتد ذلك إلى الولايات العربية العثمانية وغيرها من الولايات الأخرى، وكان من نتيجة ذلك أن توسع التعليم الوطني في ولاية سورية في النصف الثاني من القرن التاسع عشر، فعلى سبيل المثال شهد عهد مدحت باشا (١٨٧٨ - ١٨٨٠) تشكيل جمعية من العلماء أخذت على عاتقها جمع الاعانات من المحسنين، وإصلاح بعض المساجد وحولوها إلى مدارس للأحداث، «وقد ألف أهالي الشام» جمعية المقاصد الخيرية «التي انتشرت فروعها في جميع أنحاء ولاية سورية»[٢٥]، واستطاعت أن تنشيء في دمشق (٨) مدارس، بلغ عدد تلاميذها (١٢٠٠) تلميذ، كما أنشئت الجمعية مدرسة للبنات استوعبت (١٥٠) تلميذة، وكان الانفاق على هذه المدارس من تبرعات المحسنين»[٢٦]، وقد ذكر «غرايبة»: «أن ولاية سورية قد نالت نصيباً حسناً في التعليم، إذ وجد فيها عام ١٣٠١هـ/ ١٨٨٣م أكثر من ستمائة مدرسة في المدن وثمانمائة في الريف، تلقى الدراسة فيها أكثر من خمسين ألف طالب، وحوالي اثني عشرة ألف طالبة على يد ٢٣٣٤ معلم ومعلمة، ونالت بيروت وحدها خمس هذا العدد، وقرابة نصف عدد الطالبات، وكانت أعلى نسبة طلاب وطالبات لمجموع السكان في مدينة القدس، إذ بلغت خمس السكان (قرابة ثلاثة آلاف طالب، وأكثر من ألف طالبة»[٢٧]، وفي شعبان ١٢٨٣هـ/ ١٨٦٦م تأسست الجامعات الأولى في بلاد الشام، فقد بدأ التسجيل للجامعة الأمريكية في بيروت في بيت الحاج عبد الفتاح حمادة، وقبلت الجامعة في السنة الأولى ستة عشر

طالباً، علّمهم ثلاثة أساتذة في كلية واحدة، وضمت إليها بعد عام كلية للطب، وتخرج الفوج الأول عام ١٢٨٧هـ/ ١٨٧٠م الذي تألف من الطلاب الشاميين، وتعلموا باللغة العربية، وبعد سبعة أعوام انتقلت الجامعة إلى مكانها الحالي، وغيرت لغة التدريس من العربية إلى الانجليزية عام ١٣٠٠هـ/ ١٨٨٢م»[٢٨]، وفي عام ١٣٣٠هـ/ ١٩١٢م فتح العثمانيون كلية حقوق في بيروت، وتقرر أن تكون اللغة العربية لغة التدريس»[٢٩]، وقد وجد في ولاية بيروت سنة ١٩١٥م (٣١٤) مدرسة للذكور و(٣٨) مدرسة للبنات»[٣٠]، وذكر «عبد العزيز عوض» أن عدد المدارس قد بلغ في بلاد الشام حتى عام ١٩١٢م (٣٨) مدرسة من دول أوروبية متعددة»[٣١]، وفي عام ١٩١٣م تأسست جمعية المعارف العثمانية في دمشق، وأعلنت برنامجها في (٣٣) مادة، وكانت غايتها فتح المدارس والقاء الدروس الليلية في القرى والقصبات، وكان برنامجها عدم الخوض في السياسة، وهدفها الذي تسعى لتحقيقه هو بذل الجهد في نشر المعارف وتعميمها»[٣٢].

ثالثاً: التعليم في فلسطين في العهد العثماني

عودة إلى ما تم اطلاقه من اتهامات حول تقصير الدولة العثمانية في تعليم الفلسطينيين والعمل على تجهيلهم وتتريكهم وتتريك اللغة العربية واهمال أهل الريف، وتجاوز بعض الباحثين إلى حد القول بأن السلطان عبد الحميد لم يكن يرغب في إنشاء مؤسسات تعليمية اعدادية وثانوية في فلسطين، وقد استعان الباحث بكتاب القطشان: «التعليم العربي الحكومي في فلسطين في العهد العثماني» الذي وردت فيه مجموعة من الاتهامات.

وسنتناول هذه المحاورة بعد استعراض التعليم في فلسطين خلال الفترة (١٥١٦ - ١٩١٨) ونستهل حديثنا عن التعليم في فلسطين بطرح التساؤلين التاليين: هل عملت الدولة العثمانية على إيقاف الحركة العلمية في فلسطين خلال الفترة (١٥١٦ - ١٩١٨)؟ هل تم إنشاء مدارس في فلسطين خلال فترة العهد العثماني؟

ونبدأ حديثنا بما ذكره «عبد القادر يوسف» في كتابه تعليم الفلسطينيين ماضياً وحاضراً ومستقبلاً، فقد ذكر: «أن الأتراك قاموا بحركات اصلاحية في مجال التعليم ودفعه قدماً إلى الأمام، وأدخلوا اصلاحات في التعليم العربي في فلسطين وغير فلسطين ضمن الامبراطورية العثمانية، وهي وإن لم تلب احتياجات المواطنين كما ينبغي، فإنها كانت مرتكزات تقدمية ومعالم مضيئة على طريق الإصلاح الطويل»[٣٣].

ويرى الباحث أن الدولة العثمانية لم تعطل أماكن التعليم القائمة في فلسطين وغير

فلسطين، من منطلق أنها دولة إسلامية، فلا بد أن تعمل على نشر العلم وتعميمه، ويمكن الاستشهاد بما ذكره «العسلي» حول رحلات رجال العلم في القرن الثاني عشر الهجري، وهو القرن الذي كثرت فيه رحلة رجال العلم بين أجزاء الوطن العربي، حيث يستدل من رحلات كل من «عبد الغني النابلسي» إلى القدس سنة ١١٠١هـ/ ١٦٩٠م، و«مصطفى البكري» ١١٢٦هـ/ ١٧١٤م، والشيخ «مصطفى أسعد الدمياطي» ١١٤٣هـ/ ١٧٤١م، «إن الدروس الدينية كانت تلقى في المسجد الأقصى»[٣٤]، وفي سنة ١٠٣٧هـ/ ١٦٢٨م زار المقري التلمساني بيت المقدس، واقام فيه خمسة وعشرين يوماً، وألقى عدة دروس بالأقصى والصخرة المنيفة»[٣٥]، وقد نقل «كامل العسلي» عن الرحالة التركي «أوليا جلبي»، الذي زار القدس سنة ١٠٥٩هـ/ ١٦٤٩م، قوله: «وهناك مائتا غرفة للمدارس في الفناء والكائنة في الساحة الكبيرة المحيطة بمسجد صخرة الله، أما مجموع عدد المدارس والزوايا فقد بلغت حوالي ثلاثمائة وستين مدرسة وزاوية بين كبيرة وصغيرة»[٣٦]، وذكر «العسلي» في كتابه «معاهد العلم في بيت المقدس» أن إبراهيم بن عبد الرحمن المدني الحجازي (١٦٢٨ - ١٦٧٢) قرأ على أبيه الذي كان من كبار علماء مدينة القدس، وبعد وفاة والده ورث عنه الخطابة في مسجد القدس والتدريس في إحدى مدارسها[٣٧]، وكذلك عبد الغني بن اسماعيل النابلسي الذي زار القدس في سنة ١١٠١هـ/ ١٦٩٠م، الذي قام بإلقاء الدروس في المسجد الأقصى»[٣٨]، وكان التعليم في فلسطين في بدايات العهد العثماني يقوم في المساجد والكتاتيب، وكان تعليماً دينياً، وهذا شأن التعليم في العالم العربي، ومع بساطة هذا النوع من التعليم في تلك الفترة، إلّا أن ما كان يقدم في الكتاتيب والمساجد من تعليم قد أدى للمجتمع العربي والإسلامي خدمات فذة عبر قرون طويلة.

مما تقدم يظهر أن الدولة العثمانية قد أبقت الأماكن التعليمية في فلسطين دون تدخل فيها ولم تعمل على إيقاف الحركة التعليمية، ولو استمر الوضع على ما هو عليه، وبقي عدد الأماكن التعليمية دون تطوير لقلنا أن الدولة العثمانية لم تعمل على تطوير التعليم في فلسطين، ولكن ما إن بدأت الدولة العثمانية بإصلاح التعليم في الدولة بعد النصف الثاني من القرن التاسع عشر، حتى امتد هذا الإصلاح إلى جميع الولايات العثمانية، وقد أصاب فلسطين من هذه الحركة الإصلاحية كما أصاب بقية أجزاء الامبراطورية العثمانية، مع تفاوت مرتبط بالقرب من مراكز الولايات أو الولاية أو البعد عنها.

وستكون المحاولة هنا الاستشهاد بمقتطفات تشمل جميع مناطق فلسطين: -

فقد ذكر الدباغ: «أنه كان في مدينة يافا في عام ١٩٠٣م (٢٠) مدرسة من بينها (٥) مدارس حكومية، وأقدم مدرسة تأسست في المدينة سنة ١٨٨٢م»[٣٩]، وأسس العثمانيون أول

مدرسة رشدية في القدس سنة ١٨٨٤م[٤٠]، وقد تحولت المدرسة الإعدادية إلى مدرسة ثانوية في سنة ١٩١٣م[٤١]، وأسست المدرسة الرشيدية في القدس عام ١٩٠٦م في عهد السلطان عبد الحميد الثاني، وسميت بهذا الاسم نسبة إلى أحمد رشيد بك متصرف القدس، وقد تطورت هذه المدرسة في الحرب العالمية الأولى فأصبحت ثانوية كاملة[٤٢]، أما في الخليل، فقد تأسست أول مدرسة في قرى الخليل سنة ١٨٨٠م، والثانية سنة ١٨٨٦م، والثالثة سنة ١٨٩٤م[٤٣]، أما في لواء نابلس فقد بلغ عدد المدارس في مدينة نابلس في سنة ١٩٠٣م (٤) مدارس من بينها مدرسة رشدية (ابتدائية عليا) تأسست سنة ١٨٦٨م، ومدرسة ابتدائية سنة ١٨٧٩م، ومدرسة اعدادية سنة ١٨٩٦م، وأخرى في سنة ١٩٠١م[٤٤]، أما في لواء عكا فقد تأسست أول مدرسة حكومية في مدينة عكا سنة ١٨٨٠م[٤٥]، وفي سنة ١٨٨٢م أسست الدولة العثمانية مدرسة رشدية في مدينة عكا[٤٦]، وأسست أول مدرسة ابتدائية في مدينة جنين سنة ١٨٨٠م، ومدرسة رشدية سنة ١٨٨٦م[٤٧]، وقد ذكر القطشان نقلاً عن شاهين مكاديونس: «أن عدد المدارس في قرى عكا قد بلغ حتى سنة ١٨٨٨م (١٨) مدرسة»[٤٨].

أما عن المدارس في قضاء حيفا، فقد أسس العثمانيون أول مدرسة في مدينة حيفا سنة ١٨٧٤م، ومدرسة رشدية في سنة ١٨٨٨م[٤٩]، «وفي سنة ١٩١٤م كان يوجد في مدينة حيفا (٣) مدارس حكومية»[٥٠]، أما في مدينة صفد فقد بلغ عدد المدارس الحكومية حتى سنة ١٩١٤م (٥) مدارس[٥١]، «وأسس العثمانيون في مدينة طبريا أول مدرسة حكومية سنة ١٨٨٦م، وفي سنة ١٨٩٤م افتتحوا مدرسة رشدية»[٥٢]، وقد ذكر الدباغ أن الحكومة التركية فتحت مدرسة في القسطينة لأولاد شيوخ القبائل، وشيدت مدرسة داخلية قبل الحرب العالمية الأولى في مدينة بئر السبع، كان يلتحق بها في الغالبية أبناء شيوخ القبائل»[٥٣].

وقد ذكر العسلي نقلاً عن يوسف الحكيم الذي زار فلسطين: «أن المدارس والمعاهد في فلسطين قد تعددت في مدينة القدس من حكومية وأجنبية، وهذه تشمل الألمانية والانكليزية والفرنسية والايطالية واليونانية بدرجات ابتدائية وإعدادية، ومدرسة صناعة تقوم على إدارتها جمعية خيرية ألمانية، والكلية الروسية في بلدة الناصرة، وكان النابهون من خريجي مدارس القدس يقومون بإتمام تحصيلهم العالي في جامعات اسطنبول وبيروت»[٥٤]، «وكان للأجانب في فلسطين في العهد العثماني مدارس كبرى لتعليم أهل تلك البلاد وتثقيف عقولهم»، ومن أهمها في القدس دار الأيتام العربية التي تأسست ١٨٦٠م، ومدرسة صهيون وهي انكليزية، وهناك مدارس أخرى لسائر الطوائف النصرانية»[٥٥]، وكان لروسيا عدد كبير من المدارس الهامة في متصرفية القدس، أكثرها في مدينة القدس وبيت لحم[٥٦]، وكانت هذه المدارس (التبشيرية)

تتمتع بحرية في التعليم لم تتمتع بها المدارس الوطنية، وكان ذلك يشكل خطراً على عقول الناشئة العرب، حيث أخذ المعلمون الأجانب يبذلون كل جهدهم لاستمالة تلاميذهم إلى بلادهم[٥٧]، وقد تنبهت الدولة العثمانية لخطر التبشير، ولكنها لم تستطع أن تقف في وجه المبشرين علناً، بل لجأت إلى إقامة العراقيل أمامهم وفرضت عليهم رقابة شديدة في جميع ولاياتها، وعندما بدأت المدارس التبشيرية تنتشر في لواء الكرك، سارعت الدولة العثمانية إلى اتخاذ قرار بفتح مدارس كثيرة في لواء الكرك[٥٨].

وقد ذكر سمير سمعان: «بأن عدد المدارس العربية الحكومية في فلسطين في العام ١٩١٤/ ١٩١٥ قد بلغ (٩٨) مدرسة ضمت ٨٣٤٨ طالباً منهم ٦٩٤٨ من الذكور و١٤٠٠ من الاناث»[٥٩]، وبلغ عدد المدارس الابتدائية والثانوية في متصرفية القدس وولايتي عكا ونابلس سنة ١٩١٦ (٥٠٠) مدرسة (بما فيها المدارس الخاصة)، وكان يدرّس فيها ٧١٩ معلماً ومعلمة، وبلغ عدد الطلاب ١٥٧٧٣ طالباً وطالبة[٦٠].

وحتى نعطي صورة أوضح فيها شيء من التتابع الزمني، نتناول المدرسة الصلاحية في القدس، محاولين إظهار استمرار الحركة العلمية فيها زمن العثمانيين من خلال ذكر من تولى مشيخة المدرسة (التدريس فيها) اعتباراً من سنة ٩٤٨هـ/ ١٥٤٢م وحتى سنة ١٩١٥م، مع العلم أن المدرسة قد أصابتها فترات توقف وتحول إلى كنيسة أثناء الهزات السياسية التي كانت تتعرض لها مدينة القدس والدولة العثمانية.

وممن تولوا مشيخة المدرسة الصلاحية: -

الشيخ برهان الدين إبراهيم بن نجم بن جماعة (ت ٩٤٨هـ/ ١٥٤٢م)[٦١]، والشيخ عفيف الدين بن جماعة الكناني، الذي تولى مشيخة المدرسة سنة ٩٧١هـ/ ١٥٦٤م[٦٢]، والشيخ اسحق بن عمر بن محمد ابن عبد اللطيف المقدسي الشافعي (ت ١٠٣٩هـ/ ١٦٣٠م)[٦٣]، والشيخ سراج الدين عمر بن اسحق بن أبي اللطف، تولى مشيخة الصلاحية سنة ١٠٣٩هـ/ ١٦٦٠م، ثم أبعد عنها، وعاد إلى المشيخة سنة ١٠٥٩هـ/ ١٦٨٥م[٦٤]، والشيخ عبد البر بن عبد القادر، وقد انتهت مشيخته على المدرسة سنة ١٠٥٩هـ، وأبو اللطف بن اسحق بن محمد بن أبي اللطف الحصفكي (ت ١٠٧١هـ/ ١٦٩١م)[٦٥] وزين الدين بن محمد بن أحمد بن البصروني (ت ١١٠٢هـ/ ١٦٩١م)[٦٦]، والشيخ ياسين أفندي، واستمرت مشيخته حتى سنة ١٠٩٤هـ/ ١٦٨٤م، والشيخ علي اللطفي الذي تسلم مشيخة المدرسة منذ ١٠٩٤ - ١٠٩٥هـ/ ١٦٨٤ - ١٦٨٥م، والسيد عبد الرحيم اللطفي الذي استمرت مشيخته حتى سنة ١١٠٤هـ/ ١٦٩٣م، والشيخ أبو الوفا العلمي الذي تسلم مشيخة المدرسة حتى سنة ١٠٩٥هـ/

١٦٨٥م، والسيد محمد بن عبد الرحيم جار الله (ت ١١٤١هـ)[٦٧]، وعلي بن محمد بن جار الله (ت ١١٦٩هـ/ ١٧٥٥م وتسلم مشيخة المدرسة حتى وفاته[٦٨]، والسيد محمد بن علي جار الله الذي تسلم مشيخة المدرسة سنة ١١٦٩هـ/ ١٧٥٥م[٦٩]، والشيخ جار الله بن محمد اللطفي الذي تسلم مشيخة المدرسة سنة ١٢١٦هـ/ ١٨٠٢م، والشيخ صالح التمرنانيني الذي تسلم المدرسة سنة ١٢١٦هـ/ ١٨٠٢م[٧٠].

وفي سنة ١٩١٥م، وفي بداية الحرب العالمية الأولى أعاد جمال باشا الصلاحية كلية إسلامية أسماها «كلية صلاح الدين الأيوبي» وجلب لها الأدوات المطلوبة من المانيا، وفتحت المدرسة الإسلامية من جديد بعد أن وضع لها نظام عصري[٧١]، واستمرت المدرسة الجديدة حتى ٩ كانون ثاني سنة ١٩١٧م، وهو اليوم الذي احتل فيه الانكليز القدس، وأعاد الانكليز المدرسة إلى الآباء البيض، واعاد هؤلاء فتح المدرسة الاكليركية، وأنشأوا فيها مكتبة ومتحفاً[٧٢]، ومع ما تعرضت له المدرسة الصلاحية من هزات سياسية، فقد كانت معهداً عالياً للعلوم الإسلامية والحديثة وكانت لغتا التدريس فيها العربية والتركية، وكانت تدرّس فيها اللغات الأجنبية، كالفارسية والأوردية والانكليزية[٧٣].

ما تقدم من نصوص تبين أن الحركة العلمية في فلسطين في العهد العثماني قد استمرت في تقدمها وتطورها، ويمكن القول أن الحركة العلمية في فلسطين في العهد العثماني كانت متطورة إذا ما قورنت بكثير من الدول المجاورة في ذلك الوقت.

والآن ننتقل إلى ما وجهه الإنكليز وبعض الباحثين العرب من تهم للدولة العثمانية: -

أولاً: ما وجه للدولة العثمانية من تهم بأن التعليم التركي متخلف ويرمي إلى تتريك العرب:

وقد ورد في كتاب «الاستعمار الاستيطاني والصهيوني في فلسطين» حول التعليم العثماني في فلسطين العبارة التالية: «لم تكن مشكلة التعليم التركي أنه متخلف فحسب، بل يرمي إلى تتريك العرب»[٧٤].

وهنا لا بد من الإشارة إلى أن كثيراً من الكتّاب والباحثين قد استغلوا هذه المقولة ولجأوا إلى تعميمها على اعتبارها مسلّمة من المسلّمات، ويرى الباحث إجلاء الصورة من خلال النصوص التالية: -

فقد ذكر «محمد عزّة دروزة» أمام اللجنة الملكية البريطانية سنة ١٩٣٧م: «ومع أن الدولة العثمانية فتحت فلسطين ضمن ما فتحته من الولايات العربية، فإن صبغتها العربية ظلت ثابتة، وكانت في الجزء الأكبر من الحكم تدار من قبل أمرائها وحكامها الوطنيين، وحتى في الفترة

الأخيرة من الحكم العثماني فقد كانت أكثرية موظفيها وحكامها عرباً»[٧٥]، وكان الموظفون العثمانيون لا ينظرون إليهم كموظفي دولة استعمارية، بل كعثمانيين لا فرق بينهم وبين العرب[٧٦].

وفي شهادة «للحاج أمين الحسيني» أمام لجنة التحقيق الملكية في فلسطين سنة ١٩٣٧م قال: «وكانت البلاد العربية تدار بحكم يستند إلى مجالس إدارية ومجالس عمومية منتخبة في الأقضية والألوية والولايات»[٧٧]، وذلك بحكم الدستور الذي وضع أساس حكم واحد لجميع البلاد والعناصر التي يتألف منها كيان الدولة العثمانية، وكان موظفو العرب يستخدمون كعثمانيين في الولايات التركية، لا فرق بينهم وبين الترك، كما كانت الصبغة العربية هي الصبغة الشاملة في هذا العهد»[٧٨]، وكان للمجالس صلاحيات واسعة في الإدارة المحلية والعمران والتعليم[٧٩]، ومما يؤيد ما ذكر، ما جاء في المذكرة السورية التي قدمتها الحكومة للجنة التحقيق الأنجلو - أمريكية سنة ١٩٤٦م، وقد جاء فيها: «وكان العرب هم الذين يتولون أمورهم الدينية ويقررون ميزانية الشؤون المحلية والتعليمية والزراعية والعمرانية والصحية في مجالسهم العمومية التي كانت مؤلفة من مندوبيهم كما كانوا يشتركون في إدارة الدولة وتشريعها العام بواسطة أعضائهم في البرلمان العثماني، وكان موظفو الدوائر والمؤسسات الحكومية من العرب»[٨٠].

وكان السكان العرب في فلسطين يتمتعون باستقلال ذاتي واسع النطاق في إدارة مدارسهم الابتدائية الأولية بواسطة لجان التعليم المحلية، كما أن شؤون التعليم الإدارية والفنية للمدارس الابتدائية وما بعد الابتدائية تدار من قبل العناصر العربية، «ففي سنة ١٨٩٨ كان في متصرفية القدس مدير تعليم وهو في نفس الوقت موظف التفتيش يساعده سبعة موظفين وجميع هؤلاء من سكان مدينة القدس»[٨١]، وفي سنة ١٩٠١ كانت إدارة التعليم في متصرفية القدس تتشكل من أربعة عشر موظفاً على رأسهم مدير عربي هو إسماعيل بك الحسيني وجميعهم من السكان العرب»[٨٢].

ثانياً: ما وجه للعثمانيين من محاولاتهم لتتريك اللغة العربية:

وقد حاول الباحث أن يعثر على ما يؤيد هذه المقولة في قانون التعليم العثماني ١٨٦٩م، وتم تفحص مواده البالغة ١٩٨ مادة، فلم يعثر على أية إشارة تتطرق إلى تتريك اللغة العربية، ومما يؤيد ذلك ما ورد في المادة الثالثة والعشرين من قانون التعليم ١٨٦٩م، والتي تنص: «الأمور المختصة بالأمور المذهبية والفنون (العلوم الدينية، الاملاء، الإنشاء العربي، والتاريخ العثماني، الجغرافيا، حركات المصارعة) تتقرر لكل ملّة بحسب لسانها، وتدرّس أيضاً ذات لغتها»[٨٤].

وقد كانت اللغة العربية سواء قبل الفتح العثماني للبلاد العربية أو بعده هي لغة الثقافة والأدب والعلوم عند العثمانيين، كتبوا بها كل شيء من كتب الفقه او الفتاوي أو الدين، وكانت مصطلحات العلوم العثمانية كلها عربية، كما كتبوا بها التراجم والشقائق العثمانية وكتبوا بها التاريخ مثل جامع الدول «للنجم باشا أحمد دوة» وتاريخ العالم الزاخر في علوم الأوائل في الأواخر «للمعلم التركي جناني» وكتبوا المقامات مثل «مقامات عيدي»[٨٥].

ولم يتوقف الأمر عند هذا الحد فقد «قرر العثمانيون اللغة العربية لغة أولى في جميع المعاهد التعليمية من أولها إلى آخرها، ودرّسوا بها كافة العلوم، وأهمل الأتراك العثمانيون لغتهم التركية»[٨٦]، وقد ذكر غراية: «إن الفوج الأول قد تخرج من الجامعة الأمريكية في بيروت من العرب الشاميين سنة ١٢٧٨هـ/ ١٨٧٠م وقد تعلموا باللغة العربية»[٨٧]، وفي سنة ١٩٠٢ تأسست في دمشق مدرسة عثمانية للطباعة، وقررت الإدارة الفيصلية في دمشق جعل اللغة العربية لغة التدريس فيها»[٨٨]، وحتى في أواخر الدولة العثمانية وفي الوقت الذي ظهرت فيه القومية التركية تم إنشاء مؤسسات تعليمية عالية، كانت لغة التدريس المتبعة فيها هي اللغة العربية، فعلى سبيل المثال، فتح العثمانيون كلية حقوق في بيروت سنة ١٩١٢، وأخرى في بغداد، وتقرر أن تكون اللغة العربية لغة التدريس»[٨٩]، وكانت المدرسة الصلاحية في القدس معهداً عالياً للعلوم الإسلامية والحديثة وكانت لغتا التدريس فيها العربية والتركية، وكانت تدرس فيها لغات أجنبية أخرى»[٩٠].

وقد أثارت قضية مكانة اللغة العربية في التعليم مشكلات مستمرة بين العرب والأتراك[٩١]، وكانت من العوامل التي ساهمت في إذكاء روح العداء للحكم التركي بعد انقلاب الاتحاديين سنة ١٩٠٨م، وقد علق ساطع الحصري على موقف العرب من لغتهم القومية بقوله: «إن حق التعليم باللغة العربية احرز مكانة الصدارة عندما أخذ العرب يطالبون الحكومة مراعاة حقوقهم القومية[٩٢]، وفي سنة ١٩١٣م عقد مؤتمر باريس بين الإصلاحيين العرب والاتحاديين الأتراك، وتم الاتفاق على إجراء اصلاحات في البلاد العربية ومن ضمن هذه الاصلاحات ما يتعلق بالتعليم، واتفق على تعريب التعليم الابتدائي والاعدادي في جميع البلاد العربية، وأن يكون التعليم العالي بلغة الأكثرية[٩٣].

ولكن مطالبات العرب بأن تكون اللغة العربية هي السائدة في التعليم والمراسلات والمحاكم في جميع الولايات التركية العثمانية والعربية[٩٤]، قد دفعت الأتراك الاتحاديين إلى العمل على إعادة مكانة لغتهم التركية، وأن تكون لغة التدريس والمراسلات والمحاكم، وقد أورد سليم الجزائري إلى أصدقائه السياسيين في ١٥ يناير ١٩١٤م عن ظهور فكرة القومية التركية في ميدان

اللغة نقلاً عما قاله ضياء باشا الذي كان من رجال التنظيمات وزميلاً لشاعر الوطنية العثمانية، يقول ضياء باشا: «الذين يبغون اللغة العربية عليهم أن يذهبوا إلى بلاد العرب، والذين يبغون اللغة الفارسية عليهم أن يرحلوا إلى إيران، والذين يبغون اللغة الافرنجية عليهم أن يذهبوا إلى بلاد الفرنجة، فإن كل من لا يدرك هذه الحقيقة فهو جاهل، نحن أتراك فيجب أن تكون لنا لغة تركية»[٩٥].

يظهر من هذا النص أن هناك مطالبات عربية لعودة السيادة للغة العربية وفي جميع الولايات العثمانية، وأن تكون لغة التدريس والمراسلات والمحاكم كما كانت في السابق، وهذا ما دفع ضياء باشا إلى القول «نحن أتراك فيجب أن تكون لنا لغتنا»، وكذلك دفع الأتراك المحدثين إلى اتهام الدولة العثمانية بإهمال اللغة التركية على حساب اللغة العربية، وأن العثمانيين أسهموا في إثراء الثقافة العربية»[٩٦]، وقد عمل الأتراك المحدثون منذ ذلك الوقت على محاولة إعادة نفوذ اللغة التركية، محاولين تنقيتها من المصطلحات العربية، ويعمل المجمع اللغوي التركي حالياً على اشتقاق جديد للغة التركية من أصول قديمة، مع نبذ ما في التركية من مصطلحات عربية وفارسية»[٩٧].

ثالثاً: ما وجه للسلطان عبد الحميد الثاني حول معاداته للتعليم العالي في بلاد الشام:

فقد ورد في كتاب الاستعمار الاستيطاني الصهيوني: «أن السلطان عبد الحميد طلب من مدير المعارف في بلاد الشام أن يوقف التعليم عند حد معين لا يتجاوزونه، لأن التعليم يؤدي إلى المنافسة وتمزيق شمل الأمة»[٩٨]، وقبل مناقشة هذا الاتهام، نطرح التساؤل التالي: هل يمكن لمن يحمل فكراً إسلامياً أن يحارب التعليم أو يوقفه عند حد معين؟

وسنحاول تمحيص هذه المقولة باتجاهين، الاتجاه الأول، نظري، وفيه محاولة للتعرف على فكر عبد الحميد الثاني، وخير ما يمكن الاعتماد عليه في هذا الجانب، ما ورد في مذكراته السياسية، وقد جاء فيها: «فلم تكن أمتنا يوماً تتهرب من تعلم القراءة والكتابة، فإن رغبتها في العلم لا تقل عن رغبة الأمم والشعوب الأخرى، لكن الصعوبة تكمن في تعلم هذا العلم، إن من يملك شيئاً من رجاحة العقل لا يعادي العلم ولا يمنع أي شيء جديد، شرط أن يكون علماً نافعاً، أما الضار فأنا أعاديه»[٩٩].

أما عن اتهام السلطان عبد الحميد بأنه لا يرغب في الانفتاح على ثقافات الآخرين، وانه قد عمل على جمود الفكر، فإن في ذلك كثير من التحامل ولم يكن الهدف هو شخص السلطان عبد الحميد وإنما كان الانتقاد موجهاً للفكر الإسلامي، وحقيقة الأمر فإن المراجع المختلفة التي

تناولت فترة حكم السلطان عبد الحميد الثاني (١٨٩١ - ١٩٠٨) تشير إلى أن انفتاحاً على الثقافة الأوروبية قد حصل في عهده، وقد ذكر غرايبة: «لقد ازداد عدد المنتسبين في عهد السلطان عبد الحميد إلى المدارس والمعاهد الأوروبية وكثر المثقفون وازداد الانبهار بالحضارة الغربية وبالرفاهية على الطريقة الأوروبية»[١٠٠].

أما الاتجاه الثاني الذي يمكن به دحض المقولة، فهو اتجاه تطبيقي: بمعنى هل تم تأسيس مدارس ومعاهد عليا في عهد السلطان عبد الحميد الثاني في الولايات العربية وبشكل خاص في بلاد الشام؟

وهنا لا بد من مدخل لهذه القضية، كان عدد المدارس في بداية النصف الثاني من القرن التاسع عشر، يكاد يكون معدوماً في ولاية سورية، وفي عهد السلطان عبد الحميد ازداد عدد المدارس وقد تم افتتاح أكثر المدارس والمعاهد العالية في شتى أنحاء الامبراطورية العثمانية وهنا نرى أن نورد أمثلة على دوره في افتتاح المدارس والمعاهد، وعلى سبيل المثال، تم افتتاح مدرسة رشدية في مدينة طبريا في سنة ١٨٩٤ (١٠١)، وفي سنة ١٨٩٥ افتتحت مدرسة إعدادية ومدرسة الجزار الدينية في مدينة عكا[١٠٢]، وقد بلغ عدد المدارس الإسلامية التي أنشأتها الدولة والأهالي في سنة ١٣١٤هـ/ ١٨٩٦م (٢٩١) مدرسة وكان يدرس فيها (١٠١٣٧) طالباً و(١٤٨٨) طالبة، وقد بلغ عدد المدارس غير الإسلامية التي أسسها المسيحيون من رعايا الدولة العثمانية (١٠٧) مدارس فيها مدرستان إعداديتان، و(٤) مدارس رشدية، و(١٠١) مدرسة ابتدائية[١٠٣].

وفي عهده تأسست مدرسة عثمانية للطب في دمشق عام ١٣٢هـ/ ١٩٠٢م نقلت إلى بيروت خلال الحرب العالمية الأولى، وأغلقت في نهايتها، ثم نقلت هي ومدرسة الحقوق إلى دمشق لتصبحا نواة الجامعة السورية أو جامعة دمشق[١٠٤].

وفي سنة ١٩٠٦م تأسست المدرسة الرشيدية في القدس في عهد السلطان عبد الحميد الثاني[١٠٥]، وقد ذكر عبد القادر يوسف: «جاء البريطانيون إلى فلسطين ليجدوا مدارس متنوعة وإن لم تكن كافية، بما فيها الثانويات في مراكز الألوية ومؤسسات إعداد معلمين»[١٠٦].

ما سبق من أمثلة تشير إلى أن مدارس قد تم إنشاؤها في عهد السلطان عبد الحميد وإن انفتاحاً على الثقافات الأوروبية قد حدث في عهده ولم يأخذ باغلاق الأبواب والنوافذ أمام الفكر الوافد، إلا إذا كان هذا الفكر ضاراً.

رابعاً: ما ذكره «بومن» أول مدير للمعارف في فلسطين:

في كتاب «Meille Esat Window»: قال بومن «لقد حرم التعليم التركي الفلاحين، وهم الغالبية العظمى من السكان، من التعليم في فلسطين وكان تعليم البنات شبه معدوم، حتى أن الأقلية المتعلمة من العرب تجهل لغتها بشكل لافت للنظر»[١٠٧].

إن من ذكر هذه العبارة هو «بومن» وأراد من ورائها تشويه صورة الدولة العثمانية، وقد قلّده قسم من الباحثين العرب الذين أخذوا هذه المقولة وثبتوها في مؤلفاتهم وأصبحت كأنها مسلمة من المسلمات، وهنا تطرح التساؤلات التالية نفسها: هل كان «بومن» خبيراً في تشخيص أحوال اللغة العربية والعرب؟ هل صحيح أن الأقلية المتعلمة من العرب في ذلك الوقت تجهل لغتها؟

إن هذه المقولة تنفي حقيقة ثابتة تنطبق على كل شعوب الأرض وهي أن الأفراد يستطيعون التعامل والتفاعل بالحديث أو الكتابة أو بالإشارة أو بالرسم بعضهم مع بعض تحت أي ظرف من الظروف، فمهما ابتعد الإنسان عن موطنه فإن لغته الأصلية تبقى ميسرة العودة إليه، فلو أخذنا الأقليات المتعددة التي تعيش في العالم العربي والتي فرض عليها التعليم باللغة العربية، هل يمكن لنا القول بأن هذه الأقليات قد نسيت أو تجاهلت أو لا تحسن التعامل مع لغتها الأصلية؟ ولو عدنا لأجدادنا الذين تعلموا حتى في اسطنبول هل نجدهم يجهلون اللغة العربية، وهنا نستشهد بما ذكره عبد اللطيف صلاح في هذا الشأن أمام اللجنة الملكية: «ولدت لأبوين عربيين في نابلس سنة ١٨٨٤ ودرست في مدارس الحكومة، ودرست الحقوق التركية في اسطنبول وتخرجت منها بعد الحصول على الدكتوراة ثم عملت في مجلس الشورى حتى إعلان الدستور، وانتقلت إلى دائرة مجلس الشيوخ في سنة ١٩٠٨م واشتغلت هناك مديراً لتحريات هذا المجلس»[١٠٨].

هل يمكن لنا القول أن مثل عبد اللطيف صلاح وغيره الكثيرون الذين تعلموا في اسطنبول يجهلون لغتهم العربية؟ أما فيما يتعلق بتعليم الفلاحين، فنحن نعلم أن نسبة الريف في فلسطين بشكل عام تبلغ ثلثي السكان، وفي ذلك الوقت وفي جميع الأزمان فاقبال سكان الريف على التعليم لا يصل إلى مستوى اقبال سكان المدن، وليس هذه المشكلة الدول أو الدولة، فلا يشكل التعليم الأولوية الأولى لهم، فأمامهم اولويات أخرى، مثل الحصول على الغذاء والقضاء على الأمراض، وأيضاً نجد من العسير على أي دولة أن تستطيع توفير مدارس في كل التجمعات الريفية، وإذا ما انتقلنا إلى الطرف الآخر وهو الاناث حيث تشكل الاناث نسبة ٥٠٪ تقريباً من عدد المواليد، واقبال الاناث الريفيات على التعليم ليس بمستوى اقبال الذكور، ويكاد أن يكون معدوماً في بعض التجمعات الريفية، وان وجد لا يتعدى المراحل الابتدائية الأولى وبتفاوت بين المناطق، والتعميم في هذه القضية ليس مستحباً.

وخير مستهل للحديث عن هذه القضية هي العودة للنصوص الأصلية التي يمكن أن تلقي الضوء على موقف الدولةالعثمانية من تعليم أهل الريف. فقد نصت المادة التاسعة من قانون التعليم العثماني ١٨٦٩م: «مجبورة الأطفال الاناث أن تداوم على تحصيل الدروس في المكاتب الصبيانية الكائنة في ممالك الدولة العليه من سن الست إلى سن العشر سنين أما الأطفال الذكور فمن السبعة لحد الإحدى عشرة»[١٠٩].

وقد نصت المادة الرابعة من الدستور على مصاريف إنشاء هذه المكاتب للمرحلة الابتدائية الدنيا، وتعميرها ومخصصات معلميها وباقي مصاريفها: «تتسوى من طرف عموم هيئة الجماعات الموجودة في المحلة أو القرية»[١١٠].

وعودة إلى المادة الثالثة من الدستور، حيث نصت: «يوجد في كل محلة وقرية أو بحسب المقتضى في كل محلة أو محلتين وقرية أو قريتين أقل من مكتب واحد، أما في القرى والمحلات المختلفة، فتكون مكاتب الإسلام وحدها، ومكاتب الأطفال غير المسلمة وحدها»[١١١].

وقد فصّل الدستور في إلزامية التعليم الابتدائي وبخطوات تكاد تكون متقدمة في ذلك الوقت، فقد نصت المادة العاشرة من الدستور: «يعمل دفتر بمعرفة مجلس الاختيارية ويختمون بذيله ويسلمونه إلى أساتيذ المكاتب بأسماء كل الموجودين في أسنان التحصيل من أطفال الذكور والاناث للتوجه إلى مكتب الصبيان في المحلة أو القرية وأسماء والديهم أو أقاربهم المكلفين لتعييشهم»[١١٢].

ولم يتوقف الأمر عند هذا الحد، فكانت الدولة تطبق الزامية التعليم وتجبر الأهالي على إرسال أبنائهم إلى المدارس، وقد نصت المادة الثانية عشرة من الدستور: «إذا وقع الأخطار إلى والدي الأولاد أو أقاربه ثلاث مرات في الشهر لأجل إرساله إلى المكتب ولم يرسلوه وتحقق الأمر بأن ذلك الولد لم يكن له عذر من الأعذار المحررة في المادة الثالثة عشرة: (المرض والإعاقة أو حاجة الوالدين له) فيؤخذ خمسة غروش إلى مائة غرش جزءاً نقداً على حسب حالهم ومقدرتهم، ويسلم إلى صندوق إدارة المعارف، وبعد أخذ الجزاء النقدي، إذا لم يحصل له تأثير يتوضع في المكتب جبراً من طرف الحكومة المحلية»[١١٣].

أما بالنسبة للمدارس الابتدائية العليا (مكتب رشدي) حيث مدة الدراسة أربع سنوات فكانت الدولة العثمانية تقيم هذه المدارس في المراكز السكانية التي يتجاوز عدد سكانها ٥٠٠ بيت، وكانت مصاريف إنشاء مثل هذه المدارس ومخصصات المعلمين والخدمة على نفقة صندوق إدارة معارف الولاية.

وقد نصت المادة الثامنة عشرة من الدستور: «يكون مكتب رشدية لكل قصبة تتجاوز

أهاليها الخمسمائة بيت للإسلام فقط، إذا كانوا مسلمين صرفاً والمسيحيين فقط إذا كانوا مسيحيين صرفاً، أما إذا كانت أهاليها مختلطة فيكون لكل من المسيحيين والمسلمين مكتب رشدية واحد على حدته. ويلزم أن يكون عدد صنف الأهالي في القصبة المختلطة التي يصير مكتب الرشدية على هذا الوجه أكثر من مائة بيت، وهذه القاعدة جارية بحق باقي الصنوف غير المسلمة أيضاً»[١١٤].

أما ما ذكره الباحثون والكتّاب عن مدارس القرى في فلسطين في العهد العثماني، فهي تؤكد أن الدولة العثمانية كانت تقوم وحسب إمكاناتها المتاحة، بفتح المدارس في قرى فلسطين بشكل يتناسب وأنظمتها وقوانينها الواردة في الدستور العثماني ١٨٦٩.

وقد ذكر عبد اللطيف الطيباوي: «أن الدولة العثمانية كانت تؤسس المدارس في كل قرية أو مجموعة قرى»[١١٥]، أما الدباغ فقد ذكر حول مدارس القرى في لواء نابلس وقال: «قلما نجد في العهد العثماني قرية بدون مدرسة»[١١٦]، أما عبد القادر يوسف فقد ذكر: «جاء البريطانيون إلى فلسطين ليجدوا مدارس متنوعة، وإن لم تكن كافية»[١١٧].

وهنا نرى ضرورة الاستشهاد وعلى سبيل المثال لا الحصر بالمدارس التي تم انشاؤها في القرى الفلسطينية في العهد العثماني، فقد ذكر الدباغ أن عدد المدارس في قرى قضاء حيفا حتى سنة ١٩٠١م قد بلغ (١٨) مدرسة[١١٨]، وتأسست أول مدرسة في قرية كفر لام سنة ١٨٨٢[١١٩] وكان يوجد في قرى قضاء نابلس حتى سنة ١٩١٤ (٤٩) مدرسة في مختلف القرى التابعة للقضاء[١٢٠]، وفي قرى بيسان (٣) مدارس حتى سنة ١٩١٨م[١٢١] وفي قرى قضاء جنين (٣٠) مدرسة حتى سنة ١٩١٤[١٢٢] وفي قرى عكا (١٨) مدرسة[١٢٣] وقد بلغ عدد المدارس في قرى طبريا (٧) مدارس حتى عام ١٩١٥[١٢٤] أما قضاء صفد فقد بلغ عدد مدارس القرى فيه (٥) مدارس سنة ١٩١٤[١٢٥] أم قرى قضاء الخليل فكان يوجد فيها (٣) مدارس حكومية تأسست في السنوات ١٨٨٠، ١٨٨٦، ١٨٩٤[١٢٦] بالاضافة إلى أعداد كثيرة من المدارس والكتاتيب الإسلامية الخاصة.

أما فيما يتعلق بما وجه من نقد للعثمانيين حول إهمال تعليم البنات، فقد ذكر «الطيباوي» و«القطشان» بأن المدارس في العهد العثماني كانت تفتح أبوابها لجميع رعايا الدولة العثمانية دون تمييز قائم على الدين أو الجنس أو اللغة[١٢٧]، وقد نص على ذلك الدستور العثماني في مادته التاسعة والتي تنص على الزامية التعليم للإناث من سنة ٦ - ١٠ سنوات[١٢٨]، وقد ذكر العسلي: «ولم تحرم الإناث من نعمة التحصيل في المدارس المختصة لهم من حكومية وخاصة»[١٢٩]، وهنا لا

بد من التساؤل: كيف يمكن أن يقال أن الدولة العثمانية قد عملت على عدم تعليم الإناث، والفكر الإسلامي قد حضّ على العلم والتعليم دون تمييز بين ذكر أو أنثى، وكيف يمكن أن تقال مثل هذه المقولة، وقد بلغ عدد مدارس الإناث في متصرفية القدس وحدها ٥٦ مدرسة للبنات في سنة ١٩١٠ بين مدارس حكومية ومدارس خاصة[١٣٠].

ألا يمكن القول أن العوائق الاجتماعية قد وقفت حائلاً أمام تعليم البنات في فلسطين في تلك الفترة؟ أليس هذا أقرب إلى المنطق، حيث كان تعليم الاناث في تلك الفترة ليس من الأمور المرغوبة، وليس الأمر مقتصراً على فلسطين وإنما كان سمة مجتمعات العالم، ومع ذلك فإن الدولة العثمانية حاولت توفير مدارس ابتدائية للاناث في مختلف قرى فلسطين وقد ذكر «سمير سمعان» أن عدد المدارس الحكومية العربية في فلسطين في العام الدراسي ١٤/ ١٩١٥م قد بلغ ٩٨ مدرسة ضمت ٨٣٤٨ طالباً، منهم ٦٩٤٨ طالباً من الذكور و١٤٠٠ من الاناث[١٣١]، ويمكن أن نوضح اهتمام الدولة العثمانية بتعليم البنات من خلال اسهامها في تأسيس مدارس للاناث، ففي سنة ١٨٨٥ أقيمت مدرسة للبنات في مدينة عكا[١٣٢]، وفي سنة ١٨٩٠ أسست الدولة العثمانية مدرسة ابتدائية للبنات في مدينة الناصرة[١٣٣] وفي سنة ١٩١٤ أسست الدولة مدرسة للبنات في مدينة جنين[١٣٤].

ما سبق لمحات وأمثلة على وضع التعليم في الدولة العثمانية وولاياتها، وكان الهدف من هذه الأمثلة محاولة دحض الادعاءات والتهم التي وجهت للدولة العثمانية وتقصيرها في تعليم أبناء الولايات العربية العثمانية، ولم يكن هدف الباحث إظهار العهد العثماني بأنه عهد ازدهار وتقدم، إذ لا يعقل أن تنعم بالرخاء دولة حرب وجهاد، دولة أصبحت مطمعاً للدول الأوروبية، دولة توالت عليها الهزائم العسكرية، كل ذلك أدى إلى تدهور الأوضاع الاقتصادية والسياسية والاجتماعية، وكان لا بد أن ينعكس ذلك على الولايات العربية العثمانية، ولم يتوقف الأمر عند هذا الحد، فقد ازداد سوءاً عندما ظهرت النزعة القومية التركية وتسلم الاتحاديون الأتراك مقاليد الحكم (١٩٠٨ - ١٩١٨) الذين بدأوا عن قصد يسيئون للعرب ويضيقون عليهم في مجالات متعددة، ومحاولة الأتراك تعزيز قوميتهم في مجالات الحياة المختلفة، مما دفع العرب إلى تشكيل الجمعيات وأخذوا يطالبون بحقوقهم القومية، واستقلال الدول العربية والمحافظة على لغتهم وإعادة السيادة لها، لكن الاتحاديين الأتراك أصمّوا آذانهم عن المطالب القومية العربية ووصلت الأمور إلى درجة عدم اللقاء، وترتب على ذلك أوضاع سياسية جديدة على مستوى الوطن العربي.

الهوامش:

١ - عبد الوهاب الكيالي: **وثائق المقاومة الفلسطينية العربية ضد الاحتلال والصهيونية (١٩١٨ - ١٩٤٨)**، سلسلة الوثائق الفلسطينية العامة، بيروت، ١٩٦٩، ص ٥٥٣.

٢ - عبد الكريم محمود غرايبة: **تاريخ العرب الحديث**، الأهلية للنشر والتوزيع، بيروت، ١٩٨٤، ص ٥٠.

٣ - جميل الشقيري: **مجموع الشهادات والمذكرات المقدمة إلى لجنة التحقيق الأنجلو - أمريكية المشتركة حول فلسطين**، مطبعة النجاح التجارية، يافا ١٩٤٦، ص ٤٣.

٤ - عبد السلام القطشان: **التعليم العربي الحكومي في فلسطين (١٥١٦ - ١٩٤٨)**، منشورات دار الكرمل، عمان، ١٩٨٧، ص ٢٠.

٥ - محمد حرب عبد الحميد: **«العثمانيون المفترى عليهم»** مجلة العربي، العدد ٢٤٤، آذار ١٩٧٩م، ص ٤٨.

٦ - المصدر نفسه، ص ٤٣.

٧ - المرجع نفسه، ص ٤٢.

٨ - ساطع الحصري: **البلاد العربية والدولة العثمانية**، دار العلم للملايين، ط ٣، ١٩٦٠، ص ٨٤.

٩ - غرايبة: مصدر سابق، ص ٢٨٥.

١٠ - عبد العزيز محمد عوض: **الإدارة العثمانية في ولاية سورية (١٨٦٤ - ١٩١٤)**، دار المعارف بمصر، ١٩٦٩، ص ٢٥٢.

١١ - عبد الرحمن باغي: **حياة الأدب الفلسطيني الحديث**، منشورات المكتب التجاري للطباعة، بيروت ١٩٦٩، ص ٦٩.

١٢ - الزرنوجي (ت ٥٩١هـ): **تعليم المتعلم طريق التعلم**، المطبعة الخيرية، القاهرة، ١٣٣٢هـ، ص ٧.

١٣ - ابن كثير (ت ٦٣٠هـ): **الكامل في التاريخ**، مراجعة وتصحيح محمد يوسف الدقاق، جـ ١٣، دار الكتب العالمية بيروت، ١٩٨٧، ص ١٥١.

١٤ - ابن العماد الحنبلي (ت ١٠٨٩): **شذرات الذهب في أخبار من ذهب**، تحقيق لجنة إحياء التراث العربي، جـ ٥، دار الآفاق الجديدة، بيروت ص ١٤٥.

١٥ - ماجد عرسان الكيلاني: **تطور مفهوم النظرية التربوية الإسلامية**، ج ١، عمان ١٩٧٨، ص ٢٠٣.

١٦ - للاستزادة: حسين مجيب المصري، **تاريخ الأدب التركي**، القاهرة، ١٩٦٥.

١٧ - عبد العزيز محمد عوض: مصدر سابق ص ٢٥٣.

١٨ - غرايبة: مصدر سابق، ص ٢٥٣.

١٩ - ساطع الحصري: مصدر سابق ص ٨٤.

٢٠ - غرايبة: مصدر سابق، ص ٢٨٣.

٢١ - القطشان: مصدر سابق، ص ١٣.

٢٢ - غرايبة: مصدر سابق، ص ٢٥٨.

٢٣ - محمد كرد علي، خطط الشام، جـ ٤، دمشق، ص ٧٠.

٢٤ - القطشان: مصدر سابق، ص ٢٥.

٢٥ - يوسف كمال حتاملة: **مذكرات مدحت باشا**، القاهرة، ١٩١٣، ص ٣٧.

٢٦ - نعمان قساطلي: **الروضة الغناء في دمشق الفيحاء**، بيروت ١٨٧٩، ص ١٢٠.

٢٧ - غرايبة: مصدر سابق، ص ٢٥ ٢٨٣ - ٢٨٤.

٢٨ - المصدر نفسه: ص ٢٨٦ - ٢٨٧.

٢٩ - المصدر نفسه: ص ٢٨٧,٣٠ - المصدر نفسه: ص ٢٨٧.

٣٠ - المصدر نفسه: ص ٢٨٤.

٣١ - عبد العزيز محمد عوض: مصدر سابق، ص ٢٦٥.

٣٢ - فخري البارودي: **مذكرات البارودي**، بيروت، ١٩٥١، ص ٢٣ - ٢٤.

٣٣ - عبد القادر يوسف: **تعليم الفلسطينيين ماضياً وحاضراً ومستقبلاً**، منظمة التحرير الفلسطينيةو دائرة التربية والتعليم، دار الجليل للنشر، ط ١، ١٩٨٩، ص ٤٥.

٣٤ - أحمد سامح الخالدي: «مدارس بيت المقدس ومعاهدها» مجلة **الأديب**، نيسان، بيروت، ١٩٤٩، ص ٣٤.

٣٥ - المقري التلمساني: **نفح الطيب في غصن الأندلس الرطيب**، جـ ١، المطبعة الأميرية المصرية، القاهرة، ص ٣٣٣٣.

٣٦ - كامل العسلي: **معاهد العلم في بيت المقدس**، جمعية عمال المطابع التعاونية، عمان، ١٩٨١، ص ٥٣.

٣٧ - المصدر نفسه: ص ٨٩.

٣٨ - المصدر نفسه: ص ١٠٧.

٣٩ - الدباغ: **بلادنا فلسطين - في الديار اليافية**، جـ ٤، ق ٢، ط ١، بيروت ١٩٧٢، ص ٢٠٧.

٤٠ - يعقوب العودات: **أعلام الفكر والأدب في فلسطين**، عمان، الأردن، ١٩٧٥، ص ١٥٥.

٤١ - المصدر نفسه: ص ١٥٥.

٤٢ - «واقع التعليم في مدينة القدس العربية» مجلة **المنهل**، عدد ٥٠٨، مجلد ٥٥، الرياض ١٩٩٣، ص ١٥٥.

٤٣ - القطشان: مصدر سابق: ص ٢٤.

٤٤ - الدباغ: **بلادنا فلسطين - في الديار النابلسية** - جـ ٣، ق ٢، ط ١، بيروت/ ١٩٧١، ص ٢١٣.

٤٥ - الدباغ: **بلادنا فلسطين - في ديار الجليل** - جـ ٧، ق ٢، ط ١، بيروت ١٩٧٤، ص ٢٨٤.

٤٦ - القطشان: مصدر سابق، ص ٢٧.

٤٧ - الدباغ: في الديار النابلسية، مصدر سابق، ص ٣٢.

٤٨ - القطشان: مصدر سابق، ص ٢٧.

٤٩ - الدباغ: في ديار الجليل، مصدر سابق، ٤٩٩.

٥٠ - المصدر نفسه: ص ٥٠٠.

٥١ - المصدر نفسه: ص ١٢٣ - ١٣٤.

٥٢ - المصدر نفسه: ص ٣٣٠.

٥٣ - الدباغ: **بلادنا فلسطين - في الديار الغزية** - جـ ١، ق ١، ط ١، دار الطليعة، بيروت، ١٩٩٦، ص ٣٥٧.

٥٤ - كامل العسلي: **بيت المقدس في كتب الرحالة**، القسم الثاني، عمان، ١٩٩٢، ص ٣٤٧.

٥٥ - اللمصدر نفسه: ص ٣٧١.

٥٦ - عبد العزيز محمد عوض: مصدر سابق، ص ٢٦٥.

٥٧ - سليمان الشباني: **الدولة العثمانية قبل الدستور وبعده**، القاهرة، ١٩٠٨، ص ٣٨.

٥٨ - المصدر نفسه: ٣٨.

٥٩ - سمير سمعان: **المؤامرات الصهيونية لتجهيل عرب فلسطين**، دار البيرق، ط ١، ١٩٨٧ ص ٣٢.

٦٠ - المصدر نفسه: ص ٣٣.

٦١ - نجم الدين الغزي: **الكواكب السائرة في أعيان المائة العاشرة**، ج ٢، بيروت، ١٩٤٥، ص ٧٦.

٦٢ - كامل العسلي: معاهد العلم، مصدر سابق، ص ٢٧٢.

٦٣ - محمد المجي: **خلاصة الأثر في أعيان القرن الحادي عشر**، ج ١، المطبعة الوهبية ١٣٨٤هـ، ص ٦٤.

٦٤ - العسلي: معاهد العلم، مصدر سابق، ص ٩١.

٦٥ - المصدر نفسه: ص ٩١.

٦٦ - مصدر نفسه: ص ٩٢.

٦٧ - مصدر نفسه: ص ٩٢.

٦٨ - مصدر نفسه: ص ٩٢.

٦٩ - أحمد سامح الخالدي: **أهل العلم بين مصر وفلسطين**، المطبعة العصرية، القدس، ص ٣٦.

٧٠ - العسلي: معاهد العلم، مصدر سابق، ص ٩٢.

٧١ - المصدر نفسه: ص ٧٣.

٧٢ - المصدر نفسه: ص ٥٩.

٧٣ - **واقع التعليم في مدينة القدس العربية**، مصدر سابق، ص ١٥٧.

٧٤ - السيد ياسين وعلي الدين هلال: **الاستعمار الاستيطاني والصهيوني في فلسطين (١٨٨٢ - ١٩٤٨)، معهد البحوث والدراسات العربية**، جـ ، ١٩٧٥، ص ٨١.

٧٥ - الكيالي: مصدر سابق، ص ٥٣٣.

٧٦ - المصدر نفسه: ص ٥٤٢.

- القطشان: مصدر سابق، ص ٢٠.

٧٧ - محمد توفيق: **الشهادات السياسية أمام اللجنة الملكية في فلسطين، دمشق، ١٩٤٧، ص ١٧.**

٧٨ - الكيالي: مصدر سابق، ص ٥٤٢.

٧٩ - الدباغ: بلادنا فلسطين - في بيت المقدس، جـ ١٠، ق ٢، ط ١، بيروت ١٩٧٦، ص ١٣٦.

٨٠ - القطشان: مصدر سابق، ص ٢١.

- الشقيري: مصدر سابق، ص ٤٣.

٨١ - القطشان: مصدر سابق، ص ١٩.

٨٢ - الدباغ: بيت المقدس، مصدر سابق،، ص ١٣٦.

٨٣ - Bowman Humphrey: Middle East Window, Longman and Green com. Londen, 1942, p. 252.

٨٤ - نوفل أفندي نعمة الله نوفل: **الدستور**، مجلد ٢، طبع بالمطبعة الأدبية، بيروت ١٣٠١هـ، ص ١٥٩.

٨٥ - محمد حرب عبد الحميد: مصدر سابق، ص ٤٧.

٨٦ - المصدر نفسه: ص ٤٧.

٨٧ - غرايبة: مصدر سابق، ص ٢٨٧.

٨٨ - المصدر نفسه، ص ٢٨٧.

٨٩ - المصدر نفسه، ص ٢٨٧.

٩٠ - واقع التعليم في مدينة القدس العربية: مصدر سابق، ص ١٥٧.

٩١ - السيد ياسين وعلي الدين هلال: مصدر سابق، ص ٨١.

٩٢ - ساطع الحصري: مصدر سابق، ص ١٢٩.

٩٣ - أسعد داغر: ثروة العرب، القاهرة، ١٩١٦، ص ٧٩.

٩٤ - الكيالي: مصدر سابق، ص ٥٤٢.

٩٥ - محمد بديع وآخرون: **دراسات في تاريخ النهضة العربية الحديثة**، مراجعة محمد شفيق غربال، جامعة الدول العربية، ص ١٠٦.

٩٦ - محمد حرب عبد الحميد: مصدر سابق، ص ٨١.

٩٧ - المصدر نفسه: ص ٤٨.

٩٨ - السيد ياسين وعلي الدين هلال: مصدر سابق، ص ٨١.

٩٩ - السلطان عبد الحميد الثاني: **مذكراتي السياسية، (١٨٩١ - ١٩٠٨)**، مؤسسة الرسالة، ط ٢، بيروت ١٩٧٩، ص ٩٠ - ٩١.

١٠٠ - غرايبة: مصدر سابق، ص ٢٥١.

١٠١ - الدباغ: في ديار الجليل، مصدر سابق، ص ٣٣٠.

١٠٢ - ساطع الحصري: **حولية الثقافة العربية الثانية**، جامعة الدول العربية، القاهرة ١٩٥١، ص ٨.

١٠٣ - عبد العزيز محمد عوض: مصدر سابق، ص ٢٨٧.

١٠٤ - غرايبة: مصدر سابق، ص ٢٨٧.

١٠٥ - واقع التعليم في مدينة القدس العربيةو مصدر سابق، ص ١٥٥.ط

١٠٦ - عبد القادر يوسف: مصدر سابق، ص ٤٥.

١٠٧ - Bowman. Ibid, p. 253.

١٠٨ - الكيالي: مصدر سابق، ص ٥٤٢.

١٠٩ - الدستور: مصدر سابق، ص ١٥٧.

١١٠ - المصدر نفسه، ص ١٥٦.

١١١ - المصدر نفسه، ١٥٦.

١١٢ - المصدر نفسه، ص ١٥٧.

١١٣ - المصدر نفسه، ص ١٥٧ - ١٥٨.

١١٤ - المصدر نفسه، ص ١٥٦.

١١٥ - Tibawi, A, Lateef: Arab Education in Mandatory Palestine, Longman, London, 1950, P. 128.

١١٦ - الدباغ: في الديار النابلسية، مصدر سابق، ص ٥٤.

١١٧ - عبد القادر يوسف: مصدر سابق، ص ٤٥.

١١٨ - الدباغ - في ديار الجليل، مصدر سابق، ص ٤٨١ - ٦٦٦.

١١٩ - المصدر نفسه: ص ٤٨١ - ٦٦٦.

١٢٠ - الدباغ: في الديار النابلسية، مصدر سابق، ص ٢١٤.

١٢١ - الدباغ: في ديار الجليل، مصدر سابق، ص ٤٨٧.

١٢٢ - الدباغ: في الديار النابلسية، مصدر سابق، ص ٣١.

١٢٣ - الحصري: حولية الثقافة، مصدر سابق، ص ٣٣٩ - ٤٣١.

١٢٤ - القطشان: مصدر سابق، ص ٢٩.

١٢٥ - الدباغ: في ديار الجليل، مصدر سابق، ص ٧٠.

١٢٦ - القطشان: مصدر سابق، ص ٢٤.

١٢٧ - Tibawi: ibid, p. 128.

- القطشان: مصدر سابق، ص ٢١.

١٢٨ - الدستور: مرجع سابق، ص ١٥٧.

١٢٩ - العسلي: بيت المقدس في كتب الرحالة، مرجع سابق، ص ٣٤٧.

١٣٠ - الدباغ: في بيت المقدس، مصدر سابق، ص ١٣٨.

١٣١ - سمير سمعان: مصدر سابق، ص ٣٢.

١٣٢ - الدباغ: في ديار الجليل، مصدر سابق، ص ٥٢.

١٣٣ - المصدر نفسه، ص ٣٣٩.

١٣٤ - الدباغ: في الديار النابلسية، مصدر سابق، ص ٣٢.

مخططات الاستيطان في القدس حتى العام ٢٠١٠

يشكل الاستيطان الإسرائيلي حجر الزاوية في الفكر الصهيوني والقاعدة التي قامت عليها الدولة العبرية أصلاً، وتالياً، الأساس الذي تعتمده لإضفاء صفة الأمر الواقع السكاني على توسعاتها العسكرية المتتالية. ويختلف الاستيطان الصهيوني عن أشكال الاستيطان الاستعماري التي عرفها العالم في العصر الحديث كلها، لأنه يستند في تبرير وجوده إلى فلسفة ذرائعية وإدعاء ديني، كما يعتمد سياسة الأمر الواقع التي تساندها القوة العسكرية.

وقد مرّت عمليات الاستيطان بمراحل مختلفة منذ عام ١٨٨٢ وصولاً إلى عام ١٩٤٨، فحتى العام المذكور استطاعت الوكالة اليهودية والمنظمة الصهيونية العالمية إقامة ٢٨٥ مستعمرة. وخلال الفترة الممتدة حتى عام ١٩٦٧ وما تبعها من توسع إسرائيلي جديد، أقامت السلطات الإسرائيلية، بالتعاون مع الوكالة اليهودية ومؤسسات الاستيطان المختلفة (٥٨٧) مستعمرة أخرى[1].

وبعد حرب عام ١٩٦٧ واحتلال إسرائيل للضفة الفلسطينية وقطاع غزة وأراضي عربية أخرى، سارعت إسرائيل إلى تنفيذ السياسة الاستيطانية نفسها التي نفذتها في الأراضي الفلسطينية التي أقيمت عليها الدولة العبرية، وبدأت بعد حزيران مباشرة عمليات الاستيطان الصهيوني الواسعة في كل أنحاء الأرض الفلسطينية، في محاولة لجعل الاحتلال الجديد أمراً واقعاً. وقد تركز الاستيطان حول مدينة القدس الشرقية على شكل بؤر استيطانية لعزل المدينة عن المدن الأخرى في الضفة، فتم إنشاء عدد كبير من الأحياء والمستوطنات على رؤوس التلال والأودية التي يسهل الدفاع عنها، وعلى أنقاض ما هدم من أحياء وقرى عربية وعلى ما صودر أو اغتصب من أراضٍ عربية في القدس

وحول المنطقة التنظيمية، مطوقة بذلك ما تبقى من عرب القدس ضمن قلاع من الأبنية السكانية والصناعية والعسكرية، وحصرهم في منطقة ضيقة مهددين باستمرار في ما تبقى من ممتلكاتهم[٢].

وتبعاً للإجراءات الإسرائيلية في الجزء الشرقي من مدينة القدس، فقد استطاعت السلطات الإسرائيلية إقامة عشرة أحياء استيطانية في القدس الشرقية يستوطنها (١٧٠) ألف مستوطن إسرائيلي، في مواجهة نحو (١٨٠) ألف عربي هم السكان العرب في المدينة[٣].

القدس، والقدس الكبرى والاستيطان[٤]:

وضعت الحكومة الإسرائيلية بقيادة المعراخ بعد ١٨ يوماً فقط من احتلال القدس، وبالتحديد في ٢٨/ ٦/ ١٩٦٧، اللبنة الأولى في السيطرة على مدينة القدس ومنطقتها تمهيداً لتهويدها ففي ذلك اليوم أصدرت الحكومة مرسوماً يستند إلى «قانون أنظمة السلطة والقضاء» لسنة ١٩٤٨، ويسري بموجبه «قانون الدولة وقضاؤها وإدارتها» على مساحة تبلغ نحو (٧٠) ألف دونم، تضم القدس القديمة بالإضافة إلى المناطق المحيطة بها والتي تمتد من صورباهر جنوباً إلى مطار قلندية شمالاً، كما أصدر وزير الداخلية الإسرائيلية إعلاناً في الجريدة الرسمية يقضي بإلحاق منطقة القدس الموسعة بمنطقة صلاحية مجلس بلدية القدس اليهودي، وبذلك توسعت منطقة الصلاحية كثلاثة أضعاف، وأصبحت تعادل ٢٠٪ من مجموع مساحة الضفة، وكانت الأراضي التي ضمت حديثاً تعادل ١٤٪ من هذه المساحة. وفي ١٨ آب، قررت الحكومة أن تفوض رئيسها تسريع عمليات البناء والاسكان في «القدس الكبرى»، ومنذ ذلك الحين تثبتت الحكومات الإسرائيلية المتعاقبة العمالية والليكودية والائتلافية، سواء بسواء، سياسة منهجية ثابتة حيال القدس، تجسدت في ترسيخ السيطرة اليهودية على المدينة والمناطق المحيطة بها، وتعزيز وحدتها المادية. وكانت هذه السياسة ولا تزال تستهدف بوضوح الحيلولة دون إعادة تقسيم المدينة لاحقاً وهو ما شكل ركناً أساسياً في «الاجماع القومي» الصهيوني. وقد تمت ترجمة سياسة التهويد هذه من خلال جملة من الاجراءات والقرارات اتخذتها الحكومة الإسرائيلية على امتداد سنوات الاحتلال الماضية، من خلال الخطط الاستيطانية المكثفة داخل القدس وفي محيطها، وفي الاستيلاء على الأراضي والعقارات الفلسطينية وتقييد البناء العربي على هذه الأراضي.

أياً يكن الأمر، فإن حكومات المعراخ صادرت نحو (١٧) ألف دونم في منطقة القدس، وأقامت الضواحي الاستيطانية الرئيسية عليها، وهذه الضواحي هي:

راموت، نفي يعقوف، رامات اشكول، سنهوريا الموسعة، غفعات هَيفاتير، التلة الفرنسية، قصر المندوب، وبذلك تكون الحكومات العمالية قد أرست الأساسات اللازمة لاستيطان القدس وتهويدها، ولصيغة «القدس الكبرى» عن طريق فرض الأمر الواقع. وحتى عندما عاد حزب العمل إلى السلطة سنة ١٩٩٢، فإن حكومته الجديدة استثنت القدس ومناطق محتلة أخرى من قرار تجميد الاستيطان الذي اتخذته في تموز من السنة نفسها. وفي ظل فترات حكم الليكود، سواء خلال الفترتين اللتين انفرد بالحكم منها (١٩٩٧ - ١٩٨٤ و١٩٩٠ - ١٩٩٢) أو في ظل حكومتي الوحدة الوطنية (١٩٨٤ - ١٩٩٠)، فقد تواصلت سياسة فرض الوقائع على الأرض في مدينة القدس، وكانت أبرز الخطط الليكودية وأكثرها طموحاً «خطة تطوير القدس حتى سنة ٢٠١٠»، وتستهدف رفع مجموع اليهود من ٣٣٠ ألف يهودي إلى (٧٠٠ - ٧٥٠) ألف يهودي خلال ٢٥ عاماً، وذلك عن طريق استيطان المنطقة الممتدة في مستوطنة بيت إيل شمالاً إلى غوش عتسيون جنوباً، ومن مقشيرت تسيون غرباً إلى مستوطنة متسبية يريحو قرب أريحا شرقاً. وتضمنت الخطة إقامة (١٥) مستوطنة جديدة في المنطقة خلال عامين، وإقامة عدد من الطرق المركزية تربط القدس بشبكة المواصلات الإسرائيلية.

وترافق انفراد الليكود بالحكم في سنة ١٩٩٠ مع موجة الهجرة الكبيرة ليهود الاتحاد السوفياتي السابق، والحديث عن التسوية السياسية للصراع العربي - الصهيوني، فتكشفت مخططات وإجراءات السلطات الإسرائيلية لتسريع ودفع استيطان القدس بوصفها عاصمة إسرائيل الأبدية، وفي السياق العام لتسريع عمليات الاستيطان في المدينة أصدرت الحكومة الإسرائيلية قراراً في ١٤ تشرين أول، أكتوبر ١٩٩٠ يقضي ببناء خمسة آلاف وحدة سكنية في القدس في العام الواحد، عوضاً عن ألفي وحدة كما كان مقرراً سابقاً، وبمنح القدس مكانة منطقة التطوير.

واستمرت أعمال البناء والاسكان لليهود في القدس في ظل مفاوضات السلام وفي عهد الحكومة العمالية التي ترأسها رابين وبيرز فيما بعد خلال الفترة (١٩٩٢ - ١٩٩٦) ويلاحظ في توزع الضواحي والمستوطنات حول القدس أنه ينتظم على شكل طوقين لهما مركز واحد. ويتكون الطوق الأول، الداخلي، من الأحياء التي أقيمت في القدس الشرقية ذاتها، وهو يشكل حاجزاً مادياً متواصلاً، يفصل القدس عن مدن الضفة. أما الطوق الآخر، الخارجي، فيحيط القدس من جهات الجنوب والشرق والشمال.

الاستيطان حتى عام ٢٠١٠:

أصدرت اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي أسيا التابعة للأمم المتحدة (الاسكوا) تقريراً في العام المنصرم ١٩٩٦، توضح فيه الآثار الاقتصادية والاجتماعية للاستيطان الإسرائيلي على الشعب الفلسطيني في الضفة الفلسطينية بما فيها القدس، وكذلك في قطاع غزة.

وأوضح التقرير أن غالبية النشاطات الاستيطانية الإسرائيلية تركزت خلال العامين ١٩٩٥ - ١٩٩٦ في منطقة القدس، إضافة إلى سلسلة من الإجراءات الموازية التي استهدفت الوجود العربي في المدينة من ضمنها مضايقة المؤسسات الفلسطينية واغلاقها وسحب هويات المقدسيين.

ويؤكد التقرير أن الإجراءات تهدف التأثير المسبق على مفاوضات الحل الدائم حول المدينة عبر خلق وقائع ميدانية لصالح التواجد الإسرائيلي في القسم الشرقي منها. وعن تعزيز الاستيطان في المدينة، أكد التقرير الصادر عن إحدى منظمات الأمم المتحدة (الايسكوا) واعتماداً على المصادر الإسرائيلية بأنه توجد في مطلع العام المنصرم ١٩٩٦ (١١) ألف وحدة سكنية قيد البناء في المستوطنات القريبة من القدس، وهناك آلاف قيد التخطيط. إضافة إلى ذلك فإن الجيش الإسرائيلي قام بعدة أعمال في شمال القدس (منطقة النبي يعقوب) تستهدف إقامة (١١٠٠) وحدة سكنية ستشكل امتداداً سكانياً بين مستوطنتي بسغات زئيف والنبي يعقوب وبين الشارعين (١٣) و(١). وستقام هذه المساكن على مساحة من أراضي بلدة بيت حنينا الفلسطينية كانت صودرت في مطلع الثمانينات.

وبموجب مخطط لبلدية القدس فإن سلطات الاحتلال تنوي بناء (٣٣٤٥٨) وحدة سكنية لليهود، بما يتيح زيادة سكان القدس من اليهود بما يقارب (١٢٣٨٠٠) مستوطن. وتقع مخططات البناء هذه في بسغات زئيف (٤٠٠٠) وحدة، وفي هارحوما (٧٥٠٠) وحدة، وفي جفعات همطوس (١٨٠٠) وحدة سكنية. كما أقرت اللجنة الوزارية الإسرائيلية المعنية بالاستيطان بناء (٣٠٠٠) وحدة جديدة في مستوطنة معاليه أدوميم و(٥٠٠) وحدة في تحوس عتسيون وأكثر من (١٠٠٠) وحدة في كل من بيتار وكريات سيفر. كما صادقت اللجنة على مخطط لبناء (١٣٢) وحدة لليهود المتدينين على مساحة (١٥) دونماً في مشروع تموله الجمعيات الاستيطانية الدينية المتطرفة.

ومن أصل (١٨٠٠) وحدة سكنية تم بناؤها عام ١٩٩٥ كانت حصة مستوطنات القدس وحدها (١٥٢٨) وحدة سكنية، بينما كانت حصة باقي مستوطنات الضفة الفلسطينية (٢٧٢) وحدة سكنية(٥).

ومن ناحية أخرى فقد رفع مدير عام

وزارة البناء والإسكان الإسرائيلية مئير شلومو تقريراً في نهاية عام ١٩٩٦ إلى نائب الوزير في الوزارة المذكورة مئير بوروش، حمل المعلومات التالية حول المشاريع الاستيطانية في القدس ومحيطها وباقي المناطق(٦):

أولاً: سيتم خلال الأشهر القريبة القادمة تسويق (٢٣٠٠) وحدة سكنية في الحي الاستيطاني (هارحوما) جبل أبو غنيم في أم طوبا من مجموع (٦٥٠٠) وحدة سكنية ستقام في هذا الحي.

ثانياً: ستقام في منطقة القدس حوالي (٧٠) ألف وحدة سكنية خلال العقد القادم.

ثالثاً: تقام بصورة سريعة (١٥٠٠) وحدة سكنية في بسغات رئيف.

رابعاً: سيقام في «رامات بيت شيمش» خلال العقد القادم (٣٠) ألف وحدة سكنية وفي «صور هداسا» ٢٥ ألف وحدة سكنية، وفي بيتار (١٠) آلاف وحدة سكنية، وتبحث إمكانات البناء في مواقع أخرى.

خامساً: تنوي وزارة الاسكان مد شبكة شوارع جنوبي القدس فيها نفق بطول (١١) كيلومتر.

سادساً: بدأ اللواء الجنوبي بتنفيذ مخطط يحول مدينة بئر السبع إلى المدينة الرابعة في فلسطين المحتلة من حيث مساحتها، إضافة إلى تطوير سريع لمدينة إيلات، وتتضمن المخططات حوالي(١١٦٠٦) وحدة سكنية منها (٥٤٦٠) وحدة تمر في مراحل التنفيذ القادمة.

ومن الأهمية بمكان الإشارة إلى أن الحكومة الإسرائيلية أعطت بتاريخ ١٠/ ١٢/ ١٩٩٦ الضوء الأخضر لبناء مستوطنة يهودية في قلب القدس الشرقية، وأكد متحدث باسم وزارة الداخلية الإسرائيلية أن لجنة التخطيط المدني والبناء التابعة لها أقرت المشروع المذكور، ويستهدف بناء (١٣٢) مسكناً مخصصاً لسكن اليهود في حي رأس العامود حيث يعيش (١١) ألف فلسطيني، وستكون هذه المساكن أول وحدات سكنية تبنى خصيصاً لليهود في القطاع العربي من المدينة المقدسة. وقد قام بشراء الموقع الذي سيبنى عليه التجمع اليهودي الأمريكي الثري «ايرفين موسكفيتز» وهو أحد الممولين الرئيسين لحركة «عطيرت كاهانيم» المتشددة التي تعمل من اجل تهويد القدس الشرقية وتمول شراء المنازل العربية هناك لحساب اليهود(٧).

ولدعم وتيرة الاستيطان الإسرائيلي في الأراضي الفلسطينية بما فيها القدس فإن الحكومة الإسرائيلية خصصت (٩٠٠) مليون شيكل إسرائيلي، أي أكثر من (٣٠٠) مليون دولار أمريكي كحصة أساسية تنفق وتمول الاستيطان، إذ حدد (١٦) مليون دولار من النفقات المخصصة للاستيطان لشراء شقق و(١٧٤) مليون شيكل أي (٥٨) ميون دولار لاستكمال تطوير البناء في المستوطنات،

وخصص (١٩٣) مليون شكيل اي حوالي ٦٤ مليون دولار لخدمة مصادرة أراضي في جبل أبو غنيم، وتمول ميزانية وزارة الاسكان والبناء ضمان أمن المستوطنين وذلك بواقع (٧,٩٢٤) مليون شيكل أي (٢,٥) مليون دولار، وتخصص وزارة الزراعة (١٤٥) مليون شيكل، أي نحو (٤٨) مليون دولار لما يسمى بالاستيطان الجديد، كما تخصص وزارة الصناعة الإسرائيلية مبلغ (٦٩) مليون شيكل أي (٢٣) مليون دولار لاستثمارات في المستوطنات، ولدعم أداء المستوطنين حددت الاعفاءات على الضرائب التي يدفعها المستوطنين بمقدار (٩٨) مليون دولار[٨].

ولدعم خط الاستيطان الإسرائيلي في القدس، كشف النقاب في بداية كانون الثاني ١٩٩٧ عن خطة حكومية لاحكام السيطرة على المدينة، كانت قد توقشت في مكتب رئيس الوزراء الإسرائيلي «بنيامين نتنياهو»، وكانت لجنة خاصة شكلها نتنياهو في شهر آب ١٩٩٦ برئاسة وزير الأمن أفيغدور كهلاني قد أعدت الخطة أصلاً.

وتدعو الخطة المذكورة إلى تحديد مهمات الوزارات الإسرائيلية في موضوع احكام السيطرة على مدينة القدس المحتلة، عبر تعزيز السيادة اليهودية عليها وتخصيص الموارد اللازمة لذلك، وشن حملة واسعة ضد السكان العرب في المدينة الذين قاموا بالبناء دون تراخيص بناء من البلدية.

وقدرت لجنة الداخلية الإسرائيلية عدد المنازل الفلسطينية المطلوب هدمها بألف منزل على الأقل، كما تدعو الخطة إلى الاستمرار في بناء مستوطنة جديدة في اراضي جبل أبو غنيم، وهذه الأراضي هي جزء من أراضي تمت مصادرتها من سكان قريتي صورباهر وأم طوبا، كما تطلق الخطة العنان لتعزيز وجود الأجهزة الرسمية الإسرائيلية خاصة الأجهزة الأمنية، إضافة إلى اعطاء أولوية لمشاريع تقام على أراضي القدس المحتلة مثل انشاء سجن جديد على أراضي قريتي بير نبالا والرام شمال القدس، ونقل المناطق الصناعية إلى المناطق العربية.

وفي سياق الإجماع الإسرائيلي بين الأحزاب الإسرائيلية حول مستقبل القدس، توصل الحزبان الكبيران في إسرائيل،الليكود الحاكم، والعمل المعارض إلى وثيقة مبادىء، وحدا خلالها نظرتهما للحل الدائم مع السلطة الوطنية الفلسطينية، وبالنسبة لقضية القدس تركزت البنود الأساسية حيالها حول نقاط هامة، في مقدمتها اعتبار القدس دولة إسرائيل في حدود البلدية الحالية، بحيث تكون المدينة واحدة موحدة تحت السيادة الإسرائيلية، وتوضع سلطة خاصة للأماكن المقدسة الإسلامية والمسيحية في القدس، ويجري العمل على اعتراف فلسطين بالقدس كعاصمة الدولة العبرية، في مقابل اعتراف إسرائيل

بالمركز السلطوي للكيان الفلسطيني الذي يقام في حدود السلطة الفلسطينية، وخارج الحدود البلدية الحالية لمدينة القدس[٩].

باختصار، على الرغم من مسيرة السلام التي بدأت خطاها في مدريد في نهاية عام ١٩٩١ لم تتوقف عمليات الاستيطان في الضفة والقدس وكان النشاط الاستيطاني على أشده خلال الفترة التي تلت توقيع اتفاق أوسلو بين السلطة الفلسطينية والطرف الإسرائيلي خاصة في مدينة القدس، لما لها من أهمية استراتيجية في الفكر الصهيوني وفي أدبيات الأحزاب المختلفة في إسرائيل وبخاصة المتدينين منهم.

فهناك إجماع إسرائيلي بين التكتلات الحزبية والمستوطنين لجهة خلق وقائع جغرافية وديموغرافية جديدة في القدس الشرقية، وذلك عبر مصادرة المزيد من أراضيها وبناء المستوطنات عليها، وبناء تجمعات استيطانية داخل القدس نفسها، وجذب يهود من المهاجرين الجدد لتشكيل أغلبية يهودية، تسهل بعد ذلك اتخاذ قرار في الكنيست الإسرائيلي من أجل التوسع وإقامة مطار القدس، الذي تم رسم المخططات الهيكلية له من أجل توسيع المدرج للطيران، وجزء من هذا المدرج يقع في الضفة الفلسطينية. وسيتخذ القرارا إزاء ذلك عندما تم توسيع المباني والمستوطنات حول المطار واتخاذ القرار السياسي بمعزل عن وجود ضغط سياسي دولي على إسرائيل. فهناك ثمة مخططات استيطانية إسرائيلية في الضفة والقدس حتى سنة ٢٠٢٠، كما أن هناك مجموعة كبيرة من المخططين وعلماء من ذوي الاختصاصات المختلفة للاستيطان[١٠].

مما تقدم يظهر أن السلطات الإسرائيلية ماضية في خططها الاستيطانية في الأراضي الفلسطينية، وخاصة القدس، رغم الحديث عن السلام في المنطقة، وقد بات الوضع يتطلب جهداً فلسطينياً وعربياً وإسلامياً متضاعفاً لجهة خلق آليات حقيقية في مواجهة الزحف الاستيطاني الإسرائيلي في مدينة القدس، كونها الروح والقلب للقضية الفلسطينية وكذلك في الأراضي الفلسطينية الأخرى. وبوقف الاستيطان الإسرائيلي يمكن القول أن أهم حلقة من حلقات المشروع الصهيوني في المنطقة العربية قد توقفت، مما يضعف من الركائز الأساسية التي اعتمدها المشروع الصهيوني في أدائه خلال نحو قرن من الزمن يمتد من ٣١ آب ١٨٩٧ وحتى آب ١٩٩٧.

الهوامش:

١ - الموسوعة الفلسطينية، القسم العام، المجلد الأول، ١٩٨٤ ص ٢٢٢.

٢ - انتصار عزمي، الاستيطان اليهودي في القدس، الأحزمة والبؤر، صامد الاقتصادي، العدد ٨٥ - تموز - آب - أيلول ١٩٩١ ص ٢٠١.

٣ - جيفري أرونسون، مستقبل المستعمرات الإسرائيلية في الضفة والقطاع، مؤسسة الدراسات الفلسطينية، بيروت، لبنان الطبعة الاولى، حزيران ١٩٩٦ ص١.

٤ - خالد عايد، الوجود الاستيطاني في الأراضي المحتلة، دليل إسرائيل العام، مؤسسة الدراسات الفلسطينية، بيروت، لبنان، آذار ١٩٩٦، ص ٣٦٢ - ٣٦٥.

٥ - الحرية، ٣ - ٩/ ١١/ ١٩٩٦ ص ٩.

٦ - المصدر نفسه، ص ٩.

٧ - الدستور الأردنية، الأربعاء ١١/ ١٢/ ١٩٩٦ ص١٧.

٨ - الحرية ١٠ - ١٦/ ١١/ ١٩٩٦ ص ٦.

٩ - الحرية ١٩ - ٢٥/ ١/ ١٩٩٧ ص ١٣.

١٠ - صحيفة الرأي الأردنية ٢٩ - ٣٠/ ٦/ ١٩٩٦، مقابلة مع الدكتور خليل التفكجي، مدير دائرة الخرائط في جمعية الدراسات العربية وعضو الوفد الفلسطيني المفاوض.

نبيل السهلي

الدوافع التاريخيّة لبناء قبّة الصخرة

خلافة عبد الملك بن مروان:

يذكر خليفة بن خياط[١] في تاريخه أنّ أمير المؤمنين عبد الملك بن مروان، استُخلف في إيلياء في شهر رمضان من سنة خمسٍ وستين للهجرة.. في حين يُشير المسعودي أن أهل الكوفة بايعوه على الخلافة في الكوفة نفسها.[٢]

وفي ذلك التاريخ بدأت حركة الشيعة بالكوفة[٣]، حيث تلاقوا بالتلاوم والتنادم على مقتل الحسين بن علي، ولم يغيثوه.. ولعلّ رواية المسعودي حول استخلاف عبد الملك في الكوفة، وظهور الحركة الشيعية في الكوفة في العام نفسه بعد مقتل الحسين بن علي، جعلت المؤرخين الشيعة كاليعقوبي مثلاً، يربطون ويفسرون الأحداث التي جرت فيما بعد بين عبد الملك وعبد الله بن الزبير، كل حسب أهوائه وحسب طريقة ربطه بخلافة عبد الملك وظهور الشيعة على أساس أنّ مبايعة عبد الملك كانت شؤماً في تاريخ الشيعة..

وعلى كُلٍّ، فإن الأمويين اعتادوا أن يبايعوا خلفاءهم في بيت المقدس، فبويع معاوية بن أبي سفيان، أول خلفاء بني أمية، في بيت المقدس، وكذلك فعل سليمان بن عبد الملك حيث حضر إلى المسجد الأقصى وجلس يستقبل الناس بالقرب من موقع قبة سليمان شمالي المسجد الأقصى بعد أن بويع بفترة زمنية، دلالةً على مكانة المسجد الأقصى عند خلفاء بني أمية..

رواية اليعقوبي:

يقول اليعقوبي الذي نحن بصدد الحديث عن روايته الشهيرة التي قلبت الرأي العام منفردةً في سبب بناء قبة الصخرة[٤]: «ومنع عبد الملك أهل الشام من الحج، وذلك أن ابن الزبير[٥] كان يأخذهم إذا حجّوا معه

بالبيعة، فضجّ الناس وقالوا: تمنعنا من حج بيت الله الحرام وهو فرضٌ من الله علينا! فقال لهم: هذا ابن شهاب الزهري يحدثكم أنّ رسول الله قال: لا تشد الرحال إلا إلى ثلاثة مساجد: المسجد الحرام ومسجدي ومسجد بيت المقدس، وهو يقوم لكم مقام المسجد الحرام، وهذه الصخرة التي يروى أنّ رسول الله وضع قدمه عليها لما صعد إلى السماء، تقوم لكم مقام الكعبة، فبنى على الصخرة قبة، وعلّق عليها ستور الديباج، وأقام لها السدنة، وأخذ الناس بأن يطوفوا حولها كما يطوفون حول الكعبة، وأقام لذلك أيّام بني أمية».. وإنْ كان فعلاً، قد قرّر عبد الملك بن مروان بناء القبلة كبديل للكعبة، فإنه فيما بعد، وخاصةً بعد مقتل ابن الزبير وإنهاء الفتنة، سُيغيّر فكرته من البناء لأن الفتنة قد انتهت فعلاً....

ثم إنّ الطبري واليعقوبي كذلك يوردان أنّ عبد الملك قد حجّ في العام (٦٨)هـ[٦] إبّان سلطان ابن الزبير على الحج، وهذا الدليل المتناقض عند اليعقوبي، يؤكد فرضية بناء قبّة الصخرة على أساسٍ ديني سليم لا غبار عليه.

مؤقف خليفة بن خيّاط:

لقد أكدّ كل من خليفة بن خياط والذهبي على أداء عبدالملك فريضة الحج إبّان سلطان ابن الزبير على الكعبة (اجتمع الناس على عبد الملك، وأقام الحجّ للناس عبد الله بن الزبير سنةأربع وستين إلى أنْ حرضت اثنتين وسبعين، فحجّ ابن الزبير بالناس ولم يقفوا الموقف[٧] وحجّ الحجّاج بأهل الشام ولم يطوفوا بالبيت...».

إنّ مجرد التفكير في إرسال بعثة الحج إلى الأراضي الحجازية، تبرهن أنّ فكرة اليعقوبي غير واردة اطلاقاً، فإن كانت ترد في خاطر عبد الملك، لما كان أصلاً قد أرسل هذه البعثة إلى الديارالمقدسة في الحجاز، ولكان قد اكتفى بالطواف حول الصخرة، حتى قبل أنْ يكتمل البناء، يقول مجير الدين الحنبلي «ولما دخلت سنة ست وستين ابتدأ ببناء قبة الصخرة المشرفة، وعمارة المسجد الأقصى الشريف وذلك لأنه منع الناس من الحج لئلا يميلوا مع ابن الزبير، فضجّوا، فقصد أنْ يشغل الناس بعمارة هذا المسجد عن الحج، وكان ابن الزبير يُشنّع على عبد الملك بذلك».[٨]

لقدوقع مجير الدين بشراك ما كتبه اليعقوبي، ولم يلتفت مجير الدين أنّ عبد الملك استمر في إرسال بعثات الحج أثناء سلطان ابن الزبير على الحج وحتى بعد مقتله.

وقد روى كذلك جرجي زيدان، وهو مؤرخ متأخر من المحدثين، نقلاً عن أبي الضرار ما نصّه: «إلا أنه لما جاءت عبد الملك الخلافة، كان يقرأ في المصحف، فأغلقه وقال: هذا آخر العهد بك، أو هذا فراق بيني وبينك».[٩] وينقل أيضاً ابن كثير في «البداية

والنهاية» أنّ الناس افتتنوا بقبة الصخرة، وصاروا يفدون إليها من كل مكان والتهوا بها عن الكعبة والحج، وكانوا يطوفون حولها... وإن عبد الملك قد قصد إلى ذلك لأن الحجاز كان في حكم ابن الزبير وكان هذا يتخّذ موسم الحج وسيلةً للدعوة إلى نفسه..

ويرى كريزويل كذلك أن عبد الله بن الزبير بقي خليفةً منافساً في مكة... ولما كان عبد الملك يرغب في منع انتشار سلطة ابن الزبير في الشام عبر جماهير الحُجّاج العائدين، قرّر منع أهل الشام من الحج وأبدل الكعبة بالصخرة[١٠]. وأما صاحب هذه الدراسة فيرى أنّ عبد الملك كان أتقى وأورع من أنْ يبدل الطواف والحج، فهما ركنان أساسيان من أركان الإسلام، وقد نزل بهما نص قرآني...

وكيف يكون عبد الملك قد شيّد قبة الصخرة ليحوّل القبلة وقد نزلت بها الآيات البيّنات في تحويلها سيّما وقد قضى فعلاً على حركة ابن الزبير سنة ٧٢-٧٣هـ، وهو العام نفسه الذي انتهى فيه من بناء قبة الصخرة حسب المصادر التاريخية المختلفة!![١١]

فتاريخ الطواف حول قبلة الصخرة - إن صح ذلك - سيكون بهذه الحال بعد مقتل ابن الزبير، فهذه الحقيقة تنقض أساس فكرة اليعقوبي بانشاء القبة لتحل محل الكعبة وليطوف من حولها المسلمون...!![١٢]

رواية المقدسي البشاري:

وأما المقدسي البشاري[١٣] فله رأي مُغاير في سبب بناء القبة، فهو يرى أن عبد الملك، عندما رأى قبة القيامة التي يحج إليها النصارى، خشي أن تؤثر فخامتها وروعتها على قلوب المسلمين، فاعتزم أنْ يُشيد مسجداً للمسلمين يضاهي في جماله وفخامته ما لكنائس النصارى، ونصب على الصخرة قبة الصخرة...

ويضيف المشرف بن المرجان[١٤] أن عبد الملك قد أراد أن يبني قبة على صخرة بيت المقدس تكنّ المسلمين من الحر والبرد...

فكان الفراغ من بنائها سنة سبعين أو اثنتين وسبعين أو ثلاث وسبعين حيث اختلف المؤرخون في التاريخ. أما تاريخ بدء البناء فقالوا سنةست وستين أو تسع وستين، وفيه اختلاف، بيد أن النقش التذكاري المكتوب بالخط الكوفي داخل بناء القبة، فيؤكد تاريخ الثاني والسبعين سنة الفراغ من بناء القبة.

ويأتي رأي المقدسي - وهو ابن القدس - أقرب إلى الواقع من رأي اليعقوبي، وإن كان اليعقوبي أقدم عهداً من المقدسي، إلاّ أن أهل مكة أدرى بشعابها، وأهل بيت المقدس أعلم بأحوالها، مع العلم أن المقدسي عاش في

العصر العباسي، وكان من مصلحته أن يكتب لصالح بني العباس، غير أنه فضّل أن يسلك طريقاً أكثر موضوعية من طريق غيره.

لقد فكّر عمر بن الخطاب ببناء جامعه الأول في ساحة المسجد الأقصى المبارك.. وعندما ازدهرت الدولة الأموية واتّسع نفوذها وقدراتها الاقتصادية كان من الواجب عليها أن تؤسس ثقلاً سياسياً في مدينة القدس التي لا تقل مكانتها الروحية عن مكة والمدينة.

فهي من التي تُشد الرحال إليها، وفيها ثاني المسجدين وثالث الحرمين الشريفين، ولأن نصارى الشام، تفننّوا في بناء كنائسهم البيزنطية، وزيّنوها بالفسيفساء والذهب المرصّع بالرخام والأحجار الكريمة والصدف، فقد رأى خليفة المسلمين، وهو حاكم أكبر خلافة في الأرض آنذاك أن يُخلد اسمه وذكراه في بيت المقدس، ويثبت ويوطّد كيان العرب والمسلمين فيها... ففكّر بانشاء صرح اسلامي عظيم يبهر الناظرين ويعيد الثقة إلى نفوس المسلمين الذين بُهروا بجمال كنائس الشام الرائعة...

وهكذا جمع الصنّاع والمهندسين والإمكانيات كلها من كل حدبٍ وصوب، وبدأ بإنشاء هذا الصرح الضخم الذي اردفه بالمُغطى الجنوبي (المسجد الأقصى) ودار الإمارة والقصور الأموية التي تبرهن تركيز الثقل السياسي العام للدولة والخلافة في بيت المقدس...

رواية بناء القبة:

ويذكر مجير الدين الحنبلي قصة بناء القبة فيقول:[15] «وكان من خبر البناء: أن عبد الملك بن مروان حين حضر إلى بيت المقدس وأمر ببناء القبة على الصخرة الشريفة بعث الكتب إلى جميع عمله (عُمّاله) وإلى سائر الأمصار أن عبد الملك قد أراد أن يبني قبة على صخرة بيت المقدس تقي المسلمين من الحر والبرد وان يبني المسجد وكره أن يفعل ذلك دون رأي رعيته فلتكتب الرعية إليه برأيهم وما هم عليه.

فوردت الكتب عليه من سائر عمال الأمصار: نرى رأي أمير المؤمنين موفقاً رشيداً إن شاء الله يتم له ما نوى من بناء بيته وصخرته ومسجده ويجري ذلك على يديه ويجعله تذكرة له ولمن مضى من سلفه..»

ومن خلال النصوص التاريخية السابقة التي أوردها المشرف بن المرجا ومجير الدين، يمكن لنا أن نستشف سبباً جوهرياً لبناء قبة الصخرة لكي (تقي المسلمين من الحر والبرد)..

والطريف أن مجير الدين بخبرته التاريخية وعلومه المختلفة عرف أن بناء القبة ليس مسجداً بل قبة حين قال[16]: «وكان الفراغ من عمارة قبة الصخرة والمسجد الأقصى في سنة ثلاث وسبعين من الهجرة الشريفة وهي السنة التي قتل فيها عبد الله بن الزبير».

ثم إنه كذلك كان أول من أشار بشكلٍ غير مباشر للقصور الأموية الخمسة جنوبي الأقصى وبالذات دار الإمارة عندما كتب يقول: «نرى رأي أمير المؤمنين موفقاً رشيداً إن شاء الله يتم له ما نوى من بناء بيته وصخرته ومسجده...».

موسى غوشه

الهوامش

(١) خليفة بن خيّاط، **تاريخ خليفة بن خياط**: ١٦٢.

(٢) المسعودي، **مروج الذهب ومعادن الجوهر**: ج٣، ١٢٥.

(٣) المسعودي، المصدر السابق: ج٣، ١٥٧.

(٤) اليعقوبي، **تاريخ اليعقوبي**: ج٢، ٢٦١.

(٥) هو عبد الله بنالزبير بن العوام بن خويلد بن أسد، كنيته أبو بكر وقيل أبو خُبيب، صحابي جليل، أبوه أحد العشرة المبشرين بالجنة، وأمه أسماء بنت أبي بكر، ولد بالمدينة بعد عشرين شهراً من الهجرة، وهو أول مولود في الإسلام، وروى عن النبي ٣٣ حديثاً.

(٦) الطبري، **تاريخ الأمم والملوك**: ج٤، ٥٩٥.

(٧) أي أنهم لم يقفوا بجبل عرفات.

(٨) الذهبي، **سير أعلام النبلاء**: ج ٣٦، ٢٥١.

– خليفة بن خياط، **تاريخ خليفة**: ١٦٨-١٦٩.

– مجير الدين الحنبلي، **الأنس الجليل بتاريخ القدس والخليل**: ج ١، ٢٧٢.

(٩) القرماني، **أخبار الدول وآثار الأول**: ١٣٤.

– جرجي زيدان، **تاريخ التمدن الإسلامي**: ج٤، ٧٤-٧٥.

(١٠) أبو الفداء، **المختصر في أخبار البشر**: ج١، ٢٠٥.

– كريزويل، **الآثار الإسلامية الأولى**: ٣٣.

(١١) محمد عزت دروزة، **تاريخ الجنس العربي**: ج٨، ١٠٠، وعن سنة انتهاء البناء قال سبط بن الجوزي في مرآة الزمان: «ابتدأ بناؤه في سنة تسع وستين وفرغ منه سنة أثنين وسبعين» في حين يرى شهاب الدين المقدسي صاحب **مثير الغرام إلى زيارة القدس والشام**: «أنّ عبد الملك بنى مسجد الصخرة سنة سبعين من الهجرة وحمل إلى بنائه خراج مصر سبع سنين» ويشير صاحب المُثير أن الذي بنى القبة هو سعيد بن عبد الملك بن مروان. انظر: **مثير الغرام** تحقيق أحمد الخطيمي: ١٦١، رسالة جامعية غير منشورة، وأيضاً طبعة دار الجيل: ١٧١.

(١٢) لمزيد من التفاصيل راجع: شلومو دوف غوتياين، **القدس في الفترة العربية**: ١٧، تحرير آمنون كوهن.

(١٣) **أحسن التقاسيم بمعرفة الأقاليم**: ١٥٩.

– عارف العارف، **تاريخ قبة الصخرة المشرفة**: ٧٠-٧١.

(١٤) **فضائل بيت المقدس وفضائل الشام**: ٥٩.

(١٥) **الأنس الجليل**: ج١، ٢٧٢.

(١٦) **المصدر السابق**: ج١، ٢٧٥.

العرب مقبلون على مجاعة

يبدو أن الحديث عن العمل العربي المشترك أصبح ضرباً من الخيال الذي يصل إلى حد الوهم.

لأنه، وبالرغم من كل التداعيات التي حصلت، والأوهام التي انزلق إليها البعض، فإن هناك قضايا لا يمكن الحديث عنها إلا في اطار قومي، لأنه لا حل لها على الإطلاق في الإطار القطري الضيق.

ولعل قضية الأمن الغذائي العربي تأتي في المقدمة من تلك القضايا. لقد بلغت أزمة الغذاء في الوطن العربي مستويات حرجة باتت تهدد أمن المنطقة واستقرارها، لأننا أصبحنا نعيش حالة الاقتصاد المكشوف الذي يتأثر بالأزمات العالمية أكثر من تأثيره بها.

من هنا تبرز أهمية قرع الجرس مرة ومرات، لعل وعسى أن يفيق أصحاب القرار من غفوتهم ليروا ما نحن فيه وأية كارثة نحن مقبلون عليها.

إن نظرة تاريخية تحليلية لتطورات مشكلة الغذاء والانكشاف المذهل على الخارج تثبت لنا أن مسيرتنا كانت متعثرة، وأن هناك خللاً لازمنا، ولم تتدخل بجدية لوقف الانهيار ومعالجة الخلل، وان حاولنا تحدثنا.. ولم نعمل إلا القليل.

والاقتصاد، كبقية الأشياء، يتغير ويمر بدورات، يصعد ويهبط، ينمو ويتراجع، يزدهر وينكمش، ولهذا وضعت النظريات ووجدت السبل لمعالجة الخلل، متى وأين وقع. ولكن عندما يتأصل هذا الخلل في المسيرة الاقتصادية فإنه يمكن الحديث وقتها عن الكارثة الاقتصادية التي تهدد المجتمع وتنذر بأوهم العواقب ويصبح التغيير بالتالي ضرورة. وفي معضلة الغذاء وصلنا إلى حافة

الكارثة. والأرقام تتحدث عن نفسها.

يمكن اختصار مشكلة الأمن الغذائي في اختلال التوازن بين طرفي المعادلة (الانتاج - الاستهلاك) وضرورة السعي إلى تحقيق ذلك التوازن. ولا يخفى أن للإنتاج عوامله ومدخلاته وللاستهلاك محدداته، وكلها تؤثر في تلك المعادلة.

الإنتاج والإنتاجية:

- تبلغ الرقعة الصالحة للزراعة في الوطن العربي (١٩٨) مليون هكتار، لم نستطع استغلال أكثر من ثلثها في أحسن الحالات، ٢٠٪ منها مروية وتشير الإحصاءات إلى أن حصة الفرد من الرقعة المزروعة فعلياً بأهم المجموعات المحصولية★ تراجعت من (٠,٢١) هكتار/فرد عام ١٩٧٠ إلى (٠,١٧) هكتار/فرد عام ١٩٨٠ و ٠,١٥ هكتار/فرد عام ١٩٩٣، وحصة الفرد من الرقعة المزروعة بالحبوب، وهو المحصول الأهم تراجعت كذلك من (٠,١٧) هكتار/فرد عام ١٩٧٠ إلى (٠,١٣) هكتار/فرد عام ١٩٨٠ و (٠,١٢) هكتار/فرد عام ١٩٩٣م والوقائع لا تبشر وبالمدى المنظور على الأقل بحدوث معجزة تعكس هذا التراجع، بل على العكس فإنها تنذر بالمزيد من التراجع، على الرغم من أن هناك مجالاً واسعاً لزيادة هذه الرقعة إذا ما توفرت النوايا الحسنة والجدية بالعمل.
- تتسم الانتاجية الهكتارية بالتدني، ولم يحدث أي تحسن ذي قيمة في الفترة المدروسة، فالإنتاجية الهكتارية للحبوب مثلاً لم تتعد الـ (١,٥) طن/هكتار في أحسن حالاتها، وذلك عام ١٩٩١، ثم ما لبثت أن تراجعت إلى (١,٣٨) طن/هكتار عام ١٩٩٣، وهذا يقل كثيراً عن المعدل العالمي البالغ (٢,٥) طن/هكتار، والذي يصل إلى (٣,٥) طن/هكتار في الدول المتقدمة.★★
- حدث تطور بطيء جداً في حصة الفرد من الانتاج الزراعي لأهم المحاصيل الزراعية، فكانت (٣٨٠) كغ عام ١٩٧٠، ارتفعت إلى (٤٠٦) كغ عام ١٩٨٠ وتراجعت إلى (٤٠١) كغ عام ١٩٩٠ ووصلت إلى (٤٣٧) كغ عام ١٩٩١، ولكنها ما لبثت أن تراجعت إلى (٤٢٠) كغ عام ١٩٩٣ وهذه الحصة متدنية جداً إذا ما قورنت بالمعدلات العالمية ثم انها لا

★ المجموعات المحصولية هي (الحبوب، الدرنات، البقوليات، البذور الزيتية، الخضراوات، الفاكهة، الألياف).

★★ حسبت من قبل الكاتب من الكتاب السنوي للاحصاءات الزراعية أعداد مختلفة. (انظر الجدول رقم ١).

تغطي سوى الجزء اليسير من الاستهلاك.★

أما حصة الفرد من انتاج الحبوب فقد تراجعت من (١٧١) كغ عام ١٩٧٠ إلى (١٦٠) كغ عام ١٩٨٠ و (١٥٧) كغ عام ١٩٩٠، ووصلت إلى (١٧٠) كغ عام ١٩٩٣م.

لم يحدث تطور يذكر في حصة الفرد من إنتاج اللحوم ا لحمراء فكانت (١٠,٣) كغ عام ١٩٧٠ ارتفعت إلى (١٠,٦) كغ عام ١٩٩٣، وهذه الحصة تعتبر متدنية جداً مقارنة بالمستويات العالمية.

بلغت حصة الفردة من انتاج الألبان ٤٤ كغ عام ١٩٧٠ ارتفعت إلى ٥٨ كغ عام ١٩٩٠ إلا أنها تراجعت لتبلغ ٥٤ كغ عام ١٩٩٣، وهذا لا يغطي إلا جزءاً يسيراً من الاستهلاك.

بلغت حصة الفرد من الموارد المائية المتجددة عام ١٩٩٣ (١١٥٦)م^3 وهذا أقل بكثير من المستوى العالمي البالغ (١٢٩٠٠)م^3/سنة وأقل كذلك من خط الفقر المعتمد عالمياً والبالغ (١٣٥٠)م^3/سنة، وهذه الحصة في تراجع مستمر، فقد كانت (٣٣٠٠)م^3 عام ١٩٦٠، ويشير تقرير للبنك الدولي أن هذه الحصة قد تهبط إلى (٦٥٠)م^3 عام ٢٠٢٥ إذ لم تبذل جهود لتحسين الوضع.

وبشكل عام، فإن (٨٤٪) من سكان الوطن العربي يعيشون دون خط الفقر المائي، ويتوقع أن تصل هذه النسبة إلى حوالي (٩٠٪) عام ٢٠٠٠. ولا تخفى المخاطر الجمة التي تتعرض لها الموارد المائية العربية من استنزاف جائر عشوائي وهدر كبير يصل إلى أكثر من ثلث المياه المستخدمة في الزراعة، اضافة إلى الأطماع الخارجية الإسرائيلية التركية - الأثيوبية، من هنا، فإن أزمة المياه العربية مرشحة للتفاعل، حيث تشير أحدث التقارير إلى أن المنطقة العربية مقبلة على كارثة مائية، وأن العجز المائي سيصل عام ٢٠٠٠ إلى (٣٠) مليار م٣ وإلى (٦٦) مليار م٣ عام ٢٠١٠، وهو ما سيؤثر سلباً على الإنتاج الزراعي عامة والأمن الغذائي خاصة، نظراً للارتباط الوثيق بين المياه والزراعة.

الاكتفاء الذاتي:★★

مع نهاية عقد الستينات وبداية السبعينات، بدأت الأقطار العربية بالتحول من مجموعة فائض إلى مجموعة عجز غذائي، وبدأت معدلات الاكتفاء الذاتي بالتراجع ولكافة السلع

★ انظر الجدول رقم (٢).
★★ انظر الجدول رقم (٣).

تقريباً، وخاصة الحبوب، بسبب عجز الانتاج عن تغطية الاستهلاك المتنامي.

ففي عقد السبعينات، كانت نسبة النمو السنوي للانتاج (٤,٨٪) بينما للاستهلاك (٨٪)، فتراجع معدل الاكتفاء الذاتي العام من (٨٨,٥٪) عام ١٩٧٠ إلى (٧٢,٢٪) عام ١٩٨٠، وتراجع بالنسبة للحبوب من (٨١٪) إلى (٥٨,٤٪) وللقمح من (٦٠,٥٪) إلى (٥٠,٥٪).

وفي عقد الثمانينات بلغ النمو السنوي للانتاج (٤,٢٠٪)، بينما كان للاستهلاك (٥٪)، وتراجع معدل الاكتفاء الذاتي العام من (٧٢,٢٪) عام ١٩٨٠ إلى (٦٨,٢٪) عام ١٩٩٠، وتراجع بالنسبة للحبوب من (٥٨,٤٪) إلى (٥١,٤٪) عام ١٩٩٠ ارتفعت إلى (٦٣,٥٪) عام ١٩٩١، وما لبثت أن تراجعت إلى (٥٩٪) عام ١٩٩٢ و (٥٧٪) عام ١٩٩٣ و ٥٤٪ عام ١٩٩٣.

الاستهلاك:

إن الأداء الذي تميزت به الزراعة العربية خلال عقد السبعينات والثمانينات لم يكن بمستوى التحديات التي تواجه الأمن الغذائي العربي، كما رأينا، الأمر الذي إذا استمر على هذا المنوال، وهو ما بشّر به وللأسف مطلع التسعينات، سوف يؤدي إلى مفاقمة المشكلات الغذائية ويهدد بالتالي المستويات المنخفضة أصلاً لمعيشة السكان، وربما يؤدي إلى اتساع دائرة المجاعات التي تفشت في بعض الأقطار وتهدد أخرى، وقد جاء في دراسة قامت بها الأمم المتحدة أخيراً أن (٧٣) مليون شخص في العالم العربي يعيشون تحت خط الفقر و (١٠) ملايين شخص يعانون من سوء التغذية.

إن نظرة إلى مستويات الاستهلاك لأهم السلع الغذائية تلحظ أن المستويات المنخفضة للغذاء في الوطن العربي تزداد تدهوراً، بالرغم من زيادة الاستهلاك الاجمالي الذي تبتلعه الزيادة السكانية الكبيرة.

فقد تراجعت حصة الفراد السنوية من أهم السلع الغذائية النباتية والحيوانية من (٧٢٨) كغ عام ١٩٨٥ إلى (٧١٠) كغ عام ١٩٩٠ وإلى (٦٩٧) كغ عام ١٩٩٣.

وتراجعت حصة الفرد السنوية لأهم السلع الغذائية كما يلي:

- الحبوب: من (٣١٩) كغ عام ١٩٨٥ إلى (٣٠٧) كغ عام ١٩٩٠ وإلى (٢٩٥) كغ عام ١٩٩٣.
- القمح: من (١٤٣) كغ عام ١٩٨٥ إلى

(١٣٤) كغ عام ١٩٩٣.

– السكر: من (٣٢) كغ عام ١٩٨٥ إلى (٢٩) كغ عام ١٩٩٠ و (٢٤) كغ عام ١٩٩٣.

– اللحوم: من (٢٤) كغ عام ١٩٨٥ إلى (٢١) كغ عام ١٩٩٣.

– الألبان: من (١١٣) كغ عام ١٩٨٥ إلى (٩١) كغ عام ١٩٩٣.

الواردات:

مع ازدياد الفجوة بين الانتاج والاستهلاك وتراجع معدلات الاكتفاء الذاتي، ازداد اعتماد الوطن العربي على الواردات الخارجية مع ما يحمله ذلك من مخاطر سياسية واقتصادية ويزيد من ارتهاننا للاحتكارات العالمية ويعرضنا لضغوط سياسية كبيرة، سندفع ثمنها من حريتنا واستقلال قرارنا.

فقد ارتفعت الواردات من أهم السلع الغذائية من (٩,٢) مليون طن عام ١٩٧٠ (٦٤٪) منها حبوب إلى (١٦,٢) مليون طن عام ١٩٧٥ و (٢٩,٦) مليون طن عام ١٩٩٣، (٦٣٪) منها حبوب مثل القمح أكثر من نصفها.

أما حصة الفرد من تلك الواردات فقد ارتفعت من (٧٥ كغ) عام ١٩٧٠ إلى (١٧٩) كغ عام ١٩٨٠ و (٢١٩ كغ) عام ١٩٩٣.

الفجوة الغذائية:★

بلغت قمة الفجوة الغذائية عام ١٩٧٠ (٦٠٠) مليون دولار ارتفعت إلى (٤,٨) مليار دولار عام ١٩٧٥ وإلى (١٥,٦) مليار دولار عام ١٩٨٠، مثلت الحبوب أكثر من (٥٠٪) منها، وقد تطورت حصة الفرد من هذه الفجوة من (٥) دولار سنوياً عام ١٩٧٠ إلى (٩٥) دولار عام ١٩٨٠.

عام ١٩٨٥ تراجعت قيمة الفجوة إلى (١٢,٥) مليار دولار، ثم إلى (١١,٧) مليار عام ١٩٩٠ و (١١) مليار عام ١٩٩٠ بواقع (٤٥) دولار للفرد. وتشير الاحصاءات إلى أن الميزان التجاري الغذائي العربي للفترة ٩٠-٩٤ كان سالباً بحوالي (١٣,١) مليار دولار كتوسط سنوي.

ويعود هذا التراجع بقيمة الفجوة في عقد الثمانينات إلى تراجع الأسعار العالمية لأهم السلع الغذائية، فقد تراجع سعر طن الحبوب مثلاً من (٢٤٧) دولار عام ١٩٨٠ إلى (١٧٩) دولار عام ١٩٩٠ و (١٥٧) دولار عام ١٩٩٣، إلى أنه ومع تطبيق

★ انظر الجدول رقم (٦).

اتفاقيات الغات، سيشهد العالم ارتفاعاً ملحوظاً في الأسعار العالمية، وقد أشارت دراسة أعدها الدكتور محمد حمدي سالم أستاذ الاقتصاد الزراعي في جامعة عين شمس إلى أنه من المتوقع أن تشهد أسعار القمح والذرة الصفراء والأرز ارتفاعاً ملحوظاً خلال السنوات المقبلة، مقارنة بالأسعار السائدة لها قبل تطبيق اتفاقية (الغات)، وأشارت الدراسة إلى أن اسعار القمح ارتفعت في عام ١٩٩٠ بنسبة (٢٥,٩٪) عما كانت عليه عام ١٩٩٤)، وأن أسعار الذرة الصفراء ارتفعت بنسبة (٢٩,٩٪) والأرز بنسبة (١٥٪)، كما أشارت كذلك إلى انخفاض مخزون القمح العالمي من نحو (١٣٧) مليون طن عام ١٩٩١ إلى نحو (١٠٣) مليون طن عام ١٩٩٥.

والدول النامية، وأهمها الأقطار العربية، ستكون أكثر الدول تضرراً من ارتفاع الأسعار، لأنها من أهم دول العجز الغذائي وأكثر الدول استيراداً للسلع الغذائية.

فقد بلغت القيمة التراكمية للفجوة الغذائية العربية خلال الفترة ٨٥-٩٤ نحو (١١٠) مليار دولار تتوزع بنسبة (٤٨٪) للحبوب و (١٧٪) للألبان و (١٥٪) للحوم، والباقي لأنواع مختلفة من الأغذية، أي بمتوسط سنوي قدره (١١) مليار دولار. وأكثر التقديرات تفاؤلاً تتوقع أن تتضاعف قيمة هذه الفجوة بحلول عام ٢٠٠٠، مما سيرهق موازين المدفوعات لأكثر الأقطار العربية ويجعلها عاجزة عن تغطية حاجاتها الغذائية، مما سيعرضها لمشاكل اجتماعية أهمها تفشي الجوع وسوء التغذية.

ان اتساع الفجوة الغذائية بهذا الحجم المذهل سينال من سيادة الدول العربية ويهدد أمنها القومي. فهل تعجز الأقطار العربية حقيقة عن تأمين حاجاتها من الغذاء؟

إن الأرقام والوقائع تجيب بالنفي، فالسودان وحدها، حيث توجد المياه العذبة بوفرة وآلاف الهكتارات الصالحة للزراعة والأيدي العاملة وبقليل من رأس المال العربي المودع في المصارف والمهدد في كل لحظة، يمكن أن يحدث ثورة زراعية تكفي لسد الفجوة الغذائية للمنطقة العربية بكاملها، ويمكن أن يحقق فائضاً للتصدير، فلماذا لا نحيّد الخلافات السياسية تأميناً للأجيال القادمة ضد الجوع وحماية لها من استغلال القوى الأجنبية وسيطرتها على مقدراتها؛ ومما لا شكل فيه أن السبيل الوحيد في الوقت الحاضر لتحقيق الأمن القومي العربي، والأمن الغذائي حجر الزاوية فيه، هو تفعيل العمل الاقتصادي العربي المشترك وإحياء مؤسسات العمل العربي المشترك، وخاصة الاقتصادية منها. وبصراحة، فإنه وهم وقبض للريح

الحديث عن أي حلول قطرية، ووهم وخيال ووقوع بالفخاخ والمكائد الحديث عن أي حل خارج الإطار العربي. وما يروّج اليوم لتكتلات ومشاريع في اطار ما يسمى بالشرق أوسطية، ليس هدفها إلا إدخال اسرائيل في نسيج الاقتصاد العربي وحل مشاكلها الاقتصادية على حسابنا، وما يستتبع ذلك من تدهور خطير في الأوضاع الاقتصادية العربية عموماً والعلاقات العربية - العربية على وجه الخصوص، وتداعي مفهوم العمل العربي المشترك بكل مؤسساته، وخاصة الاقتصادية منها، مما يسهل على اسرائيل اختراق الاقتصاد العربي واضعافه. فلا بد من مشروع عربي بديل ينقل النوايا والقرارات إلى دائرة الفعل. لقد دخلنا معركة تحكم نتائجها المعادلة الصفرية، فلنحزم أمرنا لأن القضية تتعلق بصميم حياتنا ومستقبلنا.

أحمد يونس

اعتمد هذا التقرير بشكل كامل على:
- المجموعة الإحصائية الزراعية العربية (أعداد مختلفة)، المنظمة العربية للتنمية.
- التقرير الاقتصادي العربي الموحد (أعداد مختلفة)، صندوق النقد العربي.

جدول رقم (١)

تطور حصة الفرد من الرقعة المزروعة /هكتار

الأعوام	اجمالي الرقعة المزروعة	الرقعة المزروعة بالحبوب
١٩٧٠	٠,٢١	٠,١٧
١٩٨٠	٠,١٧	٠,١٣
١٩٩٠	٠,١٦	٠,١٢٥
١٩٩٣	٠,١٥	٠,١٢

جدول رقم (٢)

تطور حصة الفرد من الانتاج الزراعي / كغ

السنة	اجمالي الانتاج الزراعي	انتاج الحبوب
١٩٧٠	٣٨٠كغ	١٧١
١٩٨٠	٤٠٦ كغ	١٦٠
١٩٩٠	٤٠١ كغ	١٥٧
١٩٩١	٤٣٧ كغ	١٦٢
١٩٩٣	٤٢٠	١٧٠

جدول رقم (٣)

تطور معدلات الاكتفاء الذاتي ٪

السنة	لكافة السلع الزراعية	للحبوب	القمح
١٩٧٠	٨٨,٥٪	٨١٪	٦٠,٥٪
١٩٨٠	٧٢,٢٪	٥٨,٤٪	٥٠,٥٪
١٩٩٠	٦٨,٢٪	٥١,٤٪	٥١,٥٪
١٩٩٣	٧٢,٣٪	٥٧٪	٥٥٪
١٩٩٤	٦٣٪	٥٤٪	٥٢٪

جدول رقم (٤)

تطور حصة الفرد السنوية من أهم السلع الغذائية

السنة	كافة السلع/كغ	الحبوب	القمح
١٩٨٥	٧٢٨	٣١٩	١٤٣
١٩٩٠	٧١٠	٣٠٧	١٣٨
١٩٩٣	٦٩٧	٢٩٥	١٣٤

جدول رقم (٥)

تطور الواردات من أهم السلع الغذائية

١٩٧٠	٩,٢ مليون طن
١٩٧٥	١٦,٢ مليون طن
١٩٩٣	٢٩,٦ مليون طن

جدول رقم (٦)

تطور قيمة الفجوة الغذائية العربية

السنة	القيمة / مليون دولار	حصة الفرد من الفجوة دولار
١٩٧٠	٦٠٠	$ ٥
١٩٧٥	٤٨٠٠	
١٩٨٠	١٥٦٠٠	$ ٩٥
١٩٨٥	١٢٥٠٠	
١٩٩٠	١١٧٠٠	
١٩٩٣	١١٠٠٠	$ ٤٥

ثلاثة لقاءات من أجل القدس

(١)

اللقاء الوطني من أجل القدس

عُقد في عمّان في السادس من نيسان الماضي مؤتمر بعنوان «اللقاء الوطني من أجل القدس»، شاركت في أعماله العديد من الشخصيات الاقتصادية من فلسطين والأردن والدول العربية.

وقد جرى تدارس الوسائل والسبل الكفيلة بتقديم الدعم الاقتصادي لأبناء المدينة المقدسة، وتوفير أسباب صمودهم على أرضهم وفي مدينتهم التي تتعرض لأخطار التهويد، وخلق فرص عمل تمكنهم من البقاء والصمود ومجابهة المخططات الصهيونية التي تستهدف مدينتهم وشعبها.

وقد تم الإعلان في نهاية المؤتمر عن تأسيس شركة استثمارية قابضة برأسمال قدره مئة مليون دولار، بهدف توفير الدعم الاقتصادي للمدينة المقدسة وحشدها من أجل المحافظة على الأراضي والعقارات الفلسطينية فيها وحمايتها من المخططات الاسرائيلية التي تستهدفها وتستهدف الشعب الفلسطيني على أرضه وفي مدينته المقدسة.

وبعد الوقوف دقيقة صمت على أرواح شهداء فلسطين وأمتنا العربية، تلا السيد عبد المجيد شومان رسالتين موجهتين من سيادة الرئيس ياسر عرفات وسمو الأمير الحسن ولي عهد المملكة الأردنية الهاشمية.

وقد جاء في رسالة الرئيس ياسر عرفات:

«إن مدينة القدس الشريف، أولى القبلتين وثالث الحرمين الشريفين، ومسرى نبينا محمد صلوات الله وسلامه عليه، ومهد السيد المسيح عليه السلام تتعرض لهجمة استيطانية إسرائيلية شرسة، هدفها تكريس ضم المدينة المقدس وتهويدها. إن قرار الحكومة الإسرائيلية ببناء مستوطنة يهودية في جبل أبو غنيم إنما يهدف إلى تهويد القدس الشريف وضمها وعزلها بالكامل عن محيطها الفلسطيني، واستباق مفاوضات الوضع النهائي، وتقرير مصير القدس من جانب واحد، لوضع الشعب الفلسطيني والأمة العربية والإسلامية أمام الأمر الواقع في القدس الشريف.

إن الهجمة الاستيطانية الاسرائيلية المبرمجة والمكثفة في كافة المناطق الفلسطينية تستهدف نهب وابتلاع الأراضي الفلسطينية وتحويلها إلى كانتونات معزولة تحت السيطرة الاسرائيلية. إن الاستيطان إعلان حرب إبادة ضد الشعب الفلسطيني، حرب سافرة ومدمرة ضد شعبنا وضد أرضنا ومقدساتنا وإن الاستيطان الاسرائيلي في أرضنا وقدسنا الشريف وباقي مناطق الضفة هو حرب على عملية السلام، التي وصلت إلى طريق مسدود بسبب مواصلة إسرائيل لسياساتها الاستيطانية واجراءاتها التعسفية ضد الشعب الفلسطيني. فالاستيطان والسلام لا يلتقيان ولا سلام مع الاستيطان ومصادرة الأراضي والممتلكات الفلسطينية ولا سلام في ظل مواصلة الحصار والخنق الاقتصادي وسياسة العقاب الجماعي التي تنتهجها اسرائيل ضد شعبنا الفلسطيني.

إن اصرار حكومة إسرائيل على الاستمرار في بناء وتوسيع المستوطنات في الأراضي الفلسطينية وفي مدينة القدس الشريف بالذات، يشكل اعتداء سافراً على حقوق ومشاعر الشعب الفلسطيني الصامد المكافح المرابط في وطنه وعلى العرب والمسلمين والمسيحيين وكل المؤمنين في العالم. انه اعتداء على الإنسانية وعلى السلام الذي نعمل من أجله، مثلما يشكل انتهاكاً صارخاً لكافة العهود والمواثيق ولقرارات الشرعية الدولية، خاصة المتعلق منها بالقدس الشريف، ولكافة الاتفاقات المبرمة ولقرارات القمم العربية والإسلامية ولقرارات حركة عدم الانحياز ومنظمة الوحدة الافريقية».

وقال سمو الأمير الحسن في رسالته إلى المؤتمر:

«وأما القدس فهي أحوج ما تكون اليوم، إلى أن تظل حية في ضمائرنا وذاكرتنا جميعاً، وعلينا واجب احترام حقوقها كاملة، وأن نعمل على إنصاف الحضور العربي والإسلامي فيها. وما اتسم به من تسامح وإنسانية عبر الأجيال، وان سيادتنا على القدس الشريف، كانت سيادة الخلق الحضاري الذي رعى الأقليات وحمى

مصالحها ووطد أمنها، وهيأ حيوية المدينة عبر المئات من السنين.

.. وأنتم تجتمعون اليوم في وطن العرب، للاعتناء بالقدس فإن أولوياتكم لا بد أنها ستتضمن ان شاء الله، العمل على انصاف الهوية العربية التي سيدعمها التواجد العربي في مدينة المؤاخاة الدينية والعمل على توفير السكن للمواطنين العرب، المهددين بترك المدينة قهراً والهجرة منها قسراً، كما أننا أحوج ما نكون إلى بناء الرفوف المعرفية حول القدس وكل الذي بورك من حولها، لتكون هذه المعرفة منارة العقد في التعامل مع هذه القضية المقدسة، وأن نسعى بكل جهدنا، كي نعين أهل القدس الثابتين فيها ليتخطوا أحوال هذا الزمن الصعب، وأن نجنب القدس العنف الذي يولد الألم، لتكون بحق نقطة التقاء الدنيا والديانات».

فالقدس الحية بتنوعها واحترام الحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية لكل الناس فيها ستبقى الشعوب تنظر إليها بنظة الأمل والتفاؤل.

وأضاف قائلاً:

«إن القدس التي تحتاج إلى عواطفنا وقلوبنا ووجداننا، هي أحوج أكثر إلى عملنا، وعلمنا، وتعاضدنا وحشد معارفنا، ورصدنا لاحتياجاتها رصداً أميناً ودقيقاً كي نتمكن من بلورة الخطوات الصحيحة للوقوف معها، وقفة مليئة بروح البذل والعطاء».

وأشار السيد عبد المجيد شومان رئيس المؤتمر في كلمته إلى الهدف من عقد هذا اللقاء قائلاً:

«إن الغاية من اجتماعنا هذا هو الحفاظ على الحقوق العربية في المدينة المقدسة من خلال تأسيس شركة قابضة مساهمة عامة تعمل على إيجاد عدد من الصناديق للاستثمار في القدس، منها ما سيخصص للتملك العقاري، ومنها ما سيكون لغايات الاستثمار التجاري والصناعي والتطوير العقاري والدفاع القانوني.

إن الحفاظ على القدس يتطلب سرعة في التحرك، لذا استصرخكم وأناشدكم التحرك السريع من أجل الحفاظ على عروبة القدس وطابعها فإنني أدعوكم للمشاركة في هذا المشروع الاستثماري الوطني الهادف، إلى جانب تحقيق الربح المادي، القيام بواجب وطني تمليه علينا عروبتنا ووطنيتنا.

إن ما نقوم به اليوم هو جزء يسير من واجب كبير يترتب علينا جميعاً عرباً ومسلمين، لأجل الحفاظ على القدس التي حباها الله من بين مدن العالم أجمع بأن أودعها بعضاً من أقدس مقدساته».

وقال السيد فيصل الحسيني مسؤول ملف القدس في السلطة الوطنية الفلسطينية:

«إن هذه المدينة بكل ما كانت تمتلكه من طاقات وإمكانيات تاريخياً وجغرافياً استطاعت أن تعيد بناءها وأن تكون مرة أخرى العاصمة لفلسطين واستطاعت بالفعل

أن تكون العاصمة الدينية والسياحية في فترة الحكم الأردني وبدأت القدس تستعد لكي تلبس أجمل أثوابها لمواجهة مرحلة جديدة إلى أن كانت حرب ١٩٦٧ وكانت كوارث متتالية أن هذه المدينة وقعت تحت الاحتلال وكان قرار اسرائيل بضم القدس إليها حيث قامت بتوسيع حدود بلديتها من حوالي ست كيلومترات مربعة إلى ٧٢ كيلومتراً مربعاً.

وقد اعتبرت اسرائيل المقدسيين منذ عام ١٩٦٧ أجانب يحملون اقامة دائمة. ببساطة اعتبروا كل مواطني القدس في دولة واحدة وبشكل جماعي قرروا الدخول إلى إسرائيل وكأن اسرائيل ليست هي الدولة المحتلة وكأنها ليست دولة دخيلة على هذه المنطقة وبناء على ذلك بدأ التعامل معنا على أننا أجانب ولسنا مواطنين في مدينتنا.

واستمر هذا التعامل في القدس إلى أن بدأنا نحاول تثبيت وجودنا في المدينة المقدسة.. ومنذ ذلك الوقت أرادت اسرائيل أن تكرس القدس الشرقية جزءاً من العاصمة الاسرائيلية، وكان علينا أن نكرسها العاصمة الفلسطينية للشعب الفلسطيني وللدولة الفلسطينية وبدأنا نخوض المعارك».

أما السيد منيب المصري فقد قال في كلمته:

«لقد وضعنا هدفنا المرحلي أن نجمع ١٠٠ مليون دولار لتكون نواة لرأس مال الشركة القابضة والتي ستقوم بإنشاء صناديق مشتركة ذات أغراض متعددة مما يتيح الفرصة لأكثر من آلية للاستثمار في القدس وسنقوم في المراحل القادمة باستقطاب المساهمات من الأفراد والمؤسسات في الدول العربية والإسلامية بحيث نضاعف رأس المال ليصل إلى المستويات المطلوبة لتحقيق أهدافنا.

إن الفكرة الأساسية ترتكز على الطابع الاستثماري للعمل انطلاقاً من قاعدة أن تكون المساهمات التي يُكتتب بها خدمة ومنفعة، ونحن ندرك أن الربحية قد لا تتحقق على المدى القصير، ولكن يبقى الهدف الأول هو الحفاظ على عروبة القدس ودعم صمود أهلها والمحافظة على وجودها، وعدم تسرب عقاراتها إلى الإسرائيليين كما سنسعى إلى إقامة مشروعات استثمارية اسكانية وسياحية مما يؤدي لتحقيق هدف التنمية العقارية وتحسين الأوضاع المعيشية والاقتصادية.

وسيقوم الصندوق بتطوير آلية للتعاون مع أصحاب الأملاك في القدس واستدخال عقاراتهم كمساهمات عينية، وكذلك ستولى الجوانب المتعلقة بالدفاع القانوني عن الملاك الاهتمام المطلوب من خلال تخصيص جزء من العوائد للصرف على هذه الجوانب».

وقدّم الباحث خليل تفكجي ورقة عمل بعنوان «القدس: الواقع العقاري والاسكاني»، تعرّض فيها بالدراسة لسياسة مصادرة الأراضي العربية في القدس،

واللجوء إلى أسلوب المخططات الهيكلية للامعان في هذه المصادرات، إضافة إلى استخدام قانون ضريبة الأملاك الذي كان واحداً من الأساليب الاسرائيلية لارهاق المواطنين الفلسطينيين في مدينة القدس.

وفي نهاية الاجتماع اصدر المؤتمرون بياناً ختامياً جاء فيه:

نظراً لما تتعرض له القدس من سياسة استيطانية تقوم بها اسرائيل متخطية كافة ما تنص عليه المواثيق الدولية من حماية قانونية للمدينة المقدسة ومؤسساتها وأهلها، فقد تنادى عدد من أبناء الوطن العاملين في الحقول الاقتصادية العربية، حيث عقدوا هذا اللقاء الوطني من أجل القدس في قاعة المؤتمرات في غرفة صناعة عمان بتاريخ ٥/ ٤/١٩٩٧م.

وبعد التداول في الظروف التي تعيشها القدس، استقر الرأي على ضرورة المبادرة إلى تأسيس شركة استثمارية تستهدف حشد المساهمات الفردية ورساميل المؤسسات المالية وتوجيهها نحو القيام بمشاريع استثمارية للحفاظ على عروبة القدس وتراثها الإسلامي والمسيحي.

وقد وافق المجتمعون على أن يكون الانطلاق برأسمال مقترح قدره مئة مليون دولار. وقد تم انتخاب لجنة تأسيسية مفوضة باتخاذ الخطوات القانونية اللازمة لتأسيس الشركة وقيادتها لحين إعلان قيام الشركة قانوناً وانتخاب مجلس الإدارة الأول وتضم السادة عبد المجيد شومان وحسيب الصباغ ومنيب المصري.

وقد اكتتب المجتمعون بنسبة ٢٠٪ من رأس المال المقترح وسوف يتم الاتصال مع الجهات والمؤسسات في الوطن العربي وخارجه والتي لم يتمكن أصحابها وممثلوها من حضور اجتماع عمان لدعوتهم للاكتتاب في رأسمال الشركة، وسوف يتولى مجلس الإدارة اشعار المساهمين بمواعيد تسديد باقي الأقساط على دفعة أو أكثر.

ويهيب المجتمعون بكافة الفعاليات الاقتصادية العربية والإسلامية للمشاركة في ارساء دعائم هذه المؤسسة لكي تتمكن من تحقيق أهدافها في تثبيت الوجود الفلسطيني والعربي والإسلامي في القدس الشريف، كما يؤكدون أهمية مشاركتهم في المساهمة في تنشيط الحياة الاقتصادية وتخفيض معدلات البطالة في الأراضي الفلسطينية ودعم صمود أهلنا عن طريق تأسيس أنشطة اقتصادية انتاجية.

والله ولي السداد والتوفيق.

شركة صندوق القدس للاستثمار المشترك/(تحت التأسيس)

أولاً: الشكل القانوني

تؤسس شركة قابضة في الـ British Virgin Island، وتكون الشركة مساهمة

عامة محدودة المسؤولية، وتقوم الشركة القابضة بإنشاء صناديق استثمار متخصصة بحيث يختص كل صندوق في جانب واحد من جوانب الاستثمار.

ثانياً: الغايات

١ - جذب المدخرات الفردية وتجميع الأموال من المؤسسات والشركات وتوجيهها نحو الاستثمار في مجالات انتاجية مختلفة وفي التعامل بالأوراق المالية المدرجة في الأسواق المالية العالمية.

٢ - البحث عن الفرص الاستثمارية وترويجها للمستثمرين وترتيب هيكليتها القانونية والمالية والإدارية وذلك وفق القوانين النافذة المفعول في موطن الاستثمار.

٣ - تقديم الاستشارات المالية والاستثمارية.

ثالثاً: رأس المال

يكون رأسمال الصندوق مئة مليون دولار أميركي مقسماً إلى أسهم أسمية متساوية قيمة كل منها عشرة دولارات أمريكية. ويدفع ٢٠٪ من رأس المال ابتداء. وتستوفى الأقساط الباقية على دفعات حسبما يقرره مجلس الإدارة.

رابعاً: الهيكل الإداري

١ - يكون للشركة القابضة مجلس إدارة عدد أعضائه ١١ عضواً، يتم انتخابهم من قبل الهيئة العامة التأسيسية.

٢ - يقوم مجلس الإدارة بتشكيل لجنة تنفيذية يكون أعضاؤها من المختصين في المجالات الاستثمارية المبينة في أغراض الشركة.

٣ - للمجلس انشاء شركة متخصصة يكون غرضها الرئيس ادارة الصناديق المشتركة.

خامساً: اجراءات التنفيذ

١ - انتخاب لجنة مؤسسين.

٢ - تعبئة النموذج المرفق.

٣ - ايداع أو تحويل ٢٠٪ من قيمة الأسهم المكتتب بها من قبل كل مكتتب إلى الحساب المبين أدناه.

٤ - تفتح لجنة المؤسسين حساباً مصرفياً باسمها تودع فيه المبالغ المشار إليها أعلاه.

٥ - تقوم لجنة المؤسسين بتكليف ادارة مؤقتة لدراسة أفضل المناطق لتأسيس الشركة القابضة والصناديق المشتركة بحيث تراعي اعتبارات القيود القانونية على اجتماعات الهيئات العامة وتكاليف تأسيس الشركة والمحافظة على كيانها القانوني، والضرائب المترتبة على أرباحها وترفع الإدارة المؤقتة توصياتها إلى لجنة المؤسسين.

٦ - بعد الانتهاء من اجراء هذه الدراسة واتخاذ القرار المناسب من قبل لجنة المؤسسين، تباشر لجنة المؤسسين باتخاذ الاجراءات القانونية لتأسيس الشركة القابضة.

٧ - تدعو لجنة المؤسسين المكتتبين إلى اجتماع الهيئة العامة التأسيسية بحيث يتم انتخاب مجلس الإدارة الأول ويعلن عن تأسيس الشركة قانوناً.

(٢)

اجتماع هيئة رئاسة المجلس الإسلامي العالمي

خلال يومي ١٩-٢٠ شباط/فبراير الماضي، عقدت هيئة رئاسة المجلس الإسلامي العالمي للدعوة والإغاثة اجتماعها الثامن والعشرين برئاسة فضيلة الإمام الأكبر الدكتور محمد سيد طنطاوي شيخ الأزهر.

وكانت قضية القدس وما تتعرض له من أخطار صهيونية داهمة تهدد هويتها ومكانتها الدينية والتاريخية والحضارية، في مقدمة القضايا التي تدارسها الاجتماع.

ونبه الاجتماع إلى ما يجري في القدس الشريف من عدوان يخل بتوازنها الديموغرافي ووضعها الجغرافي، وهي اجراءات رفضها وأدانها المجتمع الدولي في أكثر من قرار كما أدانتها الشعوب المحبة للسلام ليقينها أن هذه الاجراءات تهدد السلام العالمي في الحاضر والمستقبل، وان سلاماً لا يحفظ للقدس مكانتها التاريخية ومعالمها الحضارية ويحفظ الحقوق العربية الإسلامية والمسيحية فيها سيظل دائماً سلاماً هشاً لا يستند إلى الشرعية والعدل.

وقد نظم المجلس الإسلامي العالمي للدعوة والإغاثة العديد من الندوات المحلية والدولية عن القدس في كثير من العواصم العربية والإسلامية وغيرها وقرر إقامة ندوة دولية عن القدس في إحدى العواصم الأوروبية تهدف إلى إبراز قضية القدس على الساحة الدولية والدفاع عنها في وجه مخططات التهويد والاستيطان ودحض الزيف الصهيوني الذي يشوه تاريخ المدينة ويهدد مستقبلها وتأكيد مكانة القدس دينياً وعربياً وإسلامياً ودولياً باعتبارها مدينة السلام وملتقى التسامح الديني والتعايش بين الأديان السماوية.

كما تهدف إلى إيجاد رؤية علمية واضحة نحو:

- تأكيد عروبة القدس وإسلاميتها والتعريف بالحقوق العربية - الإسلامية في المدينة المقدسة تاريخاً ومستقبلاً.

- تعزيز التضامن الإسلامي - المسيحي للدفاع عن القدس وانقاذها مما تواجهه من أخطار تهدد طابعها التاريخي والثقافي والحضاري.
- تحديد عناصر استراتيجية إعلامية للدفاع عن المقدسات الدينية والإسلامية والمسيحية، في المدينة المقدسة من أخطار التهويد والاستيطان والاستلاب.
- إثارة اهتمام الرأي العام حول خطورة الأوضاع في المدينة المقدسة باعتبارها محور السلام في المنطقة - فلا سلام حقيقياً بغير الحل العادل لقضية القدس.
- تأكيد حق السيادة الوطنية الفلسطينية والشعب العربي الفلسطيني (مسلمين ومسيحيين) على المدينة المقدسة.

ويتعاون في تنظيم الندوة والإشراف عليها رابطة العالم الإسلامي بمكة المكرمة والهيئة الخيرية والإسلامية العالمية بالكويت ومؤتمر العالم الإسلامي بكراتشي والمؤتمر الإسلام العام لبيت المقدس بعمان / الأردن وغيرها من المنظمات الأعضاء كما يحضرها مفكرون وباحثون وإعلاميون من مختلف القارات.

(٣)

مؤتمر «القدس محور السلام»

وفي الخامس عشر من أيار الماضي، وبالتعاون ما بين المجلس الإسلامي العالمي للدعوة والإغاثة والمركز العالمي لاتحاد جمعيات الشبان المسلمين، عقد في رحاب جامعة الأزهر الشريف بالقاهرة المؤتمر الدولي من أجل القدس تحت عنوان «القدس محور السلام» تحت رعاية فضيلة الإمام الأكبر د. محمد سيد طنطاوي شيخ الجامع الأزهر، شاركت فيه قرابة الـ ٤٠٠ شخصية عربية وإسلامية، دينية وثقافية ودبلوماسية، وتمت مناقشة ثلاثين بحثاً تناولت الأبعاد الدينية والتاريخية والقانونية حول مدينة القدس وعروبتها.

وقد وضعت الجهات المنظمة للمؤتمر عدداً من الأهداف التي يطمح المؤتمر في تحقيقها، وفي مقدمتها:

١ - تبصير الرأي العام العالمي بقضية القدس من جوانبها الدينية والثقافية والتاريخية والحضارية من خلال ابحاث علمية متخصصة واعلام محلي دولي وعالمي مكثف.

٢ - إبراز اهتمام الأمة العربية والإسلامية بالقدس وتوضيح ما يتعلق بها في جوانبها العقائدية والتاريخية

والحضارية.

٣ - التأكيد على دور المنظمات العالمية غير الحكومية في تعبئة الجهود الشعبية لمساندة الجهود الرسمية في الدفاع عن حقوق الأمة المشروعة والثابتة في القدس الشريف.

٤ - التأكيد على حق الأديان في القدس الشريف بوصفها رمزاً للتعايش السلمي بين الأديان لتحقيق رسالتها في الأخوة الإنسانية والتعاون من أجل خير الإنسانيةورفاهيتها.

٥ - الدعوة إلى حل قضية القدس حلاً عادلاً تأميناً لمسيرة السلام وتحقيقاً للسلام العادل والشامل والدائم في المنطقة.

وقد ناقش المؤتمر في جلسته الافتتاحية، وفي لجنتي العمل والأبحاث العلمية المقدمة إليه وتتناول في مجملها المحاور التالية:

أ - القدس رمز تعايش الأديان.

ب - القدس والديانات تاريخياً وحضارياً وعقائدياً.

جـ - مواجهة اجراءات التهويد في القدس الشريف.

د - القانون الدولي ومواجهة التهويد.

هـ - لن يتحقق السلام الدائم بغير عودة الحقوق المشروعة في القدس.

وانتهى المؤتمر باصدار التوصيات الآتية:

- تنبيه الرأي العام العربي والإسلامي لما يراد بالقدس الشريف وما يحيط به من أخطار جسيمة، وحشد الطاقات السياسية والمعنوية وراء الحق العربي والإسلامي في المدينة المقدسة.
- إعلان أن السلام لا يمكن أن يقوم على الظلم والقهر ولا سلام إلا بعودة القدس إلى أمتها العربية والإسلامية.
- كشف التزييف الصهيوني للتاريخ ووقائعه الثابتة - وتعرية التفسير السياسي المغلوط للنصوص الدينية لخدمة الصهيونية وأهدافها العنصرية والتوسعية.
- تأكيد عدم أهلية اسرائيل للقوامة الأمنية على المقدسات الدينية والشواهد الحضارية وذلك في ظل استرجاع أحداث المسجد الأقصى ومصادرة الأوقاف الإسلامية والمسيحية ومصادرة المسجد الإبراهيمي انطلاقاً من السياسة العنصرية الصهيونية والتطرف الديني الذي تعتنقه اسرائيل.
- الإشادة بدور مصر في المحافظة على حقوق الأمة العربية والشعب الفلسطيني في القدس ومعالجتها لقضية السلام باعتباره هدفاً استراتيجياً يقوم على العدل والحق ويتميز بالشمول والدوام.
- دعوة الجامعات ومراكز البحث العلمي إلى إجراء دراسات وبحوث علمية توضح تطور القضية الفلسطينية بصورة عامة

وقضية القدس العربية بصورة خاصة في كافة فروع العلم، ونشرها على أوسع نطاق بين صفوف الشباب والدارسين.

- تأييد قرار المنظمات الثقافية العالمية وخاصة اليونسكو اعتبار القدس مدينة حضارية لا يجوز المساس بكنوزها وتراثها الحضاري وبسط قانون حماية التراث على هذه المعالم الحضارية حتى لا تتعرض للتغيير أو اللعب أو التشويه.
- إن قضية القدس قضية وجود وليست قضية حدود فهي مرتبطة بالعقيدة الإسلامية والتاريخ العربي بما يستحيل التفريط فيها تحت أي صراع أو ضغط.
- دعم الصمود العربي لمواطني القدس بإنشاء صندوق لتمويل إعمار المدينة والمحافظة على الأوقاف الإسلامية والمسيحية فيها ومساعدة المتضررين من الاجراءات الصهيونية المتعسفة التي ترمي إلى طرد السكان من أراضيهم وديارهم تحت ذرائع الضرائب الباهظة أو بأساليب الارهاب المختلفة.
- تنسيق الجهود بين المنظمات الرسمية وغير الرسمية المعنية بشؤون المنظمات الرسمية وغير الرسمية المعنية بشؤون القدس كلجنة القدس التابعة لمنظمة المؤتمر الإسلامي بالرباط ولجنة القدس التابعة لمجمع البحوث الإسلامية بالأزهر الشريف بالقاهرة والمركز العام للشبان المسلمين العالمية والمجلس الإسلامي العالمي للدعوة والإغاثة وغيرها من اللجان والمنظمات المماثلة وذلك بهدف التعاون على تحقيق الأهداف التي ترمي إليها.
- دعوة أجهزة الإعلام والاتصال الجماهيري الشعبية والرسمية في العالم العربي والإسلامي لإبراز قضية القدس وفلسطين وحشد الجهود الشعبية وراءها.
- الدعوة إلى إقامة عدد من الندوات والمؤتمرات في العواصم العالمية لشرح قضية القدس وفضح الاعتداءات الاسرائيلية فيها.
- الدعوة إلى إنشاء معرض دائم يضم صوراً من التراث عن القدس والحث على إقامتها في العواصم العالمية في دورات متعاقبة.
- التنبيه والتحذير من خطورة محاولات اسرائيل فرض الأمر الواقع في القدس عمرانياً وسكانياً ووضع خطة عاجلة لمواجهة هذه المحاولات.
- يوصي المؤتمر بتكثيف جهود الإغاثة الإنسانية لمساعدة المتضررين من الاعتداءات الاسرائيلية المتكررة على المواطنين الفلسطينيين العزل - ويعهد إلى المركز العام للشبان المسلمين والمجلس الإسلامي العالمي للدعوة والإغاثة بتبني هذه التوصية ومتابعتها.
- تأييد القرارات الصادرة عن مؤتمر التضامن العربي المنعقد بالقاهرة في حزيران سنة

١٩٩٦م وقرارات مؤتمر وزراء الخارجية العرب في آذار سنة ١٩٩٧م وقرارات إتحاد البرلمانيين العرب في القاهرة في أيار سنة ١٩٩٧م والخاصة بالتمسك الثابت بعروبة القدس والحقوق العربية فيها وإعلان عزم الأمة على الدفاع عن هذا الحق.

- يوصي المؤتمر بضرورة الحفاظ على معالم القدس الدينية والحضارية والدفاع عن المسجد الأقصى والتراث الديني في المدينة المقدسة وذلك في مواجهة التحديات الصهيونية المتزايدة التي تؤثر على الواقع الجغرافي والديمغرافي والمعالم الحضارية فيها وترمي إلى تهويدها وتغيير معالمها.
- يدعو المؤتمر العرب من المسلمين والمسيحيين إلى التضامن واستمرار المطالبة بحقهم الثابت والمشروع في المدينة المقدسة.
- تعريف الشباب العربي والمسلم بحقوق الأمة في المدينة المقدسة ليظل مدافعاً عنها ومتمسكاً بحقوقه فيها ودعوة المؤسسات التعليمية والتربوية المسؤولة إلى تبني خطة عمل تحقق هذه الرسالة.
- الحرص على أن تبقى مدينة القدس رمزاً خالداً للتعايش السلمي بين أتباع الديانات السماوية وكفالة حرية التعبد فيها.
- تأييد القرارات الدولية التي أدانت الاجراءات الاسرائيلية بضم القدس العربية وإعلانها عاصمة موحدة لإسرائيل واعتبار هذه الاجراءات باطلة وغير مشروعة.
- تبصير المجتمع الدولي بقضية القدس باعتبارها جزءاً من الأراضي العربية المحتلة التي يشملها قرارا مجلس الأمن ذوا رقمي ٢٤٢، ٣٣٨ ويدعوان إلى الانسحاب منها ومن جميع الأرضي العربية المحيطة بها.
- الدعوة إلى تشكيل فريق عمل متخصص لجمع النصوص التاريخية القديمة والحديثة عن القدس وتسجيل الشواهد الحضارية فيها ونشر هذا العمل على أوسع نطاق وذلك في مواجهة الحملة الصهيونية لتغيير أسماء المدن والقرى المرتبطة بالتاريخ والحضارة وإعطائها أسماء يهودية لطمس معالمها.
- الدعوة إلى توحيد الصف العربي والإسلامي وتعزيز التضامن بين الشعوب والحكومات العربية والإسلامية من أجل الدفاع عن الحقوق المصيرية في القدس العربية وذلك من خلال آليات محددة تحقق هذا الهدف الكبير،
- العمل بكل الوسائل الممكنة لإيقاف التوسع الاستيطاني الإسرائيلي في الأراضي العربية المحتلة وذلك من خلال عمل دبلوماسي وفكري منسق.
- الدعوة إلى تشكيل فريق من فقهاء القانون

الدولي المسلمين لدراسة أوضاع القدس وساحة البراق والأراضي العربية المحيطة بها في ضوء قرارات اللجان الدولية المتابعة والكتاب الأبيض وغيرها من المواثيق وقرارات مجلس الأمن الدولي والجمعية العمومية للأمم المتحدة التي أكدت جميعها حق العرب المسلمين والمسحيين في ملكية تلك الأراضي، وبطلان الاجراءات الإسرائيلية فيها. وذلك ليواكب العمل القانوني المدروس كافة الجهود الدبلوماسية وغيرها من الجهود في تأكيد هذه الحقوق وتعزيز الحجة العربية في دحض الافتراءات الاسرائيلية.

- تعميم تدريس الثقافة الإسلامية في الجامعات العربية و الإسلامية مع التركيز على القضية الفلسطينية.
- تأييد القرارات الصادرة عن القمة العربية الأخيرة وقرارات المؤتمر الإسلامي الذي انعقد في باكستان مؤخراً، وقرارات جامعة الدول العربية ومؤتمر البرلمانيين العرب في شأن تجميد التطبيع مع اسرائيل ومكاتب التمثيل السياسي والتجاري.
- مناشدة المسؤولين العرب والمسلمين اتخاذ كافة السبل لتوحيد الكلمة وتدعيم العلاقات الاقتصادية والسياسية فيما بين الشعوب الإسلامية والعربية.
- مناشدة الإعلام الإسلامي والعرب عدم مجارات الإعلام الغربي الذي يصف المقاومة الفلسطينية بالإرهاب فهم يمارسون حقاً مشروعاً في مقاومة الاحتلال الإسرائيلي مع إبراز الوجه السلمي للإسلام.
- تأييد موقف دول العالم المحبة للعدل والسلام في إصدار قرار الجمعية العمومية للأمم المتحدة الصادر بالإجماع لإدانة الأعمال الإسرائيلية في جبل أبو غنيم والدعوة لإيقاف أعمال الاستيطان في الأراضي العربية بالقدس وحولها والذي صدر في أعقاب الفيتو الأمريكي الذي أعاق اصدار هذا القرار من مجلس الأمن الدولي.

عزة إمام

ناثان كريستال :

"فلسطينيو القدس ومخاطر الطرد الصامت"

يدور هذا الكتاب حول سياسة الاحتلال الإسرائيلي الرامية إلى الحد من حقوق المقدسيين في المواطنة، وجمع الشمل، فضلاً عن خلق المزيد من المصاعب أمامهم.

ويرمي «مركز المعلومات البديلة» من إصداره إلى «توضيح الوضع القانوني لفلسطينيي القدس... لتشجيعهم على مواصلة كفاحهم، وحمايتهم لحقوقهم»، حسب أقوال مدير عام المركز ميشيل ورارشوفسكي (ص ٧).

يقع الكتاب في ٥٨ صفحة من القطع المتوسط، وقد شارك في اعداده كوكبة من مؤيدي الحقوق الوطنية الفلسطينية؛ فضلاً عن كوكبة أخرى من الوطنيين الفلسطينيين، أمثال المحامين صلاح صعابنة؛ وأسامة حلبي؛ وعلاء الخطيب؛ ومصطفى مرعي؛ ومازن قبطي، إلى جانب المحامي اليهودي الإسرائيلي، من جمعية حقوق المواطن الإسرائيلي الياهو براهام؛ والمحامية التقدمية الإسرائيلية، ليئا تسيمل.

لقد صدر هذا الكتاب بجهود «مشروع حقوق المواطنة الفلسطينية وجمع الشمل واللاجئين»، الذي يعمل ضمن إطار «مركز المعلومات البديلة». ويعمل المشروع على: جمع المعلومات والأبحاث المتعلقة بسياسة التشتيت المبرمجة، والهادفة - بالأساس - إلى إفراغ أو الحفاظ - كحد أدنى - على أدنى نسبة من الفلسطينيين، في القدس خصوصاً. ويحلل المشروع هذه الأبحاث، وينشرها، محلياً، ودولياً، وداخل الشارع الإسرائيلي

★ ناثان كريستال (معدّة)، **فلسطينيو القدس ومخاطر الطرد الصامت**، القدس - بيت لحم، الطبعة الثالثة، أواسط نيسان/ إبريل ١٩٩٥.

نفسه. كما يقوم بالإرشاد، والمساعدة القانونية لمحتاجيها. فضلاً عن حملات اعلامية ضاغطة، دولياً، وتقديم الاستشارة والمعلومات للمفاوض الفلسطيني.

في مجال القدس، يعمل المركز، منذ خمس سنوات، على رفع مستوى الوعي الفلسطيني، الجماهيري والقيادي ومؤسسات حقوق الإنسان، حول خطورة موضوع القدس.

لأهمية هذا الكتاب، صدرت منه ثلاث طبعات، أولاها في تشرين الأول/ اكتوبر ١٩٩٣م، وثانيتها في حزيران/ يونيو من العام التالي؛ وبعد عشرة أشهر صدرت هذه الطبعة.

★ ★ ★

بقيام الحكم الذاتي في الضفة والقطاع، استحدث جزء رابع من الفلسطينيين في فلسطين وحدها؛ بعد فلسطيني أراضي ١٩٤٨؛ وفلسطيني الضفة والقطاع؛ وفلسطيني القدس. والأخيرون يختلفون عن أشقائهم في الأقسام الثلاثة؛ حيث لا يرزح المقدسيون تحت الحكم العسكري الإسرائيلي، وأوامره التعسفية، بل يخضعون للقانون المدني الإسرائيلي، لكنهم يعانون الأمرين، من أشكال العسف الإسرائيلي.

إن المواطنة إحدى القضايا التي يتجلى فيها التمييز بين المستوطنين اليهود والمواطنين العرب، لحساب المجموعة الأولى. فليس للعرب حقوق مكفولة، لأن أحد أهم مبادىء الصهيونية، فضلا عن أن سياسات الحكومات الإسرائيلية المتعاقبة، ترمي إلى حشر اكبر عدد من اليهود في فلسطين؛ مما يصعِّب على الفلسطينيين حقيْ المواطنة والإقامة الدائمة.

لقد تعقدت أوضاع المقدسي العربي، الذي يحمل الجنسية الإسرائيلية، حيث اعتبر مواطناً ذا حقوق أقل، ويزيد وضعه سوءاً بالنسبة للمواطنة ولم الشمل عن شقيقه في الضفة والقطاع. فالحكومات الإسرائيلية المتعاقبة تعتبر القدس «عاصمة إسرائيل الموحدة والأبدية»، بينما مستقبل الضفة والقطاع معلّق، لذا فإن أية زيادة لعدد الفلسطينيين في القدس تخل بـ «التوازن الديموغرافي» بين العرب المواطنين واليهود المستوطنين فيها.

★ ★ ★

حين احتلت القوات الإسرائيلية القدس، في حرب حزيران/ يونيو ١٩٦٧، كان يقطنها زهاء ثمانين ألف عربي فلسطيني. ومعروف أنه في الشهر عينه قامت إسرائيل بضم القدس الشرقية إليها. وان تضمنت ٨,٥٪ من أصل ألف دونم، لثمانية وعشرين قرية وحي، وسعت إسرائيل حدود القدس إليها، من ضواحي مدن البيرة، وبيت لحم، وبيت جالا، بهدف ضم أكبر مساحة ممكنة من الأرض إلى القدس، بأقل عدد ممكن من الفلسطينيين. مما جعل «القدس الكبرى» تلتهم قرابة ٢٨٪ من

إجمالي مساحة الضفة الغربية. وان كان القانون الدولي لا يزال يعتبر القدس الشرقية منطقة محتلة.

تحت ضغط حرب ١٩٦٧ نزح عن القدس زهاء ١٥ ألفاً من أهلها. وطلبت إسرائيل إلى الذين بقوا فيها تقديم طلبات «جمع شمل» حيث لوزارة الداخلية الإسرائيلية حق رفض أي من هذه الطلبات دون تقديم المبرر (ص ١٠).

لقد أُعطي المقدسيون العرب الخيار في طلب الجنسية الإسرائيلية، لكن الغالبية العظمى منهم رفضت هذه الجنسية، حتى لا تتورط في الاعتراف بضم مدينتها إلى إسرائيل، التي ستعتبرهم مواطنين من الدرجة الثانية.

مع كل هذه المقاومة، فإن اسرائيل نجحت في خلق واقع قانوني، منفصل للمقدسيين عن باقي أشقائهم الفلسطينيين في الضفة والقطاع، خاصة بعد اغلاق القدس الشرقية، وفصلها عن الضفة الغربية.

لقد غدت أغلبية العرب المقدسيين -التي رفضت الجنسية الإسرائيلية - عرضة للإبعاد، والطرد التعسفي من القدس، بعد الغاء بطاقات إقامة أفرادها الدائمة، التي مُنحت لهم، باعتبارهم أجانب في مدينتهم.

منذ ضم القدس الشرقية إلى إسرائيل، حرصت الأخيرة على ابقاء نسبة الفلسطينيين فيها دون ٢٨٪ حيث بلغت، سنة ١٩٦٧، حوالي ٢٥,٨٪، فقفزت إلى ٢٧٪ سنة ١٩٩٢؛ برغم نسبة التكاثر العالية عند الفلسطينيين، التي تغلبت عليها إسرائيل بالاستيطان اليهودي المكثَّف، حتى بلغ عدد مستوطني القدس الشرقية اليهود، في حزيران/ يونيو ١٩٩٣، زهاء ١٥٥ ألفا، نصفهم وفد إليها، بعد اندلاع الانتفاضة الشعبية الفلسطينية أواخر العام ١٩٨٧. فيما لم يتعد حجم الفلسطينيين في المدينة المائة وخمسين ألفا.

من جهة أخرى، لا يتمتع العرب المقدسيون بالحقوق القانونية للمواطنين، برغم أن الإدارة، والقوانين، والضرائب الإسرائيلية تسري عليهم. كما لا يحق لهم الاقتراع في الانتخابات الإسرائيلية، أو العمل في المواقع الحكومية المهمة. فيما تعترض حصولهم على التأمين الوطني مصاعب جمة.

لقد ضمت إسرائيل القدس الشرقية إليها، فيما تنكرت لحقوق أهلها وفي مقدمتها «جمع الشمل».

عن اشكالات المواطنة وجمع الشمل، تحدث الكتاب، مبيناً بأن هذين الأمرين مناطان بوزارة الداخلية الإسرائيلية، حيث يضطر طالبو السفر، أو جمع الشمل إلى الوقوف في صفوف الانتظار الطويل، لساعات غير محدودة، أمام مكتب هذه الوزارة؛ فضلاً عن وقاحة الموظفين ومماطلاتهم في الاستجابة للطلبات المشروعة؛ ناهيك عن

زهاء ١١٥ دولار يدفعها طالب جمع الشمل،ولا يستردها في حال رفض طلبه، شأن أغلب الطالبين،الذين يتدخل «الشاباك» (الأمن الداخلي الإسرائيلي) لرفضها، وغالباً ما يستغل الطلب في محاولة ابتزاز صاحبه، وتوريطه في التعاون مع «الشاباك».

تبذل إسرائيل قصارى جهدها من أجل إبقاء عدد الفلسطينيين بالقدس في حده الأدنى ومن أسلحتها هنا البطاقات الشخصية، التي تبدأ بالبطاقة الزرقاء، لحاملي الجنسية الإسرائيلية، التي لا يميزها عن بطاقة المستوطن اليهودي الا ما يكتب في خانة «القومية» والبطاقة البرتقالية، لشعب الضفة. والبنية لأهالي القطاع والخضراء لـ «الخطرين أمنياً» فضلاً عن تصاريح الزيارة، وتلك الخاصة بدخول القدس وإسرائيل؛ والبطاقات الممغنطة لأهالي القطاع، حيث تحتوي على معلومات شخصية عن حاملها. ويدقق في هذه البطاقات ما يزيد عن مئة حاجز عسكري إسرائيلي، على مدى الضفة والقطاع.

معروف بأنه تحت ضغط حرب ١٩٦٧، غادر القدس زهاء ١٥ ألف من أهلها وتبعهم عدة آلاف آخرى، للعمل في الخارج. وتتعنت إسرائيل في أمر السماح لهؤلاء وأولئك بالعودة إلى مسقط راسهم. وفي هذا خرق صارخ للفقرة ٧٤ من المادة الأولى من «اتفاقية جنيف الرابعة»، للعام ١٩٧٧. فضلاً عن أن إسرائيل تسقط بموجب الأمر رقم ١١ حق العودة عن أي عربي مقدسي يقيم خارج القدس لمدة تزيد عن سبع سنوات، أو يحصل على جنسية أخرى. ناهيك عن الغاء حقوق العرب المقدسيين المقيمين في الضفة الغربية، وزرع العراقيل أمام الراغبين في السفر منهم إلى الخارج.

بل إن إسرائيل تحرم المواطن العربي من العيش في المكان سكنى شريك حياته. ولطالما رفضت طلبات في هذا الصدد، علماً بأن الطلب الواحد يكلف زهاء ٢٥ دولاراً، من أجل تأشيرة دخول شريك الحياة إلى القدس، لمدة ثلاثة أشهر فقط. على أن تنظر الداخلية الإسرائيلية في تحسين شروط الاقامة، بعد حصول «الوافد» على وظيفة في القدس؛ مما يتطلب التقدم إلى الداخلية بطلب يكلف قرابة ١٤٠ دولاراً. وان عادت إسرائيل فألغت السماح لأهالي الضفة والقطاع الاستفادة من هذا الأمر، اعتباراً من أيار/ مايو ١٩٩٤. حيث سمح لهم بتقديم طلبات لإسرائيل من اجل تصريح بدخول القدس، ما بين الخامسة صباحاً وحتى السابعة مساء من كل يوم، على مدى ثلاثة أشهر متصلة.

لعل المفارقة في أن إسرائيل عمدت إلى التفريق في الجنس بين طالبي الشمل من الشريكين (ذكر وأنثى)، فرفضت إعطاء أزواج تصاريح للالتقاء بزوجاتهم المقدسيات، متذرعة بأن العادات العربية، تقضي بانتقال الزوجة للعيش مع زوجها. وعليه

فليس لأزواج مواطنات مقدسيات دائمات حق في الحصول على مواطنة دائمة، حسب حكم أصدرته، سنة ١٩٩٣، المحكمة العليا الإسرائيلية.

غني عن القول بأن هذه التفرقة الظالمة بين الجنسين، إنما قصدت بها إسرائيل تقليص عدد المقدسيين العرب من جهة، والمحافظة على صورة الذكر الفلسطيني «الخطر أمنياً» في مخيلة الإسرائيلي من جهة أخرى. على أن إسرائيل عادت واستجابت جزئياً، لضغوط حقوق الإنسان، وأسقطت هذا التمييز، منذ حزيران/ يونيو ١٩٩٤ وإن اشترطت أن تثبت الزوجة بأن مركز حياتها لا يزال في القدس. لكن هذا التعديل تم بعد أن كانت الأغلبية العظمى من الزوجات المقدسيات قد انتقلن إلى خارج القدس، فعلاً، حيث يقيم أزواجهن. وفي هذا المنع انتهاك للبند الثالث من الفقرة الأولى من القانون الدولي.

أما إذا تأخر العرب المقدسيون عن تسجيل مولود لهم، لأكثر من ثلاث سنوات، فعليهم تقديم طلب جمع شمل لطفلهم هذا بهم، ويكلف الطلب زهاء ١١٠ دولاراً. أما الطفل المولود لام مقدسية وأب غير مقدسي، فيمكن تسجيله في القدس، إذا أثبتت أمه بأن القدس مركز حياتها. فيما لا تمنح وزارة الداخلية الإسرائيلية الجنسية للطفل المولود لأبوين مقدسيين، ولد خارج القدس؛ وعلى الوالدين التقدم بطلب جمع شمل طفلهما هذا معهما. وفي حرمان الطفل من والديه - على هذا النوع - انتهاك صارخ للبندين التاسع والعاشر من اتفاق الأمم المتحدة حول حقوق الطفل.

أما أقرباء الدرجة الأولى (أخوة؛ آباء)، فلا يمنح حق الإقامة إلا لمن ندر ممن تجاوزوا الستين منهم.

في مجال «قضايا ذات علاقة»، أشار الكتاب إلى محاولة إبعاد مواطني القدس عنها، عبر الحرمان من الخدمات الأساسية، والسكن، بهدم المنازل، ومصادرة الأراضي، وحرمان المقدسيين من البناء، حتى ان أكثر من ٢١ ألف عائلة عربية مقدسية تعيش بلا مأوى، أو في ظروف سكنية سيئة. ولم يُستثمر سوى أقل من ١٠٪ من موازنة بلدية القدس في البنية التحتية للقدس الشرقية. فيما نصف أحيائها يعيش بلا شبكة مجاري، وما تبقى بلا ترميم أو صيانة لشبكة المجاري. ونصف شبكة المياه في حاجة لتغيير. ومنذ عام ١٩٦٧، صادرت إسرائيل قرابة ٤٠٪ من أراضي القدس الشرقية، فضلاً عن أملاك «الغائبين» التي استحوذت عليها؛ فيما تعتبر نصف مساحة أراضي القدس الشرقية «أراضي تنظيم» ولا تزيد مساحة الأراضي التي يسمح للعرب المقدسيين البناء عليها عن ١٤٪ من مساحة القدس الشرقية، ومعظمه مشغول بالأبنية، مما رفع كثيراً في ثمن الأراضي غير المشغولة. وتهدم إسرائيل خمسين منزلاً عربياً مقدسياً،

في المتوسط، سنوياً، مقابل اطلاق العنان للمشاريع الاستيطانية الصهيونية، التي زادت من نشاطها، منذ «اتفاقية أوسلو».

ثمة أداة أُخرى لإجبار العرب المقدسيين على هجر مدينتهم، تتمثل في ضريبة البلدية. فيما تحرّم القوانين الدولية على المحتل فرض ضريبة جديدة. وتحتّم اتفاقية «جنيف الرابعة» صرف الضرائب المحصّلة من منطقة محتلة في المنطقة عينها. ويدفع العرب المقدسيون ٢٦٪ مقابل الخدمات البلدية، التي لا تزيد عن ٥٪ بينما تعفي البلدية المستوطنين اليهود من ضريبة البلدية، لمدة خمس سنوات متصلة، بعدها يدفعون نسبة ضئيلة من هذه الضريبة.

إلى ذلك، فإن المقدسيين يدفعون مستحقات «التأمين الوطني»، لكن من ينتقل من القدس - وقرى ضواحيها - لا يتلقى مخصصات هذا التأمين، حين يستحقه. وثمة مدة طويلة تسبق بدء الحصول على التأمين للمحظوظين القلائل منهم.

كما نقلت إسرائيل ملفات ضريبة الدخل المستردة إلى الضفة الغربية من القدس لكل من انتقل إلى الضفة من العرب المقدسيين.

لقد توسعت إسرائيل في استخدام الاغلاق العسكري؛ فحظرت دخول من اعتبرتهم «خطرين أمنيا» إلى القدس. ومنذ اندلاع حرب الخليج الثانية (١٩٩١) مُنع الفلسطينيون من دخول القدس. وتجدد هذا الاغلاق، في ٣٠ آذار/ مارس ١٩٩٣، مما هبط بنسبة العاملين الفلسطينيين في القدس وإسرائيل إلى قرابة ٥٠٪ من أصل ١٢٠ ألفا؛ وباعد بين أعضاء الأسرة الواحدة، فأثر سلباً على وحدة الأُسرة. وبعد مذبحة الحرم الإبراهيمي (٢٥/ ٢/ ١٩٩٤) فرضت إسرائيل اغلاقاً عسكرياً آخر مما فاقم مشاكل العرب المقدسيين، وأعيقت الخدمات التي تقدمها مؤسسات حقوق الإنسان العاملة في مجال المواطنة وجمع الشمل. الأهم أن هذه الاغلاقات العسكرية سعت حثيثاً إلى فصل القدس عن محيطها وروحها.

إضافة إلى كل ما تقدم، ثمة الرشاوي الباهظة التي يضطر العرب المقدسيون إلى دفعها «لتسليك» أمورهم، ناهيك عن الأُجور المنخفضة التي يتقاضونها. أما «اتفاقية أوسلو» فإنها أرجأت البحث في قضية القدس إلى المفاوضات النهائية، مما أفسح المجال لإسرائيل كي تمعن في تشريعاتها واجراءاتها التعسفية في القدس. حتى «أن سياسات إسرائيل العدوانية واللامشروعة، المتمثلة في تدمير وحدة الأُسرة. وتسريع عجلة المستوطنات، والاغلاقات العسكرية، التي تفرض عليها، تدفع المزيد من الفلسطينيين للعيش خارجها، ويهيء العديد منهم لطلب الجنسية الإسرائيلية، كوسيلة لمساعدتهم في العيش

في المناطق الإسرائيلية» (ص ٤٤).

في المدى المنظور، سيظل من الصعب ضمان جمع شمل العرب المقدسيين. وستبقى الداخلية الإسرائيلية السلطة الوحيدة المسؤولة عن سائر شؤون المقدسيين، «ضحايا الحرب الديموغرافية، التي تشنها إسرائيل على بيوتهم» (ص ٤٥).

يرى المؤلفون بأن الحل الوحيد يكمن، فحسب، في إعادة القدس الشرقية إلى دولة فلسطين المستقلة، واعتبارها مركز هذه الدولة، وعاصمتها. حيث يتمتع العرب المقدسيون بحقوقهم كاملة، في المواطنة وجمع الشمل.

★ ★ ★

بالرغم من صغر حجم هذا الكتاب، إلا أنه يكتسب أهمية خاصة، ليس فحسب بسبب موضوعه بالغ الأهمية، شديد الإلحاح، بل -أيضاً- للبانوراما المحكمة والموجزة التي احتواها الكتاب عن قضية بالغة الخطورة؛ هي جزء أساسي من قضية أكبر «القضية الفلسطينية». وهذا الكتاب تأكيد جديد على الا جدوى من الترقيع والترميم، في قضية لا تحتمل الا الحسم.

إن هذا الكتاب مُلح لكل مناضل، ومفاوض، وصانع قرار، في سبيل فلسطين مستقلة ديمقراطية.

عبد القادر ياسين

عماد الدين أديب: "حوارات القدس"

شيمون بيريز، له أُسلوب «يسوق الهبل على الشيطنة». تلك العبارة قالها عمرو موسى، وزير الخارجية المصري، حينما وجه إليه الكاتب الصحفي عماد الدين أديب، أحد الأسئلة عن بيريز، وذلك في حوار ضمن عدة حوارات أجراها أديب، عقب أحداث انتفاضة القدس، والتي عمت جميع الأراضي الفلسطينية غداة افتتاح «نفق البراق»، وقد تم تجميع هذه الحوارات (سبع حوارات)، لتُضم جميعاً في كتاب واحد هو كتاب «حوارات القدس».

الكتاب صادر عن مؤسسة أخبار اليوم، وقد أعده الكاتب الصحفي الأستاذ عماد الدين أديب، الذي شغل وظيفة محرر شؤون رئاسة الجمهورية في صحيفة «الاهرام» القاهرية، في الفترة من ١٩٧٦ - ١٩٨١، والذي يشغل حالياً منصب رئيس مجلس إدارة ورئيس تحرير صحيفة «العالم اليوم»، والمقدم لبرنامج «على الهواء»، الذي تذيعه القناة الثانية من شبكة «أوربيت» التلفزيونية.

الكتاب يقع في ٢١٦ صفحة، من القطع المتوسط، وهو طباعة للبرنامج التلفزيوني «على الهواء» لشبكة «أ،ربيت» التلفزيونية، من القدس أعقاب الهبّة الشعبية التي عمت الأراضي الفلسطينية، غداة افتتاح السلطات الإسرائيلية لنفق البراق، أواخر سبتمبر ١٩٩٦.

يقوم الكتاب على أساس لغة الحوار، بين مقدم البرنامج وضيف الحلقة والمشاهدين، وعلى هذا الأساس قام أديب بتقسيم كتابه إلى

★ عماد الدين أديب، حوارات القدس، أول مواجهات تلفزيونية مع قادة إسرائيل وحوارات مع الشارع الفلسطيني، القاهرة، أخبار اليوم، سلسلة كتاب اليوم، يناير/ كانون الثاني ١٩٩٧.

أجزاء، كل جزء مخصص للحوار مع شخصية الحلقة.

يتضمّن الكتاب سبعة حوارات، مع مقدمة وضعها أديب بعنوان «هذا الكتاب»، وفيها يشرح أبعاد زيارته، وانتقاله بفريق عمله إلى مدينة القدس لمواكبة الأحداث، ليكون في موقع الحدث، ويقدم برنامجه هناك، ويحاور الشارع الفلسطيني، لأول مرة، من القدس المحتلة.

جاء الحوار الأول بعنوان «مدينة المرايا»، وكان مع فضيلة الشيخ عكرمة صبري، خطيب المسجد الأقصى ومفتي القدس، ومع الدكتور ألبرت أغازريان، خبير دراسات القدس بجامعة بير زيت؛ وقد اتسم الحوار فيها جميعاً بالتركيز على البعدين الديني والتاريخي لنفق القدس، فقد اوضح عكرمة وأغازريان الوضع الجغرافي لهذا النفق، وتطور وضع النفق تاريخياً، حيث كان عبارة عن قناة ماء موجودة، منذ عهد اليبوسيين، حاول الاحتلال الإسرائيلي استغلالها بحجة السياحة، والحفر سراً لهذا النفق، طوال سنوات الاحتلال، وتم افتتاحه مؤخراً، وأكدا أن فتح النفق ما هو إلا حلقة في سلسلة عمليات تهويد المدينة، التي بدأت منذ عام ١٩٦٧، كما أشار عكرمة إلى أن السياسة الإسرائيلية تجاه المسجد الأقصى جعلته يبدو وكأنه ثكنة عسكرية، بسبب الاجراءات الإسرائيلية في المدينة، ومحاولات اليهود المتطرفين اقتحام باحات المسجد الأقصى للصلاة فيها، كما بيّن عكرمة أن الدفاع عن المدينة المقدسة والمسجد الأقصى إنما يأتي من المصلين وابناء المدينة، بمسلميها ومسيحييها، الذي يهبّون لنجدة المدينة، في حال تعرضها لمحاولات التهويد، وكذلك التأكيد على ضرورة الدعم المادي من العالمين العربي والإسلامي، الذي تعاني المدينة نقصه، لانقاذها من مخططات التهويد.

في الحوار الثاني «سيناريو التهويد»، أجرى أديب الحوار مع الدكتورة حنان عشراوي، وزيرة التعليم العالي في السلطة الوطنية الفلسطينية، وعضو المجلس التشريعي؛ والسيد فيصل الحسيني، مسؤول ملف القدس في السلطة الوطنية الفلسطينية، وارتكز الحوار على الأوضاع السياسية الحالية لمدينة القدس. فقد ذكر الحسيني وعشراوي بأن العامل الديموغرافي الذي تسير عليه الأمور في المدينة يشكل أمراً سلبياً بالنسبة للفلسطينيين، حيث يقدر عدد الفلسطينيين في الجزء الشرقي من القدس بنحو ١٧٠ ألف فلسطيني، مقابل ١٧٠ ألف مستوطن، في حين كان تعداد سكان المدينة عند حرب ١٩٦٧ حوالي ٥٥ ألفاً من الفلسطينيين، مقابل صفر من اليهود، في القدس الشرقية، وذلك من خلال خطة مدروسة، لتفريغ سكان المدينة من أهلها، وقد تم ذلك من خلال ثلاثة اتجاهات سياسية، اتبعتها الحكومة الإسرائيلية، بدءاً بسياسة العزلة، فالتهجير، ثم الاحلال. كما أشارا إلى

ماهية الدور الأمريكي في المفاوضات، حيث كان يسمى في الأولى Mediation «وسيط»، والآن أصبح Facilaton «مسهّل للأمور»، حسبما يكتب في الصحف الأمريكية، وأنه رغم انحيازها الواضح للسياسة الإسرائيلية، إلا أن من الصعب مقاطعة الولايات المتحدة اقتصادياً، كرد فعل لهذه السياسة، وان كانت هناك مقاطعة، فيجب أن توجه، أولاً، نحو إسرائيل. كما تم التشديد على أن يكون لأوروبا دور فعال، كشريك في العملية السياسية. ويطالب الفلسطينيون أوروبا بفعالية أكبر في المفاوضات، كما أن مستقبل عملية التسوية في حال قيام حكومة ائتلاف وطني في إسرائيل، سيكون كارثة على الفلسطينيين، وذلك لأن جانب المعارضة في الحكومة الإسرائيلية سيتم تحييده، ومن ثم فإنه يمكن لنتنياهو أن يظل في السلطة، يفعل ما يشاء مع العرب، دون أن يكون هناك من ينتقده في حكومته، وانه إذا ظل نتنياهو على تعنته هذا، فإن رد الفعل العربي مقابل ذلك يجب أن يكون سلبياً.

في الحوار الثالث «الناس في القدس»، لم يتوجه فيه أديب بالحديث والحوار إلى شخصية بعينها، وإنما إلى الناس في المدينة، مستهلاً حديثه، قبل بدء حواره، بموجز عن حياة الجزء الشرقي من المدينة، وافتقارها إلى أي نوع من الخدمات، في ظل تكاليف حياتية عالية مع أجور قليلة لا تتناسب وغلاء المعيشة، مقابل الحياة في القدس الغربية التي تبدو وكأنها قطعة من الولايات المتحدة الأمريكية، وفي هذا الحوار، بدأ المواطنون يتحدثون عن معاناتهم مع الاحتلال، وبخاصة الاقتصادية، بسبب سياسة الحصار والاغلاق، التي أدت إلى رفع معدلات البطالة بين المواطنين، في ظل أجور قليلة، مقارنة بالمواطن الإسرائيلي الذي يعيش ظروف الغلاء المعيشي، كما شرح المواطنون بعضاً من الاعتداءات التي مارستها قوات الاحتلال ضدهم، أثناء انتفاضة القدس.

في الحوار الرابع، «صانع الأوميت»، تحاور فيه أديب مع شيمون بيريز، زعيم حزب العمل ورئيس الوزراء الإسرائيلي السابق، مبتدئاً بمقدمة عن أهمية الحوار مع بيريز، مبرزاً بعضاً من سيرته، وتاريخه السياسي. وتميز هذا الحوار، كما مع بقية الحوارات التالية (الشخصيات الإسرائيلية)، بأسئلة استفزازية، وفي الإجابة على هذه الأسئلة، حاولت كل شخصية إسرائيلية إرتداء ثوب من يريد السلام، وإخفاء وجهها الحقيقي، وإبراز قناعه الزائف، وإن كان أبرعهم - على الإطلاق - في إخفاء وجهه الحقيقي هو شيمون بيريز، الذي ارتكز الحوار معه على أسباب خسارة حزب العمل في الانتخابات الإسرائيلية، حيث أعادها إلى الهجمات التي شنتها «حماس» أربع مرات متتالية، مما أفقد حزبه ٢٠٪ من مؤيديه، بالإضافة إلى مشاركة

الناخبين المتدينين الإسرائيلين باعداد كبيرة في الانتخابات، مقابل مشاركة نسبة أقل من مؤيدي حزب العمل، ولم يؤيد بيريز الرأي القائل بأن الأصوات العربية، كانت سبب خسارته، لمسؤوليته عن مجزرة قانا، في جنوب لبنان، فقد رأى أن معظم الأصوات العربية كانت في صالحه (٩٥٪)، مقدماً ذرائع واهية، عن مسؤولين عما حدث في قانا، معلقاً المسؤولية على الأطراف الأخرى (سوريا - لبنان - الأمم المتحدة)، كما برّر بيريز - من وجه نظره - ما حدث أثناء انتفاضة القدس، وما حدث من قوات الاحتلال، بأن كان في حالة دفاع عن النفس، وأنه طلب إليهم عدم استخدام الذخيرة الحية، إلا في حالة الدفاع عن النفس، حسب الأوامر؛ ولسوء الفهم في تنفيذ الأوامر، حدثت المأساة التي لم يكن لها داع بالمرة، ويرى لحل مشكلة النفق وجوب البدء بالتنفيذ الكامل لاتفاق أوسلو (أ)؛ وأوسلو (ب)؛ والتفاوض من أجل حل المشكلة.

في الحوار الخامس «إنه يكذب» كان الحوار هذه المرة مع بنيامين نتنياهو، رئيس الوزراء الإسرائيلي وزعيم حزب الليكود، حيث حرص نتنياهو أن يبدو وبمظهر من لا يكره العرب، وأنه قد تم تقديمه إلى الاعلام العربي بصورة خاطئة، وأنه يبدو كمن لا يريد السلام، لكنه في الواقع يريده، وإن حسب وجهة النظر الإسرائيلية، التي تضع السلام في مقدمة أولوياتها، شريطة ألا يكون ذلك على حساب الأمن الإسرائيلي، ولذلك فإن حكومته تسعى - حسب كلام نتنياهو - إلى تسوية نهائية، تضمن للفلسطينيين حريتهم، وللإسرائيلين حاجتهم للأمن.

في الحوار السادس، «الغوغائي»، تحاور أديب مع اسحق موردخاي، وزير الدفاع الإسرائيلي، فبدأ أديب بسرد بعضاً من التاريخ العسكري لموردخاي، وأرجع إليه المسؤولية عن المصادمات التي جرت في أعقاب افتتاح النفق، في حين، عزا موردخاي السبب في تلك المصادمات إلى القيادة الفلسطينية، التي اتخذت قراراتها باستخدام العنف، مما أدى إلى تعقيد الأمور - والكلام لموردخاي - مدعيا بأن الضائقة الاقتصادية التي يعاني منها الشعب الفلسطيني، لم تكن المحرك الأساسي للاحداث، وأن وراء الاغلاق والحصار، عامل أمني محض.

الحوار السابق «إن عدتم عدنا»، كان مع السيد عمرو موسى، وزير الخارجية المصري، والذي كان مباشراً هذه المرة بين أديب وموسى، ولم يكن للمشاهدين دور فيه، على رغم توضيح أديب بدور المشاهدين في هذا الحوار، إلا أنه لم يظهر هذا الدور في الكتاب، وألمح موسى في الحوار أن المشكلة بين الخارجية المصرية ووزيرها مع نتنياهو ليست شخصية، وإنما سياسية نتنياهو الرافضة لمبدأ «الأرض مقابل السلام»، وتحذير موسى للآثار

الواضحة، التي يمكن أن تصيب عملية السلام، في حال ثبات السياسة الإسرائيلية على موقفها، مع فتح الباب لعقد قمة عربية، إذا ما استدعت الظروف ذلك، وضرورة إبراز الدور الأوروبي بصفة عامة، والفرنسي بصفة خاصة، إلى جانب الدور الأمريكي في عملية التسوية، لتأكيد عنصر التوازن في المفاوضات، مع التلميح لفرص المواجهة بين العرب وإسرائيل، . في حال تعنت الحكومة الإسرائيلية، لفرص التسوية المتاحة لها، مستشهداً على ذلك بانتفاضة الأقصى.

تعد هذه هي المرة الأولى التي يقدم فيها برنامج عربي من داخل الأراضي الفلسطينية، لتغطية الحدث، وهذه النقطة يمكن أن تحسب لأديب، الذي بدا من خلال كتابه، أنه لا يتميز بالحس الصحفي فحسب، وإنما برع أيضاً في عمله كمحاور، متبعاً أسلوب المحاور الصحفي الذي يحاول استخلاص المعلومة من ضيف حلقته، وقد نجح في ذلك إلى حد كبير، دون أن يعدم الأسلوب الاستفزازي أحياناً، وخاصة مع القادة الإسرائيليين، وقد ساعده على ذلك الأسئلة التي وجهها المشاهدون إلى ضيوف الحلقة.

وعلى الرغم من أن الكتاب كان موجهاً لمواكبة أحداث انتفاضة القدس، وتغطيتها، إلا أن موضوع الحوارات لم يقتصر على ذلك، وإنما امتد أيضا إلى الموضوعات الأخرى الساخنة، مثل مستقبل «العملية السلمية»، وسياسة الاغلاق، والحصار، والمعاناة الاقتصادية، ومستقبل الحكومة الإسرائيلية الحالية، وتعاملها مع «العملية السلمية».

كما تميز الكتاب بالتوفيق الشديد في اختيار ضيوفه، حيث دافع كل منهم عن قضيته، بالصورة التي يراها مناسبة، والتي يقتنع بها، مما رسم صورة واضحة للقراء عن مدى التطرف والتعنت الذي أصاب قادة إسرائيل، كما وفق الكتاب في عدم التقسيم إلى فصول، بل إلى أقسام تتناسب وطبيعة مادة الكتاب ذاتها.

ويمكن القول، أن أديب قدم صورة ناجحة للبرامج التي تعرض الرأي والرأي الآخر، والتي نفتقدها في عالمنا العربي، حيث يمكن من خلالها أن تكتشف للجماهير العربية كيف يفكر قادة إسرائيل.

حسن نبهان سلامة

بني موريس:
«طرد الفلسطينيين وولادة مشكلة اللاجئين» ★

ولدت قضية اللاجئين الفلسطينيين منذ نكبة فلسطين ١٩٤٨، وأضحت جوهر الصراع الذي رسم جميع مراحل تطور القضية الفلسطينية، وكتاب «طرد الفلسطينيين»، وثيقة اسرائيلية، وضعها المؤلف بني موريس، وهو بروفيسور محرّر في جريدة «البوست» الاسرائيلية عني بقضية اللاجئين، وأثار جدلاً عندما نشر مقالاً في الصحيفة البريطانية «ميدل ايست ستاديز» بعنوان «أسباب خروج العرب من فلسطين وطابعه: تحليل شعبه الاستخبارات الاسرائيلية. يونيو ١٩٤٨».

والكتاب يمثل القول الشهير «من فمكم ندينكم»، فهو كتاب اسرائيلي يدعم الحقائق الراسخة التي تؤكد أن ٧٠٪ من الفلسطينيين غادروا ديارهم بفعل الترويع والبطش والإرهاب الجسدي والنفسي الصهيوني، وليس كما يزعم القادة الاسرائيليون، ان الفلسطينيين تركوا ديارهم طوعاً، أو بايحاء من الدول العربية. ونؤكد هنا، أن مؤلفه لم يهدف بكتابة الدفاع عن القضايا العربية كما يتبادر إلى الذهن، وإنما أراد أن يصوّب حقائق تاريخية، انطلاقاً من أسس وثائقية، حيث رُفع في الأونة الأخيرة – كما يقول موريس – الحظر عن معظم الوثائق السياسية الرسمية

★ بني موريس «طرد الفلسطينيين وولادة مشكلة اللاجئين – وثيقة اسرائيلية»، دار الجليل للنشر والدراسات والأبحاث الفلسطينية، عمان، الطبعة الأولى، ١٩٩٣.

في اسرائيل وسُمح بنشر وثائق خاصة عن الفترة ما بين عامي ١٩٤٧ - ١٩٤٨، كما يجري الآن فتح أرشيف الدولة البريطانية التي حكمت البلاد حتى شهر أيار ١٩٤٨، وأرشيف الولايات المتحدة التي أصبحت منذ صيف عام ١٩٤٨ متدخلة أكثر فأكثر بقضية اللاجئين (ص ١١).

والكتاب، بفصوله التسع، يتمحور حول موجات خروج العرب من فلسطين والأساليب الصهيونية التي اتبعتها المنظمات الصهيونية الإرهابية لحمل العرب الفلسطينيين على الخروج من ديارهم، والقرار الاسرائيلي الثابت بعدم السماح للعرب الفلسطينيين اللاجئين بالعودة إلى ديارهم، حيث شكّل هذا القرار عنصراً ثابتاً في استراتيجية اسرائيل إزاء قضية اللاجئين على مدى عقود الصراع المنصرمة، ثم تطرق أخيراً إلى الخطوات العملية لحل قضية اللاجئين من وجهتي النظر الاسرائيلية والأمريكية.

يبدأ المؤرخ الاسرائيلي بتوضيح القصد من كتابه، بالتعرف عن كيفية تكون مشكلة اللاجئين الفلسطينيين ولماذا أصبحوا لاجئين، ويبحث في وجهتي النظر العربية والاسرائيلية بخصوص تكون المشكلة، ويحدد نطاق المعالجة الزمنية للبحث من ٢٩ تشرين الثاني ١٩٤٨ وحتى انفضاض مؤتمر لوزان ثم يعالج الأحداث السياسية التي عصفت بفلسطين قبل عام ١٩٤٧، ويأخذ وعد بلفور كبداية للمعالجة، وهو اذ يعرض الأحداث التاريخية، فإنما يعرضها من وجهة النظر الاسرائيلية. وقد عالج فكرة الترحيل «الترانسفير» لدى اليهود، حيث اعتبر بن غوريون وكثيرون آخرون طيلة الوقت بأن «الترانسفير» يجب أن ينفّذ بشكل منظم وعلى أساس اتفاق بين الدول العربية واليهود، ويجب أن يشتمل على دفع تعويضات وخطط لإسكان المرحّلين من جديد. ولكن الجميع اتفقوا في نهاية الأمر على ضرورة تطبيق مبدأ الترحيل مع بقاء الخلاف في وجهات النظر حول حجم هذا الترحيل، وما إذا كان يجب تنفيذه بمساعدة البريطانيين أو بدونهم، وهل يجب أن يكون الترحيل طوعياً أم قسرياً، (ص ٤١). ولكن بن غوريون حبذ الترحيل القسري، وعلى أن يتم من قبل البريطانيين. وقد أوضح المؤرخ الاسرائيلي بني موريس أن «الأعمال العدائية التي وقعت ما بين كانون الأول ١٩٤٧ ولغاية آذار ١٩٤٨، كانت السبب الرئيس في بدء هجرة السكان العرب من فلسطين (ص ٩٥). وقد تطورت الأعمال العدوانية

بدءاً من سياسة «الدفاع الفعّال» التي أوصى بها «جليلي» وصولاً إلى فكرة «مسح قرى عربية عن وجه البسيطة» (ص ٤٧) التي طرحها إلياهو بن اليسار، وتبنتها منظمة «الهجناه» في ١١ كانون الثاني. كما يعرض الكتاب بشكل مفصل لما حدث في المدن الفلسطينية (حيفا - يافا - القدس) من أعمال ارتكبتها «الهجناه» و «ايتسل» والموقف العربي من هجرة الفلسطينيين، حيث اعتقد العرب بأن الفلسطينيين «هجّروا مؤقتاً فقط، وأنهم سيعودون إليها عاجلاً أم أجلاً، ولهذا السبب، وحتى أواخر شهر أذار لم تترك الهجرة الفلسطينية إلى الدول العربية أثراً ولم تزعج زعماء هذه الدول (ص ٧١). ولعل أهم الحقائق التي نشرها المؤلف بشكل مفصل شرحه (اللخطة/د) التي وضعتها «الهجناه» في بداية شهر آذار وكان الهدف من هذه الخطة، اخلاء التجمعات السكانية العربية الواقعة ضمن المنطقة المخصصة (للدولة اليهودية) من سكانها العرب، وخلق قطاع اقليمي متواصل بين التجمعات السكانية اليهودية، وتأمين حدود الدولة المستقبلية قبل دخول الجيوش العربية (ص ٧٨). كما نصت (الخطة/د) لأول مرة في تاريخ استراتيجية الهجناه على «ضرورة امتلاك قرى ومدن عربية والاحتفاظ بها أو مسحها عن وجه البسيطة» (ص ٧٩).

وقد بدأ التنفيذ العملي للخطة/د في مطلع شهر نيسان عبر «عملية نخشون»، التي استطاعت قوات «الهجناه» عبرها فك الحصار عن القدس الغربية، واحتلال قرية القسطل وإزالة قرى عربية أخرى من على وجه الأرض. وهنا يشير الكاتب إلى أن طرد الفلسطينيين لم يحصل نتيجة توجيه أو تشجيع مباشر من جانب الزعماء العرب، بل ظل الزعماء العرب وعلى رأسهم المفتي الحاج أمين الحسيني يتبعون سياسة التمسك بالأرض.

كما استعرض الكاتب العمليات العسكرية الكبيرة التي نفذتها العصابات الصهيونية (عملية نخشون ويفتاح والتكنيس)، وقد عمدت العصابات الصهيونية إلى استخدام الحرب النفسية لتأجيج حالة الهلع والخوف التي انتابت المواطنين الفلسطينيين، فعمدت إلى أسلوب الخداع واستخدمته بمهارة عالية لتطهير مدينة صفد، بعد أن عمدت قوات «البلماخ» إلى جمع «مخاتير المستوطنات اليهودية الذين تربطهم علاقات ودية مع العرب في مختلف القرى في المنطقة، وطلبت منهم أن يهمسوا في آذان عدد من السكان العرب بأن تعزيزات

يهودية ضخمة وصلت إلى منطقة الجليل وأن اليهود على وشك إبادة جميع قرى غور الحولة، وأن ينصحوهم من منطلق الصداقة التي تربط بينهم، بمغادرة المنطقة قبل فوات الأوان. وقد انتشرت هذه الاشاعة بسرعة في أنحاء المنطقة مما ساعد على هروب عشرات الآلاف من العرب. وحققت هذه الخدعة آهدافها، مع العلم أنه لم يكن هناك لا قوات ولا حشود من هذا القبيل. لقد آلت سياسة الطرد الصهيونية إلى لجوء ما بين /٢٠٠٠٠٠ - ٣٠٠٠٠٠/فلسطيني، وأدت الهجمات التي نفذتها «الهجناه» و «الإيتسل» في كل من حيفا ويافا والجليل الشرقي والغربي إلى تسريع الطرد الجماعي. وقد كانت «هجرة العرب من القرى تتم فقط أثناء أو بعد الهجوم اليهودي على القرية، وليس قبله» (ص ١٢٨).

وقد اتخذ بعد ذلك قرار استراتيجي برفض عودة اللاجئين، ففي حزيران، اجتمعت الحكومة الاسرائيلية.

للبحث في هذه المشكلة، وقررت الرفض، وكان ذلك من أهم القرارات التي اتخذتها حكومة (دولة اسرائيل) الفتية في عام ١٩٤٨» (ص ١٣١).

كما شُكّلت منظمة يهودية معارضة لعودة اللاجئين من قبل زعماء المستوطنات والحركات الكيبوتسية ودائرة شؤون الاستيطان والأرض التابعة للمؤسسات القومية، وعدد كبير من قادة الهجناه. وجاء تشكيل المنظمة في أعقاب المفاوضات والاتصالات الدبلوماسية التي دارت في شهر أيار حول امكانية عودة اللاجئين. ففي نظر فايتس - وهو واحد من زعماء الاستيطان اليهودي آنذاك - كان «خروج العرب من فلسطين (...) يشكل ترجمة عملية لفكرة الترحيل (الترانسفير) التي طرحت في أواخر الثلاثينات» (ص ١٣٣). بل ذهب فايتس لطرح فكرة انشاء مؤسسة رسمية خاصة ذات صلاحيات واسعة، تتولى الإشراف على تنفيذ فكرة «الترانسفير» قبل فوات الأوان، بإتباع وسائل كفيلة بمنع عودة العرب إلى بيوتهم.

ومع تصاعد الاهتمام الدولي بقضية اللاجئين بعد الهدنة الثانية في تموز، اقترح ساسون عودة «انتقائية»، إذ قال إنه لا يمكن «السماح بعودة اللاجئين الفلسطينيين إلا في اطار اتفاقية سلام مع الدول العربية. وستكون إعادة الممتلكات العربية لأصحابها في فلسطين مشروطة بدفع تعويضات عن الممتلكات اليهودية التي تركها اليهودة في الدول العربية، وإن عودة اللاجئين

الفلسطينيين إلى بيوتهم لن تكون شاملة، بل انتقائية (ص ١٤٤). فيما بعد أصبحت قضية اللاجئين الفلسطينيين تستخدم كورقة مساومة سياسية في إطار مطالبة اسرائيل بالاعتراف بها وابرام معاهدات سلام. كما برز اهتمام أمريكي بقضية اللاجئين واعتبرت الولايات المتحدة أن من الضروري ايجاد حل عاجل وسريع للموضوع برمته خشية أن يصبح اللاجئون الفلسطينيون التربة الخصبة لانتشار الأفكار الشيوعية، فقد سعت الولايات المتحدة لتحقيق «حل يعقد على استعداد العرب لاستيعاب معظم اللاجئين الفلسطينيين، بمساعدة غربية، شريطة أن توافق اسرائيل من جانبها على استيعاب ما تبقى من اللاجئين» (ص ٢٣٨).

وفي الواقع، أدركت الولايات المتحدة منذ أمد أن حل قضية اللاجئين هو المفتاح لحل قضية الصراع. وقد عبَّر عن ذلك مارك اتريدج، المندوب الأمريكي في لجنة المصالحة، حين قال بأن حل مشكلة اللاجئين الفلسطينيين «يشكل المفتاح الرئيس لاقرار السلام في الشرق الأوسط» (ص ٢٣٩). وعليه، حاولت الولايات المتحدة ايجاد صيغة توفيقية لحل قضية اللاجئين عبر تحسين أوضاع حياتهم المعيشية، فطرحت مشروع مكاجي الذي يهدف لايجاد حل اقتصادي لمشكلة اللاجئين الفلسطينيين من خلال بلورة مشروع شامل لتطوير الشرق الأوسط اقتصادياً على غرار مشروع مارشال اقليمي، كان يهدف في الأساس إلى اعادة الدول العربية إلى دائرة النفوذ الأمريكية على خلفية الحرب الباردة (ص ٢٦١).

★ ★ ★ ★

وفي الخلاصة، ليس من شك أن الكتاب يشكل وثيقة اسرائيلية، اذ يتناول مرحلة هامة، وهي مرحلة تشكل قضية اللاجئين الفلسطينيين، والمؤلف «بني موريس»، المؤرخ الاسرائيلي، الذي أراد بكتابه التوثيق لمرحلة تاريخية مفصلية استقى مصادرة من الأرشيف الاسرائيلي والبريطاني، واستبعد الاعتماد على الأرشيف العربي تحت إدعاء أن الوثائق العربية الرسمية المتعلقة بالفترة ما بين ١٩٤٧ - ١٩٤٩ محظورة على الباحثين (ص ١٠).

وعليه نؤكد أن الكتاب يشكل وجهة نظر اسرائيلية بما اعتمدة من مصادر، وما أسَّس عليه من تحليل، واستخلص من استنتاجات. وهو رغم ذلك يبين حقائق على درجة كبيرة من الأهمية، لعل أهمها أن العرب الفلسطينيين لم يهربوا بمحض ارادتهم أوانهم أمروا أو طلب منهم القيام بذلك من

قبل زعمائهم المحليين أو من قبل زعماء الدول العربية كما يقوم الادعاء الاسرائيلي، بل الصحيح أن المنظمات الصهيونية الإرهابية «الهجناه» و «ايتسل» و «ليحي» مارست الدور العدواني الارهابي بصدد تغيير الطابع الديمغرافي لفلسطين بشكل جذري لمصلحة استجلاب المهاجرين اليهود، وطرد السكان الأصليين منها عبر سياسة «الترانسفير». بيد أن المؤرخ الاسرائيلي، إذ يعرض للدور الذي قامت به المنظمات العسكرية الصهيونية، فهو يمجد دورها، ويثني عليه لكونها لعبت الدور الأبرز في بناء الدولة الاستيطانية، ولكنه يعرض لحقائق تاريخية ظلت ردحاً من الزمن طي الكتمان وحبيسة أدراج مؤسسات ومراكز استخبارات اسرائيلية. وبذلك كان الهدف هو القراءة الجديدة من المنظور الاسرائيلي اعتماداً على المعلومات الاسرائيلية تحديداً، ورغم ذلك يشكل الكتاب مرجعاً هاماً يوصي بقراءته خاصة للباحثين ولصانعي السياسة والخبراء المعنيين بشؤون اللاجئين وتاريخ القضية الفلسطينية.

خلود تدمري

al_iktisadi



(SAMED ECONOMIST)

Economic. Social & Labour Affairs
Published quarterly by:
Palestine Martyrs Workers Society.

"SAMED"